

الإمام البخاري

كتابه الجامع الصحيح

هدية شهر رمضان

السنة الرابعة - العددان: السابع والعشرون والثامن والعشرون (١٤٤١هـ)

شمائل البخاري، لأبي جعفر النحوي الوراق. جمع وتعليق: أبي معاوية البيروتي البحصلي

مقالات: «أم البخاري»، «البخاري في العراق»، «البخاري المفسر». أ.د. عبد الحكيم بن محمد الأنيس

عناية النعيمي بـ«صحيح البخاري». مشهور بن حسن آل سلمان

نسخة صحيح البخاري الأصلية وأشهر رواياته. صلاح فتحي هلل

التعريف بالأصل الدمشقي الحلبي المسموع على الحافظ المزي. حافظ بن جبر العتيبي

التعريف برواية البزاز عن الخلال عن الكشاني. يوسف بن محمد الأوزبكي

أهم نسخ «صحيح البخاري» في العالم. أ.د. عبد السميع بن محمد الأنيس

من رواة الجامع الصحيح للإمام البخاري كريمة المروزية. د. محمد بن علي إليولو

عبد المعطي الخليلي وجهوده التراثية في خدمة «صحيح البخاري» في العهد العثماني. د. محمد خالد كلاب

نسخة أبي اليمان، عن شعيب بن أبي حمزة، عن الإمام الزهري في «صحيح البخاري». د. محمد عيد المنصور


مجموعة المخطوطات الإسلامية





الإشراف

عادل بن عبد الرحيم العوضي

التحرير والتنسيق

عبد الله بن سالم باوزير — عمر ماجد السنوي

نواف بن محمد الموصلي — حاتم بن محمد فتح الله

شارك في إخراج هذا العدد

د. منيب ربيع الليثي — طيبي بن بوعزة وشنان

حكيم محمد القرباص — عبد الله بن عز الدين مسكين






نشرة شهرية تصدر عن

مجموعة المخطوطات الإسلامية

تنبيه:

النشرة لا تخضع لقواعد المجلات
والمقالات التي تذكر فيها
إنما تعبر عن آراء أصحابها

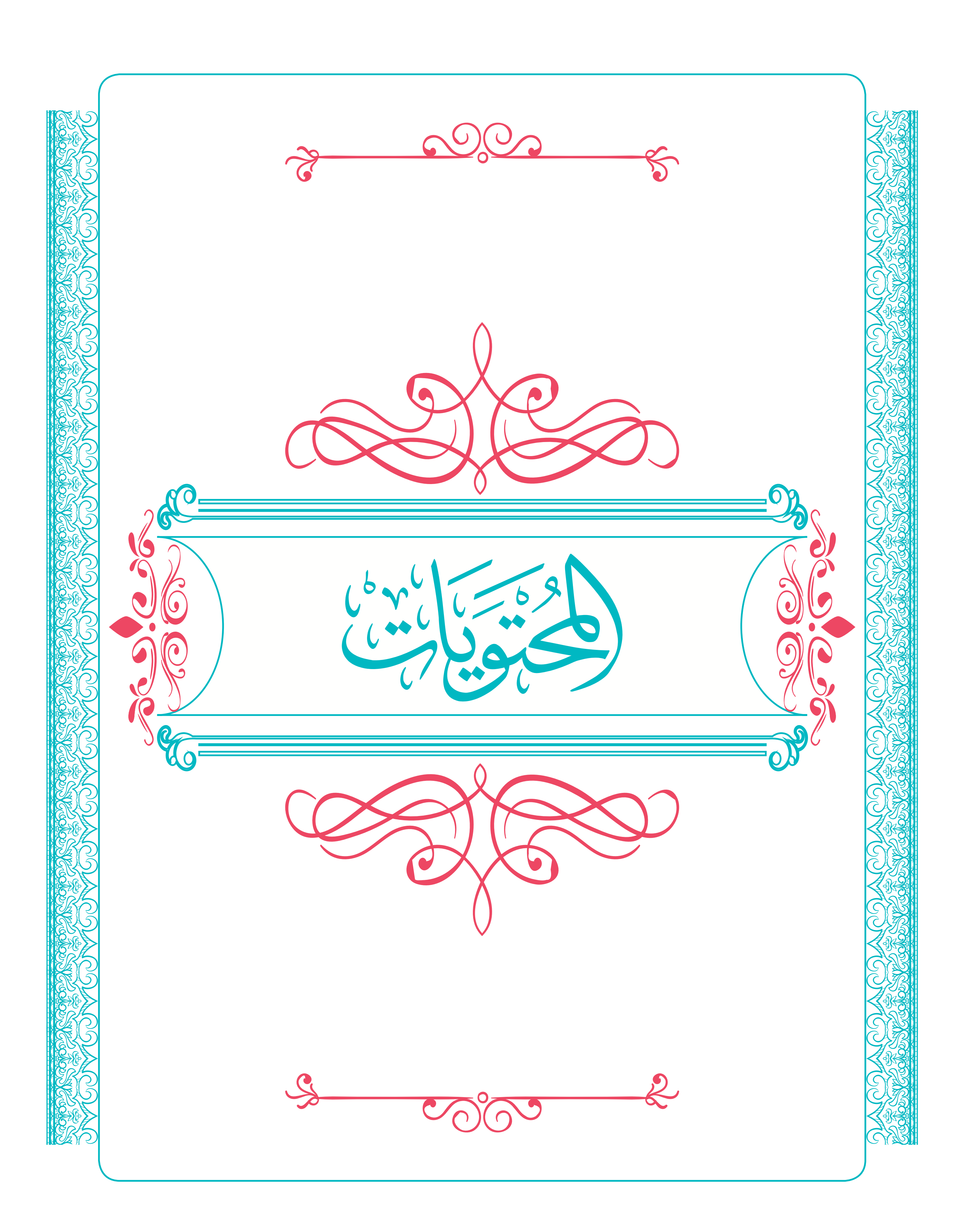
Facebook.com/almakhtutat
Twitter.com/almaktutat
Telegram.me/almaktutat

للمراسلة عبر البريد الإلكتروني:
almaktutat@gmail.com





بسم الله الرحمن الرحيم


المحتويات






مقدمة الشيخ

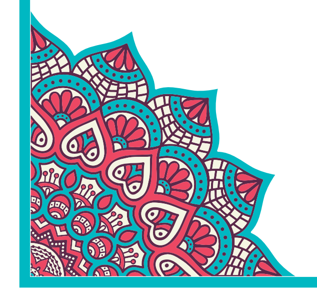
علي حسن عبد الحميد الحلبي

مقدمة الدكتور

عبد الحكيم بن محمد الأنيس

مقدمة الدكتور

علي بن محمد العمران




مقدمة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ لله حقَّ حمدِه، والصلاة والسلام على نبيِّه وعبدِه، وعلى آلِه وصحبه ووفدِه.

أمّا بعدُ:

ففي هذه الأُمّة المبارَكة - عبرَ تاريخِها المَجيد، وماضيها التَّليد - شخصياتٌ علميّةٌ جليلة - كثيرةٌ وكبيرة -، خدَمت دينَ الله - سبحانه وتعالى - بما هو مُتميِّزٌ - غايةَ التميُّز -.

ولو أنّنا أردنا مجرَّدَ سَرد أسماءِ هذه الشخصيّاتِ العالية - مِن بين عُموم الناس - لَضاق بنا القِرطاس!

حتى قال أحدُ كبار المستشرقين - وهو الدكتور سبرنجر - في (مقدّمته) لتحقيق كتابِ «الإصابة في تمييز الصحابة»[1]:

«يَحِقُّ للمسلمين أن يفتخرُوا بـ(علم الرِّجال) كما شاؤوا؛ فلم تُوجَد أُمّةٌ - في الماضي ولا في الحاضر - دَوَّنت تراجمَ وسِيَر العلماءِ - خلالِ اثنَي عشرَ قرنًا - كما فَعل المسلمون -.

فبإمكانِنا الحصولُ على تراجِمِ خمسِ مئةِ عالمٍ من المشهورين - مِن كتُبِهم -».

(١) كما نقله العلامةُ عبدُ السلام المُبارَكفوريّ - المتوفى سنةَ (١٣٤٢هـ) - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - في كتابه النافع المفيد «سيرة الإمام البُخاريّ» (ص٢٩ - طبع الدار السلفية/ الهند).

والناظرُ في كتُب التاريخ والتراجم - كـ«تاريخ بغداد»، و«وَفَيَات الأعيان»، و«سِيَر أعلام النُّبلاء» - وغيرِها مِن قبلُ، ومِن بعدُ -: يرى هذا جليًّا للباحثين، وجميلًا للناظِرين.

ومِن بينِ تِلكم الشخصيات الكبيرة التي ترَكَت بَصمةً لا تُنسى في تاريخ العلوم الإنسانيّة - عامّة -، والإسلاميّة - خاصّة -:

الإمامُ محمّد بن إسماعيل البُخاريّ - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -

الذي هو - بحقٍّ - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -: «عَلَمُ المحدِّثين، ورأسُ الحُفّاظ المُتْقِنين»[(١)].

وقد وصفَه الإمامُ الحافظُ أبو بكرٍ الخطيبُ البغداديّ في كتابه«تاريخ مدينة السلام - بغداد -» (٢/ ٣٢٢) - بقولِه -: «الإمامُ في عِلم الحديث، صاحبُ (الجامع الصحيح)..».

وقال فيه الإمامُ الحافظُ ابنُ حِبّانَ البُستيّ - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - في كتابه الحافل «الثقات» (٩/ ١١٣-١١٤):

«مِن خِيَار النَّاس: مِمَّن جمَع، وصنَّف، ورَحل، وَحفِظ، وذاكَرَ، وحَثَّ عَلَيْهِ.

وَكَثُرت عنايتُه بالأخبار، وَحِفظُه للآثار.

مَعَ علمِه بالتاريخ، وَمَعْرِفَة أَيَّام النَّاس، وَلُزُوم الْوَرَع الْخَفيّ، وَالْعِبَادَة الدائمة - إِلَى أَن مَاتَ - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -».

..وأقوالُ كِبار العلماء - مِن شيوخ الإمام البُخاريّ - ومَن بَعدَهم - إلى هذه الساعة - بل إلى قيام الساعة - إن شاء الله - في مدحِه، والثناءِ عليه، وبيانِ عالي مكانتِه، وكبيرِ منزلتِه -: أَجَلُّ مِن أن تحويَها ورَقات؛ فضلًا عن كتُبٍ ومجلَّدات!

(١) «النُّكت على (صحيح البُخاريّ)» (١/ ٧٣) - للإمام الحافظ أحمد بن حجَر العسقلانيّ - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -.

ولا يَغيبُ عن ذِهني - وأنا أكتبُ هذه الكلماتِ - أنَّ الطبقةَ التي يَهُمُّها النظرُ في هذا المَزبورِ - هنا - هي طبقةٌ عاليةٌ مِن أهل العلمِ وطلابِه - حَسْبُ - دون العامّة مِن المسلمين -.

فمِن أجلِ ذا: لم أُطلِ القولَ، ولن أُطيلَ البيان؛ فما هنا نُغبةٌ مِمّا رزقهم الله - تعالى - مِن علومٍ، ونُخْبةٌ ممّا آتاهمُ الله - سبحانه - مِن معارفَ - ولا أُزكّيهم على الله - جَلَّ في عُلاه، وعَظُم في عالي سَماه -.

وبعدُ:

فقد شرَّفني الإخوةُ الأعزّاءُ الكِرامُ - القائمون على نشرة «**مجموعة المخطوطات الإسلاميّة**» - بكتابة هذه الكلمات الوجيزات - لهذا الإمام العزيز - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -؛ لتكونَ (مقدّمةً) لهذا العدد الخاصّ بـ(شيخ الإسلام، وإمام الحُفّاظ)[1]: الإمام أبي عبدِ الله، محمد بن إسماعيلَ البُخاريّ - تغمّده الله برحمته -.

ولم يَسَعْني إلا الاستجابةُ لطلبِهم، والخُضوعُ لرغبتِهم - جزاهم الله خيرًا -.

وإنَّ هذه الكتابةَ - التي قمتُ بها - ها هنا - لا تَكادُ تُساوي - فيما أَجزِمُ - عُشرَ مِعشار جُهودِهم الميمونة المتواصِلة، فيما قاموا به مِن كبيرِ الجُهد العلميّ المُتقَن - الذي قد تضعُفُ دونَه بعضُ كُبرى المؤسّسات! أو أعرقِ الجامعات - واأسَفاه -!

وهم لا يزالون يَبذُلون - شَكر الله سعيَهم - الجُهدَ الوفيرَ في سبيلِ إخراج هذه (النشرة) العلميةِ الرائقةِ الرائدة، التي يَتوقُ إليها أهلُ العلم وطُلابُه، ممّا يجعلُنا نرجو أنْ تُسجَّلَ هذه (النشرة) - بما تحملُه مِن آثارٍ وفوائدَ - بمِدادٍ مِن إشراقةِ نورٍ - في التاريخِ العربيّ الإسلاميّ العلميّ - إن شاء ربُّنا العظيمُ العَليّ -.

وإنَّ مِن توفيق الله - عزّ وجَلّ - للإخوة القائمين على إعداد هذه (النشرة)،

(١) «تذكِرة الحُفّاظ» (٢/ ١٠٤) - للإمام الذهَبيّ - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -.

وتهيئتِها: أنّ هذا العددَ – منها – يصدُرُ في زمانٍ صعبٍ عَسِرٍ؛ عَلَت فيه أصواتٌ نَشازٌ مِن أُناسٍ كثيرٌ منهم منتسِبون إلى العلم الشرعيّ! وبعضٌ مِن هذا (الكثير!) منسوبون إلى السُّنَّة والحديث!!

ومعَ انتشار (وسائل التواصل الاجتماعي) – بل طُغيانِها! –: رأينا غَثَّ كلماتِهم – المتضمّنةِ قبيحَ انتقاداتِهم! وواهِنَ مقولاتِهم! – تنتشرُ – سريعًا – بين العامّة والخاصّة، مِن غيرِ رقيبٍ ولا حسيبٍ!

وكلُّ ذلك – مِن أولئك الطاعنين، ومَن كافَح عنهم! – بطرائقَ بعيدةٍ عن علوم الحديث، وقواعد النقد العلميّ المعتبَرةِ – فيه –، والتي تقومُ على أُسُسٍ راقيةٍ سليمة، وأُصولٍ راسخةٍ قويمة.

حتى إنّ غيرَ المسلمين – مِن أهل الاختصاص العلميّ التاريخي – مِن الذين يحترمون أنفسَهم: باحترامِهم العلمَ، والتخصُّصَ فيه – أذعنوا لتلك القواعدِ، ورَضَخوا أمامَ هذه المعارف؛ فها هو ذا الدكتور النصراني اللبناني – المتخصّص في العلوم التاريخيّة – يقولُ في كتابه «مصطلح التاريخ» (ص٦٧–٨٣/ المكتبة العصرية) – بعد أن بيّن وجوبَ التحقُّق مِن عدالةِ الراوي، والأمانة في خبَرِه –:

«ومماّ يُذكر – معَ فريدِ الإعجاب والتقدير –: ما توصَّل إليه علماءُ الحديثِ – منذُ مئات السنين – في هذا الباب –».

ثم قال:

«وإليكَ بعضَ ما جاء في مصنَّفاتهم؛ نُورِدُه بحرفِه وحذافيرِه – تنويهًا بتدقيقهم العلمي، واعترافًا بفضلِهم على التاريخ...»..

..ثم نَقل نصوصًا – عِدّةً – عن بعضٍ مِن علماء وأئمة هذا العلمِ الفريد السديد.

وعليه:

فأن يأتيَ الطعنُ في أعظم هذه الكتب، وأدقّ هذه المصنَّفات، ألا وهو:

«الجامع المسنَد الصحيح المختصر مِن أُمور رسول الله - ﷺ -، وسُننه، وأيامه»[(١)]

...المشهورُ بين العامّة والخاصّة بِاسم: «صحيح الإمام البُخاريّ» -: مِن أُناسٍ يَنتسِبون إلى إسلامِنا، ثم يزعُمون أنهم مِن أهل السنّة، ويحملُ بعضٌ منهم ألقابًا! أو شهاداتٍ ذاتِ شأنٍ؛ فهي البلاءُ المُبين! والصَّنيعُ المستنكَرُ المَهين!!

وأيُّ طعنٍ هو؟!

...إنّه طعنٌ عقلانيٌّ واهنٌ!

إنّه طعنٌ مبنيٌّ على محضِ التوهُّم البائس!

إنّه طعنٌ لم يَقُم على أيٍّ مِن أساسات العلوم الحديثية الراسخة - سندًا ومتنًا -!

ومِن أسهلِ شيءٍ يكونُ - على أهل العلم - قَلبُ جميعِ هذه الطُّعونِ على أربابِها - بِردِّ تلك الاعتراضات بأقوى حُجّة، ونقدِ هاتيك الانتقادات بأَبيَنِ دليل -..

وقد فعلوا - رحِم الله أمواتَهم، وحَفظ للأُمّة أحياءَهم -؛ صيانةً لهذا الكتاب العظيم، الذي «عَكَف الناسُ عليه، وساروا بسَيره؛ فلا يُحصَى كم»[(٢)] شارِحٍ ومختصِر له، ومُدافعٍ عنه، ومُدقّقٍ فيه، ومعلِّقٍ عليه، ومفهرِسٍ لنصوصه، ومستخرِجٍ عليه، ومترجِمٍ لرواته، ومبيِّنٍ لكلماتِه - فضلًا عن آلاف مخطوطاتِه، ومئاتِ مطبوعاته -...

وقد كتَب الفاضلُ محمد عصام عرار الحسَنيّ - جزاه الله خيرًا - قبل ثلُثِ قرنٍ مِن الزمان (١٤٠٧هـ) - كتابًا مفيدًا في هذا الشأن -، عنوانُه: «إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العُلماء على (صحيح البُخاري)»: فَبلَغ عددُ ما ذكَره مِن هذا

(١) «التلخيص شرح (الجامع الصحيح)» (١/ ٢١٣) - للإمام النّوَوي - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -.

(٢) «نُزهة النظَر في توضيح (نُخبة الفِكَر)» (ص٥١/ «نُكَتي» عليه) - للحافظ ابن حجَر العسقلانيّ - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -.

النوع مِن الكتب والتآليف قريبًا مِن أربع مئة كتابٍ..

وكَتب - أيضًا - الأستاذُ الدكتورُ محمد بن زين العابدين رستم - وفّقه الله - في هذا الموضوع - نفسِه - حول الخِدمات العلميّة لـ«صحيح البُخاريّ» كتابًا ضخمًا فريدًا - في نحو ألف صفحةٍ - بعنوان: «الجامع الصحيح - للإمام البُخاريّ -، وعِناية الأُمة الإسلاميّة به - شرقًا وغربًا -»

وإنّي على شِبه اليقين: أنّ ما طُبع مِن هذا النوع مِن التآليف - خِدمةً لهذا «الصحيح» الجليل المُبارَك - منذ ذلك الحينِ إلى هذا اليوم - قد يكونُ ضِعفَ هذا العددِ، أو أكثرَ - والله أعلمُ -.

فـ.. ألا يستحي مِن نفسه؛ هذا الجريءُ على الباطل، المتكلِّمُ بغير علمٍ، الطاعنُ في هذا الكتاب، أو أيٍّ مِن نصوصِه وأحاديثِه - قَلَّ أو كَثُر - وهو يعلمُ (!) - أو لا يعلمُ - عن هذه الجهود المُتراكمة عبرَ القرون - تمحيصًا، وتدقيقًا -؛ فضلًا عن أن يُكلِّفَ نفسَه مُراجعتَها! أو تقليبَ صفحاتٍ منها!؟

فهل هكذا العلمُ؟!

ألم يَرَ هؤلاء - أو أولئك - ما رواه الخطيبُ البغداديُّ في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١٥٦٢)، والقاضي أبو يَعلى في «طبَقات الحنابلة» (١/ ٢٧٦) - وغيرُهما - مِن قولِ الإمام البُخاريِّ - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -: «صَنَّفْتُ كِتَابِي (الصِّحَاح) بِسِتَّ عَشْرَةَ سَنَةً، خَرَّجْتُهُ مِنْ سِتِّ مِئَةِ أَلْفِ حَدِيثٍ، وَجَعَلْتُهُ حُجَّةً فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَ اللهِ - عَزَّ وَجَلَّ -».

وقد قال - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - أيضًا -: «صنفتُ كتابي (الْجَامِع) فِي الْمَسْجِد الْحَرَام، وَمَا أدخلتُ فِيهِ حَدِيثًا حَتَّى استخرتُ اللهَ - تَعَالَى -، وَصلّيتُ رَكْعَتَيْنِ، وتيقَّنتُ صِحَّتَه»[١].

مع التنبيهِ - ولا بُدَّ - على أنّ عددَ أحاديثِ هذا «الصحيح» - المُبارَك - كلِّه -

(١) «تغليق التعليق» (٥/ ٤٢١) - للحافظ ابن حجَر - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -.

دون المُكرّرات -: (٢٧٦١)، وبالمُكرّرات: (٩٠٨٢).

...فكان ماذا؟!

وما ذلك - كلُّه - كذلك إلا لِمَا كان يَبذلُه - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - مِن عميقِ النظَر والتدقيق في مرويّاته التي ينتقيها، ويُمحّصُ في ظواهرها وخوافيها.

وإنّي لأكرّرُ شكري للإخوة الفُضلاء القائمين على إعدادِ هذه (النشرة) - القيِّمة - لِمَا حَوَته مِن مواضيعَ متميِّزةٍ فريدةٍ - إن شاء الله -، وملخَّصُها في أصول عناوين مواضيعِها:

* وأولُها: ما يتعلّق بشخصية الإمام البُخاريّ - (شمائلَ وأخبارًا) -، وبعضٍ مِن خصوصيّاته الدقيقة.

* وثانيها: ما يتصلُ بـ(نُسخ«الصحيح»، ورواياته)، وأهمّ رواته، وأصول بعض طبعاته - وما إلى ذلك -.

* وثالثُها: ([مِن] جهود العلماء، وعنايتهم بـ«الصحيح») - شرقًا وغربًا - على سبيل التمثيل - مِن غير استقراء وتتبُّع -.

* ورابعها: (أبحاثٌ ومقالات) ذات صِلة ماسّةٍ بـ«الصحيح» - نظمًا ونثرًا -، أو تصحيحًا لمعلومات مغلوطة - منتشرة - عنه.

* وخامسُها: ولعلّه أهمُّها - اليوم -: (الدفاع عن الإمام البُخاريّ، وكتابه «الجامع الصحيح») - ردًّا على المُرْجِفين! وجَهَلة الإعلاميّين! ومَن وجّهوا لـ«الصحيحَين» حِرابَ التضعيف والنقد - بغيرِ علمٍ، ولا هُدىً، ولا كتابٍ منير -.

* وسادسُها - وهو الأخيرُ -: (الكُنّاش)[1]، وقد تضمّن هذ (الكُنّاش) - النفيس

(١) بالضمّ والتشديد، وهو بمعنى: «الأصول التي تتشعَّبُ منها الفروعُ، ومنه: الكُنَّاشة؛ لأوراقٍ تُجعَل كالدفتر،

- ستةَ عشرَ بحثًا علميًّا لطيفًا، كان مُبتدؤها أربعةَ أبحاثٍ جامعةٍ بين (البُخاريّ)، و(شهر رمضان) - مِن حيثُ العلمُ والعلماءُ -.

ولا يُنسيني هذا الجُهدُ المُبارَكُ شكرَ المشايخ الفضلاء، والأساتذة النُّبلاء، الذين شارَكوا بأقلامِهم، وبحوثِهم النافعة في ظُهور هذه (النشرة) بهذه الحُلّة العلمية ذاتِ الشأْنِ - فجزاهم ربّي خيرًا، وشكَر لهم، وتقبّل منهم -.

وأخيرًا:

رحِم الله هذا الإمام الجليل، وجمعَنا، وإيّاكم، وإيّاه في جنّة الله - عزّ وجَلّ -، مع النبيِّين، والصِّدّيقين، والشهداء، والصالحين... ﴿وَحَسُنَ أُوْلَـٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴾..

وآخِرُ دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالَمين.

وكَتَب

عليّ بن حسن الحلبيّ الأثريّ

- عفا الله عنه -

لأربعٍ بَقِينَ مِن شهر شعبانَ - ١٤٤١هجرية

عمّان - الأُرْدُنّ



يُقيّد فيها الفوائدُ والشواردُ للضبطِ» - كما قال العلامةُ الزَّبيديُّ في «تاج العروس» (١٧/ ٣٦٩) -.

مقدمة

عبد الحكيم بن محمد الأنيس

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ لله، والصّلاةُ والسّلامُ على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومَنْ والاه.

وبعدُ: فإنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ هيَّأ لهذا الدِّينِ رجالًا أفذاذًا أنفقوا أعمارَهم في خدمة علومِهِ، كما جاء عن رسول الله ﷺ: «**يَحملُ هذا العلمَ مِنْ كلِّ خلفٍ عدولُه، ينفون عنه تحريفَ الغالين، وانتحالَ المبطلين، وتأويلَ الجاهلين**».

قال الإمامُ النوويُّ: «وهذا إخبارٌ منه ﷺ بصيانةِ هذا العلمِ وحفظهِ وعدالةِ ناقليه، وأنَّ الله تعالى يوفِّقُ له في كل عصرٍ خلفًا من العدول يحملونه وينفون عنه التحريفَ، فلا يضيعُ، وهذا تصريحٌ بعدالةِ حامليهِ في كل عصرٍ، وهكذا وقعَ - ولله الحمدُ - وهذا مِنْ أعلام النُّبوة، ولا يضرُّ كونُ بعضِ الفسَّاق يَعرفُ شيئًا مِنْ علم الحديث؛ فإنما هو إخبارٌ بأنَّ العدولَ يحملونه، لا أنَّ غيرَهم لا يَعرفُ شيئًا منه».

وإنَّ مِنْ أعلام العلماء الإمامَ العَلَمَ الفردَ تاجَ الفقهاء عمدةَ المُحدِّثين سيِّد الحفاظ أبا عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري.

وُلد رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة (١٩٤)، وتُوفي سنة (٢٥٤)، وقضى عمرَه كلَّه في البحثِ عن السُّنة، والسفرِ في طلبها، ولقاءِ العلماءِ في الأقطارِ، والأخذِ عنهم، ثم في تأليفِ الكتبِ النافعةِ التي جاء على رأسها كتابُهُ: «الجامع المُسْنَد الصحيح المُختصر مِنْ أمورِ رسولِ اللهِ ﷺ وسُننهِ وأيامهِ»، المعروف بصحيح البخاري.

وقد اتفقتْ كلمةُ العلماءِ على الثناءِ عليهِ، وعلى كُتبهِ، وهذه طاقةٌ مِنْ أقوال أهل العلم العارفين بهذا العلم المختصين به:

قال الترمذي: «لم أرَ أحدًا بالعراقِ ولا بخُراسان في معنى العِلَلِ، والتاريخِ، ومعرفةِ الأسانيد، أعلمَ مِنْ محمد بن إسماعيل».

وقال محمود بن النَّضر الشافعي: «دخلتُ البصرة، والشام، والحجاز، والكوفة، ورأيتُ علماءَها كلها، فكلما جرى ذكرُ محمدِ بنِ إسماعيل فضَّلوه على أنفسهم».

وقال حاتم بن مالك الورَّاق: «سمعتُ علماءَ مكة يقولون: محمد بن إسماعيل إمامُنا وفقيهُنا، وفقيهُ خراسان».

وقال أحمدُ بن نصر الخفّاف: «البخاري التقيُّ النقيُّ العالمُ الذي لم أرَ مثله».

وقال أبو أحمد الحاكم: «كان البخاري أحدَ الأئمة في معرفة الحديث وجمعهِ، ولو قلتُ إني لم أرَ تصنيفَ أحدٍ يُشبِهُ تصنيفه في المُبالغة والحُسن لرجوتُ أنْ أكون صادقًا».

وقال أبو عبدالله الحاكمُ: «محمد بن إسماعيل البخاري إمامُ أهلِ الحديث».

وقال الإمامُ محمدُ بن إسحاق بن خُزيمة: «ما رأيتُ تحتَ أديم السماء أعلمَ بحديثِ رسول الله ﷺ وأحفظَ له مِنْ محمد بن إسماعيل».

وعلَّق الحافظُ محمدُ بن طاهر المقدسي على هذه الشهادة العالية بقوله:

«وحسبُك بإمامِ الأئمةِ ابنِ خُزيمة يقولُ فيه هذا القول مع لُقيِّهِ الأئمةَ والمشايخَ شرقًا وغربًا، ولا عجبَ فيه فإنَّ المشايخَ قاطبةً أجمعوا على تقدُّمِهِ وقَدَّموه على أنفسهم في عُنفوانِ شبابِهِ، وابنُ خزيمة إنما رآهُ عند كِبَرِهِ وتفرُّدِهِ في هذا الشأن».

وقال أحمد بن حمدون القصّار: «سمعتُ مسلمَ بن الحَجّاج وجاءَ إلى البخاري فقال: دعني أقبِّلْ رجليك يا أستاذَ الأستاذين، وسيِّدَ المُحدِّثين، وطبيبَ الحديثِ

في عللِهِ».

وقال الإمام أبو العباس القرطبيُّ: «هو العلَمُ المشهورُ، والحاملُ لواءِ علمِ الحديثِ المنشور، صاحب «التاريخ» و«الصحيح»، المرجوعُ إليه في علم التعديل والتجريح، أحدُ حفّاظ الإسلام، ومَنْ حفظَ اللهُ به حديثَ رسوله عليه الصلاة والسلام».

وقال النوويُّ: «اعلمْ أنَّ وصفَ البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بارتفاعِ المَحلِّ والتقدُّمِ في هذا العلم على الأمثالِ والأقرانِ، متفقٌ عليه فيما تأخرَ وتقدَّمَ من الأزمان، ويكفي في فضله أنَّ معظمَ مَنْ أثنى عليه ونشرَ مناقبَه: شيوخُه الأعلامُ المُبرِّزون، والحُذّاقُ المُتقنون».

وقال الحافظ المزِّي: «البخاريُّ الحافظُ صاحب «الصحيح» إمامُ هذا الشأن، والمُقْتدى به فيه، والمُعوَّلُ على كتابِهِ بين أهلِ الإسلام».

وقال تاجُ الدين السُّبكي: «هو إمامُ المسلمين، وقدوةُ الموحِّدين، وشيخُ المؤمنين، والمُعوَّلُ عليه في أحاديثِ سيِّدِ المرسلين، وحافظُ نظام الدِّين، أبو عبدالله الجُعفي مولاهم، البخاري، صاحبُ «الجامع الصحيح»، وساحبُ ذيلِ الفضلِ للمُستميح».

وقال الحافظُ ابن حجر العسقلاني: «جبلُ الحفظِ، وإمامُ الدُّنيا في فقهِ الحديث».

وقال المؤرِّخُ البارعُ الزِّركلي: «حبرُ الاسلام، والحافظُ لحديث رسول الله ﷺ».

***

وقال النوويُّ عن كتابه «الصحيح»: «اتفقَ العلماءُ على أنَّ أصحَ الكتبِ المُصنَّفةِ صحيحا البخاري ومسلم، واتفقَ الجمهورُ على أنَّ صحيحَ البخاري أصحُّهما صحيحًا وأكثرُهما فوائد».

وقال الذهبيُّ: «وأمَّا جامع البخاري الصحيحُ فأجلُّ كتبِ الإسلام وأفضلُها بعد كتابِ الله تعالى».

وقال القسطلاني: «لله درُّه مِنْ تأليفٍ رُفِعَ علَمُ علمهِ بمعارفِ معرفتِهِ، وتسلسلَ حديثُهُ بهذا الجامعِ فأكرمْ بسندهِ العالي ورفعتهِ.

انتصبَ لرفع بيوتٍ أذنَ اللهُ أنْ تُرْفَع، فيا له مِنْ تصنيفٍ تَسْجدُ له جباهُ التصانيف إذا تُليتْ آياتُه وتركع».

وقال عنه: «هتكَ بأنوارِ مصابيحهِ المُشرقةِ من المُشكلاتِ كلَّ مُظْلم، واستمدَّتْ جداولُ العلماء مِنْ ينابيعِ أحاديثهِ التي ما شكَّ في صحَّتِها مُسلم»[1].

❊❊❊

إنَّ صحيحَ البخاري كتابُ دينٍ وعلمٍ ومنهجٍ، مَنْ عرَفَ ما فيه حقَّ المعرفة بجَّله تبجيلًا عظيمًا، ولو كان مثلُه عند أصحابِ المللِ والمذاهبِ الأخرى لفاخروا به الدنيا.

والحمدُ لله الذي جعلَه فينا، وأكرَمنا به، وجعلنا مِنْ أمةٍ فيها مثلُ هذا المنهجِ العلميِّ الدقيقِ الذي تدهشُ به عقولُ العلماء.

وحقا أقولُ: إنَّ الطاعنَ في البخاري أحدُ اثنين: جاهلٌ مغرقٌ في الجهالةِ، أو عدوٌّ معرقٌ في العداوةِ.

❊❊❊

ويُشرِّف مجموعةَ (المخطوطات الإسلامية) أنْ تخصِّص هذا العدد مِنْ (نشرتها) العلمية المباركة لهذا الإمام وصحيحه، وقد جاء - بحمد الله - عددًا حافلًا بالموضوعات المتنوعة الشائقة، ما بين بحثٍ وتحقيقٍ ومقالٍ وخاطرةٍ، ووصلَ عددُها إلى (أربعين) مشاركة قيمة، قدَّمها (سبعة عشر) باحثًا، مِنْ (عشر) دول، هي: الأردنُّ، والجزائرُ، والسُّعوديةُ، وسوريةُ، وفلسطينُ، وقطرُ، ولبنانُ، ومصرُ،

(١) أي ما ينبغي أنْ يشك فيها مسلم.

والمغربُ، واليمنُ. يؤازرُهُم في التحريرِ والتنسيقِ (تسعةُ) جنودٍ بررة من الإماراتِ، والعراقِ، ومصرَ، والمغربِ، واليمنِ[1].

وإذا كان الإمامُ البخاريُّ يقولُ لورَّاقه: «طبْ نفسًا فإنَّ أهلَ الملاهي في ملاهيهم، وأهلَ الصناعات في صناعاتهم، والتجارَ في تجاراتهم، وأنتَ مع النبيِّ ﷺ وأصحابِهِ»، فنحنُ نحمدُ الله أنْ عشنا بواسطته مع النبي ﷺ وأصحابه الكرام، بكلِّ ثقةٍ واطمئنانٍ، وعشنا معه ساعاتٍ هي مِنْ صفو ساعات العمر علمًا وعملًا وارتقاءً.

❊❊❊

لقد رأينا مِنْ خلالِ هذا العددِ المباركِ العلمَ بأجلى معاني التحقُّق والتوثُّق، ورأينا منهجًا تخضعُ له أعناقُ العلماءِ العقلاءِ، منهجًا يُلاحِقُ الكلمةَ، بل الحرفَ، بل الحركةَ، ويسلطُ عليها أضواء كاشفةً مهما غمُضَتْ أو دقَّتْ.

ورأينا تاريخًا شارَك في صنعه علماء وعالماتٌ مِنْ مختلفِ الأقطارِ والأعصارِ، تاريخًا لا يشبهُهُ تاريخٌ لدى أيِّ أمةٍ من الأمم.

وحسبُك أنْ تستذكرَ امرأةً مِنْ أقصى المشرق... مِنْ «مرو»... تعيش حياتها متفرِّغةً في مكة فتنشر العلم، يرحلُ إليها الرجالُ من المشرق والمغرب ليحملوا عنها «الصحيح»! ولا تدع واحدًا نقلَ مِنْ نسختها نسخةً حتى تقابلها معه حرفًا حرفًا!

ولعل موضوع (المرأة والبخاري) يستهوي باحثًا فيُوسع القول قائلًا، ويُمتع المُتلقي سامعًا، وفي عددِنا هذا ما يُبْنى عليه ويُنْطَلَقُ منه.

وإنْ تعجبْ فعجبٌ عكوفُ العلماء على خدمةِ «الصحيحِ» وحفظِهِ وصونِهِ وتبليغِهِ على الرغم مِنْ أعاصيرِ الدنيا وهزاهزِها... حتى وصَلَ إلينا عسلًا مصفّى

(١) الترتيب حسب الحروف، والواوُ لمطلق الجمع.

فيه شفاءٌ للناس...

وأين في تواريخ الأمم أنَّ فلانًا سمِعَ بفوتٍ، هو كذا، وأنَّ هنا لفظةً مُدْرجةً، هي هذه؟ وأنَّ فلانًا قال: (فـ)، وفلانًا قال: (و)، وأنَّ كتابًا واحدًا يُثير مِنْ همم العلماء ما يشيدون به مكتبةً لا يأتي عليها الحصرُ؟

ألا ليت المسلمين يعلمون أي تراثٍ تراثهم، وأي تاريخٍ تاريخهم! بل أي دينٍ دينهم، فما كان هذا ليكون إلا لأنَّ هذا العلمَ دين.

والحمدُ للهِ فللأجدادِ أحفادٌ، وللأسودِ أشبالٌ، وللميادين رجالٌ، يهبّون كلَّما نادى المنادي، فيدفعون بجولاتِ الحقِّ جولةَ الباطل، ويصفعون المنتفخَ فإذا به صاغرٌ عاثرٌ فائل... والجهادُ ماضٍ إلى يوم القيامة.

وفي هذه الصفحاتِ الآتيةِ أمثلةٌ حيةٌ، وحسبُك - مرةً أخرى - أنْ تقف مع طلائع كتابَيْ «جبر» و«موضي»، فتستمتع بتسلسلِ النُّسخِ البُخاريةِ، وأنْ تستغرقَ معَ مَنْ قلَّب ألافًا مِنْ أوراق «الدشت» ليُقيم أودَ جزءٍ مِنْ روايةٍ مِنْ روايات هذا الصحيح، ولكلِّ مشاركةٍ بعدُ أهميةٌ خاصةٌ مِنْ وجهٍ أو وجوهٍ تتجلى لمَنْ قرأَ ونظَرَ وأمعنَ، يضيقُ المجالُ عن الوقوفِ معها.

والنقاشُ واردٌ، وبذلك ينمو العلمُ.

***

وما زالَ هذا «الكتابُ الصحيحُ» موردًا عذبًا للظامئين، وما زالَ مرتعًا خِصبًا للدارسين، وإنا لنرجو أنْ ينفرَ منهم طائفةٌ فيُولوا مصادرَه عنايتَهم الفائقة، وطريقتَه في الاختيار رعايتَهم الناطقة...

نحبُّ أنْ يقومَ مختصٌّ أو مختصون فيجمع أو يجمعوا كلَّ ما لحديثٍ أخرَجَهُ البخاريُّ مِنْ طرقٍ وألفاظ، ثم يبين أو يبينوا للمُحبين وغيرِهم ماذا أخذَ البخاريُّ

مِنْ تلك الطرق وما ترَكَ، وما فضَّلَ مِنْ لفظٍ وما طوى، وما وراء التكرارِ باتحادِ السندِ واختلافهِ مِنْ أهدافٍ وغاياتٍ، عند ذلك قد يَفهمُ مَنْ يريدُ الفهم كيف تكوَّنَ «الصحيح»، ويفهمُ معنى تخريجهِ واختصارهِ مِنْ ألوفٍ مؤلفةٍ.

ونحبُّ أنْ تكونَ في ديار الإسلام كراسٍ علميةٌ في كل مدينةٍ تتولى قراءةَ هذا الكتاب وبيانَ ما فيه مِنْ علمٍ وصناعةٍ وهديٍ وتوجيهٍ وإرشادٍ.

ونحبُّ أنْ يكون في ساعات الدرس في المدارس والجامعات مساحةٌ أكبر لكتب السُّنة و«الصحيحُ» في مقدمتها.

ونحبُّ أنْ تصطبغَ الأمةُ بصبغةِ السُّنةِ، وتستنير بنورها، فتتلألأ قلوبٌ بمصابيحِ الكلماتِ الإلهيّةِ، وتتهذب نفوسٌ بمَصافي الكلماتِ النبويّةِ، وأنعمْ بصحيح البخاري مدخلًا كريمًا وطريقًا مستقيمًا إلى ذلك الرفرف الأعلى.



مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

أما بعد.

فما يزال «صحيح الإمام البخاري» مطمح عناية الدارسين، ومحطّ أنظار فوَقة الباحثين المُنقّبين، ومنجمًا ثرًّا للبحوث والدراسات العلمية العالية الرصينة في مختلف النواحي المعرفية، وما يزال المجال رحبًا للمزيد!

وفي الوقت نفسه ما يزال طودُ هذا الكتاب المنيف شامخًا على مدى القرون المتطاولة؛ أصالةً وعمادةً وعراقةً ورسوخًا، ما فتئ الدراسون ينتجعون في رياضه وينهلون من معينه. وقد تحطمت على أسواره المنيعة هجمات المشككين ودعاوى المناوئين من ذوي الأشبار العلمية ومن مدّعي التنقيح التراثي وشِيْخَتهم من عُصبة المستشرقين!

وأهتبل هذه الفرصة ومن هذا المنبر لأدعو إلى توحيد الجهود حول هذا الإمام الفذّ وتراثه والعناية بكتبه وكتابه الصحيح على نحو خاص، وما كتب حوله؛ إحصاءً وتحليلًا وتقويمًا وبحثًا، وإقامة الدراسات القوية النوعية والإحصائية الموعبة، وقد تيسرت كل السبل الكفيلة بإنجاح هذه المهمة. وهي مهمة أمة ومشروع جماعة، لا ينهدُ به فردٌ ولا مؤسسة واحدة، وإنما تجتمع عليه الأيادي القوية الباذلة، والعقول النيرة، والشباب ذووا النشاط والنباهة والفطنة، والشيوخ ذووا الرسوخ والركانة. فعسى أن يتحقق..

إلى ذلك، فمن دواعي سروري أن أقدّم اليوم لهذا العدد الخاص بالإمام البخاري وصحيحه من نشرة (**مجموعة المخطوطات الإسلامية**).

وقد حوى هذا العدد بحوثًا نافت على الثلاثين، وهي في مجملها دراسات جادّة جديدة، يعلو بعضُها إلى الغاية، ويجري بعضُها الآخر في مضمار الإفادة. قسّمها القائمون على النشرة - أجزل الله مثوبتهم - بحسب ما وصل إليهم أصنافًا، فمنها ما يتعلق بالسيرة الشخصية، ومنها دراسات في النُّسَخ والروايات، ومنها في جهود العلماء وخدمتهم للصحيح، ومنها بحوث وتقييدات والتقاطات متفرقات حول البخاري وصحيحه.

وغنيّ عن الذّكْر أن هذه النشرة ثمرةٌ من ثمار هذه المجموعة الفاذّة في العالم الافتراضي (**مجموعة المخطوطات الإسلامية**) التي تضمّ نخبة من أعلام التحقيق والمعتنين بالتراث الإسلامي، ومحبيهم والشادين في ذات المهيع، يتشاركون أخبار العلم وجديده، والمخطوطات وأخبارها ونوادرها ومشكلاتها، يجمعهم رحمُ العلم وحبّ التراث وألَق الفائدة، ولا يفرّقهم تفاوت النوازع ولا اختلاف الآراء ولا تباعد البلدان، يتباذلون الإفادات طيّبةً بها نفوسهم، وإنّ بعضها مما يعدّ في المضنون به على أهله! لا يخشى أصغرُهم سنًّا من الإفادة، ولا يأنف الكبير من الاستفادة.

وهذه النشرة يقوم على جمعها وترتيبها وتنقيحها وإخراجها إخوة في المجموعة - نحسبهم - محتسبون، ينتهبون أوقاتًا ثمينة من أعمارهم لجمع هذه المواد وإتاحتها لإخوانهم من طلبة العلم، فلا ننساهم من الشكر والدعاء.

وغنيّ أيضا عن الذّكْر أن مِن طبيعة هذه النشرة أنها لا تخضع للضوابط العلمية المعروفة في المجلات المحكّمة، ولا شروط النشر المتعارف عليها أكاديميًّا وعلميًّا، والضابط الواضح المؤهِّل للنشر - وهو هدف أسمى ولا ريب - هو الفائدة العلمية ما دامت متحققة. فليراع من يجتني فوائدَها ما نوّهتُ به، ويلتمس للإعذار أبوابًا، وليسدل عليه من الستر جلبابًا.

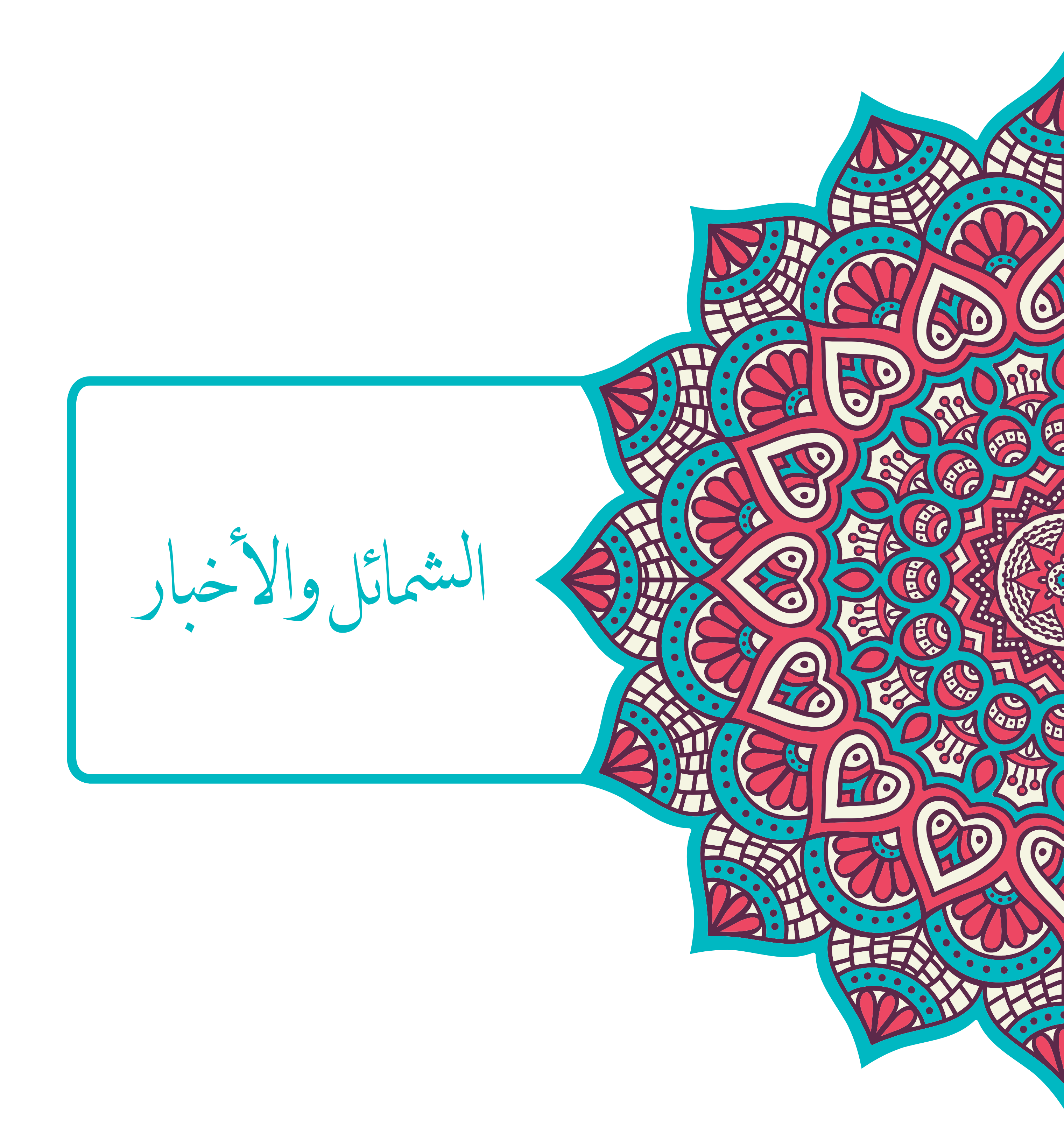
والحمد لله حقّ حمده.

كتبه في اليوم الأول من شهر رمضان المبارك لعام ١٤٤١هـ:

علي بن محمد العمران

بمكة المكرمة حرسها الله.





الشمائل والأخبار




شمائل البخاري

تصنيف

أبي جعفر محمد بن أبي حاتم البخاري النحوي الوراق

جمع وتعليق

أبي معاوية مازن بن عبد الرحمن البحصلي البيروتي




مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

«الحمد لله الذي عَمَّر كلَّ حينٍ وزمان بعلماء وحُفّاظ، وأولياء وزهّاد، وجعل كونهم في حياتهم سبب نجاة الخلق والأمان، وجعل ذكرهم بعد مماتهم سبب الرحمة والغفران.

فقد ورد في الأثر: «عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة»، ورُوي عن أحمد بن مهران قال: كنتُ أماشي أبا مسعودٍ الرازي في سوق أصبهان، فتذاكرنا فضائل سفيان الثوري، فقال أبو مسعود: «أرجو أن الله يغفر لنا بذكر فضائل سفيان». وأنا أقول: ونحن نرجو أن يغفر الله لنا بذكر من ذكرناهم في هذا الكتاب من السادة الأخيار والعُبّاد الأبرار»[(١)].

وقال المروزي (ت٢٧٥هـ) في كتاب «الورع» (ص٨٠/ ط. المعارف): «ذكرتُ لأبي عبد الله (أي: أحمد بن حنبل) الفضلَ وعريه، وفتح الموصلي وعريه وصبره، فتغرغرت عيناه وقال: رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، كان يُقال: «عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة».

وبعد، فقد صنّف خادم الإمام البخاري وورّاقه أبو جعفر محمد بن أبي حاتم البخاري النحوي جزءًا ضخمًا في ترجمة أمير المؤمنين في الحديث محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤-٢٥٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهذا من برّه الجميل بشيخه رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ، وسمّى الجزء «شمائل البخاري» كما ذكر الذهبي (ت٧٤٨هـ) في «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣٩٢) و(١٦/ ٤٢٤)، وقال السخاوي (ت٩٠٢هـ) في «الجواهر والدرر»

(١) من مقدمة «سير السلف الصالحين» لقوّام السنّة.

(٣/ ١٢٦٠): «ولورَّاقه أبي جعفر محمد بن أبي حاتم البخاري «شمائله» في نحو كرّاسين، رواه أبو محمد أحمد بن عبد اللَّه بن محمد بن يوسف الفرَبْري عن جدِّه، عن مصنفه». اهـ. والكرّاس قَدَّره المحقق عبد السلام هارون بعشر ورقات».

وسمّاه البعض «مناقب البخاري»؛ منهم السمعاني (ت٥٦٢هـ)، فقال في ترجمة شيخه أبي بكر البسطامي (ت٥٣٧هـ) في «معجم شيوخه» (المنتخب/ ص ١٣٦٩): «كتبت عنه بنيسابور ... وكتاب «مناقب محمد بن إسماعيل البخاري» من جمع محمد بن أبي حاتم البخاري، بروايته عن ابن خلف الشيرازي، عن أبي طاهر ابن مهرويه، عن أبي محمد أحمد بن عبد الله بن محمد بن يوسف الفربري، عن جده، عنه».

وكذلك سمّاه ابن حجر (ت٨٥٢هـ) في «هُدى الساري» (٢/ ٣٥٧/ ط. الرسالة).

واشتهرت رواية الجزء من طريق أحمد بن علي بن خلف الشيرازي، عن أبي طاهر أحمد بن عبد الله بن مهرويه الفارسي المؤدب، عن أبي محمد أحمد بن عبد الله بن محمد بن يوسف بن مطر الفربري، عن جدِّه، عن وراق البخاري، وستأتي ترجمتهم، لكن وردت روايات أخرى عن محمد بن يوسف الفربري عن الوراق، منها:

- رواية محمد بن حام بن ناقب البخاري، أبي بكر الصفار (ت٣٨١هـ)، أحدُ من حدَّث بـ«صحيح البخاري» عن أبي عبد الله الفربري، وحدّث عن الفربري بـ«شمائل البخاري» للوراق في سمرقند. انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٤٢٤).

وسمرقند تقع الآن في أوزبكستان.

- رواية أبي نصر محمد بن سعيد بن أحمد بن سعيد التاجر التي روى الخطيب وابن عساكر في تاريخيهما من طريقها بعض النقولات، ولم أجد له ترجمة، وقد روى عن الفربري، وأبي بكر محمد بن عبد الله بن حمدويه ابن الحكم بن ورق بن خذينك الشماخي (ت٣١٩هـ)، وأبي عمرو عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد ابن أبي هاشم صالح بن رفيد (٢٥٣-٣٢٥هـ).

وأضاف الوراق على كتابه «شمائل البخاري» عدة زيادات بعد روايته له، قال الذهبي

في «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤١٦): «قال محمد بن يوسف الفربري: سمعت أبا جعفر محمد بن أبي حاتم الوراق يقول في الزيادات المذيلة على «شمائل أبي عبد الله» - قلت (أي الذهبي): وليست هي داخلة في رواية ابن خلف الشيرازي - ...». اهـ.

وقد أورد الحافظ الذهبي نقولات كثيرة من كتاب «شمائل البخاري» في ترجمة البخاري من كتابه «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣٩١-٤٧١)، ولعله استوعب في الترجمة أكثر الكتاب، إلّا بعض النقولات التي وردت في مصادر أخرى غير كتب الذهبي، فاستخرتُ الله عز وجل في جمع هذه النصوص من «سير أعلام النبلاء» وغيره لتقريب هذا الجزء القيّم بين أيدي طلبة العلم، وأنبّه أن الحافظ الذهبي يلخِّص كتب التاريخ والتراجم عندما يدخلها في مصنفاته، فقد يحذف ويُقَدِّم ويؤخّر من الكتاب، فيتجمّع لدينا جزء كبير من أصل «شمائل البخاري» للوراق لكن قد لا يكون كما رتَّبه مؤلفه، لكن هذا لا ينقص من قيمة الجمع، ويتلخَّص عملي في الكتاب بالتالي:

- قمت بجمع روايات ورّاق البخاري في ترجمة البخاري في «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣٩١-٤٧١)، وتشكيل ما قد يُحتاج إليه من الكلام، وأفردتُ بآخر الكتاب فصلًا بروايات الوراق التي لم يذكرها الذهبي في «السير».

- قارنت بين الروايات في «السير» التي وردت في مصادر أخرى لأصلح تحريفًا أو أكمل نقصًا، ونبّهتُ عليها في الحواشي.

- أضفتُ توضيحات لبعض ما قد يبهم، وتعليقات وفوائد تخدم النصوص إن شاء الله.

وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

وكتبه من ثغر بيروت

أبو معاوية مازن بن عبد الرحمن البُحصلي البيروتي

في الثامن عشر من شهر شعبان الذي تُرفَع فيه الأعمال إلى الله الكريم

بعد الهجرة النبوية بأربعين وأربع مئة وألف سنة

ترجمةُ الورّاق أبي جعفر
محمد بن أبي حاتم البخاري النحوي

مِن نعمة الله على العالِم أن يرزقه تلاميذ بارّين به ينقلون علمه أو سيرته للناس، لأن ذِكر العالم الرباني بعد موته سبب للرحمة والغفران كما نقلت في المقدمة، وأحيانًا يكون عدم وجود التلاميذ أو تقصيرهم سببًا لضياع علم العالِم أو سيرته، قال أبو عبيد الآجري في «سؤالاته لأبي داود»: سمعتُ أبا داود يقول: «ذهب علم أبي العالية، لم يكن له رواة!»

أما مؤرخ الإسلام الحافظ الذهبي الذي قيل عنه: «كأنّما جُمِعَت الأُمَّة في صَعيدٍ واحدٍ فنَظَرَها ثم أخذ يُخبِر عنها إخبار مَن حَضَرَها»، فقد تحسّر على التقصير في بعض تراجم أهل العلم، فقال عن المحدِّث والمؤرِّخ أبي محمد ابن زولاق (ت٣٨٦هـ): «ولم تبلغني سيرته كما في النفس».

وقال في ترجمة الحافظ أبي بكر الاسفراييني (ت٤٠٦هـ): «لم تبلغنا أخبار هذا الحافظ مفصلة».

وقال في ترجمة غُنجار (ت٤١٢هـ) حافظ بُخارى: «وكان من بقايا الحفّاظ بتلك الدّيار،... ولم تَبْلُغْنا أخباره كما ينبغي».

أما أبو جعفر محمد بن أبي حاتم وراق البخاري فكان بارًّا بشيخه أمير المؤمنين في الحديث محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤-٢٥٦هـ)، وألّف في سيرته جزءًا ضخمًا سمّاه «شمائل البخاري» في نحو كرّاسين، ونقل عنه الكثير من الفوائد.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٥/ ١٢٢/ ط. الرسالة): «... وأبو جعفر كان يورِّق للبخاري - أي ينسخ له -، وكان من الملازمين له والعارفين به والمكثرين

عنه وقد ذكر الفربري عنه في الحج والمظالم والاعتصام وغيرها فوائد عن البخاري». اهـ. (انظر كمثال على الفوائد «صحيح البخاري» (٦٤٩٧)).

وللأسف لم أقف على أيِّ ترجمةٍ لورّاق البخاري فيما بين يدي من كتب التاريخ والتراجم، ولم أقف حتى على تاريخ مولده أو وفاته، ولعل له ترجمة في «تاريخ بُخارى» المفقود للحافظ غُنجار (ت٤١٢هـ)؛ والذي ترجم فيه لرجال الحديث من أهل بُخارى والواردين عليها على نسق «تاريخ بغداد» و«تاريخ دمشق» وغيرهما، فسأكتب له ترجمة استنبطتها من نصوص جزئه «شمائل البخاري» التي جمعتها:

- **مولد الوراق:**

بما أن أقدم شيخ روى عنه في «جزئه» هو يحيى بن جعفر البيكندي (ت٢٤٣هـ)، وكانت بداية ملازمته للبخاري أثناء تصنيفه «الجامع الصحيح» (٢١٧-٢٣٣هـ)، فأرجّح أنه ولد قبل العشرين ومئتين.

- **بلد الوراق:**

سأل أبو سعيد الأشج (ت٢٥٧هـ) الوراق: من أي خراسان أنت؟ فقال: من بُخارى.

- **وصفه لطقس بلده:**

قال الوراق: خرجَ إلينا أبو سعيد الأشج في غَداةٍ باردة، وهو يرتعدُ من البرد، فقال: أيكونُ عندكم مثلُ ذا البَرْد؟ فقلتُ: مثل ذا يكون في الخريف والربيع، وربما نُمسي والنهرُ جارٍ، فنصبحُ ونحتاجُ إلى الفأس في نَقْبِ الجَمَد.

فقال لي: من أيّ خُراسان أنتَ؟

قلت: من بُخارى.

- **والد الوراق:**

يظهر أن والد الوراق كان من طلاب العلم أو محبًّا للعلم؛ كما نستنبطه من قول الوراق: «سمعت أبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: كان محمد بن إسماعيل يختلف إلى أبي حفص

أحمد بن حفص البخاري (١٥٠-٢١٧هـ) وهو صغير». اهـ.

ويفيدنا النصُّ أن والد الوراق كان أيضًا يختلف إلى الفقيه أحمد بن حفص، ويرى البخاري مرارًا هناك، وشجَّعَ الوالد ابنه الوراق على طلب العلم.

- **شيوخ الوراق:**

صرّح الوراق في جزئه «شمائل البخاري» بسماعه من كثير من أهل العلم الذي نقل عنهم ما يتعلق بسيرة البخاري، ومن أقدم شيوخه الذين ذكر سماعه منهم: يحيى بن جعفر البيكندي (ت٢٤٣هـ)، وعلي بن حُجْر (ت٢٤٤هـ)، وصالح بن مسمار السلمي المروزي (ت٢٤٦هـ)، وإبراهيم بن خالد المروزي (ت٢٥٠هـ).

- **بداية ملازمته للبخاري:**

استنبط د. فؤاد سزكين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «تاريخ التراث العربي» (١/ ١/ ٢٢٥-٢٢٦) من بعض النقولات أن الإمام البخاري (١٩٤-٢٥٦هـ) انتهى من تأليف «صحيحه» قبل وفاته بقرابة ثلاثة وعشرين عامًا؛ وذكر البخاري أن تأليفه استغرقه ستة عشر عامًا، فعندها بدأ بتأليفه عام ٢١٧هـ وانتهى منه عام ٢٣٣هـ على وجه التقريب، وفي هذه الفترة (٢١٧-٢٣٣هـ) أثناء تصنيف البخاري لكتابه «الجامع الصحيح» لازمه الوراق، فقد قال في «جزئه»: «... وأقبلنا على الكتابة، وكنا في تصنيف «الجامع» ...». وقال بعدها: «ثم جلسنا بعد ذلك بيومين لتصنيف «الجامع»، وكتبنا منه ذلك اليوم شيئًا كثيرًا إلى الظهر».

ولعل بداية ملازمته للبخاري عندما صار الوراق ولدًا مميزًا، أو في بداية شبابه، إذ شكا الوراق للبخاري عدم إيقاظه لقيام الليل، فقال: «لَم توقظني. فقال البخاري: أنتَ شابٌّ، ولا أُحِبُّ أن أُفْسِدَ عليك نومك».

- **طول صحبته للبخاري:**

ذكر الوراق أن صحبته للإمام البخاري كانت طويلة، فقال: «فما أعلمني رأيته في طولِ ما صحِبْتُه ...»، فأقدّر صحبته له من عشرين إلى ثلاثين سنة.

- **خدمته للبخاري:**

لم تكن صحبة الوراق للبخاري مقتصرة على النسخ والكتابة، بل كان يقضي له حوائجه ويخدمه، ويشاركه في الرمي، واختصَّه البخاريُّ بمنزلة مميزة عنده، يظهر هذا من قول الوراق للبخاري: «أنْزَلْتَني من نفسك ما لم تُنْزِل أحدًا، وحللتُ منك محلَّ الولد».

وقال له: «إنك قد جمعت خير الدنيا والآخرة، فأي رجل يبرّ خادمه بمثل ما تبرّني».

وهاك أمثلة على خدمته له:

- «دخل أبو عبد الله بفَرَبر الحمّام، وكنتُ أنا في مَشْلَح الحمام، أتعاهدُ عليه ثيابه، فلما خرج ناولته ثيابه، فلبسها، ثم ناولته الخُفَّ».

- «أوردتُ على علي بن حُجر كتاب أبي عبد الله، فلما قرأه قال: كيف خلَّفت ذلك الكبش؟».

قال أبو معاوية البيروتي: علي بن حُجر (ت٢٤٤هـ) كان يسكن في مرو - وتقع الآن في تركمانستان -، فالوراق سافر إليه ليوصل له رسالة من البخاري.

- «ناوَلَني عشرين درهمًا، فقال: ينبغي أن تصرف هذه في شراء الخضر ونحو ذلك».

- **رفق البخاري بوراقه:**

قال أبو جعفر الوراق: «وكان أبو عبد الله يُصَلِّي في وقت السَّحَر ثلاث عشرة ركعة، وكان لا يُوقظني في كلِّ ما يقوم.

فقلتُ: أراكَ تحمِلُ على نفسك، ولَم توقظني.

قال: أنتَ شابٌّ، ولا أُحِبُّ أن أُفْسِدَ عليك نومك».

وعندما اشترى الوراقُ منزلًا أعانه البخاري في ثمنه، قال الوراق: «كنتُ اشتريت

منزلًا بتسع مئة وعشرين درهمًا، فقال: لي إليك حاجة تقضيها؟ قلت: نعم، ونعمى عين، قال: ينبغي أن تصير إلى نوح بن أبي شداد الصيرفي، وتأخذ منه ألف درهم، وتحمله إليّ. ففعلتُ، فقال لي: خذه إليك، فاصرفه في ثمن المنزل».

وكان البخاري يُذَكِّر ورّاقه بقيمة عمله في نسخه للعلم إذا أحس أنه أثقل عليه في النسخ، قال الوراق: «وأملَى يومًا عليَّ حديثًا كثيرًا، فخافَ مَلالي، فقال: طِبْ نفسًا، فإنّ أهلَ الملاهي في ملاهيهم، وأهل الصناعات في صناعاتهم، والتجار في تجاراتهم، وأنتَ مع النبي ﷺ وأصحابه».

وقال له الوراق: عَرَضَتْ لي حاجة لا أجترئ رفعها إليك، فظنَّ أني طمعت في الزيادة، فقال: «لا تحتشمني، وأخبرني بما تحتاج، فإني أخاف أن أكون مأخوذًا بسببك»، قلت له: كيف؟ قال: «لأن النبي ﷺ آخى بين أصحابه». فذكر حديث سعد وعبد الرحمن (رواه البخاري/ ٢٠٤٨). فقلت له: قد جعلتك في حِلٍّ من جميع ما تقول. اهـ.

شمائل البخاري

تصنيف

أبي جعفر محمد بن أبي حاتم البخاري النحوي الوراق

قال الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣٩٢) عن كتاب «شمائل البخاري»:

أنبأني به أحمد بن أبي الخير[١]، عن محمد بن إسماعيل الطرسوسي[٢]، أن محمد بن طاهر الحافظ[٣] أجاز له، قال: أخبرنا أحمد بن علي بن خلف[٤]، أخبرنا أبو طاهر أحمد بن عبد الله بن مهرويه الفارسي المؤدب[٥]، قدم علينا من مرو لزيارة أبي عبد الله السلمي، أخبرنا أبو محمد أحمد بن عبد الله بن محمد بن يوسف بن مطر الفربري[٦]، حدثنا جدي[٧]، قال: سمعت محمد بن أبي حاتم، ...فذكر الكتاب، فما أنقله عنه،

(١) أَحْمَد بن أبي الخير سلامة، أبو العَبَّاس الدّمشقيّ الحدّاد الحنبليّ المُقْرِئ (٥٨٩-٦٧٨هـ)، ترجم له الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٣٥٧/ ط. الغرب).

(٢) محمد بن إسماعيل، أبو جعفر الطرسوسي، ثم الأصبهاني، الحنبلي (٥٠٢-٥٩٥هـ)، ترجم له الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٢٤٥).

(٣) محمد بن طاهر، الإمام الحافظ أبو الفضل المقدسي (٤٤٨-٥٠٧هـ)، ترجم له الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٣٦١)، ووردت ولادته خطأ (ثمان وأربع مئة)، ولعله سقطت (وأربعين).

(٤) أحمد بن علي بن عبد الله بن عمر بن خلف الشيرازي الأديب، مسند وقته (٣٩٨-٤٨٧هـ)، ترجم له الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٤٧٨).

(٥) أبو طاهر أحمد بن عبد الله بن مهرويه الفارسي المؤدب، لم أجد له ترجمة!

(٦) أبو محمد أحمد بن عبد الله بن محمد بن يوسف بن مطر الفربري (ت٣٧١هـ)، ترجم له السمعاني في الأنساب (مادة: الفربري)، وقال: يروي عن جده كتاب «الجامع الصحيح»، روى عنه غنجار، وتوفي في سنة إحدى وسبعين وثلاث مئة.

(٧) محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بِشْر، أبو عبد الله الفِرَبْرِيّ (٢٣١-٣٢٠هـ)، المحدِّث الثقة العالم، راوي «الجامع الصحيح» عن أبي عبد الله البخاري، سمعه منه بفربر مرتين. والفَرَبْرِيّ: بفتح الفاء والراء

فبهذا السند.

وُلِد أبو عبد الله البخاري في شوال سنة أربع وتسعين ومئة.

قاله أبو جعفر محمد بن أبي حاتم البخاري، ورّاق أبي عبد الله في كتاب «شمائل البخاري»، جمعه، وهو جزء ضخم.

وبالسند الماضي إلى محمد بن أبي حاتم، قال: قلت لأبي عبد الله: كيف كان بدء أمرك؟ قال: أُلْهِمْتُ حِفْظَ الحديث وأنا في الكُتَّاب.

فقلت: كم كان سنّك؟ فقال: عشر سنين، أو أقل.

ثم خرجت من الكُتّاب بعد العشر، فجعلتُ أختلف إلى الداخلي[1] وغيره.

فقال يومًا فيما كان يقرأ للناس: سفيان، عن أبي الزبير، عن إبراهيم.

فقلت له: إن أبا الزبير لم يروِ عن إبراهيم.

فانتهرني، فقلت له: ارجع إلى الأصل [إنْ كان عندك][2].

وسكون الباء الموحدة وبعدها راء أخرى. نسبةً إلى قرية فَرَبْر من قرى بُخَارَى، هكذا ذكرها السمعاني في «الأنساب» وقال: وهي (بلدة) على طرف جيحون مما يلي بُخارى، أقمتُ بها أيامًا في انصرافي من وراء النهر. اهـ.

وفربر هي الآن مدينة وعاصمة مقاطعة فربر في ولاية ليباب من تركمانستان.

(١) قال ابن حجر في «تغليق التعليق» (٥/ ٣٨٧): «الداخلي الْمَذْكُور لم أَقف عَلَى اسْمه وَلم يذكر ابْن السَّمْعَانِيّ وَلَا الرشاطي هَذِه النِّسْبَة، وأظن أنها نِسْبَة إلى المَدِينَة الدَّاخِلَة بنيسابور». اهـ.
قال الشيخ عبد الرحمن الفقيه: «الذي يظهر من خلال بعض النقول أن المقصود به أحمد بن حفص».
ونقل من «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٨٧) النص التالي: «أنبأنا محمد بن أحمد، حدثنا أبو عمرو أحمد بن محمد بن عمر المقرئ وأبو نصر أحمد بن أبي حامد الباهلي، قال: سمعنا أبا سعيد بكر بن منير يقول: سمعت محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي يقول: كنتُ عند أبي حفص أحمد بن حفص أسمع كتاب «الجامع» - جامع سفيان - من كتاب والدي، فمرَّ أبو حفص على حرف ولم يكن عندي ما ذكر، فراجعته، فقال الثانية كذلك، فراجعته الثانية فقال كذلك، فراجعته الثالثة، سكت سويعة، ثم قال: مَن هذا؟ فقالوا: هذا ابن إسماعيل بن إبراهيم بن بردزبة. فقال أبو حفص: هو كما قال، واحفظوا فإن هذا يصير يومًا رجلًا». اهـ.

(٢) ما بين معقوفتين زيادة من «تغليق التعليق» (٥/ ٣٨٦).

فدخل فنظر فيه، ثم خرج، فقال لي: كيف هو يا غلام؟ قلت: هو الزبير بن عدي، عن إبراهيم. فأخذ القلم مني، وأحكم كتابه، وقال: صدقت.

فقيل للبخاري: ابن كم كنتَ حين رددتَ عليه؟ قال: ابن إحدى عشرة سنة.

فلما طعنتُ في ست عشرة سنة، كنت قد حفظت كُتُب ابن المبارك ووكيع، وعرفت كلام هؤلاء[(١)]، ثم خرجتُ مع أمي وأخي أحمد إلى مكّة، فلما حججتُ رجع أخي بها، وتخَلَّفْتُ في طلب الحديث.

قال: وسمعته قبل موته بشهر يقول: كتبتُ عن ألف وثمانين رجلًا، ليس فيهم إلا صاحب حديث، كانوا يقولون: «الإيمان قولٌ وعمل، يزيد وينقص».

قال محمد بن أبي حاتم البخاري: سمعت أبا عبد الله محمد بن إسماعيل يقول: حججتُ، ورجع أخي بأمي، وتخَلَّفْتُ في طلب الحديث.

فلما طعنتُ في ثمان عشرة، جعلت أُصنِّف قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم، وذلك أيام عبيد الله بن موسى[(٢)].

وصنّفتُ كتابَ «التاريخ» إذ ذاك عند قبر رسول الله ﷺ في الليالي المُقْمرة.

وقَلَّ اسمٌ في «التاريخ» إلّا وله قصة، إلا أنّي كرهتُ تطويل الكتاب.

وكنتُ أختلف إلى الفقهاء بمَرو وأنا صبي، فإذا جئت أستحيي أن أُسَلِّم عليهم، فقال لي مؤدّبٌ من أهلها: كم كتبتَ اليوم؟ فقلت: اثنين[(٣)]، وأردتُ بذلك حديثين، فضحك مَن حضر المجلس.

فقال شيخ منهم: لا تضحكوا، فلعله يضحك منكم يومًا!!

(١) قال ابن حجر في «هُدى الساري» (٢/ ٥٢٨/ ط. الرسالة): يعني أصحاب الرأي.
ثم قال ابن حجر عن خروجه مع أمه وأخيه إلى الحج: فكان أول رحلته على هذا سنة عشرٍ ومئتين.

(٢) عُبَيْد الله بن موسى بن أبي المختار باذام، أبو محمد العبْسيّ، مولاهم الكُوفيُّ (ت٢١٣هـ).

(٣) في «تغليق التعليق» (٥/ ٣٨٧): «آيتين».

وسمعته يقول: دخلت على الحُمَيْديّ وأنا ابن ثمان عشرة سنة، وبينه وبين آخر اختلاف في حديث، فلما بصر بي الحُمَيْديُّ قال: قد جاء من يفصل بيننا، فعرضا عليّ، فقضيتُ للحميدي على مَن يخالفه، ولو أنّ مخالفه أصر على خلافه، ثم مات على دعواه، لمات كافرًا.

وقال أبو جعفر محمد بن أبي حاتم، قلت لأبي عبد الله: تحفظ جميع ما أدخلت في «المصنَّف»؟ فقال: لا يخفى عليَّ جميع ما فيه.

وسمعته يقول: صنّفتُ جميع كُتُبي ثلاث مرات.

وسمعته يقول: لو نُشِرَ بعض أستاذي هؤلاء لم يفهموا كيف صنّفتُ «التاريخ»، ولا عرفوه، ثم قال: صنَّفتُه ثلاث مرات.

وسمعته يقول: أخذ إسحاق بن راهويه كتاب «التاريخ» الذي صنّفتُ، فأدخَلَه على عبد الله بن طاهر[(١)]، فقال: أيها الأمير، ألا أُريكَ سحرًا؟ قال: فنظر فيه عبد الله، فتعجَّبَ منه، وقال: لستُ أفهم تصنيفَه.

وقال محمد بن أبي حاتم: سمعت البخاري يقول: دخلتُ بغداد آخر ثمان مرات، في كل ذلك أجالس أحمد بن حنبل، فقال لي في آخر ما ودَّعتُه: يا أبا عبد الله، تَدَعُ العلمَ والناس، وتصير إلى خراسان؟! قال: فأنا الآن أذْكُر قوله.

وقال محمد بن أبي حاتم الوراق: كان أبو عبد الله، إذا كنتُ معه في سفر، يجمعنا بيتٌ واحدٌ إلّا في القيظ أحيانًا، فكنتُ أراه يقومُ في ليلة واحدة خمس عشرة مرة إلى عشرين مرة، في كلّ ذلك يأخذ القداحة، فيوري نارًا، ويُسْرِج، ثم يخرج أحاديث، فيُعَلِّم عليها [ثم يضع رأسه][(٢)].

---

(١) عبد اللّه بن طاهر بن الحُسَيْن بن مُصْعَب، (١٨٢-٢٣٠هـ) أمير إقليم خُراسان وما يليه.

(٢) ما بين معقوفتين زيادة وردت في «تاريخ بغداد» (٢/ ١٣) من طريق محمد بن حام عن الفربري عن ورّاق البخاري.

وقال محمد بن أبي حاتم: سمعت هانئ بن النضر يقول: كنا عند محمد بن يوسف - يعني: الفريابي - بالشام، وكنا نتنزَّه فِعْلَ الشباب في أكل الفِرْصاد[1] ونحوه، وكان محمد بن إسماعيل معنا، وكان لا يزاحمنا في شيء مما نحن فيه، ويُكِبُّ على العلم.

وقال محمد: سمعت النجم بن الفضيل[2] يقول: رأيت النبي ﷺ في النوم، كأنه يمشي، ومحمد بن إسماعيل يمشي خلفه، فكلما رَفَعَ النبي ﷺ قدمه، وضع محمد بن إسماعيل قدمه في المكان الذي رفع النبي ﷺ قدمه.

وقال سمعت أبا عبد الله يقول: كان شيخٌ يمرُّ بنا في مجلس الداخلي، فأُخْبِرُهُ

(١) الفِرْصاد: عجم الزبيب والعنب. والفرصاد: التوت، وقيل حمله، وهو الأحمر منه. حاشية «السير» (١٢/ ٤٠٥).

(٢) لم أقف على ترجمة للنجم بن الفضيل، لكن نقل الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ١٠) عن الفربري قال: كان من أهل الفهم.

رؤيا مشابهة: قال الحافظ ابن عبد الهادي (ت٩٠٩هـ) في «ذيله على طبقات ابن رجب الحنبلي» - في ترجمة عبد الرحمن بن سليمان (أبو شَعَر) (٧٨٠-٨٤٥هـ)، وهو من آل قدامة، ومن كبار علماء المذهب، وكان لا يحلق رأسه فلُقِّب بأبي شعر -: «أخبرني بعض أصحابنا أن رجلًا كان مجاورًا بمكة وقد كان عزم على النزول لبَلده، قال: فبينما هو نائم إذ رأى النبي ﷺ ووراءه رجلٌ، كلّما رفع النبي ﷺ قدَمَه، وضع قدمه، ثم أن النبي ﷺ جاء إليّ عند البيت وأسند ظهره إلى البيت، وطلع ذلك الرجل على كرسي وشرع في تفسير سورة {لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ}. قال: ثم إن الرجل بَيْنا هو يريد الخروج، وإذا الرجل الذي رآه مع النبي ﷺ، فعرفه فتبعه، ... قال: فلمّا نزل قام إليه وقال: أترضاني خادِمًا؟ وقصَّ عليه الرؤيا. فقال: يا شيخ الرُّؤيا الصالحة تسرُّ ولا تضرُّ. وصَحبه ذلك الرجل وقدم معه الشام». اهـ.

وجاء في الشريط (٥٠٠) من (سلسلة الهدى والنور) أن فتاةً جزائرية اتصلت بالعلّامة المُحَدِّث الألباني (١٣٣٣-١٤٢٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ هاتفيًّا، وقالت: «يا شيخ! إحدى الأخوات رأت في المنام رؤيا، رأت نفسها على شرفة شرفة تطل على الطريق، فرأت على ذلك الطريق رأت الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم بصفاته، ثم رأتني يعني واقفة أمام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم رأت الرسول ﷺ يتبسم لي وأنا أتبسم إليه، ثم ناديتها وقلت لها: انزلي انزلي معنا. فلما نزَلَت سألتني: إلى ما تنظرين؟ فقلت: انظري إلى الذي أنظر إليه، فرأت الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، ثم تبسّم صلى الله عليه وآله وسلم ومضى في تلك الطريق، ثم مشينا معًا في تلك الطريق ... ثم لمّا كنّا نمشي رأينا شيخًا على تلك الطريق فسلّمنا عليه. قلنا: السلام عليكم. ثم ردَّ: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته. فقال لنا هذا الشيخ: رأيتم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم؟ فقلنا: نعم رأيناه. فمضينا معًا في تلك الطريق.

فالمهم فالأخت هذه سألتني في المنام، قالت لي: من هذا الشيخ؟ فقلت لها - أسأل الله عز وجل أن يجعلها الله بشرى لك يا شيخ - فقلت لها: هذا الشيخ الألباني هذا الشيخ الألباني. وأنا إن شاء الله تعالى قلت يعني أبشِّر الشيخ، فلعلها بشرى إن شاء الله أنه على طريق السنة إن شاء الله تعالى». فلم يتحمّل الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلامَها، وأجهش بالبكاء.

بالأحاديث الصحيحة مما يَعْرِض عليَّ، وأُخبِرُه بقولهم، فإذا هو يقول لي يومًا: يا أبا عبد الله، رئيسُنا في أبو جاد[1].

وقال: بلغني أن أبا عبد الله شرب دواء الحفظ يقال له: بَلاذُر، فقلتُ له يومًا خلوة: هل من دواء يشربه الرجل، فينتفع به للحِفْظ؟ فقال: لا أعلم، ثم أقبل عليَّ، وقال: لا أعلم شيئًا أنفعَ للحفظ من نَهْمَةِ الرجل، ومُداومة النظر.

قال: وذاك أني كنتُ بنيسابور مقيمًا، فكان تَرِدُ إليَّ من بُخارى كُتُب، وكُنّ قَراباتٌ لي يُقرئن سلامهنَّ في الكتب، فكنتُ أكتب كتابًا إلى بخارى، وأردتُ أنْ أُقْرِئَهنَّ سلامي، فذهبَ عليَّ أساميهن حين كَتَبتُ كتابي، ولم أُقْرئهنَّ سلامي، وما أقلَّ ما يذهب عنّي من العلم[2].

وقال: سمعته يقول: لم تكن كتابتي للحديث كما كتب هؤلاء.

كنتُ إذا كتبتُ عن رجلٍ سألته عن اسمِه وكُنْيَتِه ونِسْبَتِه وحَمْلِه الحديثَ، إنْ كان الرجل فهمًا.

فإن لم يكن سألته أن يُخرِج إليّ أصلَه ونُسخته.

فأما الآخرون لا يُبالون ما يكتبون، وكيف يكتبون.

وقال: سمعت العباس الدُّوري يقول: ما رأيتُ أحدًا يُحسنُ طلب الحديث مثل محمد بن إسماعيل، كان لا يدعُ أصلًا ولا فرعًا إلا قَلَعَه.

---

(١) أبو جاد: يقصد رئيسه ما زال في أول طلب العلم بالمقارنة مع علم البخاري.

(٢) علّق الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٦/ ١٤٨/ ط. الغرب): يعني البخاري: ما أقلّ ما يذهب عَنْهُ مِنَ العلم لمداومة النَّظر والاشتغال، وهذه قراباته قد نسي أسماءهنّ. وغالب النّاس بخلَاف ذَلِكَ؛ فتراهم يحفظون أسماء أقاربهم ومعارفهم ولا يحفظون إلا اليسير مِن العلم. اهـ.
والبَلاَذُر (نبات) anacardium marsh nut، قال إسحاق بن عمران: هو ثمرة شجرة تشبه قلوب الطير ولونه أحمر إلى السواد على لون القلب وفي داخله شيء شبيه بالدم ... (قال) عيسى بن علي: إذا شرب منه نصف درهم نفع لجودة الحفظ ويعرض لأكثر من شربه يبس في الدماغ وسهر وبرسام وعطش شديد. انظر: «الجامع لمفردات الأدوية والأغذية» لابن البيطار.

ثم قال لنا: لا تَدَعوا من كلامه شيئًا إلا كتبتُموه.

وقال: كتب إلى أبي عبد الله بعضُ السلاطين في حاجة له، ودعا له دعاءً كثيرًا.

فكتب إليه أبو عبد الله: سلامٌ عليك، فإني أحمدُ إليكَ الله الذي لا إله إلا هو، أما بعد: وَصَلَ إليَّ كتابُك وفهمتُه، «وفي بيته يُؤتَى الحَكَمُ»[1]. والسلام.

وقال: سمعتُ إبراهيمَ الخوّاص - مُستملي صَدَقة - يقول: رأيتُ أبا زُرْعَة كالصبي جالسًا بين يدي محمد بن إسماعيل، يسأله عن عِلَلِ الحديث.

وقال محمد بن أبي حاتم الوراق: سمعت حاشد بن إسماعيل وآخر يقولان: كان أبو عبد الله البخاري يختلفُ معنا إلى مشايخ البصرة وهو غلام، فلا يكتب، حتى أتى على ذلك أيام، فكنّا نقول له: إنك تختلِفُ معنا ولا تكتب، فما تصنعُ؟ فقال لنا يومًا - بعد ستة عشر يومًا -: إنّكما قد أكثرتُما عليَّ وألححتُما، فاعْرِضا عليَّ ما كَتبتُما.

فأخرجنا إليه ما كان عندنا، فزاد على خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلَّها عن ظهر القلب، حتى جعلنا نُحْكِم كُتُبنا من حفظه.

ثم قال: أَتَرونَ أنّي أختلِفُ هَدْرًا، وأُضَيِّعُ أيامي؟!

فعرفنا أنه لا يتقدّمُه أحد.

قال: وسمعتهما يقولان: كان أهلُ المعرفة من البصريين يَعْدُون خلفه في طلب الحديث وهو شابٌّ حتى يغلبوه على نفسه، ويُجلسوه في بعض الطريق، فيجتمع عليه ألوفٌ، أكثرهم ممن يكتُب عنه.

(١) «وفي بيته يُؤتَى الحَكَمُ»: أصله مثل من أمثال العرب، قالوا: وجدت الضبعُ تمرةً، فاختلسها الثعلبُ، فلطمته فلطمَها، فتحاكما إلى الضب، فقالت: يا أبا الحسل، قال: «سميعًا دعوتِ»، قالت: جئناكَ نحتكم إليك، قال: «في بيته يُؤتى الحَكَمُ»، فقالت: إني التقطتُ تمرة، قال: «حُلوًا جنيتِ»، قالت: إن الثعلب أخذها، قال: «حظ نفسه بغي»، قالت: لطمته، قال: «أسفت والبادي أظلم»، قالت: فلطمني، قال: «حُرٌّ انتصر»، قالت: اقض بيننا. قال: «حدِّث حديثين امرأة، فإن لم تفهم فأربعة». اهـ. وفي رواية: قالت: اقضِ بيننا. قال: «قد قَضَيتُ».

وكان شابًّا لم يَخْرُج وجهه.

وقال محمد بن أبي حاتم الوراق: قرأ علينا أبو عبد الله كتاب «الهبة»، فقال: ليس في «هبةِ» وكيع إلا حديثان مُسْندان أو ثلاثة.

وفي كتاب عبد الله بن المبارك خمسةٌ أو نحوه.

وفي كتابي هذا خمسُ مئة حديث أو أكثر.

وقال: سمعت أبا عبد الله يقول: تفكّرتُ أصحاب أنس، فحضرني في ساعة ثلاث مئة.

قال: وسمعته يقول: ما قدِمتُ على أحد إلا كان انتفاعه بي أكثر من انتفاعي به.

قال: وسمعت سُلَيم بن مُجاهد، سمعت أبا الأزهر يقول: كان بسمرقند أربعُ مئة ممّن يطلبون الحديث، فاجتمعوا سبعة أيام، وأحبُّوا مغالطة محمدِ بن إسماعيل، فأدخلوا إسناد الشام في إسناد العراق، وإسنادَ اليمن في إسناد الحرمين، فما تعلقوا منه بسَقْطَةٍ لا في الاسناد، ولا في المتن.

وقال محمد بن أبي حاتم: سمعت أبا عبد الله يقول: ما نمتُ البارحة حتى عَدَدْتُ كم أَدخَلتُ في مصنّفاتي من الحديث، فإذا نحو مئتي ألف حديث مُسْنَدة.

وسمعته يقول: ما كتبتُ حكايةً قط، كنت أَتَحَفَّظُها.

وسمعته يقول: صَنَّفتُ كتابَ «الاعتصام» في ليلة.

وسمعته يقول: لا أعلم شيئًا يُحتاج إليه إلا وهو في الكتاب والسنة.

فقلتُ له: يُمكنُ معرفة ذلك كله؟ قال: نعم[1].

(١) قال المعلِّق على المجلد الثاني عشر (ص٤١٢) من «سير أعلام النبلاء»: ومحاولة ابن حزم في «المحلى»، تؤيّد مقالة محمد بن إسماعيل هذه، فإنه على ما به من هنات قد استطاع باعتماده على الكتاب والسنة أن يؤلِّف كتابًا في الفقه يشتمل على جميع أبواب الفقه.

وسمعتُه يقول: كنتُ بنيسابور أجلسُ في الجامع، فذهب عَمرو بن زرارة، وإسحاق بن راهَوَيْه إلى يعقوب بن عبد الله، والي نيسابور، فأخبروه بمكاني، فاعتذر إليهم، وقال: مذهبُنا إذا رُفِعَ إلينا غريبٌ لم نعرفه حَبَسناه حتى يظهر لنا أمرُه.

فقال له بعضهم: بلغني أنه قال لك: لا تُحسنُ تصلي، فكيف تَجْلِسُ؟ فقال: لو قيل لي شيءٌ من هذا ما كنتُ أقومُ من ذلك المجلس حتى أروي عشرةَ آلاف حديث، في الصلاة خاصة.

وسمعته يقول: كنتُ في مجلس الفريابي، فقال: حدثنا سفيان، عن أبي عُروة، عن أبي الخَطَّاب، عن أنسٍ أن النبي ﷺ كان يطوفُ على نسائه في غُسلٍ واحد.

فلم يعرِف أحدٌ في المجلس أبا عروة، ولا أبا الخطاب.

فقلتُ: أما أبو عروة فمَعْمَرٌ، وأبو الخطاب قتادة.

قال: وكان الثوريُّ فَعُولًا لهذا، يُكَنِّي المشهورين.

قال محمد بن أبي حاتم: قَدِمَ رجاء الحافظ، فصار إلى أبي عبد الله، فقال لأبي عبد الله: ما أعددتَ لقُدُومي حين بَلَغَك؟ وفي أيِّ شيء نظرتَ؟ فقال: ما أحدثْتُ نَظَرًا، ولم أستعِدَّ لذلك، فإنْ أحببتَ أن تسأل عن شيءٍ فافعل.

فجعل يُناظره في أشياء، فبقي رجاءُ لا يدري أين هو.

ثم قال له أبو عبد الله: هل لكَ في الزيادة؟ فقال استحياءً منه وخجلًا: نعم.

قال: سَلْ إن شئتَ؟ فأخذ في أسامي أيوب، فعَدَّ نحوًا من ثلاثةَ عشر، وأبو عبد الله ساكتٌ.

فلما فرغ قال له أبو عبد الله: لقد جمعتَ، فظن رجاءُ أنه قد صَنعَ شيئًا، فقال لأبي عبد الله: يا أبا عبد الله، فاتكَ خَيرٌ كثير.

فزيَّف أبو عبد الله في أولئك سبعةً أو ثمانية، وأغربَ عليه أكثر من ستين.

ثم قال له رجاء: كم رويتَ في العِمامة السوداء؟ قال: هات كم رويتَ أنتَ؟ ثم قال: نروي نحوًا من أربعين حديثًا.

فخجل رجاء من ذاك، ويَبِسَ ريقُه.

قال محمد: سمعت أبا عبد الله يقول: دخلتُ بَلْخ، فسألني أصحابُ الحديث أن أُمْلِي عليهم لكلِّ مَن كتبت عنه حديثًا، فأمليتُ ألفَ حديثٍ لألفِ رجلٍ ممّن كتبت عنهم.

وقال محمد بن أبي حاتم: قال أبو عبد الله: سُئِل إسحاق بن إبراهيم عمّن طَلَّقَ ناسيًا.

فسكت ساعةً طويلةً مُتفكِّرًا، والتبس عليه الأمر.

فقلت أنا: قال النبي ﷺ: «إن الله عز وجل تجاوزَ عن أمتي ما حدَّثَتْ به أنفُسَها ما لم تَعمل به أو تَكَلَّم»[1].

وإنما يُرادُ مباشرةُ هذه الثلاث العمل والقلب، أو الكلام والقلب، وهذا لم يعتقد بقلبه.

فقال إسحاق: قَوَّيتَني، وأفتى به.

وقال محمد: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: كان إسماعيلُ بن أبي أويس إذا انتخبتُ من كتابه نَسَخَ تلك الأحاديث، وقال: هذه الأحاديث انتخَبَها محمد بن إسماعيل من حديثي.

وقال محمد: سمعت الفربري، يقول: رأيت عبد الله بن مُنير يكتب عن البخاري، وسمعته يقول: أنا من تلاميذ محمد بن إسماعيل، وهو مُعَلِّم.

قال محمد: وسمعت أبا بكر المديني بالشاش زمن عبد الله بن أبي عَرابة يقول:

---

(١) رواه البخاري (٢٥٢٨) ومسلم (١٢٧).

كنا بنيسابور عند إسحاق ابن راهَوَيه، وأبو عبد الله في المجلس، فمر إسحاق بحديث، وكان دون الصحابي عطاء الكَيْخاراني، فقال إسحاق: يا أبا عبد الله، أيش كَيخاران؟ فقال: قريةٌ باليمن، كان معاوية بن أبي سفيان بعث هذا الرجل - وكان يسمِّيه أبو بكر، فأُنْسِيتُه[1] - إلى اليمن، فمر بكَيْخاران، فسمع منه عطاء حديثين، فقال له إسحاق: يا أبا عبد الله، كأنك شَهِدْتَ القوم.

قال محمد بن يوسف الفربري: سمعت أبا جعفر محمد بن أبي حاتم الوراق يقول في الزيادات المذيلة على شمائل أبي عبد الله، قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: ما جلستُ للحديث حتى عرفتُ الصحيح من السقيم، وحتى نظرتُ في عامةِ كُتُب الرأي، وحتى دخلتُ البصرة خمسَ مرات أو نحوها.

فما تركتُ بها حديثًا صحيحًا إلا كتبتُه، إلا ما لم يظهر لي.

قال أبو جعفر محمد بن أبي حاتم: سمعت بعض أصحابي يقول:

كنتُ عند محمد بن سَلَام، فدخل عليه محمدُ بن إسماعيل، فلما خرج قال محمدُ بن سَلَام: كلّما دخل عليَّ هذا الصبي تحيَّرْتُ، وألبسَ عليّ أمر الحديث وغيره، ولا أزال خائفًا ما لم يخرج.

قال أبو جعفر: سمعت أبا عُمر سُلَيم بن مجاهد يقول: كنتُ عند محمد بن سَلَام البِيْكَندي، فقال: لو جئتَ قبلُ لرأيتَ صبيًّا يحفظ سبعين ألف حديث.

قال: فخرجتُ في طَلَبه حتى لحِقْتُه.

قال: أنت الذي يقول: إني أحفظُ سبعين ألف حديث؟ قال: نعم، وأكثر. ولا أجيئك بحديث من الصحابة والتابعين إلا عَرَّفتُكَ مولد أكثرهم ووفاتَهم ومساكنَهم، ولستُ

(١) قائل «وكان يسمِّيه أبو بكر، فأُنْسِيتُه» هو أبو جعفر الوراق، يقول أنه سمع أبا بكر المديني بالشاش يذكر اسم الصحابي في الحديث لكن ورّاق البخاري نسيه.
وعبد الله بن أبي عَرابة المذكور هو الشّاشيّ الحافظ، من علماء الحديث، وتقع مدينة شاش الآن في أوزبكستان.

أروي حديثًا من حديث الصحابة أو التابعين إلا ولي من ذلك أصلٌ أحفظه حفظًا عن كتاب الله وسنّة رسول الله ﷺ.

وقال أبو جعفر: حدثني بعض أصحابي: إنّ أبا عبد الله البخاري صار إلى أبي إسحاق السُّرْماري عائدًا، فلما خرج من عنده قال أبو إسحاق: من أرادَ أن ينظر إلى فقيهٍ بحقِّه وصِدْقِه، فلينظر إلى محمد بن إسماعيل ...[(١)].

وقال أبو جعفر: قال لي بعض أصحابي: كنتُ عند محمد بن سَلَام، فدخل عليه محمد بن إسماعيل حين قدم من العراق، فأخبره بمحنة الناس، وما صنع ابنُ حنبل وغيره من الأمور.

فلما خرج من عنده قال محمد بن سلام لمن حضره: أترون البِكْرَ أشدَّ حياءً من هذا؟

وقال أبو جعفر: سمعت يحيى بن جعفر يقول: لو قدرتُ أن أزيد في عُمر محمد بن إسماعيل من عمري لفعلتُ، فإن موتي يكون موت رجل واحد، وموته ذهاب العلم.

قال: وسمعتُ يحيى بن جعفر - وهو البِيكَنْدي - يقول لمحمد بن إسماعيل: لولا أنتَ ما استطبتُ العيشَ ببُخارى.

وقال: سمعتُ محمد بن يوسف يقول: كنا عند أبي رجاء - هو قتيبة - فسُئِل عن طلاق السكران، فقال: هذا أحمد بن حنبل وابنُ المديني وابنُ راهَوَيه قد ساقهم الله إليكَ. وأشار إلى محمد بن إسماعيل[(٢)].

قال محمد: وسمعت عبد الله بن سعيد بن جعفر يقول: لما مات أحمدُ بن حرب النيسابوري ركب محمدٌ وإسحاقٌ يُشَيِّعان جِنازته.

(١) ورد في «السير» (١٢/ ٤١٧) تتمة الكلام: «وأجلسه على حجره»، ولم ينقلها ابن حجر في «تغليق التعليق» (٥/ ٤٠٨) أو «هدى الساري» (٢/ ٥٤٠/ ط. الرسالة)، وأخشى أنها مقحمة.

(٢) قال الذهبي معلّقًا: وكان مذهب محمد أنه إذا كان مغلوب العقل حتى لا يذكر ما يحدث في سكره، أنه لا يجوز عليه من أمره شيء.

فكنتُ أسمعُ أهلَ المعرفة بنيسابور ينظرون، ويقولون: محمدٌ أفقه من إسحاق.

وقال: سمعتُ عمر بن حفص الأشقر، سمعتُ عبد ان يقول: ما رأيتُ بعيني شابًّا أبصرَ من هذا. وأشارَ بيده إلى محمد بن إسماعيل.

وقال: سمعتُ صالح بن مِسْمار المروزي يقول: سمعت نُعَيم بن حماد يقول: محمد بن إسماعيل فقيه هذه الأمة.

وقال: سمعت إبراهيم بن خالد المروزي، يقول: قال مُسَدَّد: لا تختاروا على محمد بن إسماعيل، يا أهل خراسان.

وقال: سمعت موسى بن قُريش يقول: قال عبد الله بن يوسف للبخاري: يا أبا عبد الله، انظر في كتبي، وأَخْبِرْني بما فيه من السَّقْط، قال: نعم.

وقال محمد: حدثني محمد بن إسماعيل، قال: كنتُ إذا دخلتُ على سُليمان بن حرب يقول: بَيِّنْ لنا غَلَطَ شُعْبة.

قال: وسمعته يقول: اجتمع أصحاب الحديث، فسألوني أن أكلِّم إسماعيل بن أبي أويس ليزيدهم في القراءة، ففعلتُ، فدعا إسماعيلُ الجاريةَ، وأمرها أن تُخرج صرّةَ دنانير، وقال: يا أبا عبد الله، فَرِّقْها عليهم.

قلت: إنما أرادوا الحديثَ.

قال: قد أَجَبتُك إلى ما طلبتَ من الزيادة، غير أني أُحِبُّ أن يُضَم هذا إلى ذاكَ ليظهر أثركَ فيهم.

وقال: حدثني حاشد بن إسماعيل قال: لما قَدِمَ محمد بن إسماعيل على سليمان بن حرب نظر إليه سليمان، فقال: هذا يكون له يومًا صوت[1].

وقال محمد بن أبي حاتم: سمعت أبا عبد الله يقول: ذاكرني أصحاب عمرو بن

(١) وردت العبارة في «هدى الساري» (٢/ ٥٣٥/ ط. الرسالة): «هذا يكون له صيتٌ».

علي الفَلّاس بحديث، فقلت: لا أعرفه، فسُرُّوا بذلك، وصاروا إلى عمرو، فأخبروه، فقال: حديثٌ لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث.

وقال محمد بن أبي حاتم: سمعتُ حاشد بن عبد الله يقول: قال لي أبو مُصعب الزهري: محمد بن إسماعيل أفقه عندنا وأبصر [بالحديث][1] من أحمد بن حنبل.

فقيل له: جاوزتَ الحدَّ.

فقال للرجل: لو أدركتَ مالكًا، ونظرت إلى وجهه ووجه محمد بن إسماعيل، لقلت: كلاهما واحدٌ في الفقه والحديث.

قال: وسمعتُ حاشد بن إسماعيل يقول: سمعت إسحاق بن راهَوَيه يقول: اكتبوا عن هذا الشاب - يعني: البخاري - فلو كان في زمن الحسن لاحتاج إليه الناسُ لمعرفته بالحديث وفقهه[2].

قال: وسمعت علي بن حُجْر يقول: أخرجت خراسانُ ثلاثةً: أبو زرعة، ومحمد بن إسماعيل، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي.

ومحمد عندي أبصرُهم وأعلمُهم وأفقهُهم.

قال: وأوردتُ على علي بن حُجْر كتاب أبي عبد الله، فلما قرأه قال: كيف خَلَّفْتَ ذلك الكبْش؟ فقلتُ: بخير.

فقال: لا أعلم مثله.

---

(١) ما بين معقوفتين من «هدى الساري» (٢/ ٥٣٥/ ط. الرسالة)، وأبو مصعب الزهري هو أحمد بن أبي بكر المدني (ت٢٤٢هـ).

(٢) ورد النص في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٧) بلفظ أطول، قال الخطيب: أَخْبَرَنِي أبو الوليد الدَّرْبَنْديّ، قال: أخبرنا محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان، قال: حدثنا محمد بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن يوسف، قال: حدثنا محمد بن أبي حاتم، قال: سمعت حاشد بن إسماعيل، يقول: رأيت إسحاق بن راهَوَيه جالسًا على السرير، ومحمد بن إسماعيل معه، فأنكر عليه محمد بن إسماعيل شيئًا، فرجع إلى قول محمد، وقال إسحاق بن راهوَيه: يا معشر أصحاب الحديث انظروا إلى هذا الشاب واكتبوا عنه، فإنه لو كان في زمن الحسن بن أبي الحسن لاحتاج إليه الناس لمعرفته بالحديث وفقهه.

وقال محمد: سمعت أبا عبد الله يقول: قال لي محمد بن بشار: إن ثوبي لا يَمَسُّ جلدي مَثَلًا، ما لم ترجع إليّ، أخاف أن تجد في حديثي شيئًا يُسَقِّمُني، فإذا رجعتَ فنظرتَ في حديثي طابت نفسي، وأمِنْتُ مما أخاف.

وقال محمد بن أبي حاتم: سمعت إبراهيم بن خالد المروزي يقول: رأيتُ أبا عمار الحسين بن حريث يُثني على أبي عبد الله البخاري، ويقول: لا أعلم أني رأيتُ مثله، كأنه لم يُخْلَق إلا للحديث.

وقال محمد: سمعت محمود بن النضر أبا سهل الشافعي يقول: دخلت البصرة والشامَ والحجازَ والكوفة، ورأيتُ علماءها، كلّما جرى ذكرُ محمد بن إسماعيل فَضَّلوه على أنفسهم.

وقال: سمعتُ محمد بن يوسف يقول: لما دخلتُ البصرة صِرتُ إلى بُندار، فقال لي: من أين أنتَ؟ قلت: من خراسان.

قال: من أيّها؟ قلت: من بُخارى، قال: تعرف محمد بن إسماعيل؟ قلت: أنا من قَرابته.

فكان بعد ذلك يرفَعُني فوق الناس.

قال محمد: وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: لما دخلتُ البصرة صرتُ إلى مجلس بُندار، فلما وقع بصره عليَّ، قال: من أين الفتى؟ قلت: من أهل بُخارى، فقال لي: كيف تركتَ أبا عبد الله؟ فأمسكت.

فقالوا له: يرحمك الله هو أبو عبد الله.

فقام، وأخذ بيدي، وعانقني، وقال: مرحبًا بمن أفتخِرُ به منذ سنين.

قال: وسمعت حاشد بن إسماعيل، سمعت محمد بن بشار يقول: لم يَدخل البصرة رجلٌ أعلمُ بالحديث من أخينا أبي عبد الله.

قال: فلما أراد الخروج ودَّعه محمدُ بن بشار، وقال: يا أبا عبد الله، موعدنا الحَشْرُ

أن لا نلتقي بعدُ.

وقال محمد بن أبي حاتم: سمعتُ جعفرًا الفَرَبري يقول: سمعتُ عبد الله بن منير يقول: أنا من تلاميذ محمد بن إسماعيل، وهو مُعلِّمي، ورأيته يكتب عن محمد.

وقال محمد: حدثنا حاشد بن عبد الله بن عبد الواحد، سمعتُ يعقوب بن إبراهيم الدَّوْرَقي يقول: محمد بن إسماعيل فَقِيهُ هذه الأمة.

وقال محمد: حدثني جعفر بن محمد الفَرَبِري قال: خرج رجل من أصحاب عبد الله بن مُنير رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى بُخارى في حاجةٍ له.

فلما رجع قال له ابن منير: لقيتَ أبا عبد الله؟ قال: لا.

فطَرَدَه، وقال: ما فيك بعد هذا خير، إذ قَدِمْتَ بُخارى ولم تَصِرْ إلى أبي عبد الله محمد بن إسماعيل.

وقال محمد: سمعت إبراهيم بن محمد بن سلام يقول: حضرتُ أبا بكر بن أبي شيبة، فرأيتُ رجلًا يقول في مجلسه: ناظر أبو بكر أبا عبد الله في أحاديث سفيان، فعَرَفَ كلّها، ثم أقبل محمدٌ عليه، فأغرب عليه مئتي حديث.

فكان أبو بكر بعد ذلك يقول: ذاك الفتى البازِل[1].

وسمعت إبراهيم بن محمد بن سلام يقول: إن الرُّتُوت[2] من أصحاب الحديث مثل سعيد بن أبي مريم، ونُعيم بن حماد، والحُميدي، وحجّاج بن منهال، وإسماعيل بن أبي أويس، والعَدَني[3]، والخلاّل[4] بمكة، ومحمد بن ميمون صاحب ابن عيينة، ومحمد بن العلاء، والأشجّ[5]، وإبراهيم بن المنذر الحِزامي، وإبراهيم بن موسى الفَرّاء، كانوا يهابون

(١) قال الذهبي معلّقًا: والبازل الجمل المُسِن، إلا أنه يريد ها هنا البصير بالعلم، الشجاع.
(٢) الرُّتُوت: هم الرؤساء، قاله ابن الأَعرَابي. «تغليق التعليق» (٥/ ٤٠٤).
(٣) قال ابن حجر: يعني محمد بن يحيى بن أبي عمر. «هُدى الساري» (٢/ ٥٣٦/ ط. الرسالة).
(٤) قال ابن حجر: يعني الحسن بن علي الحلواني. «هُدى الساري» (٢/ ٥٣٦/ ط. الرسالة).
(٥) الأشج: هو أبو سعيد عبد الله بن سعيد. «هُدى الساري» (٢/ ٥٣٦/ ط. الرسالة).

محمدَ بن إسماعيل، ويَقْضُون له على أنفسهم في المعرفة والنظر.

وقال محمد: حدثني حاتم بن مالك الوراق، قال: سمعت علماء مكة يقولون: محمد بن إسماعيل إمامُنا وفقيهُنا وفقيه خراسان.

وقال محمد: سمعت أبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: كان محمد بن إسماعيل يختلف إلى أبي حفص أحمد بن حفص البخاري وهو صغير، فسمعتُ أبا حفص يقول: هذا شاب كَيِّس، أرجو أن يكون له صِيتٌ وذِكْرٌ.

وقال محمد: سمعت أبا سهل محمودًا الشافعي يقول: سمعت أكثر من ثلاثين عالمًا من علماء مصر، يقولون: حاجتُنا من الدنيا النظر في «تاريخ» محمد بن إسماعيل.

وقال محمد: حدثني صالح بن يونس، قال: سُئِل عبد الله بن عبد الرحمن[(١)] عن حديث سالم بن أبي حفصة، فقال: كتبناه مع محمد، ومحمد يقول: سالم ضعيف.

فقيل له: ما تقول أنت؟ قال: محمد أبصر مني.

قال: وسُئِل عبد الله بن عبد الرحمن عن حديث محمد بن كعب: «لا يكذب الكاذبُ إلّا من مَهَانَة نفسه عليه»[(٢)]. وقيل له: محمدٌ يزعم أن هذا صحيح، فقال: محمدٌ أبصرُ مني، لأن هَمَّه النظَرُ في الحديث، وأنا مشغولٌ مريض، ثم قال: محمد أَكْيَسُ خلق الله، إنه عَقَلَ عن الله ما أمره به، ونهى عنه في كتابه، وعلى لسان نبيه. إذا قرأ محمدٌ القرآن، شَغَلَ قلبَه وبصرَه وسمعَه، وتفكَّر في أمثاله، وعرف حلاله وحرامه.

وقال: كتب إليَّ سليمان بن مُجالد، إني سألتُ عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي عن محمد، فقال: محمد بن إسماعيل أعلمُنا وأفقهُنا وأغوصُنا، وأكثرنا طلبًا.

وقال: سمعت أبا سعيد المؤدِّب يقول: سمعت عبد الله بن عبد الرحمن يقول: لم

---

(١) قال الذهبي معلّقًا: يعني: الدارمي. «السير» (١٢/ ٤٢٦).

(٢) نقل إسناده ابن حجر في «الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس»، وفيه أحمد بن يزيد المكي؛ قال ابن حجر في «اللسان» (٥١٩): لا يُكتب حديثه. اهـ. وفيه بكير بن سليم الصراف، وصوابه (بكر بن سليم الصواف)؛ شيخ معروف ضعّفه ابن عدي وغيره. ورواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١/ ٢٣٦) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٩/ ٣٢٨) عن محمد بن كعب القرظي من قوله.

يكن يُشْبِه طلبُ محمدٍ للحديث طلبَنا، كان إذا نظر في حديث رجل أَنْزَفَه.

وقال: حدثني إسحاقُ ورّاق عبد الله بن عبد الرحمن، قال: سألني عبد الله عن كتاب «الأدب» من تصنيف محمد بن إسماعيل، فقال: احمِلْهُ لأنظر فيه. فأخذ الكتاب مني، وحبَسَه ثلاثة أشهر، فلما أخذتُ منه، قلت: هل رأيت فيه حشوًا، أو حديثًا ضعيفًا؟ فقال: ابن إسماعيل لا يقرأ على الناس إلا الحديث الصحيح، وهل يُنكَر على محمد؟!

وقال: سمعت أبا الطيب حاتم بن منصور الكِسِّي يقول: محمد بن إسماعيل آيةٌ من آيات الله في بصرِه ونفاذه من العلم.

قال: وسمعت أبا عمرو المستنير بن عتيق يقول: سمعت رجاء الحافظ يقول: فَضْلُ محمد بن إسماعيل على العلماء كفضل الرجال على النساء.

فقال له رجل: يا أبا محمد، كُلُّ ذلك بمَرَّة؟!

فقال: هو آيةٌ من آيات الله يمشي على ظهر الأرض.

قال: وسمعت محمد بن يوسف يقول: سأل أبو عبد الله أبا رجاء البَغْلاني[1] إخراج أحاديث ابن عيينة، فقال: منذ كتبتُها ما عرضتُها على أحد، فإنِ احتسبتَ ونظرتَ فيها، وعَلَّمتَ على الخطأ منها فَعَلتُ، وإلا لم أُحَدِّث بها، لأني لا آمن أن يكون فيها بعض الخطأ، وذلك أن الزِّحام كان كثيرًا، وكان الناس يُعارضون كُتُبهم، فيُصَحِّحُ بعضُهم من بعض، وتركتُ كتابي كما هو. فسُرَّ البخاريُّ بذلك، وقال: وُفِّقْتَ.

ثم أخذ يختلف إليه كل يوم صلاةَ الغداة، فينظر فيه إلى وقت خروجه إلى المجلس، ويُعَلِّم على الخطأ منه.

فسمعتُ البخاريَّ رَدَّ على أبي رجاء يومًا حديثًا، فقال: يا أبا عبد الله، هذا مما كَتَب عنّي أهلُ بغداد، وعليه علامةُ يحيى بن معين وأحمد بن حنبل، فلا أقدِرُ أُغَيِّرُهُ.

فقال له أبو عبد الله: إنما كَتَبَ أولئكَ عنكَ لأنك كنتَ مُجْتازًا، وأنا قد كتبتُ هذا

(١) قال الذهبي معلّقًا: يعني: قتيبة. «السير» (١/ ٤٢٨).

عن عدَّةٍ على ما أقول لك، كتبته عن يحيى بن بكير، وابن أبي مريم، وكاتب الليث عن الليث.

فرجع أبو رجاء، وفَهِمَ قوله، وخضع له.

قال: وسمعت محمد بن يوسف يقول: كان زكريا اللُّؤلؤي والحسن بن شُجاع ببَلْخ يمشيان مع أبي عبد الله إلى المشايخ إجلالًا له وإكرامًا.

قال: وسمعت حاشد بن إسماعيل يقول: رأيتُ إسحاقَ بن راهَوَيه جالسًا على السرير، ومحمد بن إسماعيل معه، وإسحاق يقول: حدَّثَنا عبد الرزاق، حتى مَرَّ على حديث، فأنكر عليه محمد، فرجع إلى قول محمد.

ثم رأيتُ عمرو بن زرارة ومحمد بن رافع عند محمد بن إسماعيل يسألانه عن عِلَل الحديث، فلمّا قاما قالا لمن حضر: لا تُخْدَعوا[1] عن أبي عبد الله، فإنه أفقهُ منّا وأعلمُ وأبصر.

قال: وسمعت حاشد بن عبد الله يقول: كنا عند إسحاق وعَمرو بن زرارة ثَمَّ، وهو يستملي على البخاري، وأصحابُ الحديث يكتبون عنه، وإسحاق يقول: هو أبصرُ مني.

وكان محمد يومئذٍ شابًّا.

وقال: حدثني محمد بن يوسف قال: كنا مع أبي عبد الله عند محمد بن بشار، فسأله محمد بن بشار عن حديث، فأجابه، فقال: هذا أفقهُ خلقِ الله في زماننا. وأشار إلى محمد بن إسماعيل.

قال: وسمعت سُلَيم بن مجاهد يقول: لو أن وكيعًا وابن عُيَينة وابنَ المبارك كانوا في الأحياء، لاحتاجوا إلى محمد بن إسماعيل.

قال: وسمعت أبا عبد الله يقول: قال لي إسماعيل بن أبي أويس: انظر في كتبي وما

(١) قال المعلِّق على «السير» (١٢/ ٤٢٩): أي لا تتركوه يفوتكم.

أملِكُه لك، وأنا شاكرٌ لك ما دمتُ حيًّا.

وقال: قال لي أبو عمرو الكرماني: سمعت عَمرو بن علي الصَّيرفي يقول: أبو عبد الله صديقي، ليس بخراسان مثله.

فحكيتُ لمهيار[1] بالبصرة عن قتيبة بن سعيد أنه قال: رُحِلَ إليَّ من شرق الأرض وغربها، فما رَحَلَ إليَّ مثل محمد بن إسماعيل، فقال مهيار: صدق، أنا رأيته مع يحيى بن معين، وهما يختلفان جميعًا إلى محمد بن إسماعيل، فرأيتُ يحيى ينقادُ له في المعرفة.

وقال: سمعت أبا سعيد الأشج، وخرجَ إلينا في غَداةٍ باردة، وهو يرتعدُ من البرد، فقال: أيكونُ عندكم مثلُ ذا البَرْد؟

فقلت[2]: مثل ذا يكون في الخريف والربيع، وربما نُمسي والنهرُ جارٍ، فنصبحُ ونحتاجُ إلى الفأس في نَقْبِ الجَمَد.

فقال لي: من أيّ خُراسان أنتَ؟ قلت: من بُخارى.

فقال له ابنُه: هو من وطن محمد بن إسماعيل.

فقال له: إذا قَدِمَ عليك من يتوسّل به فاعرفْ له حقّه، فإنه إمامٌ.

وقال: سمعت أحمد بن عبد الله بن ثابت الشاشي، سمعت إسماعيل بن أبي أويس يقول: ما أخذ عني أحدٌ ما أخذ عني محمد، نظر إلى كتبي، فرآها دارسةً، فقال لي: أتأذنُ لي أن أجدِّدها؟ فقلت: نعم.

فاستخرج عامةَ حديثي بهذه العِلّة.

وقال: سمعت أبا إسحاق المروزي يقول: دخلتُ على علي بن حُجْر ساعةَ وَدَّعه

(١) مهيار: هو محمد بن الحسين بن معدان أبو جعفر البجلي، ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٢٤) فقال: يُعرَف بمهيار الوراق، حدَّث عن إسماعيل بن أبي أويس، ومحبوب بن موسى الأنطاكي، وجمعة بن عبد الله البلخي. روى عنه القاسم بن زكريا المطرز، ويحيى بن محمد بن صاعد، وكان ثقة.

(٢) القائل هو محمد بن أبي حاتم وراق البخاري.

عبد الله بن عبد الرحمن، فسمعته يقول: قُلْ في أدب عبد الله بن عبد الرحمن ما شئتَ، وقُلْ في علم محمدٍ ما شئت.

وقال: سمعت محمد بن الليث يقول، وذُكِر عنده عبد الله ومحمد، فسمع بعضَ الجماعة يُفَضِّل عبد الله على محمد، فقال: إذا قدَّمتوه فقدِّموه في الشعر والعربية، ولا تقدِّموه عليه في العلم.

وقال: سمعت حاشِدَ بن إسماعيل يقول: كان عبد الله بن عبد الرحمن يَدُسُّ إليّ أحاديثَ من أحاديثِ المُشْكِلَة عليه، يسألُني أن أعرِضَها على محمد، وكان يَشتهي أن لا يعلم محمد، فكنتُ إذا عَرضتُ عليه شيئًا يقول: مِن ثَمَّ جاءت؟

وقال محمد بن أبي حاتم: سمعت حاشدَ بن إسماعيل وآخر يقولان: كان أهلُ المعرفةِ بالبصرة يَعْدُون خلفَ البخاري في طلب الحديث، وهو شاب حتى يغلِبُوه على نفسه، ويُجلِسونه في بعض الطريق، فيجتمع عليه ألوفٌ أكثرُهم ممن يكتب عنه.

قالا: وكان أبو عبد الله عند ذلك شابًّا، لم يخرج وجهُه.

قال محمد بن أبي حاتم الوراق: سمعته[(١)] يقول: لا يكون لي خصمٌ في الآخرة.

فقلتُ: إن بعض الناس ينقمون عليك في كتاب «التاريخ»، ويقولون: فيه اغتياب الناس.

فقال: إنما روينا ذلك روايةً، لم نَقُلْه من عند أنفسنا، قال النبي ﷺ: «بئس مولى العشيرة»[(٢)].

وسمعته يقول: ما اغتبتُ أحدًا قطُّ منذ علمت أن الغيبةَ تَضُرُّ أهلَها.

قال: وكان أبو عبد الله يُصَلِّي في وقت السحر ثلاث عشرة ركعة [يوتر منها

(١) يعني الإمام البخاري.

(٢) لم أقف على لفظ «مولى» في الحديث، والذي في «البخاري» (٦٠٣٢) ومسلم (٢٥٩١): «بِئْسَ أَخُو العَشِيرَةِ، وَبِئْسَ ابْنُ العَشِيرَةِ».

بواحدة][1].

وكان لا يُوقظني في كلِّ ما يقوم، فقلتُ: أراكَ تحمِلُ على نفسك، ولم توقظني.

قال: أنتَ شابٌّ، ولا أُحِبُّ أن أُفْسِدَ عليك نومك.

وقال محمد بن أبي حاتم: دُعِيَ محمدُ بن إسماعيل إلى بستانٍ بعض أصحابه، فلما صلَّى بالقوم الظُّهر، قام يَتَطَوَّعُ، فلما فرغ من صلاته، رفع ذيلَ قميصه، فقال لبعضِ مَن معه: انظر هل ترى تحت قميصي شيئًا؟ فإذا زنبورٌ قد أَبَرَهُ في ستة عشر أو سبعة عشر موضعًا.

وقد تورّم من ذلك جسده.

فقال له بعض القوم: كيف لم تخرج من الصلاة أول ما أَبَرَكَ؟ قال: كنتُ في سُورة، فأحببتُ أن أُتِمَّها!

وقال: سمعت عبد الله بن سعيد بن جعفر يقول: سمعت العلماء بالبصرة يقولون: ما في الدنيا مثلُ محمد بن إسماعيل في المعرفة والصلاح.

وقال محمد بن أبي حاتم: ركبنا يومًا إلى الرمي، ونحن بفَرَبر، فخرجنا إلى الدرب الذي يُؤَدّي إلى الفُرْضة[2].

فجعلنا نرمي، وأصاب سهمُ أبي عبد الله وَتِدَ القَنطَرة الذي على نهر ورَّادة، فانشق الوَتِد.

فلما رآه أبو عبد الله، نزل عن دابته، فأخرج السهمَ من الوَتِد، وترك الرمي، وقال لنا: ارجعوا.

(١) ما بين معقوفتين زيادة وردت في «تاريخ بغداد» (٢/ ١٣) و«تاريخ دمشق» (٥٢/ ٧١) من طريق محمد بن حام عن الفربري عن وراق البخاري.

(٢) قال ابن حجر في «فتح الباري» (٢/ ٤٢١/ ط. الرسالة): «الفُرْضة بضم الفاء وسكون الراء بعدها ضاد معجمة، مدخل الطريق إلى الجبل، وقيل الشق المرتفع كالشرافة، ويقال أيضًا لمدخل النهر».

ورجعنا معه إلى المنزل، فقال لي: يا أبا جعفر، لي إليك حاجةٌ تقضيها؟ قلت: أمرُك طاعةٌ.

قال: حاجة مُهِمّة، وهو يتنفَّسُ الصُّعَداء.

فقال لمن معنا: اذهبوا مع أبي جعفر حتى تُعينوه على ما سألته، فقلت: أيّةُ حاجةٍ هي؟ قال لي: تضمنُ قضاءها؟ قلت: نعم، على الرأس والعين، قال: ينبغي أن تَصيرَ إلى صاحب القَنطرة، فتقول له: إنا قد أخللنا بالوَتِد، فنحب أن تأذنَ لنا في إقامة بَدَلِه، أو تأخذ ثمنَه، وتجعلنا في حِلٍّ مما كان مِنّا، وكان صاحبُ القَنطرة حُميد بن الأخضر الفربري.

فقال لي: أَبْلِغْ أبا عبد الله السلام، وقُلْ له: أنتَ في حِلٍّ مما كان منك.

وقال: جميع ملكي لك الفِداء، وإنْ قلتُ: نفسي، أكون قد كذبتُ، غير أني لم أكن أُحِبُّ أن تحتشمني في وتدٍ أو في مُلكي.

فأبلغته رسالته، فتهلَّل وجهه، واستنار، وأظهر سرورًا، وقرأ في ذلك اليوم على الغرباء نحوًا من خمس مئة حديث، وتصدَّق بثلاث مئة درهم.

قال: وسمعته يقول لأبي معشر الضرير: اجعلني في حِلٍّ يا أبا معشر، فقال: من أي شيء؟ قال: رويتُ يومًا حديثًا، فنظرتُ إليك، وقد أُعْجِبْتَ به، وأنت تُحَرِّكُ رأسَك ويدَك، فتبَسَّمتُ من ذلك.

قال: أنت في حِلٍّ، رحمك الله يا أبا عبد الله.

قال: ورأيتُه استلقى على قفاه يومًا، ونحن بفربر في تصنيفه كتاب «التفسير»، وأَتعَبَ نفسه ذلك اليوم في كَثْرة إخراج الحديث.

فقلت له: إني أراك تقول: إني ما أثبتُّ شيئًا بغير علم قطُّ منذ عَقَلتُ، فما الفائدة في الاستلقاء؟

قال: أتعبْنا أنفسَنا اليوم، وهذا ثغرٌ من الثُّغور، خشيتُ أن يَحدُثَ حَدَثٌ من أمر

العدو، فأحببتُ أن أستريح، وآخُذَ أُهبة، فإن غافَصَنا العدو كان بنا حَراكٌ.

قال: وكان يركبُ إلى الرمي كثيرًا، فما أعلمني رأيته في طولِ ما صحِبْتُه أخطأ سهمُه الهدفَ إلا مرتين، فكان يصيبُ الهدفَ في كلِّ ذلك، وكان لا يُسْبَق.

قال: وسمعته يقول: ما أكلتُ كُرّاثًا قطُّ، ولا القَنَابَرَى[1]. قلت: ولِمَ ذاك؟ قال: كرهتُ أن أوذي من معي من نَتَنِهما.

قلت: وكذلك البصل النيءُ؟ قال: نعم.

قال: وحدّثني محمد بن العباس الفربري، قال: كنتُ جالسًا مع أبي عبد الله البخاري بفربر في المسجد، فدفعتُ من لحيته قَذَاةً مثلَ الذَّرَّةِ أَذْكُرُها، فأردتُ أن أُلقيها في المسجد، فقال: أَلْقِها خارجًا من المسجد.

قال: وأملَى يومًا عليَّ حديثًا كثيرًا، فخافَ مَلالي، فقال: طِبْ نفسًا، فإنّ أهلَ الملاهي في ملاهيهم، وأهل الصناعات في صناعاتهم، والتجار في تجاراتهم، وأنتَ مع النبي ﷺ وأصحابه.

فقلتُ: ليس شيءٌ من هذا، يرحمك الله إلّا وأنا أرى الحظَّ لنفسي فيه.

قال: وسمعته يقول: ما أردتُ أن أتكلَّم بكلامٍ فيه ذكرُ الدنيا إلا بدأتُ بحمدِ الله والثناءِ عليه.

وقال له بعض أصحابه: يقولون: إنك تناولتَ فلانًا.

قال: سبحان الله، ما ذكرتُ أحدًا بسوء إلا أن أقولَ ساهيًا، وما يَخْرُجُ اسمُ فلانٍ من صحيفتي يوم القيامة.

قال: وضيَّفه بعض أصحابه في بستان له، وضيَّفنا معه، فلما جلسنا أعجبَ صاحبَ

(١) القنابرى - بفتح الراء -: بقلة الغملول، كما في «القاموس»: وانظر «القانون في الطب» (١/ ٤٢٢) لمعرفة فوائده. (حاشية السير ١٢/ ٤٤٥).

البستان بستانُه، وذلك أنه كان عمل مجالسَ فيه، وأجرى الماءَ في أنهاره.

فقال له: يا أبا عبد الله، كيف ترى؟

فقال: هذه الحياةُ الدنيا.

قال: وكان لأبي عبد الله غَرِيمٌ قَطَعَ عليه مالًا كثيرًا، فبلغه أنه قدِمَ آمُل، ونحن عنده بفَرَبْر، فقلنا له: ينبغي أن تعبُرَ وتأخُذْه بمالك.

فقال: ليس لنا أن نُرَوِّعَه.

ثم بلغ غريمه مكانه بفَرَبْر، فخرج إلى خُوارزم، فقلنا: ينبغي أن تقول لأبي سلمة الكشاني عامل آمل ليكتب إلى خُوارزم في أخذه، واستخراج حقِّك منه، فقال: إنْ أخذتُ منهم كتابًا طمِعوا منّي في كتاب، ولست أبيعُ دِيني بدُنياي.

فجَهِدْنا، فلم يأخذ، حتى كلَّمنا السلطان عن غير أمره، فكتب إلى والي خُوارزم.

فلما أُبْلِغَ أبا عبد الله ذلك، وَجَدَ وَجْدًا شديدًا، وقال: لا تكونوا أشفقَ عليَّ من نفسي.

وكتب كتابًا، وأردف تلك الكتبَ بكُتُب، وكتب إلى بعض أصحابه بخوارزم أن لا يتعرّض لغريمِهِ إلّا بخير.

فرجع غريمُه إلى آمُل، وقصد إلى ناحية مرو.

فاجتمع التجار، وأُخْبِرَ السلطانُ بأن أبا عبد الله خرج في طلبٍ غريم له، فأراد السلطان التشديدَ على غريمه، وكره ذلك أبو عبد الله، وصالحَ غريمَه على أن يُعطيه كل سنة عشرة دراهم شيئًا يسيرًا.

وكان المالُ خمسةً وعشرين ألفًا.

ولم يصِلْ من ذلك المال إلى درهم، ولا إلى أكثر منه.

قال: وسمعتُ أبا عبد الله، يقول: ما تولَّيتُ شراءَ شيءٍ ولا بيعه قط.

فقلت له: كيف، وقد أحلَّ الله البيع؟

قال: لِمَا فيه من الزيادة والنقصان والتخليط، فخشيتُ إنْ تولَّيتُ أن أستوي بغيري.

قلت: فمَن كان يتولّى أمرك في أسفارك ومبايعتك؟

قال: كنتُ أُكْفَى ذلك.

قال: وسمعت محمد بن خِداش يقول: سمعت أحمد بن حفص يقول: دخلت على أبي الحسن[1] والد أبي عبد الله عند موته، فقال: لا أعلمُ من مالي درهمًا من حرام، ولا درهمًا من شُبْهة.

قال أحمد: فتصاغَرَت إليَّ نفسي عند ذلك.

ثم قال أبو عبد الله: أَصْدقُ ما يكون الرجلُ عند الموت.

قال: وكان أبو عبد الله اكترى منزلًا، فلبثَ فيه طويلًا، فسمعته يقول: لم أمسح ذَكَري بالحائط، ولا بالأرض في ذلك المنزل.

فقيل له: لِمَ؟ قال: لأن المنزلَ لغيري.

قال: وقال لي أبو عبد الله يومًا بفربر: بلغني أن نخّاسًا قَدِمَ بجَواري، فتصير معي؟ قلتُ: نعم، فصِرنا إليه، فأخرج جواريَ حسانًا صباحًا.

ثم خرج من خلالهن جارية خَزَرِية دميمةً عليها شحم، فنظر إليها، فمسَّ ذَقْنَها، فقال: اشترِ هذه لنا منه.

فقلت: هذه دميمةٌ قبيحةٌ لا تَصْلُح، واللاتي نظرنا إليهنَّ يمكن شراءهنَّ بثمن هذه.

فقال: اشترِ هذه، فإني قد مَسسْتُ ذَقنها، ولا أحبُّ أن أمسَّ جارية ثم لا أشتريها.

فاشتراها بغلاء خمس مئة درهم على ما قال أهل المعرفة.

(١) قال الذهبي في «السير» (١٢/ ٤٤٧) معلّقًا: يعني: إسماعيل.

ثم لم تزل عنده حتى أخرجها معه إلى نيسابور.

وقال محمد بن أبي حاتم: سمعتُ أبا عبد الله يقول: ما ينبغي للمسلم أن يكون بحالةٍ إذا دَعَا لم يُسْتَجَب له.

فقالت له امرأةُ أخيه بحضرتي: فهل تبيَّنْتَ ذلك أيها الشيخ من نفسِك، أو جرَّبتَ؟

قال: نعم. دعوتُ ربّي عز وجل مرتين، فاستجابَ لي، فلن أُحِبّ أن أدعو بعد ذلك، فلعله يَنْقُص من حسناتي، أو يُعَجِّل لي في الدنيا.

ثم قال: ما حاجةُ المسلم إلى الكذب والبخل؟!!

وقال محمد بن أبي حاتم: سمعت البخاري يقول: خرجتُ إلى آدم ابن أبي إياس، فتخَلَّفَت عني نفقتي، حتى جعلتُ أتناولُ الحشيشَ، ولا أُخْبِر بذلك أحدًا، فلما كان اليوم الثالث، أتاني آتٍ لم أعرفه، فناولني صُرَّة دنانير، وقال: أَنْفِقْ على نفسك.

وقال محمد بن أبي حاتم: سمعت الحسين بن محمد السمرقندي يقول: كان محمد بن إسماعيل مخصوصًا بثلاثِ خِصال مع ما كان فيه من الخصال المحمودة: كان قليلَ الكلام، وكان لا يطمع فيما عند الناس، وكان لا يشتغلُ بأمور الناس، كلُّ شُغْله كان في العلم.

وقال: سمعت سُلَيم بن مجاهد يقول: ما بقي أحدٌ يُعَلِّم الناسَ الحديثَ حِسْبَةً غير محمد بن إسماعيل.

ورأيت سُلَيم بن مجاهد يسأل أبا عبد الله أن يُحَدِّثه كل يوم بثلاثة أحاديث، ويُبَيِّن له معانيها وتفاسيرها وعللها، فأجابه إلى ذلك قدر مُقامه. وكان أقامَ في تلك الدفعة جُمعة.

وسمعت سُلَيمًا يقول: ما رأيت بعيني منذ ستين سنة أفقه، ولا أورعَ، ولا أزهدَ في الدنيا، من محمد بن إسماعيل.

قال محمد بن أبي حاتم: كانت له قطعةُ أرضٍ يَكْرِيها كل سنةٍ بسبع مئة درهم،

فكان ذلك المُكْتَري ربما حَمَل منها إلى أبي عبد الله قِثّاةً أو قثّاتَين، لأن أبا عبد الله كان معجبًا بالقثّاء النضيج، وكان يُؤْثِرُه على البطيخ أحيانًا، فكان يَهَبُ للرجل مئة درهم كل سنة لحمله القثاء إليه أحيانًا.

قال: وسمعته يقول: كنت أستَغِلُّ كل شهر خمس مئة درهم، فأنفقتُ كلَّ ذلك في طلب العلم.

فقلت: كم بين مَن يُنفِق على هذا الوجه، وبين من كان خِلْوًا من المال، فجمع وكسب بالعلم، حتى اجتمع له.

فقال أبو عبد الله: ﴿مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ (الشورى، ٣٦).

قال: وكنا بفَرَبر، وكان أبو عبد الله يَبني رباطًا مما يلي بُخارى، فاجتمع بَشَرٌ كثيرٌ يُعينونه على ذلك، وكان ينقل اللَّبِن، فكنتُ أقول له: إنك تُكْفَى يا أبا عبد الله، فيقول: هذا الذي ينفَعُنا. ثم أخذ ينقل الزَّنْبَرات[١] معه.

وكان ذبح لهم بقرة، فلما أدركَت القُدورُ، دعا الناسَ إلى الطعام، وكان بها مئةُ نفس أو أكثر، ولم يكن عَلِمَ أنه يجتمعُ ما اجتمع، وكنا أخرجنا معه من فَربر خبزًا بثلاثة دراهم أو أقل، فألقينا بين أيديهم، فأكل جميعُ مَن حضر، وفضلتْ أرغفةٌ صالحة، وكان الخبزُ إذ ذاك خمسة أمناء[٢] بدرهم.

قال: وكان أبو عبد الله ربما يأتي عليه النهارُ، فلا يأكل فيه رُقاقة، إنما كان يأكل أحيانًا لوزتين أو ثلاثًا، وكان يجتنِبُ توابلَ القُدورِ مثل الحمص وغيره، فقال لي يومًا شبهَ المُتَفَرِّج بصاحبه: يا أبا جعفر، نحتاجُ في السنة إلى شيءٍ كثير، قلت له: قَدْرُ كَمْ؟ قال: أحتاج في السنة إلى أربعة آلاف درهم، أو خمسة آلاف درهم.

قال: وكان يتصدَّقُ بالكثير، يأخذُ بيده صاحبَ الحاجة من أهل الحديث، فيُناوِلُه

(١) الزنبرات: جمع زنبر، وهو الزنبيل. فارسية معربة. حاشية «السير» (١٢/ ٤٥٠). اهـ. والزنبيل هو السَّلَّة.

(٢) ورد في «لسان العرب» (مادة: منن): «المَنُّ لغة في المَنَا الذي يوزن به. الجوهري. والمَنُّ المَنَا وهو رطلان، والجمع أَمْنانٌ، وجمع المَنا أَمْناءٌ. ابن سيده. المَنُّ كيل أو ميزان والجمع أَمْنا».

ما بين العشرين إلى الثلاثين، وأقلَّ وأكثر، من غير أن يشعر بذلك أحدٌ، وكان لا يُفارِقهُ كيسُه.

ورأيته ناوَلَ رجلًا مرارًا صُرَّةً فيها ثلاثُ مئة درهم، - وذلك أنّ الرجلَ أخبرني بعَدَدِ ما كان فيها من بعد - فأراد أن يدعو، فقال له أبو عبد الله: ارفُقْ، واشتغل بحديثٍ آخر. كيلا يعلم بذلك أحدٌ.

قال: وكنتُ اشتريتُ منزلًا بتسع مئة وعشرين درهمًا، فقال: لي إليكَ حاجةٌ تَقْضيها؟

قلت: نعم، ونُعْمَى عين.

قال: ينبغي أن تصير إلى نوح بن أبي شدّاد الصَّيرفي، وتأخذ منه ألفَ درهم، وتحملَه إليَّ.

ففعلتُ، فقال لي: خُذْه إليكَ، فاصرفه في ثمن المنزل.

فقلت: قد قَبِلْتُه منك. وشَكَرتُه.

وأقبلنا على الكتابة، وكُنّا في تصنيف «الجامع».

فلما كان بعد ساعة، قلت: عَرَضَتْ لي حاجة لا أَجْتَرِئُ رفعَها إليك، فظَنَّ أنّي طَمِعْتُ في الزيادة، فقال: لا تحتشمْني، وأخبرْني بما تحتاج، فإني أخاف أن أكون مأخوذًا بسببك، قلت له: كيف؟

قال: لأن النبي ﷺ آخى بين أصحابه.

فذكر حديث سعد وعبد الرحمن.

فقلت له: قد جعلتُك في حِلٍّ من جميعِ ما تقول، ووهبتُ لكَ المالَ الذي عرضتَه عليَّ، عَنَيتُ المُناصفة.

وذلك أنه قال: لي جَوَارٍ وامرأةٌ، وأنتَ عَزَبٌ، فالذي يجبُ عليَّ أن أُناصِفَكَ لنستوي في المال وغيره، وأربح عليكَ في ذلك.

فقلت له: قد فعلتَ - رحمك الله - أكثرَ من ذلك إذ أنْزَلْتَني من نفسك ما لم تُنْزِل أحدًا، وحللتُ منك محلَّ الولد.

ثم حفظ عليَّ حديثي الأول، وقال: ما حاجتُك؟

قلت: تَقْضِيها؟

قال: نعم، وأُسَرُّ بذلك.

قلت: هذه الألف، تَأْمُرُ بقَبوله، واصْرِفه في بعض ما تحتاجُ إليه.

فقَبِلَه، وذلك أنه ضَمِنَ لي قضاءَ حاجتي.

ثم جلسنا بعد ذلك بيومين لتصنيف «الجامع»، وكتبنا منه ذلك اليومَ شيئًا كثيرًا إلى الظُّهر، ثم صَلَّينا الظهر، وأقبلنا على الكتابة من غير أن نكون أكلنا شيئًا، فرآني لمّا كان قُرب العصر شِبْه القَلِق المستوحش، فتَوَهَّم فِيَّ ملالًا. وإنما كان بي الحُصُر[1] غير أني لم أكن أقدر على القيام، وكنتُ أتَلَوَّى اهتمامًا بالحُصُر.

فدخل أبو عبد الله المنزل، وأخرج إليَّ كاغدةً فيها ثلاثُ مئة درهم، وقال: أما إذْ لم تقبل ثمنَ المنزل، فينبغي أن تصرِفَ هذا في بعض حوائجك.

فجهَدَني، فلم أقبل.

ثم كان بعد أيام، كتبنا إلى الظُّهر أيضًا، فناولني عشرين درهمًا.

فقال: ينبغي أن تصرف هذه في شراء الخُضر ونحو ذلك.

فاشتريتُ بها ما كنتُ أعلم أنه يلائمُه، وبعثتُ به إليه، وأتيتُ.

فقال لي: بَيَّضَ الله وجهَكَ، ليس فيكَ حيلةٌ، فلا ينبغي لنا أن نُعَنِّي أنفسنا.

(١) الحُصُرُ: احتباس البطن، وقد حُصِرَ غائطه على ما لم يسمَّ فاعله وأُحْصِرَ .الأَصمعي واليزيدي. الحُصْرُ من الغائط والأُسْرُ من البول. الكسائي. حُصِرَ بغائطه وأُحْصِرَ بضم الأَلف. ابن بُزُرج. يقال للذي به الحُصْرُ محصور وقد حُصِرَ عليه بولُه يُحْصَرُ حَصْرًا أَشَدَّ الحصْرِ، وقد أَخذه الحُصْرُ وأَخذه الأُسْرُ شيء واحد وهو أَن يمسك ببوله يَحْصُرُ حَصْرًا فلا يبول. «لسان العرب» (مادة: حصر).

فقلت له: إنك قد جمعتَ خيرَ الدنيا والآخرة، فأيُّ رجلٍ يَبَرُّ خادمَه بمثل ما تَبَرُّني إنْ كنتْ لا أعرف هذا، فلستُ أعرف أكثر منه.

سمعت عبد الله بن محمد الصارفي[١] يقول: كنتُ عند أبي عبد الله في منزله، فجاءتهُ جاريةٌ، وأرادت دخولَ المنزل، فعثَرتْ على محبرةٍ بين يديه، فقال لها: كيف تمشين؟ قالت: إذا لم يكن طريق، كيف أمشي؟ فبسط يديه، وقال لها: اذهبي فقد أعتقتُكِ.

قال: فقيل له فيما بعد: يا أبا عبد الله، أغضبتكَ الجارية؟ قال: إنْ كانت أغضبتني فإني أَرْضَيتُ نفسي بما فعلت.

وقال محمد الوراق: دخل أبو عبد الله بفَرَبر الحمّام، وكنتُ أنا في مَشْلَح الحمام، أتعاهدُ عليه ثيابه، فلما خرج ناولته ثيابه، فلبسها، ثم ناولته الخُفَّ، فقال: مَسِسْتَ شيئًا فيه شَعْر النبي ﷺ.

فقلتُ: في أي موضعٍ هو من الخُفِّ؟ فلم يُخبرني.

فتوهَّمْتُ أنه في ساقه بين الظِّهارة والبِطانة.

وقال محمد بن أبي حاتم: أتى رجلٌ أبا عبد الله البخاري، فقال: يا أبا عبد الله، إن فلانًا يُكَفِّرُكَ! فقال: قال النبي ﷺ: «إذا قال الرجل لأخيه: يا كافرُ، فقد باءَ بِهِ أحدُهما»[٢].

وكان كثيرٌ من أصحابه يقولون له: إن بعضَ الناس يقعُ فيكَ، فيقول: ﴿إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ (النساء، ٧٦)، ويتلو أيضًا: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ (فاطر، ٤٣)، فقال له عبد المجيد بن إبراهيم: كيف لا تدعو الله على هؤلاء الذين يظلِمونك

(١) ووردت نسبته «الصارفي» في «هُدى الساري» (٢/ ٥٣١/ ط. الرسالة)، ووردت في «تغليق التعليق» (٥/ ٣٩٥): الصيارفي، ولم أعرفه.

(٢) رواه البخاري (٦١٠٤) ومسلم (٦٠) من حديث ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، ورواه البخاري (٦١٠٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

ويَتناولونك ويَبْهَتُونك؟ فقال: قال النبي ﷺ: «اصبِروا حتى تَلْقَوْنِي على الحوض»[(١)]، وقال ﷺ: «من دَعَا على ظالمه، فقد انتصر»[(٢)].

قال محمد بن أبي حاتم: وسمعته يقول: لم يكن يتعرَّض لنا قطُّ أحدٌ من أفْناء الناس إلا رُمِيَ بقارِعة، ولم يَسْلَم، وكلّما حدّث الجهال أنفسَهم أن يمكُروا بنا رأيتُ من ليلتي في المنام نارًا تُوقد ثم تُطْفَأ من غير أن يُنتَفَع بها، فأتأوَّل قوله تعالى: ﴿كُلَّمَآ أَوۡقَدُواْ نَارٗا لِّلۡحَرۡبِ أَطۡفَأَهَا ٱللَّهُۚ﴾ (المائدة، ٦٤).

وكان هِجِّيراهُ من الليل إذا أتيته في آخر مَقدَمه من العراق: ﴿إِن يَنصُرۡكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمۡۖ وَإِن يَخۡذُلۡكُمۡ فَمَن ذَا ٱلَّذِي يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعۡدِهِۦۗ﴾ (آل عمران، ١٦٠).

وقال محمد بن أبي حاتم: سمعت أبا منصور غالبَ بن جبريل[(٣)] - وهو الذي نزل عليه أبو عبد الله - يقول: إنه أقام عندنا أيامًا، فمَرِض، واشتدَّ به المرضُ حتى وَجَّهَ رسولًا إلى مدينة سمرقند في إخراج محمد، فلما وافى تهيّأ للركوب، فلبِسَ خُفَّيه، وتعمَّم، فلمّا مشى قدَرَ عشرين خطوة أو نحوها، وأنا آخذ بعَضُده، ورجلٌ أخذ معي يقوده إلى الدابة ليركبها، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أَرْسِلُوني، فقد ضعفتُ.

فدعا بدعواتٍ، ثم اضطجع، فقضى رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(٤)].

(١) رواه البخاري (٣١٤٧) ومسلم (١٠٥٩) من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ورواه البخاري (٣٧٩٢) ومسلم (١٨٤٥) من حديث أُسَيْد بن حُضَيْرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ورواه البخاري (٤٣٣٠) ومسلم (١٠٦١) من حديث عبد الله بن زيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه الترمذي (٣٥٤٧) وقال: حديث غريب.

(٣) ترجم له الخطيب في «المتفق والمفترق» فقال: أخبرني الأزهري قال: قال لنا أبو سعد الإدريسي: غالب بن جبريل الخَرْتَنْكي السمرقندي، شيخ آخر كنيته أبو منصور، نزل عليه محمد بن إسماعيل البخاري، ومات عنده وتولّى أسباب دفنه، حكى ذلك عنه أبو جعفر محمد بن أبي حاتم وراق محمد بن إسماعيل. قال الإدريسي: لا أعلم له حديثًا مسندًا، يقال إنه كان من أهل العلم، تُحكى عنه حكايات وفضائل لمحمد بن إسماعيل، ذُكِر لي أن غالب بن جبريل هذا مات بعد البخاري بقليل وأوصى أن يُدفن إلى جنبه.

(٤) قال ابن عدي في «الكامل»: سَمِعت الحَسَن بن الحُسَين البَزَّاز يَقُول: رَأَيْتُ مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل شَيخًا نحيف الجِسْم، ليس بالطويل ولا بالقصير، وُلِدَ يومَ الجُمُعَة بعد الصَّلاَة لثلاث عشرَة ليلة خلت من شَوَّال سنة أَربع وَتِسْعين وَمِئَة ببُخارى، وتوفي ليلة السبت عند صلاة العشاء، وليلة الفطر، ودُفِن يوم الفطر بعد صلاة الظهر

فسال منه العَرَقُ شيءٌ لا يُوصف.

فما سكن منه العَرَقُ إلى أن أدرجناه في ثيابه.

وكان فيما قال لنا، وأوصى إلينا: أن كَفِّنوني في ثلاثة أثوابٍ بيض ليس فيها قميصٌ ولا عمامة، ففعلنا ذلك.

فلما دفنّاه فاح من تُراب قبره رائحةُ غاليةٍ[1] أطيب من المسك، فدام ذلك أيامًا، ثم عَلَت سَوَاريُّ بِيضٌ في السماء مستطيلةٌ بحذاءِ قبره، فجعل الناسُ يختلفون، ويتعجبون.

وأما التراب فإنهم كانوا يرفعون عن القبر[2]، حتى ظهر القبر، ولم نكن نقدر على حفظ القبر بالحراس.

وغُلِبْنا على أنفسنا، فنصبنا على القبر خشبًا مشبَّكًا لم يكن أحدٌ يقدِر على الوصول إلى القبر، فكانوا يرفعون ما حول القبر من التراب، ولم يكونوا يخلُصون إلى القبر .. وأما ريح الطيب فإنه تداوم أيامًا كثيرة، حتى تَحَدَّث أهلُ البلدة، وتعجّبوا من ذلك، وظهر عند مُخالفيه أمرُه بعد وفاته، وخرج بعضُ مُخالفيه إلى قبره، وأظهروا التوبة والندامة مما كانوا شرعوا فيه من مذمومِ المذهب.

قال محمد بن أبي حاتم: ولم يعش أبو منصور غالبُ بن جبريل بعده إلا القليل، وأوصى أن يُدفَن إلى جَنْبِه.

وقال محمد بن أبي حاتم: سمعت أبا ذر يقول: رأيتُ محمد بن حاتم الخَلْقاني

يوم السبت لغرّة شوال من سنة ست وخمسين ومئتين، عاش اثنتين وستين سنة، إلّا ثلاثة عشر يومًا.

(١) الغالِيَةُ: طِيبٌ معروفٌ، أَوَّلُ مَنْ سَمَّاها بذلكَ سُلَيْمانُ بن عبد الملِكِ؛ كما في الصِّحاح؛ وإِنَّما سُمِّيَت لأَنَّها أَخْلاطٌ، تُغْلَى على النَّارِ مع بعضِها. «تاج العروس» (٣٩/ ١٨٤).

(٢) هذا فعل الجُهّال، فلا يجوز التبرك بتراب القبور ولا الاستشفاء بها، وإن صحابة رسول الله ﷺ وتابعيهم - وهم أحرص الناس على السنّة وأحبّهم لرسول الله ﷺ وأكثرهم تعظيمًا له وأعرفهم بأحكام دينهم - لم يرد عن أحد منهم أنه كان يأخذ شيئًا من تراب قبر النبي ﷺ ويتبرّك به أو يستشفي به، مع أنّ القبرَ كان ترابًا وفي غرفة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ومن السهولة بمكان الوصول إليه والأخذ من ترابه، ومع هذا لم يفعلوه لأنه من البدع، «وكلُّ بدعةٍ ضلالة»، وقد يكون وسيلة للشرك والعياذ بالله.

في المنام، وكان من أصحاب محمد بن حفص، فسألتُه - وأنا أعرف أنه ميّت - عن شيخي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، هل رأيتَه؟ قال: نعم، رأيتُه، وهو ذاك، يشير إلى ناحية سطح من سطوح المنزل.

ثم سألته عن أبي عبد الله محمد بن إسماعيل، فقال: رأيتُه، وأشار إلى السماء إشارةً كاد أن يسقط منها لعلوِّ ما يُشير.

آخر ما نقل الذهبي في «السير» من «شمائل البخاري» لأبي جعفر الوراق.

والحمد لله رب العالمين



روايات ورّاق البخاري الزائدة
التي لم يذكرها الذهبي في «سير أعلام النبلاء»

١- قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ١٨/ ط. السعادة - ١٣٤٩هـ/ ١٩٣١م): «أَخْبَرَنِي الحسن بن محمد الأشقر، قال: أخبرنا محمد بن أبي بكر، قال: حدثنا أبو نصر محمد بن سعيد بن أحمد بن سعيد التاجر، قال: حدثنا محمد بن يوسف بن مطر، قال: حدثنا محمد بن أبي حاتم الوراق، قال: سمعت محمد بن قتيبة، قريب أبي عبد الله محمد بن إسماعيل، يقول: كنت عند أبي عاصم النبيل فرأيتُ عنده غلامًا، فقلت له: من أين أنت؟ قال: من بُخارى.

قلت: ابن من؟ فقال: ابن إسماعيل.

فقلت له: أنت قرابتي. فعانقته، فقال لي الرجل في مجلس أبي عاصم: هذا الغلام يناطح الكباش».

٢- قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٤/ ط. السعادة): «أَخْبَرَني أبو الوليد الدَّرْبَنْديّ، قال: أخبرنا محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان، قال: حدثنا محمد بن سعيد التاجر، قال: حدثنا محمد بن يوسف بن مطر، قال: حدثنا محمد بن أبي حاتم، قال: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: قال لي محمد بن سلام: انظر في كتبي فما وجدت فيها من خطأ فأضرب عليه، كي لا أرويه. ففعلت ذلك.

وكان محمد بن سلام كتب عند الأحاديث التي أحكمها محمد بن إسماعيل [زهاء ألفين][1]: «رضي الفتى»، وفي الأحاديث الضعيفة: «لم يرض الفتى».

---

(١) ما بين معقوفتين زيادة وردت في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٧٧).
فائدة: قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٦/ ١٥٠/ ط. الغرب): فارقَ البُخَارِيُّ بُخارى وله خمس عشرة سنة، ولم يره محمد بْن سلَام بعد ذلك.

فقال له بعض أصحابه: مَن هذا الفتى؟ فقال: هو الذي ليس مثله، محمد بن إسماعيل.

٣- قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ١٦): أَخْبَرَنِي الحسن بن محمد الأشقر، قال: أخبرنا محمد بن أبي بكر، قال: حدثنا محمد بن سعيد التاجر، قال: حدثنا محمد بن يوسف بن مطر، قال: حدثنا محمد بن أبي حاتم، قال: سمعت حاشد بن إسماعيل، يقول: كنتُ بالبصرة فسمعت قدوم محمد بن إسماعيل، فلما قَدِمَ، قال محمد بن بشار: دخل اليوم سيد الفقهاء.

٤- قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٥): حَدَّثَنِي أبو النجيب الأرموي، قال: حَدَّثَنِي محمد بن إبراهيم الأصبهاني، قال: أَخْبَرَنِي محمد بن إدريس الوراق، قال: حدثنا محمد بن حام، قال: حدثنا محمد بن يوسف، قال: حدثنا محمد بن أبي حاتم، قال: سُئِلَ محمد بن إسماعيل عن خبر حديث[1]، فقال: يا أبا فلان أتراني أُدَلِّس؟ تركتُ أنا عشرة آلاف حديث لرجل فيه نظر، وتركتُ مثله أو أكثر منه لغيره لي فيه نظر.

٥- قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ١١): أنبأنا محمد بن أبي بكر الحافظ ببخارى (هو الدربندي)، قال: نبأنا أبو عمرو أحمد بن محمد بن عمر المقرئ، قال: نبأنا أبو سعيد بكر بن منير، قال: كان حُمِلَ إلى محمد بن إسماعيل بضاعة أنفذها إليه فلان، فاجتمع بعض التجّار إليه بالعشية فطلبوها منه بربح خمسة آلاف درهم، فقال لهم: «انصرفوا الليلة». فجاءه من الغد تجار آخرون فطلبوا منه تلك البضاعة بربح عشرة آلاف درهم، فَرَدَّهم وقال: «إني نويتُ البارحة أن أدفع إلى الذين طلبوا أمس بما طلبوا أول مرة». فدفعها إليهم بما طلبوا، يعني الذين طلبوا أول مرة، ودفع إليهم بربح خمسة آلاف درهم، وقال: «لا أحب أن أنقض نيتي»[2].

٦- قال ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٥٥): أخبرنا أبو الحسن الموحد أنبأنا

(١) جاء في حاشية «هدى الساري» (٢/ ٥٣٤/ ط. الرسالة): «هاهنا في حاشية الأصل ما نصُّه: يعني: عن الإخبار بحديث، بمعنى أنه يرويه بصيغة غير محتملة للتدليس، كأخبرنا مثلًا.

(٢) قال الذهبي في «السير» (١٢/ ٤٤٧): ذكر معناها محمد بن أبي حاتم، واللفظ لبكر. اهـ. ويبدو أنّ لفظَ بكر أتمّ.

هناد القاضي أنبأنا محمد بن أحمد الغنجار حدثنا أبو نصر محمد بن سعيد بن أحمد بن سعيد التاجر حدثنا محمد بن يوسف بن مطر حدثنا أبو جعفر محمد بن أبي حاتم الوراق قال:

قال لي أبو عمرو المستنير بن عتيق: سألتُ أبا عبد الله محمد بن إسماعيل: متى وُلِدت؟ فأخرج لي خطَّ أبيه:

«وُلِد محمد بن إسماعيل يوم الجمعة بعد الجمعة لثلاث عشرة ليلة مضت من شوال سنة أربع وتسعين ومئة».

وتوفي ليلة الفطر سنة ست وخمسين ومئتين.

٧- قال وراق البُخَارِيّ: ثَنَا إِسْحَاق بن أَحْمد بن خلف البُخَارِيّ، سَمِعت مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البُخَارِيّ يَقُول:

سمع أبي من مَالك، وَرَأى حَمَّاد بن زيد قد صَافح ابن المُبَارك بكلتا يَدَيْهِ[1].

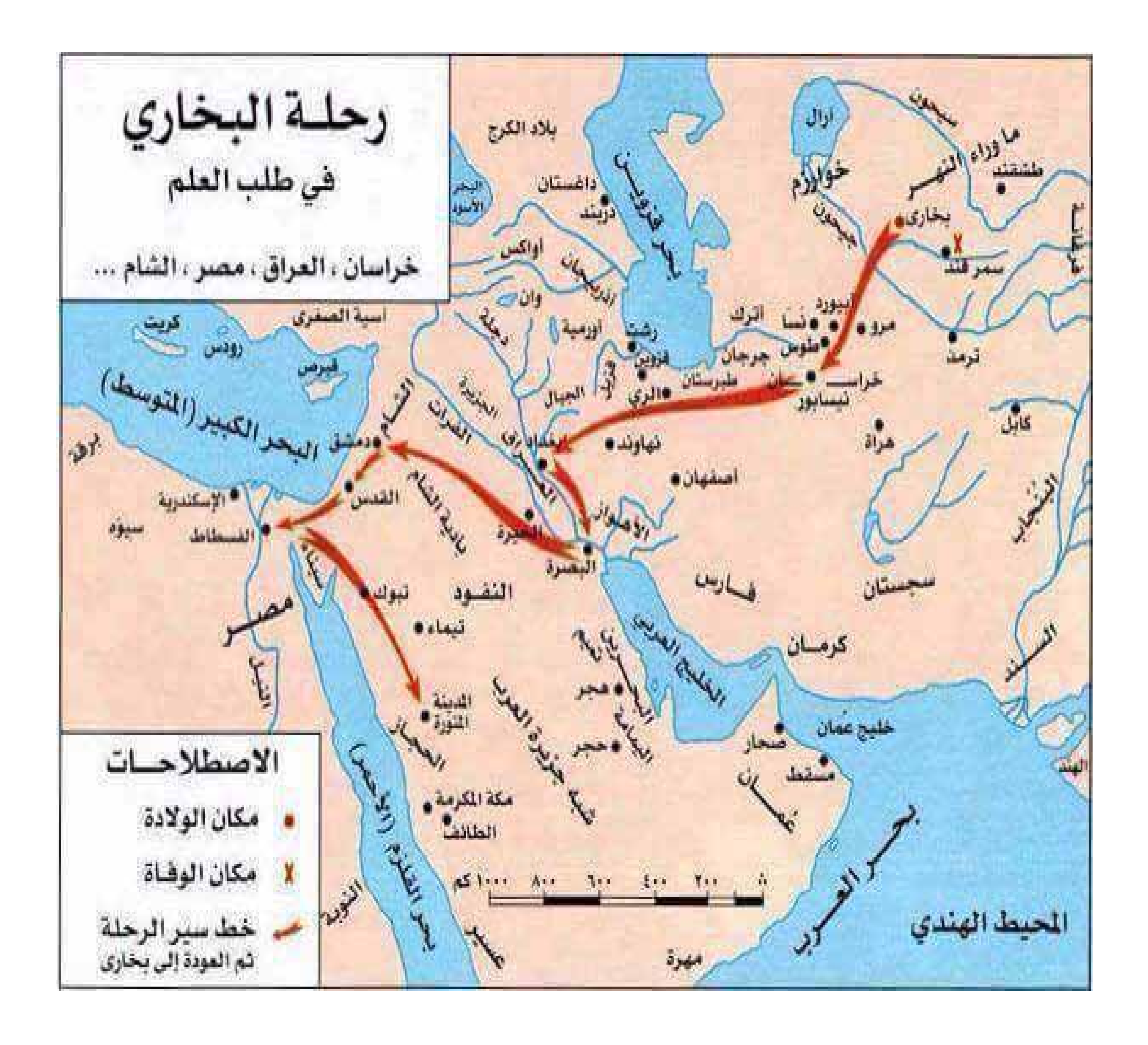
٨- قال وراق البُخَارِيّ: سَمِعت الحسن بن الحُسَيْن البَزَّاز يَقُول:

رَأَيْتُ مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل شَيخًا نحيف الجِسْم، لَيْسَ بالطويل ولا بالقصير، وُلِد يَوْم الجُمُعَة بعد الصَّلَاة لثلاث عشرَة ليلة خَلَت من شَوَّال سنة أَربع وَتِسْعين وَمِئَة ببخارى[2].



(١) نقله ابن حجر في «تغليق التعليق» (٥/ ١٢٩)، وقال: وذكر البُخَارِيّ في «تاريخه» في ترجمة أبيه إِسْمَاعِيل بن إِبْرَاهِيم بن الْمُغيرَة الْجعْفِيّ أنه رَأى حَمَّاد بن زيد صَافح ابن المُبَارك بكلتا يَدَيْهِ، وقال فِي ترجمة عبد الله بن سَلمَة المرَادِي: حَدثنِي أَصْحَابُنَا يحيى وغيره عن أبي إِسْمَاعِيل بن إِبرَاهِيم قال: رَأَيْتُ حَمَّاد بن زيد وَجَاء ابن المُبَارك بِمَكَّة، فصافحه بكلتا يَدَيْهِ. ويحيى عندِي هو يَحْيَى بن جَعْفَر البيكندي. اهـ.

(٢) نقله ابن حجر في «تغليق التعليق» (٥/ ٣٨٥).


رحلة البخاري
في طلب العلم
خراسان، العراق، مصر، الشام ...
الاصطلاحات
مكان الولادة
مكان الوفاة
خط سير الرحلة
ثم العودة إلى بخارى
بخارى
سمرقند
نيسابور
بغداد
البصرة
دمشق
القدس
الفسطاط
المدينة المنورة
مكة المكرمة
البحر الكبير (المتوسط)
الخليج العربي
بحر العرب
المحيط الهندي
مصر
فارس
كرمان
سجستان
خوارزم
ما وراء النهر

أمُّ «البخاري»

عبد الحكيم بن محمد الأنيس

في سنة (١٩٤هـ) شهدتْ مدينةُ بخارى ولادةَ طفلٍ، فرحَ به أبوه وسمّاه «محمداً»، وكان قد سمَّى أخاً له مِنْ قبل «أحمد» تبرُّكاً باسمِ النبيِّ ﷺ.

وكان هذا الأب - ويُسمَّى «إسماعيل» - رجلاً صالحاً ورِعاً، حجَّ إلى بيت الله، وزار النبيَّ ﷺ، ورأى إمامَ دار الهجرة مالك بن أنس، وروى عنه بعضَ الأحاديث.

ولم يلبثْ أنْ أدركهُ الموتُ قبل أنْ يشبَّ «محمد»، فقال وهو على فراش الموت كلمةً تدل على تديُّنِهِ الصادقِ، وورعِهِ الشديد، قال: «إنّه لا يعلم في مالِهِ درهماً مِنْ حرام، ولا درهماً مِنْ شبهة».

وانتقل إلى ربه، وهو مطمئنٌ على أجسادٍ نبتتْ من الحلال أنَّ الله لنْ يضيِّعَها.

❊ ❊ ❊

واحتضنتْ زوجةُ إسماعيل ولديها، وقامتْ عليهما أحسنَ قيام، ولكنْ حصلَ ما كدَّرَ عيشَها، وأرَّق ليلَها، وأطال همَّها، فقد ذهبَ بصرُ «محمد» ابنِها الصغير، وبات لا يرى شيئاً، وما مِنْ شيءٍ أقسى على قلب الأمِّ مِنْ مرضٍ عارضٍ ينزلُ بأحد أبنائها فكيف بعلةٍ كهذه، قد تلازمُ الإنسانَ في حياته كلها، وتصرفُهُ عن العلم، وتحولُ بينه وبين حريةِ الحركة، ومتعةِ السفر، ولذةِ الحياة، وجمالِ الدنيا؟

ماذا تصنعُ تلك الأم، وهذا «محمدٌ» وليدُها المُدَلَّل جالسٌ لا يتحرك، وإذا قام تعثّر في مشيته، وأصبح محتاجاً إلى المساعدة في شؤونه كلها! ماذا تصنع؟!

وهنا ألهمها المُلهمُ الكريمُ الذي لا تُغلقُ أبوابُه، ولا يُسْدلُ حجابُه، ولا تنقطعُ عطاياه، ولا تنفدُ مواهبُه، ألهمها كما يُلهِم القلوبَ المنكسرة والنفوسَ الضارعة، أنْ تلجأ إليه، وتتوسلَ بكرمه وجوده.

واستجابت أمُّ «محمد» لإلهام ربِّها ونداء قلبها، وكانت إذا أسدلَ الليلُ أستارَه، وأخلد «محمدٌ» وأخوه إلى النوم، وحلَّ السكونُ على بخارى، كانت تقومُ فتتوضأ وتقفُ بين يدي مولاها باكيةً داعيةً شاكيةً إليه ما نزَلَ بعيْنَي «محمدٍ» مِنْ عمى، وما نزَلَ بقلبها مِن همٍّ، وما نزَلَ بالبيت مِنْ حُزن.

ودامتْ على ذلك مدةً، وقد استطابتْ هذه الوقفة بين يدي الله تبثُّه نجواها، وترفع إليه شكواها، وتطرق بابَهُ الكريم، ولا بُدَّ لبابِ الكريم إذا طُرِقَ مِن أنْ يفتح.

وذات ليلةٍ قامتْ أمُّ «محمد» فصلَّتْ ودعتْ، ودعتْ، وألحّتْ في الدعاء، ثم أدركتها سِنةٌ من النوم، وإذا بها بإبراهيم الخليل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ يقولُ لها: «يا هذه، قد ردَّ الله على ابنك بصره بكثرة دعائك».

واستيقظتْ وقلبُها يخفقُ من هذه الرؤيا وبشارتِها ووضوحِها، وجلستْ تنتظرُ الصباحَ بفارغ الصبر.

وأُذِّنَ لصلاة الفجر، وأيقظتْ أمُّ «محمد» ولديها للصلاة، وهنا كانت المفاجأة، ورأتْ صدقَ الرؤيا.. لقد أبصرَ «محمد»، وقام يتوضأ وحده، وبكت الأمُّ وسجدتْ لله تبلُّ مصلاها بدموعها..

وكأنها أرادتْ أنْ تشكر اللهَ عند بيته، فأخذتْ ولديها وانطلقوا إلى مكة، فحجُّوا وذلك سنة (٢١٠هـ)، ورجعت الأمُّ وأحمدُ إلى بخارى، وظلَّ «محمد» هناك يطلبُ العلم.

❋ ❋ ❋

ثم طاف البلادَ: العراق والشام ومصر، وأخذ عن (١٠٨٠) شيخ، وظهرَ نبوغُهُ،

وتميَّزَ على أقرانهِ، وطار اسمُهُ في الآفاق، وألَّفَ المؤلفات الرائعة، وعلى رأسها كتابه «الجامع الصحيح المُسْند المُختصر من أمور رسول الله ﷺ وسُنَنِهِ وأيامهِ» المعروف بـ «صحيح البخاري» الذي حظي بثناءٍ ما بعده ثناء، فقيل عنه: إنَّه أصح كتابٍ بعد كتابِ الله!

وله كتاب «الأدب المفرد»[1] الذي لا يَستغني عنه مسلمٌ يريدُ أنْ يتأدَّبَ بآداب الإسلام.

❊ ❊ ❊

وكان إلى جانبِ مواهبِ العلميةِ موهوباً في الرمي:

يقولُ كاتبُهُ: «كان يركبُ إلى الرمي كثيراً، فما أَعلمُ أنّي رأيتُهُ في طول ما صحبتُهُ أخطأ سهمُهُ الهدفَ إلا مرتين، بل كان يُصيبُ في كل ذلك ولا يُسْبق».

❊ ❊ ❊

وما زال يترقَّى في مراتبِ العلم، ومنازلِ العمل، ومداركِ الفضل، حتى أصبح وجودُهُ زينةً للأمَّة، وأيامُهُ مواسمَ للخير، تحتفلُ بقدومهِ البلادُ، ويتمنّى رؤيتَهُ العلماءُ.

وكان في الناس مَنْ يودُّ أنْ يهبه مِنْ عمره، فهذا العالم الجليل يحيى بن جعفر البيكندي يقولُ: «لو قدرتُ أنْ أزيدَ مِن عمري في عمر محمد بن إسماعيل لفعلتُ، فإنَّ موتي يكونُ موتَ رجلٍ واحدٍ، وموت محمد بن إسماعيل فيه ذهابُ العلم».

وفي ليلة عيد الفطر سنة (٢٥٦هـ) استأثرَ اللهُ بروح محمد بن إسماعيل، فعاد إلى ربهِ راضياً مرضياً.

❊ ❊ ❊

(١) وُصِفَ بالمفرد تمييزاً له عن «كتاب الأدب» ضمن «الصحيح».

وفي حدود سنة (٧٣٠هـ) زار الرحالةُ ابنُ بطوطة قبرَه في بخارى، ورأى أسماءَ مصنّفاته مكتوبةً على شاهد القبر!

وقبل سنواتٍ احتفلتْ أوزبكستان بذكراهُ التي لم تَغبْ أبداً.

وحسبُه أن كتابه «الصحيح» يأخذ مكاناً مهماً في مكتباتِ جميعِ العلماء على وجه الأرض.

❊ ❊ ❊

رحم اللهُ محمدَ بن إسماعيل.

ورحم أباهُ الذي لم يُطعِمْه إلا حلالاً.

ورحم أُمَّهُ التي ربَّت فأحسنت التربية، وإليها يعودُ الفضلُ في عودة النور إلى بصر «محمد»، فملأ الدنيا نوراً وبَصارة[1].



(١) المصدر: «هدى الساري» مقدمة «فتح الباري بشرح البخاري» لابن حجر العسقلاني (ص٤٧٧ـ٤٩٤)، و «رحلة ابن بطوطة» (ص٣٦٩-٣٦٨).

هل تزوج البخاري، وكم مرة، وهل أعقب وترك ذرية؟

أبو نعيم وليد بن عبده الوصابي[1]

سؤال ربما يكون من باب الترف العلمي، لطالما بحثت عنه، ولم أجد ما يشفي ويكفي، إلا نتفًا من هنا وهناك.

وبعد بحث وفتش؛ وجدت أن العلماء في ذلك على أصناف:

- **الأول**: **يثبت زواجه وجواريه، لا ذريته:**

أورد محمد بن أحمد الذهبي في (سير أعلام النبلاء: ١٢/ ٤٥١)، وفي (تاريخ الإسلام: ١٩/ ١٨٧) قصة عن وراقه محمد بن أبي حاتم، وفيها: أن البخاري، قال له: لي جَوارٍ وامرأة، وأنت عزب.

وقال وراقه أيضًا: وقال لي أبو عبد الله يومًا بفربر: بلغني أن نخاسًا قدِم بجوارٍ؛ فتصير معي؟

قلت: نعم، فصِرنا إليه، فأخرج جواريَ حِسانًا صِباحا.

ثم خرّج من خلالهن؛ جارية خزرية دميمة، عليها شحم، فنظر إليها؛ فمسّ ذقنها، فقال: اشترِ هذه لنا منه.

فقلت: هذه دميمة قبيحة؛ لا تصلح، واللاتي نظرنا إليهن؛ يمكن شراءهن بثمنِ هذه؟

فقال: اشتر هذه؛ فإني قد مسستُ ذقنها، ولا أحب أن أمسّ جارية، ثم لا أشتريها!

فاشتراها بغلاء خمس مائة درهم على ما قال أهل المعرفة.

ثم لم تزل عنده حتى أخرجها معه إلى نيسابور.

(١) ١٥/ ١٠/ ١٤٤٠هـ.

(سير أعلام النبلاء: ١٢/ ٤٤٧).

وقال محمد بن أبي حاتم: سمعت عبد الله بن محمد الصارفي يقول: كنت عند أبي عبد الله في منزله، فجاءته جارية، وأرادت دخول المنزل؛ فعثرت على محبرة بين يديه.

فقال لها: كيف تمشين؟!

قالت: إذا لم يكن طريق، كيف أمشي؟

فبسط يديه، وقال لها: اذهبي؛ فقد أعتقتك.

قال: فقيل له فيما بعد: يا أبا عبد الله؛ أغضبتك الجارية؟

قال: إن كانت أغضبتني، فإني أرضيت نفسي بما فعلت.

(سير أعلام النبلاء: ١٢/ ٤٥٢) و(هُدى الساري: ٤٨٠).

ففي هذا؛ التصريح الصريح، الذي يدل على زواجه وملكه للجواري رَحِمَهُ ٱللَّهُ والراوي: عنه هو خادمه ووراقه، والناقل: حافظ صيراف، والمثبت عنده مزيد علم.

• **الثاني: يثبت ذريته الذكور لا الإناث:**

جاء من كلام بكر بن منير، ومحمد بن أبي حاتم، واللفظ لبكر، قال: حمل إلى البخاري بضاعة؛ أنفذها إليه ابنه أحمد أبو حفص؛ فاجتمع به بعض التجار إليه بالعشية، وطلبوها بربح خمسة آلاف درهم.

فقال: انصرفوا الليلة؛ فجاءه من الغد تجار آخرون؛ فطلبوها منه تلك البضاعة بربح عشرة آلاف درهم؛ فردّهم، وقال: إني نويت البارحة بيعها للذين أتوا البارحة، وقال: لا أحب أن أنقض نيتي!

(تاريخ بغداد: ٢/ ١١) و(تاريخ دمشق: ٥٣/ ٨١) و(سير أعلام النبلاء: ١٢/ ٤٤٧) و(طبقات السبكي: ٢/ ٢٢٧) و(هدى الساري: ٤٨٠) و(تغليق التعليق: ٥/ ٣٩٥).

ففي هذا النص؛ التصريح بأن له ولدًا، اسمه أحمد، وكنيته: أبو حفص، ولكن قال

بعضهم: أن قائل: «أنفذها إليه ابنه أحمد أبو حفص» يعني: ابن القائل، وهو بكر بن منير، أو محمد بن أبي حاتم.

ولكن هذا بعيد؛ إذ لو كان هذا الابن؛ ابن المتكلم؛ لكان السياق، هكذا «أنفذها إليه؛ ابني أحمد»؛ إذ لا يستقيم لغويًا؛ أن يخاطبه خطاب الغائب.

- **ثالثًا: يثبت ذريته الإناث لا الذكور:**

قال محمد بن عبد الله ابن البيع الحاكم في كتابه (معرفة علوم الحديث: ٥٢) «وأما البخاري ومسلم؛ فإنهما لم يعقِبا ذكرًا».

وبمثله قال سراج الدين عمر بن علي ابن الملقن، في (المقنع في علوم الحديث: ٢/ ٥١٧).

ومن نصّ على أن البخاري لم يعقب ولدًا ذكرًا؛ كلٌّ من:

الحافظ عبد الرحمن بن علي ابن الديبع الشيباني، نقله عنه صدّيق في (الحطة: ١/ ٢٤٦). وملا علي القاري، في (مرقاة المفاتيح: ١/ ١٧). ومحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، في (التحبير لإيضاح معاني التيسير: ١/ ٩٧). ومحمد بن علي الشوكاني في كتابه (نيل الأوطار: ١/ ٢١). وعبد الحق البخاري الدهلوي الحنفي، في كتابه: (لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح: ١٠/ ٢٦١).

وقال أحد الباحثين: «وقد عثرت أخيرًا؛ على أنه تزوج وولد بنتًا أو بنتين، ولا زلت أواصل البحث راجيًا أن أعثر في هذا الموضوع على ما يشفي الغليل، وينير السبيل.

من مقال: «ساعة مع الإمام البخاري»، في مجلة «دعوة الحق».

ولا أدري، ما مرجعه في هذا؟!

- **رابعًا: ينفي زواجه، وبالتالي ذريته:**

قال العجلوني في (إضاءة البدرين: ٣): «ولم أقف على أن البخاري تزوج، فضلًا عن وجود ولد له».

وقال محقق (التاريخ الأوسط) للإمام البخاري - تيسير بن سعد أبو حيمد -: «لم تذكر كتب التراجم - فيما وقفت عليه - شيئًا عن زواج البخاري، أو عن ذريته؛ سوى قول الحاكم: «وأما البخاري ومسلم؛ فإنهما لم يعقبا ذكرا».

• **خامسًا: ينفي ذريته مطلقًا:**

نقل الشيخ عبد السلام المباركفوري، عن العلامة ولي الدين الخطيب صاحب، (مشكاة المصابيح)، والملا علي القاري في (شرح المشكاة)، أن الإمام البخاري لم يترك وراءه ذرية من بعده.

وقال الحسين بن محمد اللاعي المغربي، في (البدر التمام: ١/ ٢٨): «ولم يعقب البخاري أحدًا من الأولاد، وقد رزقه الله ما هو أعظم وأجل من تخليف الولد الصالح من شهرة صحيحه، وانتفاع الأمة به في جميع أقطار الإسلام».

قلت: ولفظ الولد؛ يتناول الذكر والأنثى، كما قال تعالى: «﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ﴾، وقال ﷺ: (أو ولد صالح يدعو له)».

وقال إسماعيل بن عمر ابن كثير: «وقد ترك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعده علمًا نافعًا لجميع المسلمين، فعمله فيه لم ينقطع، بل هو موصول بما أسداه من الصالحات في الحياة، وقد قال رسول الله ﷺ: (إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث، من علم ينتفع به) الحديث. رواه مسلم». (البداية والنهاية: ١٤/ ٥٣٣).

وأحسب؛ أن هذه إشارة من ابن كثير؛ إلى أن البخاري لم يولد له، والله أعلم.

• **سادسًا: التردد في ذلك:**

نقل الشيخ المباركفوري: أن العلامة العجلوني؛ تساءل عن سبب تكنيته بأبي عبد الله إذن؟

ثم أجاب عن هذا السؤال بنفسه: بأنه لا يشترط للتكنية؛ أن يكون الرجل له أولاد، وقد جرت عادة العرب بأنهم كانوا يكنون أولادهم وبناتهم وهم صغار، دون أن يولد

لهم، وله أمثلة لا تعد ولا تحصى، والإمام البخاري - وإن كان عجمي النسل -؛ لكن بلاد خراسان كان فيها أثر كبير لعادات العرب، ولا سيما في أهل العلم.

ولكن الأسف: أننا لم نجد في هذا الباب قولًا أقدم من قول ولي الدين الخطيب التبريزي وهو من المتأخرين جدًا.

أما العجلوني: فإنه شك حتى في زواجه، فقد قال: إن الإمام لو كان تزوج؛ لوجدنا له ذِكرًا!

ولكن الأسف أن المؤرخين؛ لا يذكرون عادة أحوال الزواج والنكاح، فهناك مئات من الأسماء في كتب التاريخ؛ لا يذكر شيءٌ عن زواجهم أو عدمه، فكيف يسوغ لنا؛ أن نظن لأجل هذه الاحتمالات الضعيفة؛ أن الإمام البخاري حُرم من سنة مؤكدة حتى يثبت لنا بسند صحيح أنه ترك ذلك.

ولو فرضنا أن الإمام البخاري؛ لم يترك ذرية من صلبه؛ فذريته الروحية تتجاوز مائتي مليون ومائتين وأربعة آلاف نسمة[1]، بغض النظر عن أولئك المساكين الذين يشكّون حتى في صحة القرآن لمجرد أن الذي جمعه هو عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ويزعمون أن القرآن الصحيح مخفي ومدفون في أحد المغارات أو السراديب، فإن هذا لا يغض شيئا من أولاد الإمام الروحانيين، والحمد لله فإن عدد أولئك الذين يؤمنون بكونه أصح الكتب بعد كتاب الله يزداد يومًا فيومًا. (سيرة البخاري: ١/ ١٩٧)

وقال الدكتور وليد المنيسي، في (ملتقى أهل الحديث): التقيت بأحد الإخوة الفضلاء في مدينة سكرامنتو بولاية كاليفورنيا، وأصوله بخارية؛ وأخبرني أنه من ذرية الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، وأن ذرية الإمام البخاري؛ لا تزال موجودة في إحدى تلك الجمهوريات الإسلامية - أظنها أوزبكستان -.

وإثبات هذه النسبية؛ تحتاج إلى إفاضة واستفاضة، و(الناس مؤتمنون على أنسابهم) إذا كانت هناك استفاضة.

(١) قال المعلق: هذا هو عدد المسلمين حسب إحصائيات عام ١٨٩٧م (جريدة المؤيد).

قال أبو نعيم: هذا ما وجدته في أمر زواج البخاري وإنجابه.

وقد تبين لك من إيراد ما أوردت؛ أن البخاري تزوج، وملك الجَواري، واشترى وأعتق، وكانت له ذرية.

ومن نفى؛ فلأنه لم يجد نصًا في ذلك، (والمثبت مقدم على النافي).

ولعل هذا هو الراجح - والله أعلم - ولكن ليس عندنا؛ عدد زوجاته وجواريه، ولا عدد بناته وبنيه؛ ولكن عدم الذكر؛ لا يعني النفي؛ خاصة إذا علمنا: أن أمر المرأة مبني على الستر والخفاء، وعدم الإظهار والجلاء.

والشاهد على ذلك: أن ذكر النساء في كتب السير والتراجم؛ نزر يسير، وليس ذلك راجع إلى قلّتهن، بل إلى ما ذكرت لك من السبب.

وما اشتهر منهن؛ فإنه قليل جدًا بالنسبة لأعدادهن الكثيرة.

فهذا المؤرخ عبد القادر بن محمد القرشي، يقول في كتابه (الجواهر المضية: ٤/ ١٢٢): «وقد بلغنا عن بلاد ما وراء النهر وغيرها من البلاد؛ أنه في الغالب لا تخرج فتوى من بيت إلا وعليها خط صاحب البيت، وابنته، أو امرأته، أو أخته».

وهذا العلامة عبد الرحمن بن عبيد الله السقاف، يقول في (إدام القوت: ٣٧٣). «وكانت صُبيخ - بلدة بحضرموت - مهد علم، ومغرس معارف؛ حتى لقد اجتمع فيها أربعون عذراء يحفظن (إرشاد ابن المقري)»!

رحم الله الإمام أبا عبد الله، وأسكنه فسيح الجنات، فقد خلّف تراثًا لن يموت، وإن حوول إماتته، ﴿وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾، والمشركون والمنافقون والعلمانيون وأعداء الدين أجمعون.

والله تعالى أعلى وأعلم، وأعز وأكرم.



البخاري في العراق

عبد الحكيم بن محمد الأنيس

في أعظم مدن ما وراء النهر: (بُخارى)، نشأ هذا الإمام الكبير أمير المؤمنين في الحديث محمد بن إسماعيل (١٩٤-٢٥٦هـ).

وكان للعراق فيه أثرٌ، وله معه حديثٌ، وذلك في حال التلقي والتحمُّل، وحال الإلقاء والأداء.

فقد سمع الحديثَ في (بغداد) من محمد بن عيسى ابن الطباع، وشريح بن النعمان، وطائفة.

وقال: «دخلتُ على مُعلى بن منصور ببغداد سنة ٢١٠». أي وهو في السادسة عشرة من عمره.

وسمع في (البصرة) من أبي عاصم النبيل، وبدَل بن المُحَبَّر، ومحمد بن عبد الله الأنصاري، وعبد الرحمن بن محمد بن حماد، وعمر بن عاصم الكلابي، وعبد الله بن رجاء الغداني، وطبقتهم.

وسمع في (الكوفة) من عبيد الله بن موسى، وأبي نعيم، وطلق بن غنام، والحسن بن عطية - وهما أقدم شيوخه موتًا -، وخلاد بن يحيى، وخالد بن مخلد، وفروة بن أبي المغراء، وقبيصة، وطبقتهم.

وسمع في (واسط) من عمرو بن محمد بن عون وغيره كما قال الذهبي.

وكان يقولُ: «ما استصغرتُ نفسي عند أحدٍ إلا عند علي بن المديني».

وقيل له مرةً: ما تشتهي؟ فقال: «أنْ أقدم العراقَ وعليّ بن المديني حيٌّ فأجالسه».

❊❊❊

وذكر ابنُ كثير أنه دخل (بغداد) ثماني مرات، كل مرة منها يجتمع بالإمام أحمد بن حنبل فيحثُّه على الإقامة ببغداد، ويلومُه على الإقامة بخراسان[١].

والظاهرُ أن هذه المرات تعني دخولَه مُتعلمًا ومُعلِّمًا، مُستفيدًا ومُفيدًا.

وإذا ما قرأنا دعوة الإمام أحمد إياه لسُكنى بغداد، وقولَه عنه: ما أخرجتْ خراسان مثل محمد بن إسماعيل. وقولَه: لم يجئنا مثلُ محمد بن إسماعيل. علمنا أيَّ منزلةٍ كانتْ له في بغداد. وأدركنا معنى الكتابِ الذي كتبه أهلُ بغداد إليه، وفيه:

المسلمون بخيرٍ ما بقيتَ لهمْ   وليس بَعدَكَ خيرٌ حين تُفتَقدُ!

وهذا كلُّه يجعلنا نتصوَّرُ قولَ أبي سهل محمود بن النضر الفقيه: كنتُ أستملي له ببغداد، فبلغ مَنْ حضر المجلس عشرين ألفًا.

وقولَ صالح بن محمد «جزَرة»: كان محمد بن إسماعيل يجلسُ ببغداد، وكنتُ أستملي له، ويجتمع في مجلسه أكثر مِنْ عشرين ألفًا.

***

ولعل من أسباب هذه المحبة، وهذا الإعجاب به، والإقبال عليه، حادثة الامتحان التي يرويها الخطيبُ البغدادي في «تاريخ بغداد» عن أحمد بن عدي الحافظ قال:

سمعتُ عدة من المشايخ يحكون: أنَّ محمد بن إسماعيل البخاري قدم بغدادَ، فسمع به أصحابُ الحديث، فاجتمعوا وعمدوا إلى مئة حديث، فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متنَ هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسنادَ هذا المتن لمتن آخر، ودفعوا إلى عشرة أنفس: إلى كل رجلٍ عشرة أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يُلقوا ذلك على

(١) ونص الإمام في «تاريخ بغداد»: دخلتُ بغداد آخر ثمان مرات، كل ذلك أجالس أحمد بن حنبل، فقال لي في آخر ما ودعتُه: يا أبا عبد الله تتركُ العلمَ والناسَ، وتصيرُ إلى خراسان؟
قال أبو عبد الله: فأنا الآن أذكر قوله. أي عرَفَ أهمية قوله ونصحه.
وهل يدل هذا أنه لم يزر بغداد بعد وفاة الإمام أحمد؟ يُنظر.

البخاري، وأخذوا الموعدَ للمجلس، فحضر المجلسَ جماعةٌ أصحاب الحديث من الغرباء: من أهل خراسان، وغيرها، ومن البغداديين، فلما اطمأنَّ المجلسُ بأهله انتدب إليه رجلٌ من العشرة، فسأله عن حديثٍ من تلك الأحاديث، فقال البخاري: لا أعرفه، فسأله عن آخر، فقال: لا أعرفه، فما زال يُلقي عليه واحدًا بعد واحدٍ حتى فرغ من عشرته، والبخاري يقول: لا أعرفه، فكان الفُهماء ممَّن حضر المجلس يلتفتُ بعضُهم إلى بعض، ويقولون: الرجلُ فهِم، ومَنْ كان منهم غير ذلك يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الفهم.

ثم انتدب رجلٌ آخر من العشرة، فسأله عن حديثٍ من تلك الأحاديث المقلوبة، فقال البخاري: لا أعرفه، فسأله عن آخر، فقال: لا أعرفه، فسأله عن آخر، فقال: لا أعرفه، فلم يزل يُلقي عليه واحدًا بعد آخر حتى فرغ من عشرته، والبخاري يقول: لا أعرفه.

ثم انتدب إليه الثالثُ، والرابعُ، إلى تمام العشرة، حتى فرغوا كلُّهم من الأحاديث المقلوبة، والبخاري لا يزيدهم على: لا أعرفه.

فلما علم البخاريُّ أنهم قد فرغوا التفتَ إلى الأولِ منهم فقال:

أما حديثُك الأولُ فهو كذا، وحديثُك الثاني فهو كذا، والثالثُ، والرابعُ، على الولاء حتى أتى على تمام العشرة، فردَّ كلَّ متنٍ إلى إسناده، وكلَّ إسنادٍ إلى متنه.

وفعَلَ بالآخرين مثل ذلك، وردَّ متونَ الأحاديثِ كلها إلى أسانيدها، وأسانيدَها إلى متونها.

فأقرَّ له الناسُ بالحفظ، وأذعنوا له بالفضل.

ورجلٌ بهذا العلم، وهذه النباهة، جديرٌ أن يُوصف بقول عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي: رأيتُ العلماء بالحرمين، والحجاز، والشام، والعراق، فما رأيتُ فيهم أجمعَ مِنْ محمد بن إسماعيل.

وبقولِ الترمذي: لم أرَ أحدًا بالعراق، ولا بخراسان، في معرفة العلل، والتاريخ،

ومعرفة الأسانيد، أعلمَ مِنْ محمد بن إسماعيل.

❊❊❊

وممّا يدلُّ على معرفة البخاري بأسانيدِ العراق والعراقيين، وحفظهِ لها، ومهارتهِ فيها، وأثرِ العراق في تكوينه ما قاله أبو الأزهر: كان بسمرقند أربع مئة ممن يطلبون الحديث، فاجتمعوا سبعة أيام وأحبوا مغالطة محمد بن إسماعيل، فأدخلوا إسنادَ الشام في إسناد العراق، وإسنادَ العراق في إسناد الشام، وإسنادَ الحرم في إسناد اليمن، فما استطاعوا مع ذلك أن يتعلقوا عليه بسقطةٍ، لا في الإسناد، ولا في المتن.

ومما يدلُّ على نصيب العراق منه قولُ الذهبي وغيره عنه: حدَّثَ بالحجاز، والعراق، وما وراء النهر، وكتبوا عنه وما في وجهه شعرةٌ.

والجملةُ الأخيرةُ تدلُّ على نبوغهِ المبكِّر، وتميزهِ السريع، وإتقانهِ المتين.

❊❊❊

ومِنْ أيامه العراقية المشهودة يوم دخل (البصرة):

قال يوسفُ بنُ موسى المروزي: كنتُ بالبصرة في (جامعها) إذ سمعتُ مناديًا يُنادي: يا أهلَ العلم لقد قدمَ محمد بن إسماعيل البخاري. فقاموا إليه، وكنتُ معهم، فرأينا رجلًا شابًا ليس في لحيته بياضٌ، فصلى خلف الأسطوانة، فلما فرغ أحدقوا به وسألوه أنْ يعقد لهم مجلسًا للإملاء، فأجابهم إلى ذلك، فقام المنادي ثانيًا في جامع البصرة فقال: يا أهلَ العلم لقد قدمَ محمد بن إسماعيل البخاري، فسألناه أن يعقد مجلس الإملاء، فأجاب بأنْ يجلس غدًا في موضع كذا.

فلما كان الغدُ حضر المُحدِّثون، والحفاظ، والفقهاء، والنظّارة، حتى اجتمع قريب من كذا كذا ألف نفس، فجلس أبو عبد الله للإملاء فقال قبل أنْ يأخذ في الإملاء: يا أهل البصرة أنا شابٌّ، وقد سألتموني أنْ أحدِّثكم، وسأحدِّثكم بأحاديث عن أهل

بلدكم تَستفيدونها - يعني ليستْ عندكم -.

قال: فتعجَّب الناسُ من قوله، فأخذ في الإملاء فقال: حدَّثنا عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبي رواد العتكي ببلدكم قال: حدَّثني أبي، عن شعبة، عن «منصور» وغيره، عن سالم بن أبي الجعد، عن أنس بن مالك: أنَّ أعرابيًا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله: الرجلُ يُحبُّ القوم...، الحديث.

ثم قال: هذا ليس عندكم عن «منصور»، إنما هو عندكم عن غير «منصور».

قال يوسفُ بنُ موسى: فأملى عليهم مجلسًا من هذا النَّسق، يقول في كلِّ حديثٍ: روى فلان هذا الحديث عندَكم كذا، فأمّا مِنْ رواية فلان - يعني التي يسوقُها - فليستْ عندكم.

وقال حمدويه بنُ الخطّاب: لما قدمَ البخاري قدمتَه الأخيرة من العراق، وتلقاه مَنْ تلقاه مِنَ الناس، وازدحموا عليه، وبالغوا في برِّه، قيل له في ذلك، فقال: كيف لو رأيتم يومَ دخولنا البصرة! كأنه يُشير إلى قصة دخوله التي ذكرها يوسفُ بن موسى.

وهذه مفخرةٌ من مفاخر تاريخنا تدلُّ على مبلغ احتفال الناس بالعالم، واحتفائهم به!

***

ومِنْ أخباره التي ذُكِرَ فيها العراق قول محمد بن أبي حاتم: قال لي بعضُ أصحابي: كنتُ عند محمد بن سلام فدخل عليه محمدُ بن إسماعيل حين قدم من العراق، فأخبره بمحنة الناس، وما صنع ابنُ حنبل وغيرِهِ من الأمور، فلما خرج من عنده قال محمد بن سلام لمن حضره: أترون البكرَ أشدَّ حياءً من هذا؟

وهذه القدمة إلى العراق مُتقدِّمة إذ يحكي فيها محنةَ الإمامِ أحمد بن حنبل.

***

أمّا آخرُ قدمة فكأنّها قريبةٌ من وفاته، يقول محمد بن أبي حاتم: كان هجيراه من الليل إذا أتيتُه في آخر مقدمهِ من العراق: (إن ينصركم الله فلا غالب لكم وإن يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم من بعده).

وكأنه يردِّدُ هذه الآية في المحنة التي أصابته في آخر عمره.

وكان آخر مَنْ سمع من البخاري في بغداد وفاةً القاضي الحسين بن إسماعيل المحاملي. قالوا: ولكن لم يكن عنده «الجامع الصحيح»، وإنما سمع مجالسَ أملاها البخاري ببغداد في آخر قدمةٍ قدمها.

***

وبعدُ: فقد قال أبو حاتم الرازي: محمد بن إسماعيل أعلم مَنْ دخلَ العراق.

رحم اللهُ محمدَ بن إسماعيل، وأعاد للعراقِ أيامَهُ الحافلة بالعلم[1].



(١) وذكروا عن والد البخاري: إسماعيل بن إبراهيم أنه رَوى عنه العراقيون، وكان آخر مَنْ روى حديثَه عاليًا خطيبُ الموصل، في «الدعاء» للمحاملي، بينه وبينه ثلاثة رجال.

البخاري المفسِّر

عبد الحكيم بن محمد الأنيس[1]

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله ربِّ العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: فالإمام البخاري وُلِدَ بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلتْ من شوال سنة (١٩٤هـ) ببُخارى.

وقال: أُلهمْتُ حفظَ الحديث وأنا في الكُتّابِ. وقد أتى عليه عشرُ سنوات – أو أقل –[2]، أي سنة (٢٠٤هـ)، وفي هذه السنةِ تُوفي الشافعيُّ ناصر الحديث[3]، وكأنَّ رايةَ السُّنة دُفِعَتْ إليه.

وبعد اثنتين وستين سنة غادرَ دُنيانا تاركًا أكثر مِنْ عشرين كتابًا[4]، على رأسها كتابه «الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه»، هذا الكتابُ الذي جعله حجةً بينه وبين الله[5]، يعني: لو سُئِلَ يومَ القيامة عن شيءٍ احتجَّ بما في

(١) ألقيتُ هذه الكلمة في «الندوة العلمية» في «أسبوع الإمام البخاري» الذي أقامته دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، وكانت «الندوة» في ٢٠-٢٢ من شعبان ١٤٣٨ الموافق ١٦-١٨ من مايو ٢٠١٧.

(٢) هدى الساري (ص٧٤٤). ط دبي.

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٧٦). وقد وُلد الشافعي يوم مات أبو حنيفة. انظر: السِّير (١٠/ ١٢). وعن لقبه ناصر الحديث انظر: السِّير (١٠/ ٨٧).

(٤) انظر: هدى الساري (ص٧٦٣-٧٦٤)، و«سيرة الإمام البخاري» للمباركفوري (ص١٠٠-١٢٠).

(٥) انظر: هدى الساري (ص٧٥٩).

هذا الكتاب، فهو صفوة الصفوة ممّا سمعَهُ وجمعَهُ ورواه في البلاد، وقد دخل الحجازَ والعراقَ والشامَ ومصرَ وخراسانَ[١]، وتلك مدنُ الإسلام العامرة بالعلم والعلماء.

❊❊❊

والبخاريُّ وإنْ دُعِيَ أمير المؤمنين في الحديث فهو رجلُ القرآن أولًا.

قال عنه الدارمي: هو أكيسُ خلق الله، عقلَ عن الله ما أمرَ به ونهى عنه مِنْ كتابهِ وعلى لسان نبيِّه، إذا قرأ محمدٌ القرآنَ شغلَ قلبَهُ وبصرَهُ وسمعَهُ، وتفكَّرَ في أمثاله، وعرَف حلاله مِنْ حرامه[٢].

وقال بكر بن منير: كان البخاري ذات يومٍ يُصلّي، فلسعه الزُّنبورُ سبع عشرة مرة، فلما قضى صلاته قال: انظروا أيَّ شيء هذا الذي آذاني في صلاتي؟ فنظروا فإذا الزُّنبورُ قد ورَّمَهُ في سبعة عشر موضعًا ولم يقطع صلاته.

وكأنه سُئِلَ فقال: كنتُ في آيةٍ فأحببتُ أنْ أتمَّها[٣].

لقد كان واسعَ العلم بالقرآن، وقد سمعه ورّاقُهُ محمد بنُ حاتم[٤] يقول: لا أعلمُ شيئًا يُحتاجُ إليه إلا وهو في الكتاب والسُّنة. فقال له: يمكنُ معرفةُ ذلك؟ قال: نعم[٥].

وكان عميقَ النظر بحيث قال: لستُ أروي حديثًا مِنْ حديث الصحابة والتابعين – يعني من الموقوفات – إلا وله أصلٌ، أحفظُ ذلك عن كتابِ الله وسُنةِ رسوله[٦].

وله في التفسير كتابان: «التفسير الكبير».

(١) انظر: هدى الساري (ص٧٤٥).

(٢) هدى الساري (ص٧٥٣).

(٣) انظر: هدى الساري (ص٧٤٨).

(٤) وله عنه كتابٌ نقلَ عنه الذهبي في «السِّير» كثيرًا، وكذلك ابنُ حجر في «هداية الساري» – وربما نقلَ عنه بواسطة –، ومن الجميل لو جرتْ محاولةُ إعادةِ تدوينهِ.

(٥) هدى الساري (ص٧٥٨).

(٦) هدى الساري (ص٧٥٧).

قال ابنُ حجر: «ذكره الفربري»[1]. ولم يَذكرْ (أي ابن حجر) أحدًا رواه.

والثاني: كتابُ التفسير ضمن «الجامع الصحيح».

وقال ورّاقُهُ: رأيتُهُ استلقى ونحنُ بفربر في تصنيفِ كتابِ التفسير، وكان أتعبَ نفسَه في ذلك اليوم في التخريج، فقلتُ له: إني سمعتُك تقول: ما أتيتُ شيئًا بغير علمٍ فما الفائدة في الاستلقاء؟

قال: أتعبتُ نفسي اليومَ، وهذا ثغرٌ خشيتُ أن يحدثَ حدثٌ مِنْ أمر العدو، فأحببتُ أن أستريحَ وآخذَ أُهبة، فإنْ غافصَنا[2] العدوُّ كان بنا حراك[3].

ولا ندري أيَّ كتابٍ مِنْ كتابيهِ عناه الورّاقُ هنا، «التفسير الكبير» أم «الصغير» – أعني به الذي هو ضمن «الجامع» –؟ ولكنا استفدنا صورةً عن إجهاد نفسه في هذا البابِ من العلمِ وشدةِ اهتمامه به.

***

وكتاب التفسير في «الجامع الصحيح» كتابُ تفسيرٍ، وحديثٍ، وأحكامٍ، ورقائق.

وفيه إلى جانبِ التفسيرِ الصناعةُ الحديثيةُ التي عُرِفَ بها البخاري في «الجامع» وفي غيره من مؤلفاته.

وهي صناعةٌ دقيقةٌ يحتاجُ اكتشافُها إلى علمٍ وعقلٍ ونظرٍ وتأمّلٍ وتوفيق.

وكان البخاري عميقَ الغَور، ألَّف كتبه ثلاث مرات، وكان يقول: لو نُشِرَ بعضُ

(١) هدى الساري (ص٧٦٤).
وجاء في «تأهب الراوي الفصيح» (ص١٦٩): «والتفسير الكبير ذكره الدارقطني في المؤتلف والمختلف».
ولم أجده في المطبوع.

(٢) أخذَنا على غرة.

(٣) هدى الساري (ص٧٤٧).

أستاذي هؤلاء[1] لم يفهموا كيف صنَّفتُ «البخاري»[2] ولا عرفوه. ثم قال: صنَّفتُه ثلاث مرات[3].

❋❋❋

- هل دُرِسَ الجانبُ التفسيري في صحيح البخاري؟

الجواب: نعم، هناك نبذةٌ يسيرةٌ في كتاب «التفسير ورجاله» لابن عاشور.

وهناك رسالتان جامعيتان:

الأولى: «منهج الإمام البخاري في التفسير من خلال كتابه الصحيح» لسيد حمد الإمام بن خطري، أُجيزتْ في جامعة أم القرى.

الثانية: «منهج الإمام البخاري التفسيري في صحيحه» لمحمد حميد عواد الهاشمي، وهي رسالة ماجستير في كلية الآداب في الجامعة الإسلامية ببغداد، أُجيزتْ سنة ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

وقد رأيتُ الأولى، وهي منشورة في الشابكة، ورأيتُ فهرس الثانية، وهذا الفهرسُ يشترك مع فهرس الأولى في كثيرٍ من العناوين، أمّا المضمون فلا أستطيع الحكم عليه[4].

❋❋❋

(١) كأنه يشير إلى جماعةٍ انتقدوا أو اعترضوا.
(٢) كذا، ولعل الأصل: «الجامع»، ثم تصرّف باللفظ أحدُ الرواة.
(٣) هدى الساري (ص٧٥٧).
(٤) ومما له صلةٌ بالموضوع الرسائل الآتية:
- موارد الحافظ ابن حجر العسقلاني في علوم القرآن من خلال كتابه «فتح الباري».
- الروايات التفسيرية في «فتح الباري» جمعًا و دراسة.
- القراءات العشر في كتاب التفسير من «فتح الباري».

نظرتُ في كتاب التفسير في «الجامع الصحيح»، وراجعتُ «فتح الباري»، و«التوضيح لشرح الجامع الصحيح» لابن الملقِّن، و«عون الباري» للقنوجي، و«فيض الباري» للكشميري، و«حواشي الشيخ أحمد السهارنفوري»، والسندي، وغيرها، وسجلتُ ملحوظاتي، واستنتاجاتي، ومرئياتي، وحين وقفتُ على الرسالة المذكورة رأيتُ الباحث (سيد حمد) قد بذلَ جهداً جيداً في جمعِ المادة العلمية، وتبويبِها، وتصنيفِها.

لقد اشتملتْ خطةُ البحث على ثلاثة أبواب، وخاتمة:

الباب الأول: الإمام البخاري وصحيحه، ومراحل التفسير قبله.

الباب الثاني: استعانة البخاري بعلوم القرآن في التفسير.

وتناوَلَ الباحث هنا عنايتَهُ بأول ما نزل وآخر ما نزل، واهتمامَهُ بذكر أسباب النزول، ومنهجَه في الناسخ والمنسوخ، واستعانتَه بالقراءات، ومنهجَه في غريب القرآن.

الباب الثالث: الأسس العامة والخاصة لمنهج البخاري.

وتناولَ في الأسس العامة تفسيرَهُ القرآن بالقرآن، ومظاهرَ اعتماده على السُّنة، واعتمادَه على تفسير الصحابة والتابعين، واعتمادَه على اللغة العربية، ومن ذلك اعتمادُه على تصريف الكلمات، واستشهادُه بالشعر، وتناوُله الـمُعرَّب.

وتناولَ في الأسس الخاصة منهجَه في تفسير آيات العقيدة، وفيه ذكرُ الخوارج، والمرجئة، والقدرية، والمعتزلة، والجهمية، والرد عليهم.

ثم تناولَ منهجَه في تفسير آيات العبادات، وفيه عنايتُه بتاريخ تشريع العبادات، وفضائلها، وأصول أحكام آيات العبادات وفروعها.

ثم تناولَ منهجَ البخاري في قصص الأنبياء.

واشتملتْ «الخاتمة» على تسع نتائج:

أولاها: هي أنّ الإمام البخاري جعلَ تفسيرَ كتاب الله تعالى هدفاً وغاية من أهداف

كتابه، حيث كان يؤصِّل الكتب والتراجم تأصيلاً تفسيرياً، ويُعَدُّ نصفُ الكتاب مؤصلاً بالقرآن، إذ شمل ذلك ستةً وخمسين كتاباً، وأكثرَ مِنْ ألف ترجمة داخلة في دائرة التفسير، هذا فضلاً عن الروايات الكثيرة المنتشرة في الكتاب.

ومنها: أنَّ الأئمة لم يُعطوا هذا الجانب ما يستحقُّه من الاهتمام والتنويه والدراسة!

وعلى هذه الخطة، والعناوين، والنتائج أكثر مِنْ ملاحظةٍ ونظرٍ.

❊❊❊

وهنا سؤالٌ دقيقٌ:

هل كان البخاري قد وَضَعَ في ذهنه أنْ يستعينَ بأول ما نزل وآخر ما نزل، وأسباب النزول، وما شابه ذلك، أم أنه أخرجَ ما صحَّ في ذلك ممّا رواه فتحصلتْ فيه هذه الموضوعات؟

بمعنى: هل كان مُخيّراً، أم تحكمُه المروياتُ الصحيحةُ الواردةُ؟

وهل هو الذي أدرجَ هذه الموضوعات في التفسير، أم هي مما رواهُ ونقلَهُ؟

ليس من السهل الجواب على هذا السؤال.

وقد يبدو لي أنه روى ما صحَّ، وعند التأمُّل فيما روى استطعنا أنْ نصنِّفَه ونقول: هذا مِنْ أسبابِ النزول، وهذا من الناسخِ والمنسوخِ، وهذا من المعرَّبِ، وهكذا... وإلا فنكون قد ألبسنا «الجامع» ثيابًا مفصلةً على مقاساتٍ حصلتْ مِنْ بعد.

فما حقيقةُ دور البخاري؟

دورُه هو الروايةُ وَفْق شرطه، وترتيبُ هذه الروايات وتصنيفُها، وقد يكون في هذا التصنيف دقةٌ وغموضٌ...

في هذين الأمرين: الترتيب والتصنيف، نكتشفُ البخاريَّ المفسِّر.

وأقولُ: إنَّ الصناعة الحديثية غلبتْ على الإمام في سائر كتب «الجامع» وأبوابه، فأصبحت مقاصدُه التفسيريةُ بعيدة المنال، وربما كان هذا هو الذي دفعَ الحافظَ ابن حجر إلى تأليف كتابهِ «تجريد التفسير مِنْ صحيح البخاري على ترتيب السور منسوباً لمن نقل عنه»[1] ليعزلَ بين المقصدين، وممّا يؤسفُ عليه أنَّ هذا الكتاب يُعدُّ من المفقودات اليوم.

وغيرُ بعيدٍ أنَّ الإمام البخاري كان يؤسِّسُ لـمَنْ بعده ويمهّدُ لهم طرق التفسير.

❊❊❊

وسؤال آخر:

كيف نقرأ كتابَ التفسير؟

الجواب: قلتُ سابقاً: إنَّ «الجامع» لا يُختصر فإذا اختُصِرَ لم يعد «الجامع»، وأقول الآن: كتابُ التفسير لا يُقرأ وحده، و«الجامع» لا يُفهم حتى يُقرأ كاملاً، لنْ تأخذَ تصوّراً عن بيتٍ حتى تستعرض جميعَ حجراته.. هكذا «الجامع» أيضاً تماماً، إنْ لم تقرأ جميعَ كتبهِ لن تفهم واحداً منها حقَّ الفهم، والبخاري يذكرُ روايةً في كتاب التفسير، وقد يُكرِّرها مراراً، وفي كل موضعٍ تجدُ نكتة مكمّلة لتلك الرواية، كما تجدُ موضوعات متعلقة بالآيات منثورة في جوانبه وأطرافه ومضامينه.

ومن الضرورة بمكانٍ النظرُ في منهج التأليف في التفسير لدى مَنْ سبقه مِنْ شيوخه، وشيوخ شيوخه، وأقرانه الكبار.

❊❊❊

وسؤالٌ آخر:

هل كتاب التفسير للعلماء أم لعامة الـمُثقّفين؟

(١) ذكره السخاوي في كتابه «الجواهر والدرر» (٢/ ٦٧٦). وجاء فيه: تحرير التفسير. والصواب: تجريد.

الجواب: هو للعلماء، وإذا قرأه المثقَّفون فلا بدَّ أن يكون بشرح المختصين.

وقد يكون من المفيد تعميمُ دراسة شرح الغريب الذي أورده الإمام البخاري، وأحسنَ محمد فؤاد عبدالباقي بجمعه في «معجم ألفاظ القرآن» وهو كله منقولٌ مِنْ أبي عبيدة معمر بن المثنى، وأبي عبيد، والفرّاء، وتفاسيرِ مَنْ سبق كمجاهد، وعكرمة، وقتادة، وفيه تصرُّفٌ في النقل يعودُ إلى اختصار العبارة ممّا يبين عن نزعةٍ نفسيةٍ لدى البخاري في قلة الكلام ودقته، وإذا كان هناك ما يُنتقد فهو عائد على القائل الأول، كما في قوله: «كرسيه علمه» مثلًا.

وقد انتقد الكشميري اعتمادَه على كتاب «مجاز القرآن» لأبي عبيدة[1].

***

وبعد:

فـ«الجامع الصحيح» - ومنه كتاب التفسير - مرآةٌ صافيةٌ صادقةٌ لعصر النبوة.

وكان كثيرًا ما يَذكرُ أحاديثَ فيها تطبيقُ النبي ﷺ للآيات، وهذا ملمحٌ عجيبٌ للتفسير عنده[2].

وفيه كثيرٌ من أسباب النزول.

وفيه تسجيلٌ واقعيٌّ لعصر المؤلِّف.

وفيه رسائل للقرون اللاحقة.

واللافتُ فيه أنَّ الرمز أكثر من التصريح، والإشارة أوسع من العبارة، وهو للقارئ الحصيف متعةٌ علميةٌ، ورياضةٌ ذهنيةٌ جادةٌ حين يقفُ أمامَ كل عنوانٍ ويتأملُ ما تحته، ويحاولُ أنْ يعبرَ إلى عقل الإمام وفكرِهِ حين سطَّر ما سطَّر.

---

(١) انظر: فيض الباري (٤/ ١٤٩).

(٢) ويحتاجُ هذا إلى إفرادٍ بالبحث.

وهناك يَشْعرُ أنه يَسْتندُ إلى ركنٍ وثيقٍ.. سيَجدُ علماً كالصخر، وليس هباء يطير في الهواء.

ومن المهم جدًّا أنْ نفكِّرَ كيف ننقلُ علمَ البخاري إلى الناس، وكيف نخرجُ مِنْ أسر الجدران إلى عالم الوجود والوجدان، وكيف ننتقلُ مِنْ مدارسة «تاريخ العلم» إلى ما يتعلقُ بالجانب العملي مِنْ هذا العلم.

وهنا أقترحُ أنْ نُحوِّل «صحيح» البخاري - بما في ذلك كتاب التفسير - إلى جداول أوامر ونواهٍ، وهذا هو المهمُّ الذي تعمُّ فائدتُه الجميع.

ومقترحٌ آخر أنْ يُشْرَحَ كتابُ التفسير شرْحاً يخاطبُ أهلَ هذا العصر.

ومن المشروعات: تصنيفُ موضوعاتِ كتاب التفسير.

***

وأخيرًا: فمن المفيد أنْ نعلم أنَّ البخاري ذكرَ في كتاب التفسير السُّورَ كلها.

وهناك سورٌ بوَّبَ لها ولم يذكرْ سوى الغريب.

وقد يذكر أحاديثَ لا تظهرُ صلتُها المباشرةُ بالتفسير[١].

أما عدد الأحاديث والآثار فيه فقد بيَّنَهُ الحافظُ ابنُ حجر في آخر شرحه فقال: «اشتمل كتاب التفسير على خمس مئة حديث وثمانية وأربعين حديثًا من الأحاديث المرفوعة وما في حُكمها.

الموصولُ من ذلك أربع مئة حديث وخمسة وستون حديثًا، والبقية معلّقة وما في معناه.

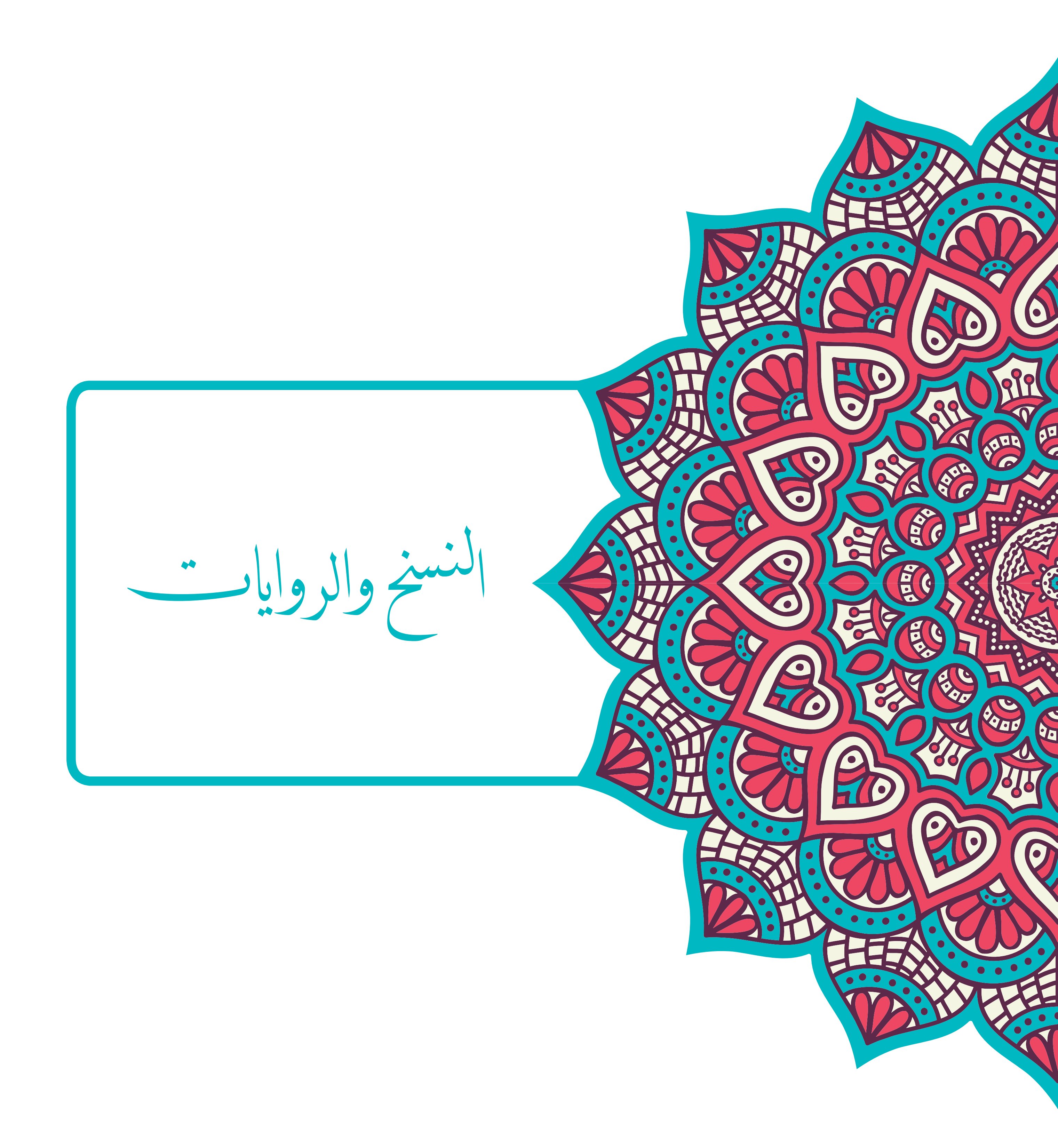
المكرَّرُ من ذلك فيه وفيما مضى أربع مئة وثمانية وأربعون حديثًا، والخالصُ منها

(١) يقول الكشميري في «فيض الباري» (٤/ ١٥٠): «اعلمْ أنَّ تفسير المصنِّف ليس على شاكلة تفسير المتأخرين في كشف المغلقات وتقرير المسائل، بل قصدَ فيه إخراجَ حديثٍ مناسبٍ متعلقٍ به ولو بوجه».

مئة حديث وحديث، وافقه مسلمٌ على تخريج بعضها ولم يخرِّج أكثرَها لكونها ليستْ ظاهرة في الرفع، والكثير منها مِنْ تفاسير ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا وهي ستة وستون حديثًا... وفيه من الآثار عن الصحابة فمَنْ بعدَهم خمس مئة وثمانون أثرًا تقدَّمَ بعضُها في بدءِ الخلق وغيره، وهي قليلة»[1].



(١) فتح الباري (٨/ ٧٤٣-٧٤٤) ط السلفية.
وفي «فيض الباري» (٤/ ١٥٠) كلمةٌ عن كتب التفسير عند البخاري ومسلم والترمذي، فراجِعْها.



النسخ والروايات




نسخة «صحيح البخاري» الأصلية

وأشهر رواياته

صلاح فتحي هَلَل




تمهيد

الحمد لله رب العالمين، له الحمد في الأولى والآخرة، وله الثناء الجميل، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، صلِّ اللهمَّ وسلِّم وبارِك عليه، وارضَ اللهمَّ عن آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وعلى مَن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

وبعد:

فقد انمازَ «صحيح البخاري» في نَقْلِه بالجمع بين طريقتَي النَّقْل المعروفتين: السماعية والكتابية، ووجدتْ كلٌّ منهما مِن العناية والرعاية ما لا يمكن لأحدٍ حصره، أو الوقوف على أكثره.

وما ذاك إلَّا لتفشِّي «صحيح البخاري» في البلدان، حتى أضحتْ لكلِّ بلدٍ رواية، ولكلِّ قطرٍ نُسْخَة، يتمدَّح بها على غيره مِن الأقطار.

وسَلْ أقاصي الأرض هنا وهناك، عن أصول الجياني وابن سعادة وابن عساكر وابن خير واليونيني والبقاعي والقسطلاني وغيرها مِن النُّسَخ الأصول والفروع.

وسَلِ الناس عن آلاف المجالس التي عُقِدَتْ في سائر البلدان لسماع «صحيح البخاري» كابرًا عن كابرٍ، مُذْ وضعه البخاري أول مرةٍ، وحتى يوم الناس هذا.

بل سلْهم عن عشرات النسخ الخطية التي كتبها أئمة وعلماء أجلَّاء بخطوطهم عبر الأزمان، وعلى اختلاف اهتماماتهم وانتسابهم للعلوم، ما بين حديثٍ وفقهٍ ولغةٍ أو غيرها مِن علوم الإسلام، وقد أشرنا آنفًا إلى أسماء بعض المُحَدِّثين وشُرَّاح «الصحيح»، وستأتي الإشارة كذلك إلى حضور سيبويه عصره: الإمام ابن مالكٍ مجالس الحافظ اليونيني، وقصة كتابه «شواهد التوضيح».

كما تحتفظ المكتبة الأزهرية بالقاهرة بقطعة مِن «صحيح البخاري» عليها خط الفيروز آبادي صاحب «القاموس» اللغوي الشهير.

فقد حرص الناس جميعًا على سماع «الصحيح»، وكتابته بأيديهم، ومِن ثَمَّ انتشرت نُسخ الكتاب، وفَشَتْ رواياته واستقرَّتْ في بطون الكتب وأسماع الناس.

وكتب في ذلك جماعةٌ مِن الفضلاء[(١)]، وتركوا لمَن خلفهم ما يقوله، كما نترك نحن ما يقال خلفنا؛ لما أشرتُ إليه آنفًا مِن صعوبة حصر مفردات العناية بهذا الكتاب المبارك، في هذه الأمة المباركة.

إذْ حَظِي «صحيح البخاري» برواة لا حصر لهم، نقلوه منذ اللحظة الأولى عن طيب الذِّكْر: الإمام البخاري.

ومِن ثَمَّ قال الإمام النووي: «اعلم أَنَّ (صحيح البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ) متواترٌ عنه، واشتهرَ مِن رواية الفِرَبْرِيِّ»[(٢)].

وقد اخترتُ الكلام على روايتين فقط مِن تلك الروايات، وهما: رواية الفِرَبْرِيِّ، ورواية ابن مَعْقِلٍ النَّسَفِيِّ.

وجعلتُ ذلك في تمهيدٍ، ومبحثين، وخاتمة فيها نتائج البحث وتوصياته.

سائلًا الله عز وجل السداد والقبول، وراجيًا أهل العلم النصيحة فيه.

صلاح فتحي هَلَل

٨/ ٨/ ١٤٣٩

(١) منهم: «روايات ونسخ الجامع الصحيح» إعداد د. محمد بن عبد الكريم بن عبيد. «روايات الجامع الصحيح ونسخه» تأليف د. جمعة فتحي عبد الحليم. «كتابُ جَبْر، وهو التاريخ المختصر للجامع الصحيح المسند المختصر، تأريخٌ لصحيح البخاري وبيان اتصاله إلينا مِن أصله»، المؤلِّف: أبو هاشم حافظ بن جبر بن ضيف الله العُتَيْبيّ.

(٢) «التلخيص شرح الجامع الصحيح للبخاري» (١/ ١٩٠).

المبحث الأول

رواية الفِرَبْرِيِّ[1] عن البخاري

ولئن كانت رواية الفِرَبْرِيِّ هي أشهر الروايات عن البخاري؛ فلم تكن هي الوحيدة، بل شاركها في الرواية عن البخاري ألوفٌ كثيرة، حصرهم الفِرَبْرِيُّ بتسعين ألف رجلٍ.

فقد وردَ عن محمد بن يوسف الفِرَبْرِيِّ «أَنَّه كان يقول: سَمِعَ كتاب (الصحيح) لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجلٍ، فما بَقِيَ أحدٌ يَرْوي عنه غيري»[2].

وإلى ذلك ذهب ابنُ خلكان فقال في ترجمة الفِرَبْرِي: «وهو آخر مَن روى (الجامع الصحيح) عن البخاري»[3].

وكذا قال الخليلي: «والذين رَوَوا عنه الجامع: إبراهيم بن مَعْقِلٍ، ومَهيب بن سليم، ومنصور بن محمد، ومحمد بن يوسف الفِرَبْرِيُّ، وهو آخر مَن روى عنه (الجامع)»[4].

(١) اختُلِف في ضبط فاء الفِرَبْري، فكسرها جماعةٌ وفتحَهَا آخرون، ومنهم مَن ذَكَرَ الوجهين معًا. وذكر الحازمي والتُّجِيبيُّ أنَّ الفتح أشهر، وصحَّحه ابن رشيد. ينظر: «الإكمال» لابن ماكولا (٧/ ٨٤)، «مشارق الأنوار» لعياض (٢/ ١٦٩)، «مطالع الأنوار» (٥/ ٢٩٤)، «الأنساب» للسمعاني (١٠/ ١٧٠)، «الأماكن أو ما اتفق لفظه وافترق مسماه مِن الأمكنة» للحازمي (ص/ ٧٣٨)، «النهاية في غريب الحديث» (٣/ ٤٢٢)، «معجم البلدان» لياقوت (٤/ ٢٤٥)، «اللباب في تهذيب الأنساب» (٢/ ٤١٨)، «تكملة الإكمال» لابن نقطة (٤/ ٥٤٧)، «التخليص شرح الجامع الصحيح» للنووي (١/ ٢٣٨)، «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٩٠)، «برنامج التُّجِيبيِّ» (ص/ ٧٨)، «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ١٢) و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٧/ ٣٧٦)، «إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح» (ص/ ١١)، «الوافي بالوفيات» (٥/ ١٦٠)، «توضيح المشتبه» (٧/ ٧٠)، «تبصير المنتبه» (٣/ ١١٠١)، «تاج العروس» (١٣/ ٣١١).

(٢) «تاريخ مدينة السلام» للخطيب (٢/ ٣٢٨)، «تقييد المهمل» للجياني (١/ ١٥)، «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٢/ ٢٥٠)، «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٥٢/ ٧٤)، «جزء فيه خمسة أحاديث عن الأئمة الخمسة» لابن بلبان (ص/ ٣٠)، «جامع الأصول» لابن الأثير (١/ ١٨٦)، «تهذيب الكمال» للمزي (٢٤/ ٤٤٣)، «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣٩٨، ٤٦٩) (١٥/ ١٢)، «إفادة النصيح» لابن رشيد (ص/ ١٨)، «تحفة الأخباري» لابن ناصر الدين (ص/ ١٨٨).

(٣) «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٩٠).

(٤) «الإرشاد» للخليلي (٣/ ٩٥٩).

لكن ذهب آخرون إلى أنَّ البَزْدَوِيَّ هو آخر مَن حدَّث بالكتاب عن البخاري.

فقال ابن ماكولا: «أبو طلحة منصور بن محمد بن علي بن قَرِينة بن سويد الدّهقان النَّسَفِيُّ البَزْدِيُّ، مِن أهل بَزْدَة، حَدَّثَ عن محمد بن إسماعيل بكتاب (الجامع الصحيح) وهو آخر مَن حَدَّث به عنه، وكان ثقةً، تُوفِّي سنة تسعٍ وعشرين وثلاثمائة» اهـ.

ومِن ثَمَّ قال الذهبي: «ويُرْوَى - ولم يَصِحَّ - أَنَّ الفِرَبْرِيَّ قال: سَمِعَ (الصحيحَ) مِن البخاري تسعون ألف رجل، ما بقي أَحَدٌ يَرْوِيْه غيري.

قلت[1]: قد رواه بعد الفِرَبْرِيِّ: أبو طلحة منصور بن محمد البَزْدَوِيُّ النَّسَفِيُّ، وبقي إلى سنة تسع وعشرين وثلاث مائة»[2].

وهذا هو سبب قول الذهبي: «ولم يصح»؛ أي لم يصح ما حكاه الفِرَبْرِيُّ.

وفَهِمَ محقِّقو طبعة دار التأصيل - وفقهم الله - أَنَّه أراد نفي صحة الإسناد إلى الفِرَبْرِيِّ، ومِن ثَمَّ صحَّحوا ذلك بدليله[3].

لكن الظاهر أَنَّه عَنَى بعدم الصحة هنا الاعتراض على ما قاله الفِرَبْرِيُّ لا المنازعة في صحة ذلك إليه، ومِن ثَمَّ تعقَّبَ الذهبيُّ كلامَ الفِرَبْرِيِّ برواية البَزْدَوِيِّ، فهو ينازع في صحة الرأي لا في صحة الإسناد إلى القائل.

وقال ابن حجر: «قد أسلفنا أنَّ الناس كتبوا عنه[4] على باب الفريابي، وهو أمرد، وما زالوا يكتبون عنه ويستفيدون منه إلى أنْ مات، وإنّما نذكر ها هنا رُواة كُتبه، ثم مشاهير الحفاظ ممَّنْ وقعتْ لنا روايته عنه في المسانيد والأجزاء.

فأشهرهم بالرواية عنه: الفِرَبْرِيُّ محمد بن يوسف بن مطر بن صالح، روى عنه

(١) والكلام للذهبي.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ١٢).

(٣) مقدمة مُحَقِّقي «صحيح البخاري» طبعة دار التأصيل (١/ ٦٨ - ٧٠).

(٤) يعني: البخاريَّ.

(الجامع الصحيح) وكتاب (خَلْق أفعال العباد)، وغير ذلك، وروايتُه للصحيح أتم الروايات.

وحماد بن شاكر روى عنه الصحيح إِلَّا أوراقًا مِن آخره؛ رواها بالإجازة.

وكذلك إبراهيم بن مَعْقِلٍ النَّسَفِيُّ الحافظ.

ومَهِيب بن سُليم.

وأبو طلحة منصور بن محمد بن علي البَزْدَوِيُّ، وهو آخر مَنْ كان يروي (الصحيح) عن البخاري موتًا؛ قاله ابنُ ماكولا وابنُ نقطة وغيرهما، وأَطْلَق جعفر المستغفريُّ الحافظ أَنَّه آخر مَن حدَّثَ عن البخاريِّ، وليس جيدًا؛ لأنَّ الحسين بن إسماعيل المحاملي عاش بعده مدةً، وكان عنده عن البخاري جملة أحاديث.

وأما قول محمد بن يوسف الفِرَبْرِيِّ: (سَمِع الجامع مِن محمد بن إسماعيل تسعون ألفًا لم يَبْقَ منهم غيري)؛ فلعلَّه لم يشعر ببقاء البَزْدَوِيِّ المذكور» إلخ[(١)].

وقال في موضعٍ آخر: «تقدَّم ذِكْر (الجامع الصحيح)، وذَكَرَ الفِرَبْرِيُّ أَنَّه سَمِعه منه[(٢)] تسعون ألفًا وأنَّه لم يبق مَنْ يرويه غيره، وأَطْلَقَ ذلك بناءً على ما في عِلْمه، وقد تأخَّر بعده بتسع سنين أبو طلحة منصور بن محمد بن علي بن قَرِينة[(٣)] البَزْدَوِيُّ، وكانت وفاته

(١) «تغليق التعليق» (٥/ ٤٣٥ - ٤٣٦).

(٢) كذا في مطبوع «هدي الساري»، ولعلها مصحَّفة، وتقدَّم في مصادر التخريج: «معه» وهي أشبه.

(٣) كانت في مطبوع «الهدي»: «قريبة» بموحدة، والصواب ما أثبتُّه، وفي «المشتبه» و«توضيحه» (٧/ ٢٠٩): «قال: وقَرِينة بنون: منصور بن محمد بن علي بن قَرِينة النَّسَفي البَزْدَوِيُّ، آخر مَن روى (الصحيح) عن البخاري، قال ابن نقطة: كذا نقلتُه مضبوطًا مِن خطِّ ابن ماكولا، ولكن ضبطه المستغفري في (تاريخ نَسَف) وغيره: مُزَيْنَة بميم وزاي وهذا أصح. قلت: لم يقل ابن نقطة كما حكاه المصنف عنه بقوله: قال؛ وإنما لفظ ابن نقطة بعد أنْ نسب منصورًا المذكور وذَكَرَ وفاتَه أنّها في سنة تسع وعشرين وثلاث مئة فقال: (نقلتُه مضبوطًا مِن خطّ ابن ماكولا مِن باب مُزَيْنَة، وههنا أولى به، ثم رأيتُه بعد ذلك في كتاب (تاريخ نَسَف) تصنيف جعفر بن محمد المستغفري، نسخة صحيحة: منصور بن محمد بن علي بن مُزَيْنَة بضم الميم وفتح الزاي، وكذلك رأيتُه في نسخةٍ بصحيح البخاري، ولكن اعتمدنا على قول الأمير وضبطه، والظاهر أنه بالميم، والله عز وجل أعلم)، هذا قول ابن نقطة بحروفه». وينظر: «التقييد» لابن نقطة (١/ ٩، ٢/ ٢٥٨ - ٢٥٩) ط: الهند (ص/ ١٣٩، ٨٠٨) ط: قطر، «تاريخ الإسلام» للذهبي (٧/ ٥٨٣)، «توضيح

سنة تسع وعشرين وثلاثمائة، ذَكَرَ ذلك مِن كونه روى (الجامع الصحيح) عن البخاري: أبو نصر ابن ماكولا وغيره»[(١)].

فقد مات الفِرَبْرِيُّ سنة ٣٢٠ بينما بقي البَزْدَوِيُّ بعده إلى سنة ٣٢٩.

والذي يظهر لي أنَّ الفِرَبْرِيَّ لم يحصر في كلامه هذا كلَّ مَن سَمِعَ ويَرْوِى «الصحيح» عن البخاري، وإنَّما قَصَدَ مَن حضرَ معه سماع «الصحيح»، في بلدٍ أو مجالس بعينها، وقد سَمِعَ الفِرَبْرِيُّ الكتاب مِن البخاري أكثر مِن مرَّةٍ - كما سيأتي - ممَّا هيَّأَ له هذه المعرفة، وساعده على تقدير هذا العدد، الذي يتوافق مع مجالس البخاري العامرة بآلاف الناس.

وقد قال حاشد بن إسماعيل وغيره: «كان أهل المعرفة مِن أهل البصرة يَعْدُون خلفه[(٢)] في طلب الحديث وهو شابٌّ، حتى يغلبوه على نفسه، ويُجلسونه في بعض الطريق، فيجتمع عليه ألوفٌ أكثرهم ممَّن يكتب عنه. قال: وكان أبو عبد الله عند ذلك شابًّا لم يخرج وجهه[(٣)]»[(٤)].

وكذا وردَ أنَّ الإمام البخاري عندما «قَدِمَ بُخَارى نُصِبتْ له القباب على فرسخٍ مِن البلد، واستقبلَه عامةُ أهل البلد، حتى لم يَبْقَ مذكورٌ إلَّا وقد استقبلَه، ونُثِرَ عليه الدنانير والدّراهم والسُّكّر الكثير»[(٥)].

فلا يبعُد - والحالة هذه مِن الكثرة - أنْ يكون مراد الفِرَبْرِيِّ بلدًا أو مجلسًا بعينه، أو مَن سَمِعَ أو حَضَرَ معه مجالس سماع «الصحيح»، لا مطلق مَن سَمِع «الصحيح مِن

المشتبه» (١/ ٤٥٠ - ٤٥١)، «إرشاد الساري» للقسطلاني (١/ ٣٩).

(١) «هدي الساري» (ص/ ٤٩١).

(٢) أي: البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٣) يعني: لم تنبُت لحيته بعدُ.

(٤) «تاريخ مدينة السلام» (٢/ ٣٢٤)، «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٢/ ٢٥٦)، «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٦٢)، «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤٠٨).

(٥) «تقييد المهمل» (١/ ٤٢).

البخاري».

ويؤيّد هذا أَنَّ البخاري لم يتوقف عن التحديث بكتابه، ولم يصحبه الفِرَبْرِيّ في كل رحلاته حتى يحصر مَن سَمِع منه «الصحيح»، فهو يتكلم عن شيءٍ يعلمه، حضَرَهُ وعاينه بنفسه.

وهذا يدل على كثرة مَن سَمِع «الصحيح» مِن البخاري جدًّا، فوق ما ذكره الفِرَبْرِيُّ في العدد السابق.

وقد ذَكَرَ ابنُ حجر طائفةً مِمَّنْ روى عن البخاري إلى أنْ قال: «والحسين بن إسماعيل المحاملي، وهو آخر مَنْ حدَّثَ عنه ببغداد، وأُمَمٌ لا يُحصَوْن، يكفي مِن التنبيه على كثرتهم حكاية الفِرَبْرِيِّ المتقدمة أنَّه سَمِع معه (الصحيح) مِن البخاري تسعون ألفًا»[(١)].

وقال ابن حجر في موضعٍ آخر: «ومِن رواة (الجامع) أيضًا ممَّن اتصلتْ لنا روايته بالإجازة: إبراهيم بن معقل النسفي، وفاته منه قطعة مِن آخره، رواها بالإجازة.

وكذلك حماد بن شاكر النسوي.

والرواية التي اتصلتْ بالسماع في هذه الأعصار وما قبلها: هي رواية محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفِرَبْرِيِّ»[(٢)].

وقد سمعه الفِرَبْرِي وحده مِن البخاري أكثر مِن مرة؛ فقال الكلاباذي: «وكان سماعه محمد بن إسماعيل مرتين، مرة بفربر سنة ٢٤٨، ومرة بِبُخارى في سنة ٢٥٢»[(٣)].

بينما قال الذهبي في ترجمة الفِرَبْرِي: «سمعه منه بفربر مرتين»[(٤)]، ولم يذكر بُخَارَى.

---

(١) «تغليق التعليق» (٥/ ٤٣٩).

(٢) «هدي الساري» (ص/ ٤٩١ - ٤٩٢).

(٣) «رجال البخاري» للكلاباذي (١/ ٢٤)، وكذا رواه الجيَّانيُّ في «تقييد المهمل» (١/ ٦٤)، وابن خير في «الفهرس» (ص/ ١٣٢، ط: الغرب)، وابن رشيد في «إفادة النصيح» (ص/ ١٦) بأسانيدهم إلى الكلاباذي.
لكن وقع عند ابن خير: «ومرة ببخارى» ولم يذكر تاريخها.

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ١٠).

وهاتان المرتان وردتا في إسناد البقاعي في بدء نسخته الخطّية مِن «صحيح البخاري» (ق/ ٢/ أ) دون ذِكْر موضع السماع.

لكن وردَ عن الفِرَبْرِيِّ تأريخ سماعه مِن البخاري أيضًا سنة ثلاثٍ وخمسين ومئتين، وروى غنجار عنه سنة ٥٣، ٥٤، ٥٥ ومئتين.

كذا رواه الإمام ابن نقطة[١] بإسناده إلى أبي عبد الله محمد بن أحمد الغنجار في «تاريخ بخارى» قال: سمعت أبا عليٍّ إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب - يعني: الكُشَاني[٢] - يقول: سمعتُ محمد بن يوسف بن مَطَر[٣] يقول: «سمعتُ (الجامع الصحيح) مِن أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بفَرَبْر في ثلاث سنين، في سنة ثلاثٍ وخمسين، وأربعٍ وخمسين، وخمسٍ وخمسين ومائتين».

وكذا قال السمعاني: «وسَمِع الفِرَبْرِي الكتابَ مِن البخاري في ثلاث سنين: في سنة ثلاث، وأربع، وخمس وخمسين ومائتين»[٤].

وأما تأريخه سماعه سنة ٥٣ فقد وقع ذلك عند الجياني وابن خير.

فقال الإمام أبو عليٍّ الجَيَّانِيُّ: «فأمَّا كتاب أبي عبدِ الله البخاري - وسمّاه (الجامع المختصر مِن أمور رسول الله ﷺ وسُنَنِه وأيَّامِه) - مِن رواية أبي زَيْدٍ محمد بن أحمد المَرْوَزِيِّ، مِن طريق أبي الحسن القَابِسِيِّ: فقرأتُه على أبي القاسم حاتم بن محمد بن عبد الرحمن بن حاتمٍ التَّمِيميِّ، المعروف بابن الطَّرَابُلْسِيِّ، مَرَّاتٍ، أولُها: في سنة أربعٍ وأربعين وأربع مئةٍ، قال: أخبرني به أبو الحسن علي بن محمد بن أبي بكرٍ القَابِسِيُّ،

(١) «التقييد» (ص/ ٢٩١ - ٢٩٢) ط: قطر.

(٢) نسبةً إلى «الكُشَانية»، وقد ضبطها ابنُ ماكولا في «الإكمال» (٧/ ١٨٥) والسَّمعانيُّ في «الأنساب» (١١/ ١١٩) والفيروز آبادي في «القاموس» (ص/ ١٢٢٧) وابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» (٧/ ٣٣٢) وابن حجر في «تبصير المنتبه» (٣/ ١٢١٦) بضم الكاف، زاد السمعاني: «وفتح الشين». لكن قال ياقوت في «معجم البلدان» (٤/ ٤٦١): «بالفتح ثم التخفيف وبعد الألف نون وياء خفيفة» إلى أنْ قال: «وقد رواه بعضُهم بالضمِّ والأول أظهرُ».

(٣) الفِرَبْرِيّ.

(٤) «الأنساب» (١٠/ ١٧١).

الفقيه، قراءةً عليه بالقيروان وأنا أسمع، سنة ثلاثٍ وأربع مئةٍ، قال: نا أبو زَيْدٍ محمد بن أحمد المَرْوَزِيُّ، بمكة، سنة ثلاثٍ وخمسين وثلاث مئةٍ، قال: نا أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مَطَر بن صالح بن بِشْرٍ الفِرَبْرِيُّ، بفَرَبْر، في ذي القعدة سنة ثماني عشرة وثلاث مئةٍ، قال: نا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجُعْفِيُّ البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، سنة ثلاثٍ وخمسين ومئتين»[1].

وكذلك قال ابن خير: «وأما رواية ابن السَّكَن: فحدَّثني بها شيخُنا أبو الحسن يونس بن محمد بن مُغِيث، رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قراءةً منِّي عليه، قال: حدثني بها القاضي أبو عُمَر أحمد بن محمد ابن الحذَّاء التَّمِيميُّ، سماعًا عليه بقراءة أبي عليٍّ الجَيَّاني، قال: حدثنا بها أبو محمد عبد الله بن محمد بن أسد الجُهَنِيُّ، قراءةً عليه سنة أربعٍ وتسعين وثلاثة مئة، قال: حدثنا أبو عليٍّ سعيد بن عثمان بن السَّكَن، الحافظ، في منزله بمصر، سنة ثلاث وأربعين وثلاث مئة، قال: حدثنا محمد بن يوسف بن مَطَر بن صالح بن بِشْرٍ الفِرَبْرِيُّ، بفَرَبْر مِن ناحية بُخارى، قال: حدثنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجُعْفِيُّ البخاري، سنة ثلاثٍ وخمسين ومئتين»[2].

فأرَّخها سنة ثلاثٍ وخمسين ومئتين.

وكذلك ذكره ابنُ خيرٍ أيضًا في إسناده برواية الأَصِيليِّ.

فقال الإمام ابن خير: «وأما رواية الأَصِيليِّ: فحدثني بها الشيخ الفقيه أبو القاسم أحمد بن محمد بن بَقِيٍّ، رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قراءةً منِّي عليه، والشيخُ الفقيه أبو الحسن يونس بن محمد بن مُغِيث، رَحِمَهُ ٱللَّهُ، سماعًا لجملةٍ منه ومناولةً منه لي لجميعِه. قالا جميعًا[3]: حدّثنا بها الفقيه أبو عبد الله محمد بن فَرَج، مولى محمد بن يحيى البَكْري، المعروف بابن الطَّلَّاع، - أما ابن بَقِيٍّ فقال: سمعتُ جميعَه عليه، وأما ابن مُغِيثٍ فقال: حدَّثنا به

(١) «تقييد المهمل» (١/ ٥٩).

(٢) «الفهرس» (ص/ ١٣٢) ط: الغرب.

(٣) ابنُ بَقِيٍّ، وابنُ مُغِيثٍ.

قراءةً منه علينا لأكثر الكتاب وإجازةً لسائرِه -، قال: سمعتُ جميعَه على الفقيه أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد بن عابد المَعَافِرِيِّ، في سنة ثلاثٍ وعشرين وأربع مئة، بقراءة محمد بن محمد بن بَشِيرٍ الصَّرَّاف، قال: سمعتُ جميعَها على الفقيه أبي محمدٍ عبد الله بن إبراهيم الأَصِيليِّ، سنةَ ثلاثٍ وثمانين وثلاث مئة، قال: قرأتُها على أبي زَيْد محمد بن أحمد المَرْوَزِيِّ، بمكة، سنة ثلاثٍ وخمسين وثلاث مئة، قال أبو محمد الأَصِيليُّ: وسمعتُها على أبي زَيْدٍ أيضًا ببغداد في شهر صفر سنة تسعٍ وخمسين وثلاث مئة؛ قرأَ أبو زَيْدٍ بعضَها وقرأتُ أنا بعضَها حتى كَمُل جميع المُصَنَّف، قال أبو عبد الله محمد بن يوسف الفِرَبْرِيُّ بفَرَبْر سنة ثمان عشرة وثلاث مئة، قال: حدثنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري سنة ثلاثٍ وخمسين ومئتين»[(١)].

وهذه مواضع وأسانيد متفرِّقة يصعُب معها احتمال الوهم أو الخطأ، مما يدلُّ على صحة هذا التاريخ سنة ٢٥٣.

يضاف إلى ذلك ورود هذا التاريخ لدى الجياني ثم ابن خير، وقد رَوَيَا بإسنادَيْهما إلى الكلاباذي قوله: إنَّ الفِرَبْرِيَّ قد سَمِعَ مِن البخاري مرتين، إحداهما بفَرَبْر سنة ٢٤٨، والثانية ببُخَارَى سنة ٢٥٢. وقد تقدَّم ذلك كله.

ومِن ثَمَّ قال الحافظ أبو محمد عبد المؤمن الدمياطي: «قال الفِرَبْرِيُّ: أنا الإمام أبو عبد الله محمد بن أبي الحسن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري بالجامع الصحيح، في سنة ثلاثٍ وخمسين ومئتين، فعلى هذا يكون سماعه للكتاب ثلاث مراتٍ، والله أعلم»[(٢)].

وهذا هو الظاهر، ويظهر أنّه آخر ما وقع للفَرَبْرِيِّ مِن سماع الكتاب مِن البخاري، ولعلَّه حين قال: سمعتُ الكتاب مرتين، لم يكن قد سَمِع هذه الثالثة، فنُقِلَ عنه ذلك، فلما سَمِع الثالثة نُقِلَتْ عنه أيضًا.

---

(١) المصدر السابق (ص/ ١٣٣).

(٢) في حاشية «إفادة النصيح» لابن رشيد، مخطوط الاسكوريال (ق/ ٥/ أ) ما نصُّه: «حاشية: قرأتُ بخطِّ شيخنا الحافظ أبي محمد عبد المؤمن الدمياطي: قال الفِرَبْرِيُّ» إلى آخر ما نقلناه.

ويلزم مِن ذلك كله أنْ تكون رواية الفِرَبْرِيِّ عامة، ونسختَا الجَيَّانِيِّ وابنِ خيرٍ في هذه الرواية خاصةً؛ مِن آخر ما سُمِع على البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قُبيل وفاته سنة ٢٥٦.

ومِن ثَمَّ قال الشيخ أحمد السلوم، وفقه الله: «ويستفاد مِن هذه النصوص أنَّ البخاري كان مُقْبِلًا على رواية كتابه إلى قُبيل وفاته سنة ٢٥٦ أي أنه كان يُحَدِّث بعد الفتنة التي حصلتْ له مع محمد بن يحيى الذُّهْلِيِّ، والشغب الذي صار عليه منه ومِن حزبه، لمَّا قَدِمَ عليهم بُخارى سنة ٢٥٢ قبل وفاته بأربع سنين.

وهذا النص العزيز مِن رواية الكُشَانيِّ عن الفِرَبْرِيِّ يُصَحِّح ما وقع في (فهرست ابن خير) في سوق إسناد رواية أبِي عليٍّ سعيد بن عثمان بن السَّكَن الحافظ قال: نا محمد بن يوسف بن مَطَر بن صالح بن بِشْرٍ بفَرَبْر، مِن ناحية بخارى، قال: نا أبوعبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجُعْفِيُّ البخاري سنة ٢٥٣ اهـ فهذا صحيحٌ لا غبار عليه وكذلك وقع مثله للغسَّاني.

فليُصَحِّح هذا الخطأَ الذي نفقَ على كثيرٍ مِن مشايخنا في تاريخ سماع الفِرَبْرِيِّ صحيح البخاري.

ورواية الفِرَبْرِيِّ أشهر الروايات، وأحسنها سوقًا، وأكملها عدّة، ولها طرق كثيرة عن الفِرَبْرِيِّ» اهـ[1].

- **مطلب: الرواة عن الفِرَبْري:**

ثم رواه خَلْقٌ كثيرٌ جدًّا جدًّا عن الفِرَبْرِي، حتى تَوَاتَرَ عنه كما قال ابنُ رُشَيْدٍ[2].

واقتصر ابن نقطة[3] على ذِكْر ستةٍ مِنهم.

وكذلك وقعتْ روايته إلى الجياني مِن طريق السّتّة المشاهير عنه.

(١) مقدمة تحقيق «المختصر النصيح» لابن أبي صُفْرَة (١/ ٤٧ - ٤٨).
(٢) وسيأتي نص كلامه بعد قليل قُبيل ختام الكلام على رواية الفِرَبْرِيِّ إنْ شاء الله تعالى.
(٣) «التقييد» (١/ ١٣١).

فقال الجيانيُّ: «فمِن ذلك ما جاء في كتاب أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، رواية أبي عبد الله محمد بن يوسف الفِرَبْرِيِّ، والنَّقَلَةُ إلينا عنه:

١- أبو عَلِيٍّ سعيد بن عثمان بن السَّكن.

٢- وأبو زيد محمد بن أحمد المروزي.

٣- وأبو أحمد محمد بن محمد بن يوسف الجرجاني.

٤ - وأبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المُسْتَمْلِيُّ.

٥ - وأبو محمد عبد الله بن أحمد الحَمُّويِيُّ.

٦ - وأبو الهيثم محمد بن مكي الكُشْمِيْهَنِيُّ» اهـ[1].

بينما قال النووي: «ورواه عن الفِرَبْرِيِّ خلائق منهم:

١ - أبو محمد الحَمُّويِيُّ.

٢ - وأبو زيد المَرْوَزِيُّ.

٣ - وأبو إسحاق المُسْتَمْلِيُّ.

٤ - وأبو سعيد أحمد بن محمد.

٥ - وأبو الحسن عليُّ بن أحمد بن عبد العزيز الجُرْجَانِيُّ.

٦- وأبو الهيثم محمد بن مكّيٍّ الكُشْمِيْهَنِيُّ.

٧ - وأبو بكر إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكُشَانِيُّ.

٨ - ومحمد بن أحمد بن مَتّ - بفتح الميم وتشديد التاء المثناة فوق -.

وآخرون.

ثم رواه عن كلِّ واحدٍ مِن هؤلاء جماعاتٌ، واشتهر في بلادنا عن: أبي الوقت، عن الدَّاودِيِّ، عن الحَمُّويِيِّ، عن الفِرَبْرِيِّ، عن البخاري. ورويناه عن جماعةٍ مِن أصحاب

(١) «تقييد المهمل» (٢/ ٥٦٥ - ٥٦٦).

أبي الوقت» اهـ[1].

وقال ابن رُشَيْدٍ: «رَوَى عن الفِرَبْرِيِّ العددُ الكثير» وذَكَرَ ابنُ رُشيد سبعةً منهم ثم قال: «هؤلاء السَّبعة مشاهير أصحاب الفِرَبْرِيِّ، ووراءهم غيرهم مِن أعلام وأغفال» اهـ[2].

والمقصود الإشارة إلى كثرة رواة الكتاب عن البخاري أولًا، ثم عن الفِرَبْرِيِّ، وهلم جرًّا.

قال السمعاني: «وأول مَن روى هذا الكتاب عنه[3]: أبو زيد الفَاشَانِيُّ، وآخرهم روايةً عنه: أبو عليٍّ إسماعيل بن محمد بن أحمد ابن صاحب الكِسَائِيّ»[4].

ولم تلبث رواية الفِرَبْرِيّ طويلًا حتى استقرَّتْ في بطون الصفحات، واستمدتْ قوةً إلى قوتها، بإضافة الكتاب إلى السماع، فقُيِّدَتْ تقييدًا، وحُفِظَتْ حِفْظًا.

وبدأ هذا معها في مرحلةٍ مبكرة جدًّا، بدأ الفِرَبْرِيُّ فيها يُراجع أصلَ البخاري، ويُراجع تلامذته أصوله هو.

وقد قال الإمام أبو الوليد الباجي: «وقد أخبرنا أبو ذَرٍّ عبد بن أحمد الهَرَوِيُّ الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ثنا أبو إسحاق المُسْتَمْلِيُّ إبراهيم بن أحمد قال: انتسَخْتُ كتابَ البخاري مِن أصلِه، كان عند محمد بن يوسف الفِرَبْرِيِّ»[5].

ومِن ثَمَّ قال ابن رُشَيْدٍ: «سَمِع أبو إسحاق[6] مِن أبي عبد الله الفِرَبْرِيِّ «صحيح البخاري» وَحَدَّثَ به عنه، ونَقَل أبو إسحاق فَرْعَهُ مِن أصل البخاري»[7].

(١) «التلخيص شرح الجامع الصحيح للبخاري» (١/ ١٩٠ – ١٩٢).
(٢) «إفادة النصيح» (ص/ ٢١ – ٢٣).
(٣) أي عن الفِرَبْرِيِّ.
(٤) «الأنساب» (١٠/ ١٧١).
(٥) «التعديل والتجريح» (١/ ٣١٠ – ٣١١ ط: السعودية) (١/ ٢٨٧ ط: المغرب).
(٦) المُسْتَمْلِيّ.
(٧) «إفادة النصيح» (ص/ ٢٥).

وقال في موضعٍ آخر: «وكان عنده أصل البخاري، ومنه نقل أصحابُ الفِرَبْرِيِّ»(١).

وكذلك قال ابن حجر في كلامٍ له: «وهذا يؤيد ما تقدَّم مِن النقل عن أبي ذَرٍّ الهَرَوِيِّ أنَّ أصل البخاري كان عند الفِرَبْرِيِّ»(٢).

وهذا تأكيدٌ آخر - بعد تأكيد ابن رشيد - على وجود أصل البخاري لدى الفِرَبْرِيِّ، واطِّلاع غير الفِرَبْرِيِّ عليه، ونَقْلهم منه، ومعارضتهم نُسخهم التي نسخوها وسَمِعوها مِن رواية الفِرَبْرِيِّ بهذا الأصل البخاري.

وبهذه النَّقْلَة انتقلت الأصول مِن يدٍ إلى يدٍ، ومِن كابرٍ إلى كابرٍ، فسَمِعَ ونقل الفِرَبْرِيُّ عن البخاري وأصلِه، ثم سَمِعَ المُسْتَمْلِيُّ مِن الفِرَبْرِيِّ، ونقلَ مِن أصلِ البخاري الذي كان عند الفِرَبْرِيِّ آنذاك.

وكذلك جاء أبو محمد عبد الله بن محمد بن أَسَدٍ الجُهَنِيُّ، فروى «الصحيح» عن أبي عليٍّ سعيد بن عثمان بن السَّكَن البغدادي، سنة ثلاثٍ وأربعين وثلاث مئةٍ، قال: نا محمد بن يوسف الفِرَبْرِيُّ، قال: نا أبو عبد الله البخاري.

وسَمِعَ الإمامان أبو عُمَر ابن عبد البر وأبو عُمَر ابن الحَذَّاء في مجلسٍ واحدٍ من أبي محمدٍ ابن أَسَدٍ، وعن ابن عبد البر وابن الحَذَّاء روى الإمام الجَيَّاني رواية ابنِ السَّكَن، وقال الجَيَّانِيُّ: «وعارَضْتُ كتابي بنسخةِ أبي محمدٍ ابن أَسَدٍ التي بخطِّه عن أبي عليٍّ ابن السكن»(٣).

فسَمِع الجيانيُّ روايةً أخرى عن الفِرَبْرِيِّ، وعارضَ كتابه وقابَلَه على نسخةِ راويها ابنِ أسدٍ بخطِّه عن ابن السَّكَن عن الفِرَبْرِيِّ.

وثَمَّة رواية ثالثة يرويها أبو محمدٍ الأَصِيليُّ، عن أبي زَيْدٍ محمد بن أحمد، وأبي أحمد محمد بن محمد بنِ مَكِّيٍّ، كلاهما عن الفِرَبْرِيِّ، عن البخاري.

(١) السابق (ص/ ١٩).
(٢) «فتح الباري» (٤/ ٣٠٠).
(٣) «تقييد المهمل» (١/ ٦٠).

وكتب الأَصِيليُّ نسخته بخطِّه، وقد سَمِع الإمام الجَيَّانيُّ هذه النسخة عن شيخَيْه التُّجِيبِيِّ وابنِ سِرَاج، كلاهما عن الأَصِيلِيِّ، ولم يكتف بالسماع، بل قال الجَيَّاني: «وعارضت كتابي من أوله إلى آخره بنسخة أبي محمد الأصيلي التي بخطه»[(١)].

- **مطلب: انتقال الأصول، وتجدُّد الخطوط:**

وتستمر الأيام، ويدخلُ أصلٌ في أصلٍ آخر، وينتقل خطٌّ إلى خَطٍّ، وكتابٌ إلى كتابٍ، وبذا تتجدَّد الأصول، أصلًا تلو أصلٍ، وتتواصل فيما بينها.

وتمرُّ الأيام والليالي، ويرى الإمام الصغاني أصلَ الفِرَبْرِيِّ وعليه خطّ الفِرَبْرِيِّ، ومِن ثَمَّ يرى ابنُ حجر العسقلاني نسخة الصغاني تلك، ويحتفي بها في «فتح الباري»، وينقل عنها في مواضع كثيرة جدًّا.

ويُسَمِّيها ابنُ حجر بـ«النسخة البغدادية التي صحَّحَها العلامة أبو محمد ابن الصَّغَانِيِّ اللُّغوي، بعد أنْ سَمِعَها مِن أصحاب أبي الوقت، وقابَلَها على عدةِ نسخٍ، وجعلَ لها علامات»، ويقول ابنُ حجر: «وقال الصَّغَانِيُّ في الهامش: هذا الحديث ساقطٌ مِن النسخ كلّها إلَّا في النسخة التي قُرِئَتْ على الفِرَبْرِيِّ صاحب البخاري وعليها خطه»[(٢)].

وقال في موضعٍ آخر: «وكذا ثبتَ في نسخة الصَّغَانِيِّ التي ذَكَرَ أنَّه قابَلَها على نسخةِ الفِرَبْرِيِّ التي بخَطِّه»[(٣)].

ويأتي الحافظ البارع شرف الدين اليونيني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فيحمل لواء ضبط رواية «الجامع الصحيح» فيضبطه ويقابله على أصولٍ موثوقات، ونُسَخٍ عاليات[(٤)]، إذْ ضبطه

(١) المصدر السابق (١/ ٥٩ - ٦٠).

(٢) «فتح الباري» (١/ ١٥٣).

(٣) المصدر السابق (١/ ٥٤٢).

(٤) ينظر: «النسخة اليونينية مِن صحيح البخاري» للعلامة أحمد محمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو مقالٌ قديمٌ للشيخ، أُعِيد نشره في مقدمة أكثر مِن طبعة لـ«الصحيح»، منها طبعة دار التأصيل (١/ ١٥٧)، وأخيرًا أعاد نشره الشيخ أشرف عبد المقصود - وفقه الله - في مجلة «التراث النبوي» العدد الأول والثاني (ص/ ١٦٦)، وقد نبَّه فيه الشيخ أحمد شاكر على خطأ كتابة تاريخ السماع الواقع في كتاب القسطلاني.

كما قال القسطلاني: «بأصلٍ مسموعٍ على الحافظ أبي ذَرٍّ الهَرَوِيِّ، وبأصلٍ مسموعٍ على الأَصِيلِيِّ، وبأصلِ الحافظ مُؤَرِّخ الشام أبي القاسم ابن عساكر، وبأصلٍ مسموعٍ على أبي الوقت، وهو أصلٌ مِن أصول مسموعاته في وقف خانكاه السُّمَيْسَاطِيِّ، بقراءة الحافظ أبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني، بحضرة سيبويه وقته، الإمام جمال الدين ابن مالك، بدمشق.. مع حضور أَصْلَيْ سَمَاعَيْ الحافظ أبي محمدٍ المقدسي وقف السميساطي.. فالله يُثيبه على قصده، ويجزل له مِن المكرمات جوائز رِفْدِه[1]، فلقد أبدع فيما رَقَم، وأتقن فيما حرر وأَحْكَمَ، ولقد عَوَّل الناس عليه في روايات الجامع، لمزيد اعتنائه وضبطه ومقابلته على الأصول المذكورة، وكثرة ممارسته له، حتى إِنَّ الحافظ شمس الدين الذهبي حكى عنه أنَّه قابله في سنة واحدة إحدى عشرة مرة، ولكونه مِمَّن وُصِف بالمعرفة الكثيرة، والحفظ التام للمتون والأسانيد؛ كان الجمال ابن مالك لما حضرَ عند المقابلة المذكورة إذا مَرَّ مِن الألفاظ ما يَتَرَاءى أَنَّه مخالف لقوانين العربية قال للشرف اليونيني: هل الرواية فيه كذلك؟ فإنْ أجاب بأنَّه منها؛ شَرَعَ ابنُ مالك في توجيهها حسب إمكانه، ومِن ثَمَّ وضعَ كتابَه المُسَمَّى بـ (شواهد التوضيح)»، ثم ذَكَرَ القسطلاني أنَّه قد وقف «على فروع مقابَلَة على هذا الأصل الأصيل»، منها الفرع المنسوب للإمام المحدِّث شمس الدين محمد بن أحمد الغزولي، وقد وصفه القسطلاني بقوله: «الفرع الجليل الذي لعلَّه فاقَ أصلَه»، ومِن ثَمَّ اعتمدَ القسطلاني على هذا الفرع، فقال: «فلهذا اعتمدتُ في كتابة متن البخاري في شرحي هذا عليه، ورجعتُ في شكل جميع الحديث وضبطه إسنادًا ومتنًا إليه، ذاكرًا جميعَ ما فيه مِن الروايات، وما في حواشيه مِن الفوائد المهمات»، ولم يكن القسطلاني قد وقف على أصل اليونيني، وهو في جزأين، فلمّا وقف على الجزء الأول منه ورأى عليه تعليقة للإمام ابن مالك، نقلها القسطلاني ثم قال: «وقد قابلتُ متن شرحي هذا إسنادًا وحديثًا

---

(١) «الرِّفْد: المعونة بالعطاء وسَقْي اللَّبَن والقول وكلّ شيء»؛ قاله الخليل، وقال ابن دريد: «الرِّفْد: العطاء» قال: «ورَفَدْتُ الرجلَ وأرْفَدْتُه؛ إذا عاونتُه على أموره». قال ابن فارس: «رَفَدَ: الراء والفاء والدال أصلٌ واحدٌ مُطَّرِدٌ مُنْقَاسٌ، وهو المعاونة والمُظَاهَرَةُ بالعطاء وغيرِه، فالرَّفْدُ مصدرُ رَفَدَهُ يَرْفِدُهُ؛ إذا أعطاهُ، والاسمُ الرِّفْدُ». «العين» (٨/ ٢٤ - ٢٥)، «جمهرة اللغة» (٢/ ٦٣٤)، «مقاييس اللغة» (٢/ ٤٢١).

على هذا الجزء المذكور مِن أوله إلى آخره، حرفًا حرفًا، وحكيته كما رأيته حسب طاقتي، وانتهت مقابلتي له في العشر الأخير مِن المحرم سنة سبع عشرة وتسع مئة، نفع الله تعالى به، ثم قابلتُه عليه مرةً أخرى»، ولما وَجَد القسطلاني الجزء الآخر مِن أصل اليونيني، قام بمقابلته أيضًا، وقال: «فقابلتُ عليه متن شرحي هذا فكملت مقابلتي عليه جميعه حسب الطاقة ولله الحمد» اهـ[١].

ثم شاء الله عز وجل وله الحمد والفضل والمِنَّة أنْ يتم طبع «صحيح البخاري» على فرعٍ مُهِمٍّ[٢] عن هذا الأصل الأصيل الخاص بالحافظ الإمام شرف الدين اليونيني، كما طُبِعتْ نسخة القسطلاني مع شرحه «الصحيح»، وكلُّ ذلك الآن مشهور متداول في أيدي الناس، فالحمد لله رب العالمين.

وتوالت المِنَن الإلهية، والعطايا الربانية، فظهرتْ الفروع العالية، والنُّسَخ الخطية، الواحدة تلو الأخرى، مثل نسخة البقاعي التي انتشرت الآن في أيدي طلبة العلم، وقام الشيخ نظام يعقوبي بنشرها مؤخَّرًا، فشكر الله صنيعه وأجزل له الأجر والمثوبة.

وقد وصفها الحافظ ابنُ حجر العسقلاني في ترجمة البقاعي، فمدحها وعَظَّمها، فقال ابنُ حجر: «إسماعيل بن علي بن محمد البِقَاعِيُّ، ثم الدّمشقي، النّاسخ، كان يشتغل بالعلم، ويصحب الحنابلة ويميل إلى معتقدهم، وينصحهم، ويُعَظِّمهم، ويُكَتِّب الناس، مع الدين والخير، وله نَظْمٌ حَسَنٌ أنشدني منه بدمشق، وقد كتبَ بخطِّه «صحيح البخاري» في مجلدةٍ واحدةٍ معدومةِ النّظير، سَلِمَتْ مِن الحريق إِلَّا اليسير مِن حواشيها فَبِيعَتْ بأزيد مِن عشرين مثقالًا» اهـ[٣].

وقال الشيخ اليعقوبي في تصديره عليها (ص/ ٥): «وهي نسخة مضبوطة بالشكل

(١) «إرشاد الساري» (١/ ٤٠ - ٤١).

(٢) وهو فرع العلامة «عبد الله بن سالم البصري»، كما حرَّرْتُه في «تحرير الأصل المعتمد في (الطبعة السلطانية) من «صحيح البخاري»»، الناشر: معهد المخطوطات العربية، المكتبة الإلكترونية المحكَّمة، بحوث تراثنا (٣)، السنة الأولى، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م، رقم توثيق الألكسو: ط/ ٠٠٩/ ٠٥/ ٢٠١٨.

(٣) «إنباء الغمر بأنباء العمر» لابن حجر العسقلاني (٢/ ٢٧٣)، المحقق: د حسن حبشي، الناشر: لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٤١٥، ١٩٩٤م.

شبه الكامل، قد لُوِّنَتْ عناوين الكتب والأبواب باللون الأحمر، وقد حُلِّيَت هوامشها بصنوف الإيضاحات والاستدراكات والتصويبات، وشرح غامض الكلمات، وذِكْر الرائق مِن المنظومات، فيما يَصْعُبُ حصرُه، ويَقِلُّ عند الكثير ضبطُه، وفي كل ذلك يذكر مَرْجِعه فيه في الغالب؛ ومِن ذلك ما ذَكَرَهُ مِن نظم شيخه ابن الموصلي لـ (مطالع الأنوار)، وكذا كان يذكر نظمه في غالب الأحيان، وقد نقل مِن كلام ابن الأثير في (النهاية في غريب الحديث)، ثم مِن كلام القاضي عياض في (مشارق الأنوار) جملةً وافرةً في هوامش الكتاب. وحشَّاه بنقول كثيرةٍ مِن خَطِّ الإمام اليونيني رَحِمَهُ ٱللَّهُ. ثم إِنَّ قيمة النسخة تظهر في اعتماد ناسخها على نسخةٍ أصلية مِن أوثق نُسخ البخاري وأصحها على الإطلاق، ومِن هذه النُّسَخ التي ذَكَرَها الناسخُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ نقلًا عن الأصل:

١- نسخة أبي صادق مرشد بن يحيى بن القاسم المديني ثم المصري، والتي وقفها بجامع عمرو بن العاص بمصر.

٢- نسخة الحافظ عبد الغني المقدسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٣- نسخة خانقاه السُّمَيْسَاطِي» اهـ.

ولا يقف الأمر على دمشق والقاهرة وغيرها مِن بلدان المشرق، فما مِن بلدٍ أو مكانٍ دخله «صحيح البخاري» إِلَّا وبادَرَ أهلُه بكتابته وانتساخه، ومقابلته ومعارضته بأدق وأوثق الأصول، وسماعه على أكابر أهل العلم، ومِن ثَمَّ اتخاذ أصلٍ لهم، يُولونه عنايتهم ورعايتهم، كما هو حال المغاربة مع نسخة ابن سعادة.

واركب الفُلْك وانطلق صوب أندلسٍ، فهناك أصولٌ مُنِيرات، فاستمِعْ لابنِ رُشَيْدٍ وهو يتحدَّث عن أبي عبد الله ابن منظور، فيقول: «محمد بن أحمد بن عيسى بن محمد بن منظور بن عبد الله ابن منظور القيسي الإشبيلي، مِن بيوتها النبيهة، يكنى أبا عبد الله، رَاوِيةٌ فاضلٌ، حَسَن الضبط، اعتمدَه الأندلسيّون، وعَوَّلوا عليه في «صحيح البخاري»، رواية[1] أبي ذَرٍّ، لصحبته له، ومجاورته معه، حتى كتب (الجامع الصحيح) للبخاري،

(١) في المطبوع: «راوية» - خطأ، والذي في مخطوط الاسكوريال (ق/ ١٣/ أ): «رواوية» وضرب على الواو

وعارَضَ فرعَه بأصله، وفرغَ مِن نَسْخِه بمكة، في رجب مِن سنة إحدى وثلاثين وأربع مئة، وقابلَه مع أبي عبد الله الورَّاق محمد بن عليّ بن محمود»، قال: «وكانت رحلته إلى المشرق مِن إشبيلية بلده في شعبان سنة ثمانٍ وعشرين وأربع مئة، وحجّ حجّتين سنتي ثلاثين وإحدى وثلاثين، فسمِعَ «صحيح البخاري» بمكة - شرَّفها الله - على أبي ذَرٍّ الهَرَوِيِّ عند باب الندوة، سنة إحدى وثلاثين في محرّم، وانتهى في سماعه في هذه المرة الأولى إلى بعضٍ مِن كتاب الأَيْمَان والنُّذور»، قال: «قال أبو عبد الله ابن منظور: وقُرِئ عليه أيضًا مرةً ثانية وأنا أسمع، والشيخ أبو ذَرٍّ ينظر في أصله، وأنا أُصْلِحُ في كتابي في المسجد الحرام عند باب الندوة، كان ابتداء هذا السماع الثاني الذي كمل فيه جميع الكتاب في شهر شوال مِن سنة إحدى وثلاثين المذكورة، وتمامه في ذي القعدة منها.. وانصرف إلى الأندلس فدخل إشبيلية سنة أربع وثلاثين»، إلى أنْ قال ابن رُشَيدٍ: «حدَّثَ عنه الجلّة مِن الأندلسيين، وأجلّهم:

أبو الحسن شُرَيْح ابن محمد.

والقاضي أبو القاسم أحمد بن محمد ابن منظور.

وأبو محمد عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عثمان التُّجِيبِيُّ القَيْظِيُّ السَّرَقُسْطِيُّ المعروف بمَلّاطَش، وكتب عنه «صحيح البخاري»، وقرأَهُ مرةً، وسمِعَه أخرى بقراءة أبي محمد ابن العربي.

وكان أصل القَيْظِيّ هذا مِن الأصول المعتمدة في الأندلس محبّسًا بجامع العدَبّس مِن إشبيلية - طهَّره الله مِن دنس الكفر، وأعادها الله دار إسلام -، وهذا الأصل - جبره الله - مِن الأصول التي اعتمدها ضابط الأندلسيين في وقته أبو بكر ابن خير، وعارَضَ كتابه الحافل به، الذي بخطِّ أبيه خير رحمهما الله، وفيه كان سماعي وسماع بُنَيّ محمد - هداه الله - مع الجماعة، على شيخنا الفقيه الفاضل العدل أبي فارس - أبقاه الله -، والشيخ أبو فارس يمسك أيضًا أصله الذي بخطِّ أبيه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وفيه سَمِع على شيخه أبي

الثانية فصارت كالدائرة، لتصبح الكلمة «رواية».

مروان رَحِمَهُ ٱللَّهُ» اهـ[(١)].

فانظر ولادة أصلٍ مِن أصولٍ عديدة، وكم عدد الذين سَمِعوا وكتبوا وحضروا، ومنزلتهم وجلالتهم، وإمامتهم في الدين؟.

فهذه أصولٌ راسيات، وعلامات ظاهرات، على ما وَهَبَهُ الله عز وجل لهذه الأمة عامة، وللبخاري خاصة، مِن حِفْظٍ، على مدار الليالي والأيام، فالحمد لله رب العالمين.

وبذا انمازت نسخة الفِرَبْرِيِّ عن البخاري بمزايا عديدة، مِنها الجَمْع بين سماع الأكابر وخطوطهم، فوصلت لنا عن طريق السماع كابرًا عن كابرٍ، كما وصلت كذلك نقلًا بالخطِّ والكتابة، أصلًا عن أصلٍ، ونسخة عن نسخةٍ.

ولهذه المزايا وغيرها مما لم أذكره في هذا الموضع؛ فقد صارت هي عمدة المسلمين اليوم في تَلَقِّي «صحيح البخاري».

ومِن ثَمَّ قال ابن رُشَيْد: «محمد بن يوسف بن مَطَر بن صالح بن بِشْرٍ الفِرَبْرِيُّ: الثقة الأمين، وسيلةُ المسلمين إلى رسول الله ﷺ، في كتاب البخاري، وحبلهم المتين»[(٢)]. قال: «وأبو عبد الله الفِرَبْرِيُّ هذا عُمدة المسلمين في كتاب البخاري، وشهرته مُغْنية عن التعريف بحاله، ولنُوردْ في ذلك - مختصرًا - قولَ بعض العلماء في الثناء عليه، نفعًا لغُمْرٍ[(٣)] جاهلٍ، ودَفْعًا لذي غِمْرٍ[(٤)] على أهل الإسلام متجاهل»[(٥)]، ونقل ابن رشيد عن الإمام أبي الوليد الباجي قال: «والفِرَبْرِيُّ: ثقةٌ مشهورٌ»، وعن أبي بكر السمعاني قال: «كان ثقة وَرِعًا»، وعن أبي محمد الرشاطي قال: «وعلى الفِرَبْرِيِّ العمدة في رواية كتاب البخاري»، ثم قال ابن رشيد: «فما ظنّك بمَن جعلَه المسلمون عمدتهم؟»[(٦)]. قال: «ومَدَّ

(١) «إفادة النصيح» (ص/ ٤٦ - ٥٠).
(٢) المصدر السابق (ص/ ١٠).
(٣) في «العين» (٤/ ٤١٦): «والغُمْرُ: مَن لم يُجَرِّب الأمورَ، وجمعُه: أغمارٌ، ودارٌ غامرةٌ: خرابٌ».
(٤) قال الفيومي في «المصباح المنير» (٢/ ٤٥٣): «غ م ر: الغِمْرُ الحِقْدُ وزنًا ومعنًى».
(٥) «إفادة النصيح» (ص/ ١٤).
(٦) المصدر السابق (ص/ ١٥).

اللهُ تعالى في عُمْرِ أبي عبد الله الفِرَبْرِيِّ وبارَكَ فيه حتى انفردَ برواية (الصحيح) زمانًا؛ لذهاب رُواتِه، فرُحِلَ إليه في روايته عنه، وتُنُوفِسَ في سماعه منه»[(١)]. قال: «والطريق المعروف اليوم إلى البخاري في مشارق الأرض ومغاربها باتِّصالِ السماع: طريقُ الفِرَبْرِيِّ، وعلى روايته اعتمدَ الناسُ؛ لكمالها وقُرْبِها وشُهرة رجالها، وكان عنده أصل البخاري، ومنه نقل أصحابُ الفِرَبْرِيِّ، فكان ذلك حجة له عاضدة، وبصِدْقه شاهدة، ثم تواتَر الكتاب مِن[(٢)] الفِرَبْرِيِّ؛ بل زاد، حتى كأنَّما عناه القائلُ:

تَوَاتَرَ حتَّى لَمْ يَدَعْ لِيَ رِيبةً وَلَمْ يَكُ عَمَّا خَبَّروا مُتَعَقَّبُ

فَتَطَوَّقَ به المسلمون، وانعقد الإجماع عليه، فَلَزِمَت الحجّة، ووضحت المحجة، والحمد لله. ورواه أيضًا عن البخاري مِن المعروفين: أبو إسحاق إبراهيم بن مَعْقِلِ بن الحَجَّاج النَّسَفِيُّ»[(٣)].

وروايَتَا الفِرَبْرِيِّ والنَّسَفِيِّ هما أشهر الروايات عن البخاري، بل لم يدخل المغرب والأندلس إلى زمن القاضي عياض غيرهما.

فقد قال عياض: «وأما الكتاب الجامع المسند الصحيح المختصر مِن آثار رسول الله ﷺ، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المولد والمنشأ والدار، الجُعْفِيّ النَّسَب بالولاء؛ فقد وصلَ إلينا مِن رواية أبي عبد الله محمد بن يوسف الفِرَبْرِيِّ، وأكثر الروايات مِن طريقه، ومِن رواية إبراهيم بن مَعْقِلِ النَّسَفِيِّ، عن البخاري، ولم يصل إلينا مِن غير هذين الطريقين عنه، ولا دخل المغرب والأندلس إِلَّا عنهما، على كثرة رُوَاة البخاري عنه لكتابه، فقد رَوَيْنا عن أبي إسحاق المُسْتَمْلِيِّ أَنَّه قال عن أبي عبد الله الفِرَبْرِيِّ أَنَّه كان يقول: روى (الصحيح) عن أبي عبد الله تسعون ألف رجل ما بقي منهم غيري»[(٤)].

فحسبنا ما مضى في كلامنا عن رواية الفِرَبْرِيِّ، ولنذكر شيئًا عن رواية النَّسَفِيِّ.

---

(١) المصدر السابق (ص/ ١٧).

(٢) كذا في المطبوع، وكذا في مخطوط الاسكوريال (ق/ ٧/ ب).

(٣) السابق (ص/ ١٨ - ١٩).

(٤) «مشارق الأنوار» (١/ ٩).

المبحث الثاني
رواية ابن مَعْقِلٍ النَّسَفِيِّ عن البخاري

وقد وقعتْ هذه الرواية للإمام الخطابي، وعليه العُمدة في معرفتها، لاعتماده عليها في شرحه للبخاري، قبل أنْ ينتقل اللواء بعد ذلك للجَيَّانِيِّ.

فقد قال الخطابي في مقدمة «أعلام الحديث»: «وقد تأَمَّلْتُ المُشْكِلَ مِن أحاديث هذا الكتاب والمُسْتَفْسَرَ منها؛ فوجدتُ بعضَها قد وقع ذِكْره في كتاب (معالم السنن) مع الشرح له والإشباع في تفسيره، ورأيتني لو طويتُها فيما أُفسِّره مِن هذا الكتاب وضربتُ عن ذِكْرها صفحًا - اعتمادًا منِّي على ما أَوْدَعْتُه ذلك الكتاب مِن ذِكْرها - كنت قد أخللتُ بحقّ هذا الكتاب، فقد يقع هذا عند مَن لا يقع عنده ذاك، وقد يرغب في أحدهما مَن لا يرغب في الآخر، ولو أَعَدْتُ فيه ذِكْر جميع ما وقع في ذلك التصنيف؛ كنتُ قد هَجَّنتُ هذا الكتاب بالتكرار، وعرَّضْتُ الناظر فيه لِلْمَلال، فرأيتُ الأصوب أنْ لا أُخْلِيها مِن ذِكْر بعض ما تقدّم شرحه وبيانه هناك، متوخِّيًا الإيجاز فيه، مع إضافتي إليه ما عسى أنْ يتيسَّر في بعض تلك الأحاديث مِن تجديد فائدةٍ وتَوْكِيد معنًى، زيادةً على ما في ذلك الكتاب، ليكون عِوَضًا عن الفائت وجبرًا للناقص منه، ثم إنِّي أشرح بمشيئة الله الكلام في سائر الأحاديث التي لم يقع ذِكْرها في (معالم السنن) وأوفيها حقّها مِن الشرح والبيان» اهـ[1].

ومفاد كلام الخطابي أَنَّه لم يَدَعْ شيئًا مِن كتاب البخاري، بل ذَكَرَه وضَمَّنَه كله ضمن كتابه، فشرح بعضه مستوفًى، واختصرَ بعضه الذي سبق له شرحه في كتابه الآخر «معالم السنن».

إلى أن قال الخطابي: «وأما استناد هذا الكتاب وسماعه؛ فإنَّا لم نَلْحَق مِن أصحاب

(١) «أعلام الحديث» (١/ ١٠٤ - ١٠٥).

محمدِ بن إسماعيل الذين شاهدوه وسَمِعوا منه؛ لِقِدَمِ موته، فإنَّه مات رَحِمَهُ ٱللَّهُ - على ما بَلَغَنَا - سنة ستٍّ وخمسين ومائتين.

وقد سَمِعْنا معظم هذا الكتاب مِن رواية إبراهيم بن مَعْقِلٍ النَّسَفِي، حدَّثَنَاهُ خَلَف بن محمد الخَيَّام قال: حدثنا إبراهيم بن مَعْقِلٍ، عنه.

سَمِعْنا[1] سائر الكتاب إلاَّ أحاديث مِن آخرِه مِن طريق محمد بن يوسف الفِرَبْرِيِّ، حدَّثَنِيه محمد بن خالد بن الحسن قال: حدثنا الفِرَبْرِيُّ، عنه.

ونحن نُبَيِّن مواضع اختلاف الرواية في تلك الأحاديث إذا انتهينا إليها إنْ شاء الله» اهـ[2].

فقد أشار الخطابي إلى أنَّ ثمة اختلافا في الرواية سيتولى هو الإشارة إليه في مواضعه.

فكان مِن ذلك قوله على حديث «الأعمال بالنيات»: «هكذا وقع في رواية إبراهيم بن مَعْقِلٍ عنه، مخرومًا، قد ذهبَ شطره، ورجعتُ إلى نسخ أصحابنا فوجدتُها كلها ناقصة، لم يُذْكر فيها قوله: (فمَن كانت هجرته إلى الله وإلى رسوله؛ فهجرتُه إلى الله وإلى رسوله). وكذلك وجدتُه في رواية الفِرَبْرِي أيضًا، فلستُ أدري كيف وقع هذا الإغفال، ومِن جهة مَن عرض مِن رُوَاته؟ وقد ذَكَرَهُ محمد بن إسماعيل في هذا الكتاب في غير موضع مِن طريق الحُمَيْدِيِّ فجاء به مُستوفًى»[3].

وقال على حديثٍ آخر: «وهذا الحديث وما يتلوه من طريق حفص بن ميسرة من رواية الفِرَبْرِي ليس من رواية ابن معقل»[4].

وقال أيضًا: «وهذا من رواية الفِرَبْرِي، ليس عن ابن معقل»[5].

(١) كذا في مطبوع «الأعلام»، ولعل صوابه: «وسَمِعْنا».
(٢) المصدر السابق (١/ ١٠٥ - ١٠٦).
(٣) السابق (١/ ١٠٨).
(٤) السابق (١/ ٥٢٨).
(٥) السابق (٢/ ١٣٦٧).

وقال أيضًا: «وقوله: (قَرَّ الدَّجَاجَة) هكذا رواه في هذا الحديث مِن هذا الطريق، وقد رواه فيما تقدَّمَ: (كما تُقَرُّ القارورة)، فلستُ أُبْعِد أنْ يكون الصواب مِن الرواية: (قَرَّ الزُّجَاجة) ليلائم معناه معنى القارورة في الحديث الآخر.

وإنْ صحَّت الرواية في (الدّجاجة)؛ فمعناه صوت الدجاج، مِن قَرَّتِ الدجاجةُ تَقِرُّ قَرًّا وقَرِيرًا وقد قَرَّتْ: قطعت صوتها؛ كقول الشاعر[1]:

وإنْ قَرْقَرَتْ هَاجَ الهوى قَرْقَرِيرُها

ورواه الفِرَبْرِيُّ، عن أبي عبد الله: (قِرُّ الدَّجاجة) بكسر القاف؛ كأنَّه حكاية صوتها» اهـ[2].

وهذه النصوص جميعها تدلّ على أنَّ الخطابي إنَّما يسوق «الصحيح» في كتابه مِن رواية ابن مَعْقِلٍ، ثم يقارن بينها وبين رواية الفِرَبْرِيِّ، ويذكر ما يقع بينهما مِن اختلافٍ في الرواية.

وأنَّه كذلك ربما راجع نُسَخ أصحابه الخاصة برواية ابنِ مَعْقِلٍ، بدليل قوله السابق: «هكذا وقع في رواية إبراهيم بن مَعْقِلٍ عنه، مخرومًا، قد ذهبَ شطره، ورجعتُ إلى نسخ أصحابنا فوجدتُها كلها ناقصة»، أي نُسَخهم مِن رواية ابنِ مَعْقِلٍ؛ بدليل ذِكْره رواية الفِرَبْرِيِّ عقب كلامه هذا، والكلام يعود إلى أقرب مذكور سابق وهو رواية ابنِ مَعْقِلٍ.

وقال الخطابي تعليقًا على قول يهوديٍّ في طعام أهل الجنة: «إدامهم بالام ونون، قالوا: وما هذا؟ قال: ثورٌ ونونٌ، يأكل مِن زيادة كبدهما سبعون ألفًا»، قال الخطابي: «هكذا رَوَوْهُ لنا، وتَأَمَّلْتُ النُّسَخَ المسموعة مِن أبي عبد الله مِن طريق حماد بن شاكر وإبراهيم بن مَعْقِلٍ والفِرَبْرِيِّ، فإذا كلّها متفقةٌ على نحوٍ واحدٍ بالام ونون»[3].

---

(١) ذَكَرَهُ الخطابي في كتابه الآخر «غريب الحديث» (١/ ٦١١). وكذا ذَكَرَه في «العين» (١/ ٢١٤، ٥/ ٢٢)، و«تاج العروس» (١٣/ ٣٩٩، ٢١/ ١٨١).

(٢) «أعلام الحديث» (٣/ ٢٢١٧ - ٢٢١٨).

(٣) السابق (٣/ ٢٢٦٦).

وهذا يفيد أنَّ الخطابي لم يكن يعتمد على روايته للكتاب سماعًا فقط؛ بل كان يملك نُسَخًا مكتوبة مِن هذه الروايات عن البخاري أيضًا، بل كان يملك نسخًا مِن تلك التي سُمِعَتْ على بعض تلامذة البخاري مِمَّن لم تقع للخطابي الرواية عنهم في هذا الكتاب، كما هو الحال في نسخة حماد بن شاكر، التي أشار إليها هنا، حيثُ لم يذكر الخطابي - في كلامه السابق - فيما سَمِعه واعتمد عليه في شرحه سوى روايَتَي ابن مَعْقِلٍ والفِرَبْرِيِّ.

بل لم يذكر الخطابي رواية ابن شاكر سوى في هذا الموضع اليتيم، لم أَرَ له غيره في كتابه.

ونبّه الخطابي على تلك الأحرف التي لم يسمعها مِن طريق الفِرَبْرِيِّ؛ فقال مثلًا: «ومِن كتاب الفتن، ممَّا لم أسمعه مِن طريق الفِرَبْرِيِّ: باب قول النبي ﷺ: (سَتَرَوْن بعدي أمورًا تُنكرونها)»[1]، فذكر الخطابي أربعة أحاديث حتى وصل إلى «كتاب الأحكام»[2].

فهذا يعني أنَّه لم يأخذ هذه الأربعة مِن طريق الفِرَبْرِيِّ سماعًا، وإِنْ كانت لديه مِن طرقٍ أخرى عن البخاري سماعًا.

ومِن جهةٍ أخرى فقد نبّه الخطابي على الفوات المذكور في رواية ابن مَعْقِلٍ.

فقال الخطابي: «ومِن (كتاب التفسير)، قلت: إلى هاهنا انتهتْ رواية إبراهيم بن مَعْقِلٍ. وحدثنا بما بعده مِن الكتاب[3] محمد بن خالد بن الحَسَن قال: (باب ما جاء في فاتحة الكتاب) حدثنا محمد بن يوسف الفِرَبْرِيُّ قال: حدثنا محمد بن إسماعيل قال»[4]. فذكرَ ثلاثين حديثًا وخَبَرًا إلى أنْ وصل إلى كتاب «كتاب فضائل القرآن»[5].

---

(١) السابق (٤/ ٢٣٢٧).

(٢) السابق (٤/ ٢٣٣٣).

(٣) يعني: «كتاب التفسير» لا «الجامع الصحيح».

(٤) السابق (٣/ ١٧٩٥ - ١٧٩٦).

(٥) السابق (٣/ ١٨٦٠).

وظاهر كلامه أَنَّ هذا الفوات في رواية إبراهيم بن مَعْقِلٍ ينتهي بنهاية كتاب «التفسير»[(١)]، ثم تعود رواية ابن مَعْقِلٍ ثانية مِن أول «كتاب فضائل القرآن»، ويؤيِّد ذلك أيضًا: قول الخطابي في موضعٍ لاحقٍ تعليقًا على قول اليهودي المذكور آنفًا: «هكذا رَوَوْهُ لنا، وتَأَمَّلْتُ النُّسَخَ المسموعة مِن أبي عبد الله مِن طريق حماد بن شاكر وإبراهيم بن مَعْقِلٍ والفِرَبْرِيِّ» إلخ[(٢)].

ومما يدلّ على أَنَّ رواية إبراهيم بن مَعْقِلٍ لم تنته عند «كتاب التفسير»:

ما ذَكَرَهُ أبو عليٍّ الجيَّانيُّ قال: «ورَوَيْنَا عن أبي الفضل صالح بن محمد بن شاذان الأصبهاني، عن إبراهيم بن مَعْقِلٍ؛ أَنَّ البخاريَّ أجاز له آخرَ الديوان[(٣)]، مِن أول كتاب الأحكام، إلى آخر ما رواه النَّسَفِيُّ[(٤)] من (الجامع)؛ لأَنَّ في رواية إبراهيم النَّسَفِيِّ نقصان أوراقٍ مِن آخر الديوان عن رواية الفِرَبْرِيِّ، قدْ عَلَّمْتُ على الموضع في كتابي[(٥)]، وذلك في (باب قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥]). روى النَّسَفِيُّ مِن هذا الباب تسعةَ أحاديث، آخرُها بعض حديث عائشة في الإفك، ذَكَرَ منه البخاريُّ كلماتٍ استشهدَ بها، وهو التاسعُ مِن أحاديث الباب، خَرَّجَهُ عن حَجَّاجٍ عن النُّمَيْرِيِّ عن يُونُس عنِ الزُّهْرِيِّ بإسناده عن شيوخِه عن عائشةَ. ورَوَى الفِرَبْرِيُّ زائدًا عليه مِن أول حديث قُتَيْبَة عن مُغِيرة عن أبي الزِّناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبيِّ ﷺ: (إِذَا أَرَادَ عَبْدِي أَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً فلا تَكْتُبُوهَا) إلى آخر ما رواه الفِرَبْرِيُّ عن البخاري مِن الدِّيوان، وهو تسعُ أوراقٍ مِن كتابي»[(٦)].

(١) خلافًا لما فَهِمَه د. جمعة فتحي عبد الحليم في كتابه «روايات الجامع الصحيح ونُسَخه» (ص/ ١٤١)، مِن كونها قد انتهتْ إلى هذا الحدِّ، وليس كذلك كما يدلُّ عليه كلام الخطابي وغيره.

(٢) «أعلام الحديث» (٣/ ٢٢٦٦).

(٣) يعني: «صحيح البخاري».

(٤) يعني: ابن مَعْقِلٍ.

(٥) يعني: مِن نسخته مِن «صحيح البخاري».

(٦) «تقييد المهمل» (١/ ٦٢). واختصر كلامه هذا القاضي عياض، فقال: «إِلَّا أَنَّ النَّسَفِيَّ فاته مِن آخر الكتاب شيءٌ مِن كتاب الأحكام، إلى باب قوله تعالى: {يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللهِ} فإنَّه إجازة مِن البخاري للنَّسَفِيِّ، ثم ما بعده لم يكن في رواية النَّسَفِيِّ إلى آخر الكتاب، وذلك نحو عشرة أوراق، لم يَرْوِ منها إِلَّا

ومما يجدر ذِكْره أَنَّ رواية ابن مَعْقِلٍ لم تقع للجيَّاني مسموعةً، إنما وقعتْ له بالإجازة.

وقد صرَّح بذلك فقال: «وقد نَبَّهْنَا أيضًا على مواضع مِن رواية أبي إسحاق إبراهيم بن مَعْقِلِ بن الحجاج النَّسَفِيِّ، عن أبي عبد الله البخاري، وانتقلتْ إلينا هذه الرواية على جهة الإجازة، مِن قِبَلِ أبي صالحٍ خَلَف بن محمد بن إسماعيل الخَيَّام البخاري.

ومِن قِبَل أبي الفضل صالح بن محمد بن شاذان الأصبهاني، عنه»[(١)]. أي عن ابنِ مَعْقِلٍ عن البخاري.

وكلام الجياني في هذا الموضع يُفَسِّر قوله في أول كتابه: «وما كان في كتابي مِن رواية أبي إسحاق إبراهيم بن مَعْقِلِ بن الحَجَّاج النَّسَفِيِّ عن البخاري: فأخبرني بها أبو العاصي حَكَم بن محمد بن حَكَم الجُذَامِيُّ، قال: نا أبو الفضل أحمد بن أبي عمران الهروي، بمكة سنة اثنتين وثمانين وثلاث مئةٍ، قال لي: سمعتُ بعضَه وأجازَ لي سائرَه، قال: نا أبو صالح خَلَف بن محمد بن إسماعيل البخاري[(٢)]، قال: نا إبراهيم بن مَعْقِلٍ النَّسَفِيُّ، قال: نا أبو عبد الله البخاري»[(٣)].

فلم يذكر الجياني في أول كتابه كيفية تلقِّيه رواية ابن مَعْقِلٍ، لكنَّه ذكرَ في موضعٍ لاحقٍ مِن كتابه أنَّه قد تلقَّاها بالإجازة، وهذا يُفسِّر المراد بقوله في أول كتابه: «فأخبرني بها أبو العاصي» أي أخبره بها إجازة، وبعض العلماء يستخدم الإخبار في التعبير عمَّا أخذه إجازةً.

وفي هذا يقول القاضي عياض: «وذهبَ جماعةٌ إلى إطلاق (حدّثنا) و(أخبرنا) في الإجازة، وحُكِي ذلك عن ابن جريج وجماعةٍ مِن المتقدمين، وقد أشرنا إلى مَن سَوَّى

تسعة أحاديث أول الكتاب آخرها: طرف مِن حديث الإفك» اهـ.

(١) «تقييد المهمل» (٢/ ٥٦٦).

(٢) وهو المعروف بالخَيَّام، وهو الذي يخيط الخِيَم. ترجم له الذهبي في كتابَيْه: «التاريخ» (٨/ ١٩٤) و«السِّيَر» (١٦/ ٧٠، ٢٠٤).

(٣) «تقييد المهمل» (١/ ٦١).

بينهما وبين القراءة والسماع على ما تقدّم[1]، وحكى أبو العباس ابن بكر المالكي في كتاب (الوجازة) أنّه مذهب مالك وأهل المدينة.

وحَقٌّ ما قال عن مالكٍ؛ فإنَّه إذا جعل المناولة سماعًا كالقراءة كما تقدم فيما روينا عنه قَبْلُ؛ صحّ فيه (حدثنا) و(أخبرنا)، فإذا رُوعي كما قدّمنا معنى النقْل والإذن فيه وأنّه لا فرق بين القراءة والسماع والعرض والمناولة للحديث في جهة الإقرار والاعتراف بصحّته وفَهْم التحديث به؛ وَجَبَ استواء العبارة عنه بما شاء.

وقد ذهبَ إلى تجويز ذلك مِن أرباب الأصول: الجويني؛ لكن قال: (ليس حدثني وأخبرني مطلقًا في الإجازة خلفًا؛ لكن ليست عندي عبارة مرضية لائقة بالتحفُّظ والصون فالوجه البوح بالإجازة)[2].

ومنعَ إطلاق (حدثنا) في الإجازة غيرُه من الأصوليين جملةً.

وقال شعبةُ في الإجازة مرةً: تقول: (أنبأنا)، ورُوِي عنه أيضًا: (أخبرنا).

واختار أبو حاتم الرازي أنْ تقول في الإجازة بالمشافهة: (أجاز لي)، وفيما كتب إليه: (كتب إِلَيَّ).

وذهب أبو سليمان الخطابي إلى أنْ يقول في الإجازة: (أخبرنا فلانٌ أنَّ فلانًا حدّثه) ليبين بهذا أنه إجازة.

وأنكر هذا بعضُهم. وحقّه أنْ ينكر، فلا معنى له يتفهّم به المراد، ولا اعْتِيد هذا

(١) أي عند القاضي عياض.

(٢) وعبارة الجويني في «البرهان» (١/ ٤١٥): «ومما يتعلق بتتميم الكلام في هذا: أنّ الذي مستنده الإجازة يعمل بما يتلقّاه، ويعمل غيرُه بما رواهُ على هذه الجهة، ولكن اللائق به أنْ يذكر جهةَ تلقِّيه الإجازة؛ فإنَّ ذلك أدفع للَّبسِ، وأرفع للرّيب. فإنْ قال: حدثني فلانٌ، أو أخبرني مطلقًا؛ فلستُ أرى ذلك خَلْفًا محضًا لتحقُّق الثقة. وقد تقدّم أنّ نفس لفظ الشيخ ليس شرطًا، وليس قوله (حدثني) في الإجازة عبارة مرضية لائقة بالتحفُّظ والتصوُّن، فالوجه البوح بالإجازة. وللمحدِّثين مواضعات يرتّبونها ويقولون في بعضها: أخبرني، وفي بعضها: حدثني، وليست على حقائق، وليسوا ممنوعين مِن اصطلاحهم، ولكلِّ طائفةٍ في الفنِّ الذي تعاطَوْه عبارات مُصْطَلَحَةٌ» اهـ.

الوضع في المسألة لغةً ولا عرفًا ولا اصطلاحًا.

وذكر أبو محمد ابن خلاد في كتابه (الفاصل) مثلَ هذا عن بعض أهل الظاهر. قال: (ولا تقل إنَّ فلانًا قال: حدثنا فلانٌ)؛ لأنَّ هذا يُنبيء عن السماع.

وهذا مثل الأول، وكلامُ مَن اصطلح فيما يريده مع نفسِه؛ إلَّا لو اجتمعَ أهلُ الصنعة على هذا الوضع ليجعلوه فصلًا وعَلَمًا للإجازةِ؛ لما أُنْكِر» اهـ[(١)].

والمقصود الإشارة إلى تَلَقِّي الجيّاني رواية ابنِ مَعْقِلٍ إجازةً، وليس سماعًا كما هو الحال بالنسبة لبقيّة الروايات، فقد قال فيها: «فأمّا كتاب أبي عبد الله البخاري - وسماه (الجامع المختصر مِن أمور رسول الله ﷺ وسُنَنه وأيامه) - مِن رواية أبي زيدٍ محمد بن أحمد المَرْوَزِيِّ، مِن طريق أبي الحسن القابسي:

فقرأتُه على أبي القاسم حاتم بن محمد بن عبد الرحمن بن حاتمٍ التميميِّ المعروف بابن الطَّرَابُلْسِيِّ، مرَّاتٍ، أوّلها في سنة أربعٍ وأربعين وأربع مئةٍ، قال: أخبرني به أبو الحسن علي بن محمد بن أبي بكرٍ القابسيُّ الفقيه، قراءةً عليه بالقيروان وأنا أسمعُ سنة ثلاثٍ وأربع مئةٍ، قال: نا أبو زيدٍ محمد بن أحمد المَرْوَزِيُّ، بمكة سنة ثلاثٍ وخمسين وثلاث مئةٍ، قال: نا أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بِشْرٍ الفِرَبْرِيُّ، بفَرَبْر في ذي القعدة سنة ثماني عشرة وثلاث مئةٍ، قال: نا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجُعْفِيُّ البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، سنة ثلاثٍ وخمسين ومئتين[(٢)].

وأما روايتُنا فيه مِن طريق أبي محمد عبد الله بن إبراهيم الأَصِيلِيِّ:

فحدّثنا بها أبو شاكرٍ عبد الواحد بن محمد بن موهب التُّجِيبِيُّ[(٣)] المعروف بالقَبْرِيِّ[(٤)]،

(١) «الإلماع» (ص/ ١٢٨ - ١٢٩).

(٢) والمعروف أنَّ الفِرَبْرِيَّ سَمِعَ مِن البخاري سنة ٢٤٨، وسنة ٢٥٢، فتكون هذه المرة سنة ٢٥٣ هي المرة الثالثة، وقد مضى بيان ذلك في الكلام على رواية الفِرَبْرِيِّ.

(٣) هذه النسبة ضبطها السمعاني في «الأنساب» (٣/ ١٩-٢٠): «بضم التاء المعجمة بنقطتين من فوق، وكسر الجيم، وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحت، في آخرها باء منقوطة بواحدة» قال: «هذه النسبة إلى تُجِيب».

(٤) نسبةً إلى قَبْرَة. قال ياقوت في «معجم البلدان» (٤/ ٣٠٥): «قَبْرَةُ: بلفظ تأنيث القبر، أظنها عجمية رومية،

والقاضي أبو القاسم سراج بن عبد الله بن سراجٍ. قالا: نا أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن جعفرٍ الأَصِيْلِيُّ، قال: نا أبو زيدٍ، بمكة سنة ثلاثٍ وخمسين، وببغداد سنة تسعٍ وخمسين وثلاث مئةٍ. وقَرَأَهُ أبو محمد[١] أيضًا على أبي أحمد محمد بن محمد بن يوسف بن مكّيّ الجرجاني. قال أبو زيدٍ محمد بن أحمد، وأبو أحمد محمد بن محمد بن مكّي، جميعًا: نا أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطرٍ الفِرَبْرِيُّ، نا البخاري.

وعارَضْتُ كتابي مِن أوّله إلى آخره بنسخةِ أبي محمدٍ الأَصِيلِيِّ التي بخطِّه[٢].

وقرأتُ روايةَ أبي عليٍّ ابن السكن سعيدِ بن عثمان البغداديِّ - سكن مصر - على القاضي أبي عُمر أحمد بن محمد بن يحيى المعروف بابن الحَذَّاء.

وأخبرني بها - أيضًا - أبو عُمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النَّمَرِيُّ، إجازةً.

قالا جميعًا: نا أبو محمد عبد الله بن محمد بن أسدٍ الجُهَني، بقرطبة - وكان ثقةً ضابطًا - سنةَ أربعٍ وتسعين وثلاث مئةٍ، قال: نا أبو علي سعيد بن عثمان بن السكن البغدادي الحافظ، في منزله بمصر سنة ثلاثٍ وأربعين وثلاث مئةٍ، قال: نا محمد بن يوسف الفِرَبْرِيُّ، قال: نا أبو عبد الله البخاري.

وكان سماع شيخنا أبي عُمر النَّمَرِيِّ وأبي عُمر ابن الحَذَّاء في مجلسٍ واحدٍ مِن أبي محمد بن أسدٍ.

قال أبو عَلِيٍّ[٣]: وعارَضْتُ كتابي بنسخةِ أبي محمد بن أسدٍ التي بخطِّه عن أبي عَلِي ابن السَّكَن[٤].

وهي كورة من أعمال الأندلس تتّصل بأعمال قرطبة مِن قبليّها».

(١) عبد الله بن إبراهيم الأَصِيْلِيُّ.

(٢) وهذه إحدى مزايا نسخة أبي عليٍّ الجيّاني مِن «الصحيح» كونها قد عُورِضَتْ على أصل الأَصِيْلِيِّ بخطِّه.

(٣) الجيّاني.

(٤) وهذه مزيّةٌ أخرى لنسخة الجياني مِن «الصحيح».

أما رواية أبي ذَرٍّ عَبْد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الهَرَوِيِّ الحافظ:

فأخبرني بها أبو العباس أحمد بن عمر بن أنس العُذْرِيُّ، مناولةً مِن يَدِه إلى يدي، وقال لي: سمعتُه مرارًا يُقْرَأُ على أبي ذَرٍّ، بمكة، أولُها[1] في سنة ثمانٍ وأربع مئةٍ، قال: أخبرني أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حَمُّوْيَةَ السَّرْخَسِيُّ[2]، بهراة، وأبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن داود المُسْتَمِلِيُّ ببَلْخ - وكان مِن الثقات المتقنين رَحِمَهُ ٱللَّهُ -، وأبو الهيثم محمد بن المكي بن زُرَاعٍ الكُشْمِيْهَنِيُّ بها قراءةً عليه في المحرم سنة تسعٍ وثمانين وثلاث مئةٍ.

قالوا: نا محمد بن يوسف الفِرَبْرِيُّ، نا البخاري» اهـ[3].

فقد صرَّح الجيانيُّ في هذه الأسانيد بما يدُّل على سماعه صراحةً، عدا الإسناد الأخير فقد قال فيه: «فأخبرني بها أبو العباس أحمد بن عمر بن أنس العُذْرِيُّ، مناولةً مِن يَدِه إلى يدي»، فصرَّح هنا بعدم السماع، وأنَّه إنَّما تلقَّاه مناولةً لا سماعًا، وقال في أول الإسناد: «أخبرني»، فيُشْبِه أن يكون قوله في إسناده إلى مَعْقِلٍ كقوله في هذا الإسناد، إجازةً ومناولةً، وليس سماعًا.

وقد سَمِع الجياني رواية الفِرَبْرِيِّ مِن غير وجهٍ، فلا يضيره أَنْ يُكْثِر مِن الطرق بعد ذلك إليها، مناولةً كانت أو غير ذلك، تأكيدًا للسماع، وتشَرُّفًا بالرواية، واحتياطًا مِن وقوع الغلط والسهو، ومزيد عناية، خدمةً للسُّنَّة عامة، ولكتاب البخاري خاصة، ثم إبرازًا لمكانة الجياني وسعة مرويّاته، وشمولها لهذه الأسانيد العديدة، بأكثر مِن طريق

(١) أي أول هذه المرات.

(٢) قال ياقوت الحموي في «معجم البلدان» (٣/ ٢٠٨): «سَرْخَس: بفتح أوّله، وسكون ثانيه، وفتح الخاء المعجمة، وآخره سين مهملة، ويقال: سرخس، بالتحريك، والأوّل أكثر».
قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٨/ ٥٢٠): «سمع سنة ست عشرة وثلاث مئة مِن الفِرَبْرِيِّ «صحيح البخاري»» إلى أَنْ قال الذهبي: «وله (جزءٌ) مفيدٌ، عَدَّ فيه أبواب (الصحيح)، وعَدَّ ما في كل كتابٍ مِن الأحاديث، فأوردَ ذلك الشيخ محي الدين في مقدمة ما شرح مِن (الصحيح). وأعلى شيء يُرْوَى في سنة ثلاث وعشرين وسبع مئة حديث الحَمُّويِيِّ هذا، وقعتْ لنا الكتب المذكورة مِن طريقه».

(٣) «تقييد المهمل» (١/ ٥٩ - ٦١).

مِن طرق التحمُّل.

وبذا يظهر الفارق بين ما تلقَّاه الجياني سماعًا، وما تلقَّاه إجازةً مثل رواية ابنِ مَعْقِلٍ.

ولذا ربما احتاج أبو عليٍّ الجيانيٍّ في بعض المواضع إلى النَّقْل عن رواية ابن مَعْقِلٍ بواسطة الخطابي[1]؛ إذْ قد وقعتْ للخطابيِّ مسموعةً.

وما ذَكَرَهُ الجياني مِن نقصان رواية ابن مَعْقِلٍ مِن آخرها؛ قد وافقه عليه ابن حجر؛ كما اتفق له كذلك أنْ وقعتْ له روايته بالإجازة كما وقعتْ للجيانيِّ.

فقال ابن حجر العسقلاني: «ومن رواة الجامع أيضا ممن اتصلت لنا روايته بالإجازة إبراهيم بن معقل النسفي وفاته منه قطعة من آخره رواها بالإجازة»[2].

وكما نقل الجياني عن رواية ابن مَعْقِلٍ أحيانًا بواسطة الخطابي، فكذلك نقل ابن حجر عنها أحيانًا بواسطة الجياني[3]، لكن قال ابن حجر في نفس الموضوع بعد قليل: «ثم راجعت رواية النسفي »[4].

وابنُ حجر إنما يرويها مِن طريق الجياني كما سيأتي، لكنَّه قد رجع إلى «تقييد» الجياني أيضًا، وقال: «ومِن طريق إبراهيم بن مَعْقِلِ بن الحَجَّاج النَّسَفِيِّ، وكان مِن الحفاظ، وله تصانيف، وكانت وفاته سنة أربع وتسعين ومئتين، وكان فاته مِن (الجامع) أوراق رواها بالإجازة عن البخاري، نَبَّه على ذلك أبو عليٍّ الجياني في (تقييد المهمل)»[5].

وكذلك نقل ابن حجر عنها بواسطة عياض[6]، لكنه تَعَقَّبَ عياضًا في موضعٍ آخر

(١) المصدر السابق (٢/ ٣٦١).
(٢) «هدي الساري» (ص/ ٤٩١).
(٣) «فتح الباري» (٢/ ٤٧٣).
(٤) السابق (٢/ ٤٧٤).
(٥) السابق (١/ ٥).
(٦) السابق (٣/ ٢١٦).

ودَلَّ قوله على رجوعه إليها مباشرةً[1]، وكذا دلَّ كلامه على مراجعته لها مباشرة في غير موضعٍ[2].

- **مطلب: ترتيب النسخة:**

وكلام الخطابي السابق صريحٌ في سياقته نسخته التي ضمَّنها شرحه على رواية ابن مَعْقِلٍ، مع بيان الاختلاف بينها وبين رواية الفِرَبْرِيِّ في مواضعه، واستدراك الزيادات التي في رواية الفِرَبْرِيِّ، على حسب ترتيب البخاري لكتابه.

وقد صرَّح الخطابيُّ بذلك في تعليقه على بعض الأحاديث قال: «قد وقع أطرافٌ مِن هذا الحديث في مواضع متفرقة مِن هذا الكتاب، على حَسْب ترتيب مُصَنِّفه، وذكرتُ معانيها في مواضعها»[3].

وكذلك قال الخطابي في نهاية كتابه: «هذا مُنْتَهَى القولِ فيما تَيَسَّر مِن تفسير أحاديث (الجامع الصحيح)، وقد اختصرنا الكلامَ في عامَّتها إلَّا في مواضع لم نجد مِن إشباع القول فيها بُدًّا؛ لإشكالها وغُموض معانيها، ووجدتُ صاحب الكتاب لم يُرتِّب ما وضعَ فيه مِن الأحاديث ترتيب الكتب المُصَنَّفة في أبواب الفقه والعلم، فيَضمَّ كلَّ نوعٍ منه إلى الفقه ويضعه في بابه ولا يخلطه بغيره، كما فعلَه أبو داود في كتابه فوقعَ كلامُنا في تفسيرها على حسب ذلك؛ اتِّباعًا لمذهبه وحِفْظًا لرسْمه»[4].

وهذا صريحٌ في التزام الخطابي ترتيبَ البخاري، حسْبما وصله، خاصة مِن رواية النَّسَفِيِّ، التي اعتمدها في كتابه أصلًا له، وقابلَها برواية الفِرَبْرِيِّ، وأشار للاختلافات فيما بينهما، واستدركَ مِن رواية الفِرَبْرِيِّ ما فات رواية النَّسَفِيِّ.

وقد وقفتُ على اختلافٍ في الترتيب بين رواية ابن مَعْقِلٍ التي ضمَّنها الخطابي

(١) السابق (٣/ ٦١٣).
(٢) ينظر على سبيل المثال: المصدر السابق (٣/ ٦٢٤) (٤/ ٦٥، ١٠٢، ١٢٥، ١٣٤، ١٣٩، ١٤٥).
(٣) «أعلام الحديث» (٣/ ١٤٧٩).
(٤) السابق (٤/ ٢٣٥٨).

كتابه، وبين رواية الفِرَبْرِيِّ المشهورة المتداولة في الناس اليوم مِن «الصحيح» المطبوعة على نسخة الحافظ اليونينيِّ التي قابلها بأصولٍ راسخات، ونُسَخٍ موثوقاتٍ[1].

ويمكننا الإشارة إلى أرقام بعض الأحاديث الدالّة على هذا الاختلاف.

فقد ذكرَ الخطابي حديثَ علي بن أبي طالب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ (٢٣٧٥)، وأتبعه بحديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ (٢٣٧١)، ثم بحديث ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا (٢٣٧٠)، ثم حديث أنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ (٢٣٧٦)، ثم حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ (٢٣٩٣).

وظاهرٌ مِن تسلسل الأرقام مدى الاختلاف بين ما في كتاب الخطابي، وما هو متداول في نسخة الفِرَبْرِيِّ المتداولة في الناس.

وقد ظهر هذا الاختلاف سريعًا مِن بداية كتاب الخطابي، حيثُ ذكر الحديث (١، ٢، ١٥٣٦، ٣، ٧، ٩، ١٠، ١٢، ١٨، ١٩، ٢٢، ٢٥).

وفي كتاب الصلاة مثلًا: حديث (٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٢).

ويلاحظ أن الحديث (٣٤٧) في التيمُّم ضربةً، بينما الحديث (٣٤٩) في فرض الصلاة، ولم يَرِد عند الخطابي فيما بينهما الحديث (٣٤٨) في التَّيَمُّم أيضًا لكن ليس فيه: «عليك بالصَّعِيد فإِنَّه يكفيك» ولم يذكر صفة التيمُّم.

ولم يذكر الأحاديث بين الرقمين (٣٤٩ - ٣٥٨) مِن رواية الفِرَبْرِيِّ وهي أبواب وأحاديث مهمة في بابها.

وفي كتاب الزكاة: حديث (١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٥، ١٤٠٧، ١٤١٠، ١٤١٦).

ويلاحظ هنا أنَّ الحديث (١٤٠٣) مِن حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فيمَنْ كَنَزَ مالًا ولم يُؤَدِّ زكاته، وكذلك الحديث (١٤٠٤) في رواية الفِرَبْرِيِّ مِن حديث ابنِ عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، في الأمرِ نفسه، بينما الحديث (١٤٠٥): «ليس فيما دون خمس أواقٍ صدقة»، بينما الحديث (١٤٠٦) فيمَنْ لم يُؤَدِّ زكاة كَنْزِه.

---

(١) وقد مضى الكلام على هذه النسخة أثناء الكلام على رواية الفِرَبْرِيِّ.

وهذه الأحاديث التي لم يوردها الخطابي في كتابه «أعلام الحديث» نقلًا عن رواية النَّسَفِيِّ؛ لم نجد أكثرها في «سنن أبي داود» ومِن ثَمَّ لم تَرِدْ في «معالم السنن» للخطابي، فلا يُمكن الظنُّ بإسقاط الخطابي لها مِن شرح البخاري لتَقَدُّمِها في كتابه الآخر «معالم السُّنَن»، فانتفى بذلك هذا الظنّ الذي قد يقع فيه بعضهم.

وإنَّما التزم الخطابيُّ بنقل نسخة النَّسَفِيِّ كما هي، دون تصرُّفٍ في متنها، إسنادًا ومتنًا، عملًا بترتيب البخاري ورسْمه كما صرَّح بذلك الخطابيُّ فيما نقلناه عنه آنفًا.

لكن قد يُفهم مِن بعض كلام الخطابي أَنَّه قد تصرَّف في ترتيب النسخة، وأن الاختلاف الحاصل في ترتيبها مِن تصرُّفه لا مِن روايته.

حيثُ قال الخطابي في كلامه على حديث ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا (٢٥) مرفوعًا: «أُمِرْتُ أنْ أُقَاتِلَ الناسَ حتى يَشْهَدُوا أَنْ لا إِلَه إِلَّا الله وأَنَّ محمدًا رسولُ الله» الحديث، قال الخطابي: «قد رُوِي هذا الحديث بألفاظٍ مختلفة مِن زيادةٍ ونقصان، وكلُّها صِحاح.

منها: حديثُ أبي هريرة الذي رواه عن عُمر في مُحَاجَّتِهِ أبا بكرٍ في قتال مانعي الزكاة وهو قوله: (أُمِرْتُ أَنْ أُقاتِلَ النَّاسَ حتَّى يقولوا لا إله إلَّا الله، فإذا قالوها عَصَمُوا منِّي دماءَهم وأموالَهم إلَّا بحقِّها)، وهو حديثٌ مختصرٌ، ليس فيه ذِكْر الصلاة والزكاة.

ومنها: حديثُ أنس، عن النبيِّ ﷺ قال: (أُمِرْتُ أنْ أُقَاتل الناسَ حتى يشهدوا أنْ لا إله إلَّا الله، وأنَّ محمدًا عبدُه ورسولُه، وأنْ يَسْتَقْبِلُوا قِبْلَتَنا، وأنْ يأكلوا ذبيحتَنا، وأنْ يُصَلُّوا صلاتَنا، فإذا فعلوا حَرُمَتْ علينا دماؤُهم وأموالُهم إلَّا بحقِّها).

ومنها: حديثُ ابن عُمر هذا، وقد زاد فيه ذِكْر الزكاة.

وقد اجتمعتْ هذه الأحاديث بأسانيدِها في كتابِ الزكاة مِن هذا الكتاب[1]، ورَتَّبْتُهَا هناك، وبَيَّنْتُ وجوهَها على اختلافِها؛ لأَنَّ ذلك الموضع كان أَمْلَكَ تِبْيانِ وجوهِها، وإشباعِ القولِ فيها»[2].

(١) يعني: «صحيح البخاري».
(٢) المصدر السابق (١/ ١٥٧ - ١٥٨).

فقد يُفهم مِن قوله عن اجتماع الأحاديث المذكورة بأسانيدها في كتاب الزكاة مِن هذا الكتاب؛ أنها قد اجتمعتْ كذلك كما ساقها البخاري، أو أنها كذلك وقعتْ عند البخاري مجموعة في الموضوع المذكور، فناسب ذلك بيانها هناك، وليس كذلك.

بل لم يذكر الخطابي هناك نقلًا عن نسخة البخاري سوى حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ (١٣٩٩-١٤٠٠) موافقًا بذلك لما هو معروف في نسخة الفِرَبْرِيِّ المتداولة في الناس، ثم تكلَّم عليه الخطابي، وأشار لحديث أنسٍ وغيره أثناء كلامه على معنى حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، لكن لم يورد الأحاديث، ولم يُرَتِّبها هناك بأسانيدها نقلًا عن البخاري كما يتبادر للذهن مِن كلامه السابق، وإنما قال: «وأولُ ما يُحتَاجُ إليه مِن بيان هذه الأمور معرفةُ القصة فيها، كيف كانت؟ وصورةُ الأمر كيف جرتْ؟ فنحتاجُ مِن أجل ذلك إلى ذِكْر الروايات وتتبُّع طُرُق النَّقْل فيها، لِتَتكَشَّفَ الحقيقة منها، ونحن فاعلون لذلك بمشيئة الله وعونه»[(١)]. ثم بدأ الخطابي بإيراد روايات القصة بأسانيده هو، مُرَتَّبةً مُفَصَّلة، إلى أنْ قال بعدها: «وفي الألفاظ اختلافٌ يسير لا يتغيَّر له المعنى، ثم إنَّا قد روينا مِن طريقٍ صحيح، عن أبي هريرة، مِن غير اختصارٍ، فذَكَرَ فيه الصلاة والزكاة»[(٢)]، وساق الخطابي أسانيده بذلك مِن طريق ابن خزيمة، وغيره، وتكلَّم على الحديث.

فظهرَ مِن خلال ذلك كله مراده بكلامه السابق عن ترتيب الروايات، وأنه إنَّما عَنَى بذلك ما سيقوم به هو مِن جمع الروايات وتفصيلها وشرح معانيها أثناء شرحه للحديث الذي أورده البخاري، وأنه لم يقصد بذلك ترتيب أحاديث البخاري، وإنما قصد ترتيب أحاديث الباب بأسانيدها وألفاظها التي سيقوم هو بجمعها أثناء شرح حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، الذي أوردَه البخاري في «صحيحه».

والعمدة في ذلك على كلام الخطابي الصريح، في التزامه بترتيب ورسم البخاري.

وكلام الخطابي - كما أسلفناه - في مقدمة كتابه؛ ظاهرٌ في ذلك كله، فقد ذكرَ أنَّ

(١) المصدر السابق (١/ ٧٣٤).

(٢) السابق (١/ ٧٣٨).

جماعةً مِن إخوانه سألوه بعدما فَرَغَ مِن «معالم السنن» أنْ يشرح لهم «كتاب (الجامع الصحيح) لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري»[(١)]، فتوقَّف عن الإجابة إلى ما التمسوه مِن ذلك، واستَصْعَبَ ذلك، لجلالة شأْن «صحيح البخاري»، ولما يشتمل عليه «الصحيح» «مِن صعاب الأحاديث وعضل الأخبار في أنواع العلوم المختلفة التي قد خَلَا عن أكثرها كتاب (المعالم)»[(٢)]، لكنَّه ذَكَرَ مِن الأسباب ما يدفعه لإجابتهم، ورأى أن يجيبهم بمَيْسُور ذلك «مِن تفسير المُشْكِل مِن أحاديث هذا الكتاب وفَتْق معانيها»[(٣)]، قال: «وقد تأَمَّلْتُ المُشْكِلَ مِن أحاديث هذا الكتاب والمُسْتَفْسَرَ منها؛ فوجدتُ بعضها قد وقع ذِكْرُه في كتاب (معالم السنن) مع الشرح له والإشباع في تفسيره، ورأيتني لو طويتُها فيما أُفَسِّره مِن هذا الكتاب وضربتُ عن ذِكْرِها صفحًا اعتمادًا منِّي على ما أودعتُه ذلك الكتاب مِن ذِكْرِها كنتُ قد أخللتُ بحقِّ هذا الكتاب» إلى أنْ قال: «فرأيتُ الأصوب أنْ لا أخليها مِن ذِكْر بعض ما تقدم شرحه وبيانه هناك متوخِّيًا الإيجاز فيه»[(٤)].

فهو يتكلم عن جملة أحاديث الكتاب كله، وليس المُشْكِل فقط، ورأى أنْ يشرح كل ذلك، فيُشْبِع القول فيما لم يسبق له شرحه في «المعالم»، ويوجزه فيما سبق له شرحه.

لكنَّه لم يذكر أي تصرُّفٍ له في مادة رواية ابنِ مَعْقِلٍ النَّسَفِيِّ؛ بل حافظ عليها ونقلها ورواها كما وقعتْ له، على ما فيها مِن نقصٍ واختلافٍ في ترتيب أحاديثها عن رواية الفِرَبْرِيِّ الأشهر والأكمل والأتم رواية وسياقًا.

فإنْ يكن الأمر كذلك؛ فالظاهر أَنَّ رواية النَّسَفِيِّ كانت الإخراج الأول للبخاري، وقد ظل يُؤَلِّف فيه ستة عشر عامًا[(٥)]، وكان مِن عادة البخاري أنْ يديم النظر في كتبه،

(١) السابق (١/ ١٠١).
(٢) السابق (١/ ١٠١ - ١٠٢).
(٣) السابق (١/ ١٠٤).
(٤) السابق، نفسه.
(٥) «تاريخ مدينة السلام» (٢/ ٣٣٣)، «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٧٤)، «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤٤٨ - ٤٤٩)، «جزءٌ فيه ترجمة البخاري» (ص/ ٤١) و«تاريخ الإسلام» (٦/ ١٤٣) و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤٠٥)، «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٢/ ٢٢١).

ويراجع فيها، وقد ذَكَرَ أنَّه قد صنَّفَ «تاريخه» ثلاث مرات[1]، فليس بمُسْتَغْرَبٍ أنْ يُخرج البخاري «الصحيح» كذلك على مراتٍ، فيسمع النَّسَفِيُّ الإخراج الأول، ويرويه، ويُنْقَل عنه؛ بل هذا هو الظاهر كما سبق.

بينما تبقى روايةالفِرَبْرِيِّ؛ هي الرواية الأخيرة والكاملة والتامة عن البخاري، فقد ظلَّ الفِرَبْرِيُّ يروي عن البخاري حتى قُبَيْل وفاته، ونقلنا آنفًا سماعَ الفِرَبْرِيِّ مِن البخاري في المرة الأخيرة سنة ٢٥٥ أي قُبيل وفاة البخاري سنة ٢٥٦، فرواية الفِرَبْرِيِّ قطعًا هي الرواية الكاملة والنهائية عن البخاري.

ولهذه الأسباب وغيرها مما وَهَبَهُ الله للفَرَبْرِيِّ؛ صارتْ روايته عمدة المسلمين في رواية «صحيح البخاري»، دون غيرها مِن الروايات.

- **مطلب: الاعتماد على الجياني لاحقًا دون الخطابي في «رواية النَّسَفِيِّ»:**

ومرَّت الأيام، ووصلت نسخة ابنِ مَعْقِلٍ النَّسَفِيِّ إلى الإمام الجَيَّانِيِّ، فانتقلَ اللواء مِن الخطابي إليه، وصار هو عمدة اللاحقين عليه، في نَقْل رواية النَّسَفِيِّ.

بل لم يرجع الجياني نفسه لما ذَكَرَه الخطابي في كتابه سوى في موضعٍ واحدٍ فقط، لم أَرَ له في «التقييد»[2] غيره.

وعلى رواية الجياني:

اعتمد ابن عطية فقال: «قال لي أبي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: وأخبرني أبو عليٍّ الغَسَّانِيُّ رَحِمَهُٱللَّهُ برواية أبي إسحاق إبراهيم بن مَعْقِلِ بن الحَجَّاج النَّسَفِيِّ عن البخاريِّ. قال[3]: حدثني[4] أبو العاصي حَكَم بن محمد بن حَكَم، قال: حدثنا أبو الفضل أحمد بن أبي عمران الهَرَوِيُّ،

(١) «تاريخ مدينة السلام» (٢/ ٣٢٥)، «تقييد المهمل» (١/ ١٣)، «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٧٥)، «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤٤٠).

(٢) «أعلام الحديث» للخطابي (١/ ٤٥٤)، «تقييد المهمل» للجياني (٢/ ٣٦١).

(٣) أبو عليٍّ الغَسَّانِيُّ الجَيَّانِيُّ.

(٤) وفي نسخة: «حدثنا» كما أشار محقق «الفهرس» في حاشيته.

بمَكَّة، قال: حدثنا أبو صالح خَلَف بن محمد بن إسماعيل الخَيَّام، عن إبراهيم بن مَعْقِلٍ، عن البخاري»[١].

وابن خير:

قال: «وأما رواية النَّسَفِيِّ: فحدثني بها الشيخ أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر القَيْسِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال: حدثنا أبو عَلِيٍّ حسين بن محمد بن أحمد الغَسَّانِيُّ، قال حدثني بها أبو العاصي حَكَم بن محمد بن حَكَمٍ الجُذَامِيُّ، إجازةً[٢]، قال: حدثنا أبو الفضل أحمد بن أبي عمران الهَرَوِيُّ، بمكة سنة ٣٨٢، سمعتُ بعضَه وأجازَ لي سائرَه، قال: حدثنا أبو صالح خَلَف بن محمد بن إسماعيل الخَيَّامُ البخاري، قال: حدثنا إبراهيم بن مَعْقِل بن الحَجَّاج النَّسَفِيُّ، قال: حدثنا البخاري.

قال أبو عَلِيٍّ[٣]: ورَوَيْنَا عن أبي الفضل صالح بن محمد بن شاذان الأصبهاني، عن أبي إسحاق إبراهيم بن مَعْقِلٍ النَّسَفِيِّ؛ أنَّ البخاريَّ أجازَ له آخر الدِّيوان، مِن أول كتاب الأحكام، إلى آخر ما رواه النَّسَفِيُّ عن البخاري، مِن الديوان؛ لأنَّ في رواية محمد بن يوسف الفِرَبْرِيِّ زيادة على رواية النَّسَفِيِّ نحوًا مِن تسعِ أوراقٍ مِن نسختي، وقد أَعْلَمْتُ على الموضع مِن كتابي.

قال أبو عَلِيٍّ: وهذه الروايات كلُّها متقاربة، وأقرب الروايات إلى روايةِ أبي ذَرٍّ: رواية أبي الحسن القابسي عن أبي زيدٍ المَرْوَزِيِّ»[٤].

ومِن هذا الوجه أيضًا: رواه القاضي عياض[٥].

وابن حجر[٦].

(١) «فهرس ابن عطية» (ص/ ٦٧).
(٢) وهذا يُؤَكِّد ما ذهبنا إليه آنفًا بهذا الخصوص، قبل رؤية هذا الموضع، فالحمد لله رب العالمين.
(٣) الجياني.
(٤) «فهرس ابن خير» (ص/ ١٣٤ – ١٣٥ ط: الغرب) (ص/ ٨٤ ط: العلمية).
(٥) «مشارق الأنوار» (١/ ١٠).
(٦) «المعجم المفهرس» (ص/ ٢٧)، «فتح الباري» (١/ ٧).

والروداني[1].

جميعًا مِن طريق أبي عليٍّ الجياني بإسناده المذكور له آنفًا، عن شيخه أبي العاصي الجُذَامِيِّ، عن أبي الفضل الهَرَوِيِّ، عن خَلَف الخَيَّام، عن ابنِ مَعْقِلٍ عن البخاري، به.

وله رواية أخرى عن ابن مَعْقِلٍ النَّسَفِيِّ:

ذَكَرَها الجياني آنفًا في قوله: «ورَوَيْنَا عن أبي الفضل صالح بن محمد بن شاذان الأصبهاني، عن أبي إسحاق إبراهيم بن مَعْقِلٍ النَّسَفِيِّ؛ أنَّ البخاريَّ أجازَ له آخر الدِّيوان، مِن أول كتاب الأحكام، إلى آخر ما رواه النَّسَفِيُّ عن البخاري، مِن الديوان».

وقد وقعتْ هذه الرواية الثانية لأبي القاسم أَصْبَغ بن قاسم بن أَصْبَغ.

فقد قال ابنُ الفَرَضِيِّ في ترجمته: «ورحل إلى المشرق فسمع بمكة: مِن أبي جعفر العقيلي، وابن الأعرابي، ومِن أبي محمد صالح بن محمد الأصبهاني، سَمِع منه كتاب محمد بن إسماعيل البخاري، حدَّثَه به عن أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن مَعْقِلٍ النَّسَفِيِّ - مِن أهل نَسَف - عن البخاري»[2].

وبهذا الطريق يُتَعَقَّب على قول الشيخ الفاضل محقق كتاب ابن أبي صُفْرَة: «وقد اتصلت رواية النَّسَفِيِّ مِن طريقٍ واحدٍ وهو: أبو الفضل خَلَف بن محمد بن إسماعيل الخَيَّام البخاري»[3].

على أَنَّه لم ينفرد الجياني أيضًا بروايته مِن طريق أبي صالحٍ الخَيَّام عن ابن مَعْقِلٍ.

فقد وقعتْ هذه الرواية أيضًا للإمام الحاكم أبي عبد الله الحافظ صاحب «المستدرك» وشيخ الإمام البيهقي، فوقعتْ للحاكم عن أبي صالحٍ الخَيَّام مباشرةً.

وقد وقفتْ على أربعة مواضع مِن هذا الوجه.

(١) «صلة الخلف بموصول السلف» (ص/ ٤٩).

(٢) «تاريخ علماء الأندلس» لابن الفرضي (١/ ٩٦).

(٣) «المختصر النصيح» مقدمة المحقق (١/ ٤٠).

أولها: ما رواه البخاري[1] قال: حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثُونِي عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ «يَقْرَأُ فِي المَغْرِبِ بِالطُّورِ، فَلَمَّا بَلَغَ هَذِهِ الآيَةَ: {أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الخَالِقُونَ، أَمْ خَلَقُوا السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بَلْ لاَ يُوقِنُونَ، أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ المُسَيْطِرُونَ}»، قَالَ: كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِيرَ. قَالَ سُفْيَانُ: فَأَمَّا أَنَا، فَإِنَّمَا سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يُحَدِّثُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ «يَقْرَأُ فِي المَغْرِبِ بِالطُّورِ» وَلَمْ أَسْمَعْهُ زَادَ الَّذِي قَالُوا لِي.

فهذا الحديث قد رواه الحاكم أبو عبد الله الحافظ وقال: زادني أبو صالحٍ عن إبراهيم بن مَعْقِلٍ عن محمد بن إسماعيل البخاري، فذكره نحوه.

كذا قال البيهقي[2]: أخبرناه أبو عبد الله الحافظ، فذكره.

الموضع الثاني:

قال البخاري[3]: وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ يُونُسَ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «يَرْحَمُ اللهُ نِسَاءَ المُهَاجِرَاتِ الأُوَلَ، لَمَّا أَنْزَلَ اللهُ: {وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ} [النور: ٣١] شَقَّقْنَ مُرُوطَهُنَّ فَاخْتَمَرْنَ بِهَا».

وقد أخرجه البيهقي[4] قال: أَخبَرنا أَبو عَبدِ اللهِ الحَافِظُ، أَخْبَرَنِي أَبو صَالِحٍ، أَخبَرنا إِبرَاهِيمُ بن مَعْقِلٍ، حَدَّثنا مُحَمَّدُ بن إِسماعِيلَ، قَالَ: قَالَ أَحمَدُ بن شَبِيبٍ، فذكره بإسناده.

الموضع الثالث:

وقال الإمام البخاري[5]: حَدَّثَنَا مُقَدَّمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، حَدَّثَنَا عَمِّي القَاسِمُ بْنُ

(١) «صحيح البخاري» (٤٨٥٤).
(٢) «الأسماء والصفات» (٢/ ٢٧٠/ ٨٣٤).
(٣) «صحيح البخاري» (٤٧٥٨).
(٤) «السنن الكبير» (١٣٦٣٧) طبعة: دار هجر.
(٥) «صحيح البخاري» (٤٧٤٨).

يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ - وَقَدْ سَمِعَ مِنْهُ -، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَجُلًا رَمَى امْرَأَتَهُ فَانْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَتَلَاعَنَا، كَمَا قَالَ اللهُ، ثُمَّ قَضَى بِالوَلَدِ لِلْمَرْأَةِ، وَفَرَّقَ بَيْنَ المُتَلَاعِنَيْنِ».

وقد أخرجه الإمام البيهقي[1]: وَأَخبَرنا أَبو عَبدِ اللهِ الحَافِظُ، أَخْبَرَنِي أَبو صَالِحٍ، أَخبَرنا إِبرَاهِيمُ بن مَعْقِلٍ، حَدَّثنا مُحَمَّدُ بن إِسماعِيلَ، حَدَّثَنِي مُقَدَّمُ بن مُحَمَّدٍ، بإسناده.

الموضع الرابع:

رواه الإمام البخاري[2] أيضًا قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ، قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «نَزَلَ تَحْرِيمُ الخَمْرِ، وَإِنَّ فِي المَدِينَةِ يَوْمَئِذٍ لَخَمْسَةَ أَشْرِبَةٍ مَا فِيهَا شَرَابُ العِنَبِ».

وقد رواه الإمام البيهقي[3] قال: أَخبَرنا أَبو عَبدِ اللهِ الحَافِظُ، أَخْبَرَنِي أَبو صَالِحٍ - يَعْنِي: خَلَفَ الخِيَامَ -، حَدَّثنا إِبرَاهِيمُ بن مَعْقِلٍ، حَدَّثنا مُحَمَّدُ بن إِسماعِيلَ، حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بن إِبرَاهِيمَ، فذكره بإسناده.

تم والحمد لله رب العالمين.



(١) «السنن الكبير» (١٥٤٢٩).

(٢) «صحيح البخاري» (٤٦١٦).

(٣) «السنن الكبير» (١٧٤٣٤).

خاتمة
فيها نتائج البحث وتوصياته

وقد ظهرتْ لي مِن خلال البحث عدة نتائج وتوصيات، أهمها:

أولا: اتصال الرواية مِن البخاري حتى عصرنا هذا، سماعًا وكتابةً، ووفْرَة الأصول الخطية المتداولة مِن «صحيح البخاري».

ثانيًا: مرور أصول «صحيح البخاري» بعشرات المقابلات والتصحيحات، والسماعات المتتالية، على يد علماء أجلاء مِن مختلف التخصصات العلمية، وحرصهم على كتابته بأيديهم.

ثالثًا: حاجة «صحيح البخاري» لمزيد من الدراسات الكاشفة عن جوانبه المختلفة، رواية ودراية.

رابعًا: ما زال البحث العلمي حول «الصحيح» بحاجة لجمع مزيد مِن الأصول الخطية، ودراستها، وإمعان النظر فيها، والاستفادة مِن خطوط كبار العلماء، في جوانب الترجيح والضبط وغير ذلك، فحبذا لو قام بعض أهل العلم والخير بأعباء هذا الأمر.



فهرس المراجع والمصادر

١. إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري، تأليف العلامة شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني، الناشر: المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، الطبعة: السابعة، ١٣٢٣.

٢. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، المؤلف: أبو يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني، المحقق: د. محمد سعيد بن عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩، ١٩٨٩م.

٣. الأسماء والصفات، المؤلف: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، المحقق: عبد الله بن محمد الحاشدي، الناشر: مكتبة السوادي، جدة، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣، ١٩٩٣م.

٤. أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، المحقق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ - ١٩٨٨م.

٥. إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح، المؤلف: محب الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد ابن رشيد السبتي الفهري الأندلسي، المحقق: د. محمد الحبيب ابن الخوجة، الناشر: الدار التونسية للنشر.

٦. إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح، لابن رشيد، مخطوط الاسكوريال.

٧. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، المؤلف: القاضي عياض بن موسى اليحصبي، المحقق: السيد أحمد صقر، الناشران: دار التراث، القاهرة، والمكتبة العتيقة، تونس، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩، ١٩٧٠م.

٨. إنباء الغمر بأنباء العمر، المؤلف: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، المحقق:

د. حسن حبشي، الناشر: لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٤١٥، ١٩٩٤م.

٩. الأنساب، المؤلف: عبد الكريم بن محمد السمعاني، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، الناشر: دائر المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٨٢، ١٩٦٢م.

١٠. البرهان في أصول الفقه، المؤلف: إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، المحقق: الدكتور عبد العظيم محمود الديب، الناشر: دار الوفاء بالمنصورة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨.

١١. تاج العروس، المؤلف: محمد مرتضى الزَّبيدي، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: وزارة الإعلام بالكويت.

١٢. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام: لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، نشر: دار الغرب الإسلامي، ط ١ (٢٠٠٣ م).

١٣. تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، المؤلف: أبو الوليد عبد الله بن محمد الأزدي المعروف بابن الفرضي، المحقق: السيد عزت العطار الحسيني، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨، ١٩٨٨م.

١٤. تاريخ صحيح البخاري = كتاب جبر.

١٥. تاريخ مدينة السلام (= تاريخ بغداد)، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ - ٢٠٠١م.

١٦. تاريخ مدينة دمشق، المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٤١٥-١٩٩٥م.

١٧. تحفة الأخباري بترجمة البخاري، لابن ناصر الدين، المحقق: محمد بن ناصر

العجمي، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣، ١٩٩٣م.

١٨. التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، المحقق: أحمد لبزار، الناشر: وزارة الأوقاف، المغرب.

١٩. التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، المحقق: د. أبو لبابة حسين، الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦م.

٢٠. تغليق التعليق على صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، المحقق: سعيد عبد الرحمن موسى القزفي، الناشران: المكتب الإسلامي، بيروت، ودار عمار، الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥، ١٩٨٥م.

٢١. تقييد المهمل وتمييز المشكل، المؤلف: أبو علي الحسين بن محمد الغساني الجياني، المحققان: علي العمران، ومحمد عزيز شمس، الناشر: دار عالم الفوائد، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢١، ٢٠٠٠م.

٢٢. التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد، المؤلف: أبو بكر محمد بن عبد الغني، الشهير بابن نقطة، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣، ١٩٨٣م.

٢٣. التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، المؤلف: محمد بن عبد الغني الحنبلي، المعروف بأبي بكر ابن نقطة، المحقق: شريف بن صالح التشادي، الناشر: وزارة الأوقاف، قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥، ٢٠١٤م.

٢٤. التلخيص شرح الجامع الصحيح للبخاري، المؤلف: الإمام محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩، ٢٠٠٨م.

٢٥. تهذيب الأسماء واللغات، المؤلف: أبو زكريا محي الدين بن شرف النووي، عنيت بنشره: إدارة الطباعة المنيرية، وقامت بتصويره: دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٦. تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي المزي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت ط ٢ (١٤٠٥هـ ١٩٨٥م).

٢٧. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، المؤلف: شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي، المعروف بابن ناصر الدين الدمشقي، المحقق: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.

٢٨. جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري، المحقق: عبد القادر الأرناؤوط، الناشرون: مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، ١٣٨٩، ١٩٦٩م.

٢٩. جزءٌ فيه ترجمة البخاري، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، المحقق: أبو هاشم إبراهيم بن منصور الهاشمي الأمير، الناشر: مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣، ٢٠٠٢م.

٣٠. جزء فيه خمسة أحاديث عن الأئمة الخمسة، خرَّجها من مسموعاته: الحافظ علاء الدين أبو القاسم علي بن بلبان، رواية: عبد المؤمن بن عبد الحق، المحقق: رياض حسين الطائي، الناشر: دار المغني، الرياض، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥، ٢٠٠٤م.

٣١. جمهرة اللغة، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، المحقق: د. رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

٣٢. رجال صحيح البخاري، المسمى: الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه، المؤلف: أبو نصر أحمد بن محمد الكلاباذي، المحقق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، الطبعة: الأولى: ١٤٠٧، ١٩٨٧م.

٣٣. روايات الجامع الصحيح ونسخه، تأليف د. جمعة فتحي عبد الحليم، الناشر:

دار الفلاح للبحث العلمي، ضمن إصدارات وزارة الأوقاف القطرية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤، ٢٠١٣م.

٣٤. روايات ونسخ الجامع الصحيح، إعداد د. محمد بن عبد الكريم بن عبيد، الناشر: دار إمام الدعوة، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٦.

٣٥. السنن الكبير، المؤلف: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، المحقق: مركز هجر للبحوث والدراسات، الناشر: دار هجر، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢-٢٠١١م.

٣٦. سير أعلام النبلاء: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ) تحقيق: مجموعة من الباحثين بإشراف شعيب الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢ (١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م).

٣٧. صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل البخاري (١/ ٣٩)، أشرف على طبعه: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية)، ط: أولى، ١٤٢٢هـ.

٣٨. صحيح البخاري، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، الناشر: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣، ٢٠١٢م.

٣٩. صحيح البخاري، نسخة البقاعي، مخطوط كوبريلي، تركيا.

٤٠. صلة الخلف بموصول السلف، المؤلف: محمد بن سليمان الروداني، المحقق: د. محمد حجي، الناشر: دار الغرب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨، ١٩٨٨م.

٤١. طبقات الحنابلة، المؤلف: القاضي: أبو الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء البغدادي الحنبلي، المحقق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، ١٤١٩، ١٩٩٩م.

٤٢. طبقات الشافعية الكبرى، المؤلف: تاج الدين أبي نصر عبدالوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، المحققان: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو،

الناشر: دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

٤٣. العين، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، المحققان: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة الهلال.

٤٤. غريب الحديث، المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي، المحقق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢، ٢٠٠١م.

٤٥. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، قرأه وأشرف عليه: الشيخ ابن باز، رقم أبوابه: محمد فؤاد عبد الباقي، أخرجه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، الناشر: المكتبة السلفية، القاهرة.

٤٦. فهرس ابن عطية، المؤلف: أبو محمد عبد الحق بن عطية المحاربي الأندلسي، المحققان: محمد أبو الأجفان، ومحمد الزاهي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٣م.

٤٧. فهرسة ابن خير الإشبيلي، المحققان: د. بشار عواد، محمود بشار عواد، الناشر: دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٩م.

٤٨. فهرسة ابن خير الإشبيلي، المؤلف: أبو بكر محمد بن خير بن عمر الأموي، المحقق: محمد فؤاد منصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩، ١٩٩٨م.

٤٩. كتابُ جَبْر، وهو التاريخ المختصر للجامع الصحيح المسند المختصر، تأريخٌ لصحيح البخاري وبيان اتصاله إلينا مِن أصله، المؤلِّف: أبو هاشم حافظ بن جبر بن ضيف الله العُتَيْبِيّ، الناشر: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٩.

٥٠. المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح، المؤلف: المهلب بن

أبي صفرة، المحقق: د. أحمد بن فارس السلوم، الناشران: دار التوحيد، ودار أهل السنة، الرياض، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠، ٢٠٠٩م.

٥١. مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المؤلف: القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي، الناشران: المكتبة العتيقة، تونس، دار التراث، القاهرة.

٥٢. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، المؤلف: أحمد بن محمد الفيومي بن علي، الناشر: المحقق: د. عبد العظيم الشناوي، الناشر: دار المعارف، القاهرة، الطبعة: الثانية.

٥٣. معالم السُّنَن وهو شرح سنن أبي داود، المؤلف: أبو سليمان حَمَد بن محمد الخطابي، المحقق: محمد راغب الطباخ، الناشر: المطبعة العلمية، حلب، الطبعة: الأولى ١٣٥٢، الموافق ١٩٣٤م.

٥٤. معجم البلدان، المؤلف: شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي، الناشر: دار صادر، بيروت، ١٣٩٧، ١٩٧٧م.

٥٥. المعجم المفهرس = تجريد أسانيد الكتب المشهورة، للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن محمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد شكور محمود الحاجي أمرير المياديني، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨، ١٩٩٨م.

٥٦. معجم مقاييس اللغة، المؤلف: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩، ١٩٧٩م.

٥٧. النسخة اليونينية مِن صحيح البخاري، مقال للعلامة أحمد محمد شاكر، أعاد نشره الشيخ أشرف عبد المقصود في مجلة «التراث النبوي» العدد الأول والثاني (ص/ ١٦٦).

٥٨. هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، قام بإخراجه: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة.

٥٩. وفيات الأعيان، المؤلف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلِّكان، المحقق: د. إحسان عباس، الناشر: دار صادر، بيروت، ١٣٩٨، ١٩٧٨م.






التعريف بالأصل الدمشقي الحلبي

المسموع على الحافظ المزي

«طليعة من كتاب موضي»

وفيها التعريف بالأصل الدمشقي الحلبي المسموع على حافظ زمانة أبي الحجاج المزي

الجامع بين أصلي أهل الشام: أصل عبد الغني، وأصل السمعاني وقْف السميساطي،

وهما من رواية أبي الوقت، عن الداودي، عن الحموي، عن الفربري،

عن المؤلف محمد بن إسماعيل البخاري

حافظ بن جبر العتيبي




بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين.

أما بعد:

فهذا ملخص من مسودة كتابي الجديد، الذي سميته باسم أمي - حفظها الله -: (كتاب موضي)، وهو متعلق بالتعريف بأصل عظيم جليل من أصول كتاب صحيح البخاري، جامعٍ لأصلَي سماع أهل الشام:

الأول: أصل عبد الغني. ويسمى: أصل الجبل، وأصل الضيائية الموقوف بها.

والثاني: أصل السميساطية الموقوف بها، الذي قرأ به الحافظ السمعاني على أبي الوقت.

وقد سمع بالأصلين على أبي الحسين الزبيدي عند قدومه الشام سنة (٦٣٠هـ)، وكان من السامعين الحافظُ أبو الحسين اليونيني، وقد حفظ اليونيني هذين الأصلين، فالأول نقل منه نسخته المشهورة اليونينية، ثم قابل به الأصل الثاني، فأصبح حاويًا لأصلَيْ سماعه وسماع أهل الشام، الأول في صلب وأصل الكتاب، والثاني في الأصل والحاشية، حرر ما زاد فيه ونقص.

وعلى الأصلين المذكورين قابل العالم عبد القادر المقريزي الحنبلي هذا الأصل الدمشقي، وقرأ به على الحافظ المزي بحلب سنة (٧١٥هـ)، ثم في دمشق على المسند المعمر ابن الشحنة الحجار سنة (٧١٦هـ)، رحمة الله على الجميع. وقرأ به البرهان الحلبي سبط ابن العجمي مرارا وقرئ عليه مرارا.

وهو محفوظ بمكتبة كماكنش في ثلاثة مجلدات (رقم٩١و٩٢و٩٣) من أصل أربعة، ناقص الأول، وقد استفدت معرفة هذا الأصل بعدما وجدت عددًا من فروعه،

ورأيت عزو الحافظ برهان الدين في شرحه على البخاري المخطوط، المسمى: «التلقيح» إلى هذا الأصل واعتماده عليه، ويسميه: الأصل الدمشقي، والأصل الشامي المسموع على المزي، وقد ذكرت بعض ذلك في كتابي «جبر».

أقول: وبينما أنا في جرد المخطوطات التي عندي صدر كتابٌ فيه صور من بعض المخطوطات، ومنها صور لهذا الأصل، وذكروا أنه محفوظ بمكتبة كماكنش، وهذه المكتبة عندي جزء منها، ولم أجردها بعد، فرجعت لها ووجدت الأصل والحمد لله، وجزاهم الله خيرا. والإصدار ليس عندي الآن وسأذكره وأذكر الجهة التي طبعته مع الشكر في «كتاب موضي» إن شاء الله.

والمجلد الأول المفقود من هذا الأصل مجبور بفروع حسان منقولة منه، سيأتي التعريف ببعضها.

وبأول المجلد الثاني والثالث والرابع على الغاشية قيد قراءة للبرهان الحلبي، وبجانبه قيد تملك لمحمد بن عمر النصيبي، ويبدأ المجلد الثاني بكتاب البيوع.

وآخره: انتهى نسخ المجلد الثاني. كتبه العبد الفقير إلى الله نصر بن محمد بن نصر الجعبري، وذلك في ثاني عشر شعبان المبارك سنة ست وسبعمائة.

وآخر الثالث مثله، والفراغ في ثامن عشر ربيع الأول سنة ثمان وسبعمائة.

وآخر الرابع مثله، والفراغ في مدة آخرها سادس عشر شهر ذي القعدة سنة ثمان وسبعمائة.

وقد اعتنى بهذا الأصل الحافظ عبد القادر المقريزي الحنبلي، وهو ممن سمع على الحافظ اليونيني الصحيح من نسخته المشهورة.

وهاك هذه الطبقة المليحة منقولة من كتابي «جبر»، وقد نقلتها من نسخة النويري البكري، النسخة الفارقية:

(طبقة السماع عليه أيضًا في سنة ثمان وتسعين بدمشق المحروسة بالمدرسة الحنبلية).

اليونينية قرئت بالحنبلية، مدرسة ابن تيمية، وكان قيّمها منذ سنة خمس وتسعين، فلعل عدم حضوره من آثار فتنة المبتدعة عليه بعد تأليفه الحموية، وكانت في سنة ثمان وتسعين ربيع الأول.

والقاري هو علاء الدين المقدسي شيخ الشهاب أبي محمود، وفي النسخة الطائية أسند من طريقه عن اليونيني.

قال النويري - ومن خطه أنقل -:

«وشاهدت عليه أيضًا ما مثاله حرفًا بحرفٍ:

سمع جميع هذا المجلد والثاني بعده، وهما جميع صحيح البخاري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، على مالكه شيخنا الشيخ الإمام العالم العامل، العلامة الأوحد، البارع الحافظ، الزاهد الورع، القدوة المحقق، والمتقن المدقق، بقية السلف، طراز الخلف، مفتي المسلمين، جمال العلماء والفضلاء، فخر الأئمة، شرف الدين أبي الحسين علي بن الشيخ... أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله اليونيني، أدام الله أجره، بسنده فيه عن ابن الزبيدي، بقراءة الإمام العالم المحدث، الزاهد الورع، علاء الدين أبي الحسن علي بن أيوب بن منصور المقدسي، الجماعة السادة الفضلاء: ... وسبط المسمع أبو الفضل محمد بن شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلبكي... والإخوة الخمسة: أبو محمد عبد الرحمن، وأبو محمد عبد القادر، وأبو محمد عبد الله، وأبو عبد الله محمد، وأبو العباس أحمد، بنو شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن يوسف بن محمد، ومحيي الدين عبد القادر بن محمد بن إبراهيم بن تميم المقريزي البعلبكيون... ونظام الدين حسن بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد الكريم الأنصاري، وأخوه علي، وابن أختهما محمد بن شرف الدين محمد، وابن ابن عمتهما عمر بن عبد الواحد بن علي، وأخوه لأمه علي بن محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني... وأبو بكر قاسم بن أبي بكر الرحبي... وأحمد بن شمس الدين محمد بي أبي العباس الدباهي... وكاتب السماع عثمان بن بلبان بن عبد الله المقاتلي، عفا الله عنه، والمولى السيد محيي الدين أبو محمد عبد القادر ابن الشيخ المسمع، وابن اخته عماد الدين محبوب بن محمود بن محمد بن

محبوب البعلبكي، وخادم الشيخ شجاع الدين عبد الرحمن بن علي بن إبراهيم، وكان لهم فوت بهذه القراءة، وقد سمعوه على الشيخ غير هذه المرة، وآخرون بفوتٍ ذُكروا على نسختَي الحافظ عبد الغني المقدسي ومحيي الدين النواوي، وصح ذلك وثبت في أربعين ميعادًا، آخرها يوم الأحد ثاني عشر جمادى الأولى، سنة ثمان وتسعين وستمئة، بالمدرسة الحنبليه بدمشق المحروسة، وأعيد لبعض الجماعة فوتٌ بعد هذا التاريخ، وأجاز الشيخ لمن سمع هذا الكتاب أو شيئًا منه جميع ما يجوز له وعنه روايته، والحمد لله رب العالمين، وصلواتُه على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلامُه، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ورضي الله عن أئمة المسلمين وعامتهم أجمعين.

وشاهدت بحاشية الطبقة المذكورة بخط كاتبها ما مثاله:

وسمعه مع الجماعة كاملًا: أبو إسحاق إبراهيم بن محمود بن عبيدان البعلكي الحنبلي. كتبه عثمان المقاتلي. نقل ذلك كما شاهده أحمد بن عبد الوهاب بن محمد البكري التيمي النويري، حامدًا الله تعالى ومصليًا على نبيه ومسلمًا.

وشاهدت على السفر الثاني طبقة نحو هذه الطبقة، وهي بخط المولى الرئيس جمال الدين أحمد بن المولى المرحوم شرف الدين محمد بن القلانسي التميمي، وهو المُبدأ باسمه في هذه الطبقة بعد القاري. وكتبه أحمد البكري».

قلت: والمقريزي أيضًا قرأ بهذا الأصل الدمشقي على الحجار ووزيرة، فصار يروي الصحيح عن الثلاثة: اليونيني، والحجار، ووزيرة، عن ابن الزبيدي باسناده المشهور.

أقول: اعتنى المقريزي بهذا الأصل الجليل، وقابله على أصلَي أهل الشام: أصل الحافظ عبد الغني، وأصل وقف السميساطية، وسمع به على الحجار ووزيرة، وعلى الحافظ المزي سنة (٧١٥هـ)، ثم تتابع علماء حلب على السماع به والإسماع، فصار أصلًا جليلًا، وهذا الأصل اعتمد عليه الحافظ برهان الدين الحلبي سبط ابن العجمي في شرحه «التلقيح»، المخطوط مع الأصل الثاني، الأصل المصري القاهري الذي سمع به على شيخه الحافظ العراقي.

وهذا الأصل الدمشقي مسموع بحلب، ومتداول بين أيدي علمائها، يُظهِر ذلك بلاغاتُ السماع وطباقه في حواشيه وآخر كل مجلد، ومنها:

- **البلاغات والقيود آخر الرابع:**

وأسفل الورقة بخط المقريزي المعروف المشهور:

١. قابلت مجموع هذا الكتاب - وهو أربع مجلدات، وهذا المجلد الرابع منه وهو آخره - غير مرة على ما وجد من أصل المقادسة الذي هو أصل سماعهم على ابن الزبيدي الذي مقره بالمدرسة الضيائية بسفح قاسيون، وعلى الأصل المقرر برباط السميساطي بدمشق مع من يوثق به، فصح حسب الإمكان، وصار أصلًا يوثق به، وتركت نسخًا وألفاظًا من رواية أبي ذر ورواية الكشميهني لا حاجة إلى كتابتها؛ لأنهما لم تقع من رواية أبي الوقت عبد الأول؛ فليعلم ذلك. كتبه عبد القادر بن محمد المقريزي، والحمد لله وحده.

٢. بلغ السماع على ست الوزراء في الرابع عشر في سنة ست عشرة وسبعمائة. (بخط الفخر البعلبكي عبد الرحمن).

٣. بلغ السماع في الرابع والعشرين على ابن الشحنة بجامع دمشق في سابع صفر سنة ست عشرة وسبعمائة بقراءة عبد القادر المقريزي.

٤. وبلاغ على بدر الدين الحراني بخط عمر بن المهاجر الشافعي يوم الخميس سابع عشر رمضان سنة (٧٧١هـ).

٥. وبلاغ بخط محمد بن إبراهيم بن عبد القاهر الحنفي.

٦. وبلاغات كثيرة على البرهان الحلبي بخطه وخط غيره، وفي الورقة قبلها بلاغ بخطه: ثم بلغ القاضي جمال الدين أبو الفضل محمد بن قاضي المسلمين علاء الدين أبي الحسن علي... الشهير بالناسخ.

٧. سماع على البرهان الحلبي من لفظه، بسماعه على بدر الدين ابن بشر الحراني، عن الحجار وابن المطعم وابن عبد الدائم سنة (٧١٧هـ)، عن ابن الزبيدي بإسناده،

وكان الختم على البرهان يوم الثلاثاء سابع عشر رمضان سنة سبع وعشرين وثمانمائة بحلب، والسماع بخط محمد بن أبي الوليد بن محمد بن الشحنة.

صورة آخر الجزء الرابع (ل) ٢٨٣ / أ:



عن عروة بن الزبير قالت عائشة سأل أناس النبي صلى الله عليه وسلم عن الكهان
فقال إنهم ليسوا بشيء فقالوا يا رسول الله فإنهم يحدثون بالشيء يكون
حقا قال فقال النبي صلى الله عليه وسلم تلك الكلمة من الحق يخطفها الجني
فيقرقرها في أذن وليه كقرقرة الدجاجة فيخلطون فيه أكثر من مائة كذبة
حدثنا أبو النعمان ثنا مهدي بن ميمون قال سمعت محمد بن سيرين يحدث
عن معبد بن سيرين عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال يخرج ناس من قبل المشرق ويقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم
يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه حتى يعود
السهم إلى فوقه قيل ما سيماهم قال سيماهم التحليق أو قال التسبيد
باب قول الله تعالى ونضع الموازين القسط
وأن أعمال بني آدم وقولهم يوزن وقال مجاهد القسطاس العدل بالرومية
ويقال القسط مصدر المقسط وهو العادل وأما القاسط فهو الجائر
حدثني أحمد بن إشكاب ثنا محمد بن فضيل عن عمارة بن القعقاع عن أبي
زرعة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم كلمتان
حبيبتان إلى الرحمن خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان سبحان الله
وبحمده سبحان الله العظيم. آخر الكتاب والحمد لله رب العالمين
وصلواته وسلامه على سيدنا محمد أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين
كتبه العبد الفقير إلى الله تعالى نصر بن محمد بن نصر الجعبري غفر الله له ولوالديه
ولجميع المسلمين وذلك في مدة آخرها سادس عشر شهر ذي القعدة سنة ثمان وسبعمائة

سماع عمر بن إبراهيم بن عبد الله بن عبد الله بن محمد العجمي الشافعي[1] وغيره، بسماعهم على الحجار، بقراءة مثبت الأسامي كاتب السماع ابن المسمع الأول محمد بن عمر بن إبراهيم بن عبد الله العجمي، في مجالس آخرها يوم الجمعة الثالث والعشرين من رمضان سنة (٧٧٤هـ) بحلب.

(١) وهو من شيوخ البرهان الحلبي.

لوحة (٢٤٨ / أ) بخط محمد بن الحافظ أبي الحجاج المزي، وخطه معروف:

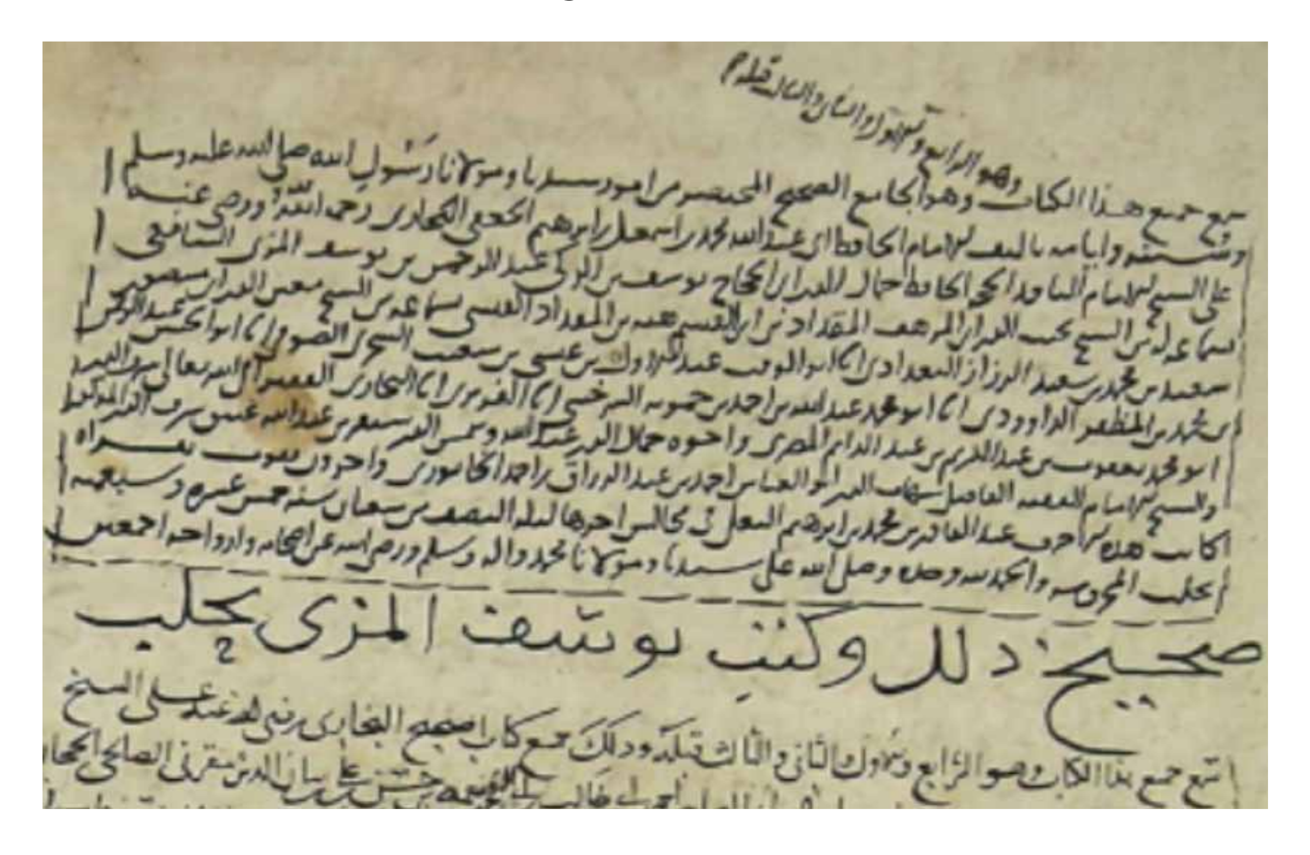
سماع على المشايخ الأربعة، منهم القاضي جمال الدين سليمان بن ريان الطائي[١] ومحمد بن يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزي وهو كاتب السماع[٢] بسماعهم على أصحاب ابن الزبيدي.

في مجالس آخرها يوم الجمعة سلخ رجب سنة ٧٣٣ بجنينة القاضي جمال الدين بأرض المقام ظاهر حلب.

(١) وهو مالك النسخة.

(٢) وهو ابن الحافظ أبي الحجاج المزي.

صورة طبقة على آخر الجزء الرابع (ل) ٢٨٤ / ب:



قال أبو هاشم: صورة طبقة على آخر الجزء الرابع (ل) ٢٨٤ / ب، بخط المقريزي المعروف، ومنه أنقل ونصها:

«سمع جميع هذا الكتاب، وهو الرابع والأول والثاني والثالث قبله، وهو الجامع الصحيح المختصر من أمور سيدنا ومولانا رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، تأليف الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري، رَحِمَهُ ٱللَّهُ ورضي عنه، على الشيخ الإمام الناقد الحجة الحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزي الشافعي، بسماعه له من الشيخ أبي المرهف المقداد بن أبي القاسم هبة الله بن المقداد القيسي، بسماعه من الشيخ معين الدين أبي منصور سعيد بن محمد بن سعيد الرزاز البغدادي، أخبرنا أبو الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب السجزي الصوفي، أخبرنا أبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المظفر الداودي، أخبرنا أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حمويه السرخسي، أخبرنا الفربري، أخبرنا البخاري:

الفقير إلى الله تعالى شرف الدين أبو محمد يعقوب بن عبد الكريم بن عبد الدائم

المصري، وأخوه جمال الدين عبد الله، وشمس الدين سنقر بن عبد الله عتيق شرف الدين المذكور، والشيخ الإمام الفقيه الفاضل شهاب الدين أبو العباس أحمد بن عبد الرزاق بن أحمد الخابوري، وآخرون بفوت، بقراءة كاتب هذه الأحرف عبد القادر بن محمد بن إبراهيم البعلي، في مجالس آخرها ليلة النصف من شعبان سنة خمس عشرة وسبعمائة، بحلب المحروسة، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وسلم، ورضي عن أصحابه وأزواجه أجمعين، والحمد لله رب العالمين».

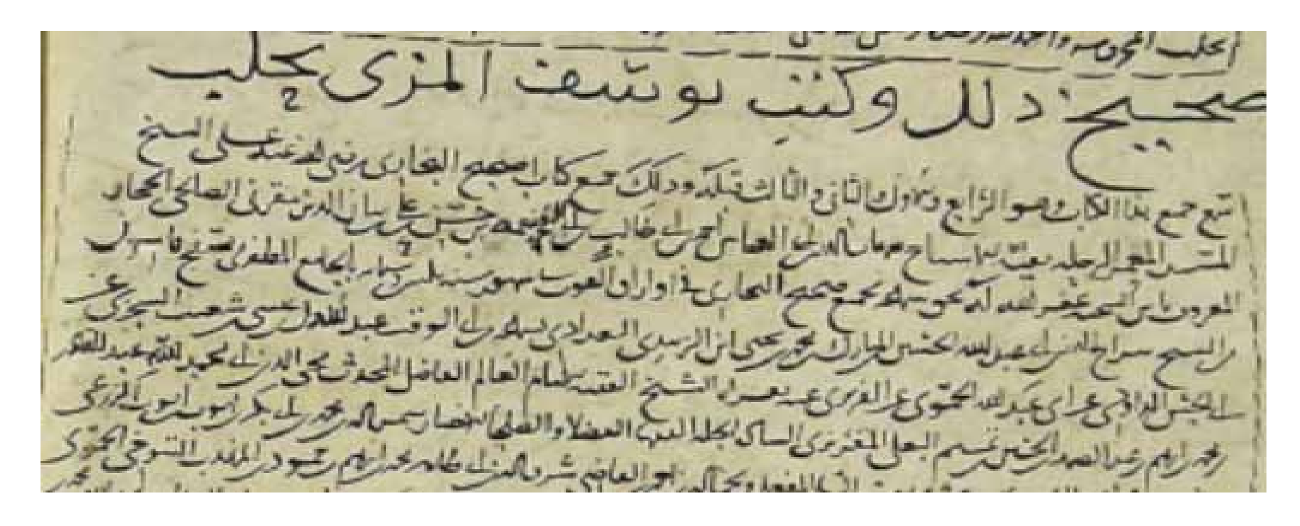
قال أبو هاشم: وتحته مكتوب بخط المزي المشهور المعروف - ومن خطه أنقل - ما لفظه:

«صحيح ذلك وكتب يوسف المزي بحلب».

قلت: وفي هذا الأصل الجليل خطوط جمع من العلماء والمشاهير، منهم:

أبو الحجاج المزي، وعبد القادر المقريزي الحنبلي، وابن طغريل، وعبد الرحمن البعلبكي، ومحمد ابن الحافظ المزي، والبرهان الحلبي، وابنه أبو ذر، وتلميذه المحب أبو الفضل محمد ابن الشحنة الحنفي، وسبط ابن الشحنة جلال الدين محمد بن عمر النصيبي الشافعي، وأحمد بن نصر الله البغدادي، صاحب الحواشي على الفروع والمحرر، وخطوط وتراجم الجميع مشهورة منشورة وهذه صور لبعض هذه الخطوط المذكورة:

بخط البعلبكي عبد الرحمن، سماع سنة (٧١٦هـ)، آخر المجلد الرابع:



صحيح ذلك وكتب يوسف المزي بحلب

سماع على الحجار بقراءة الشيخ الفقيه الإمام العالم الفاضل المحدث محيي الدين أبي

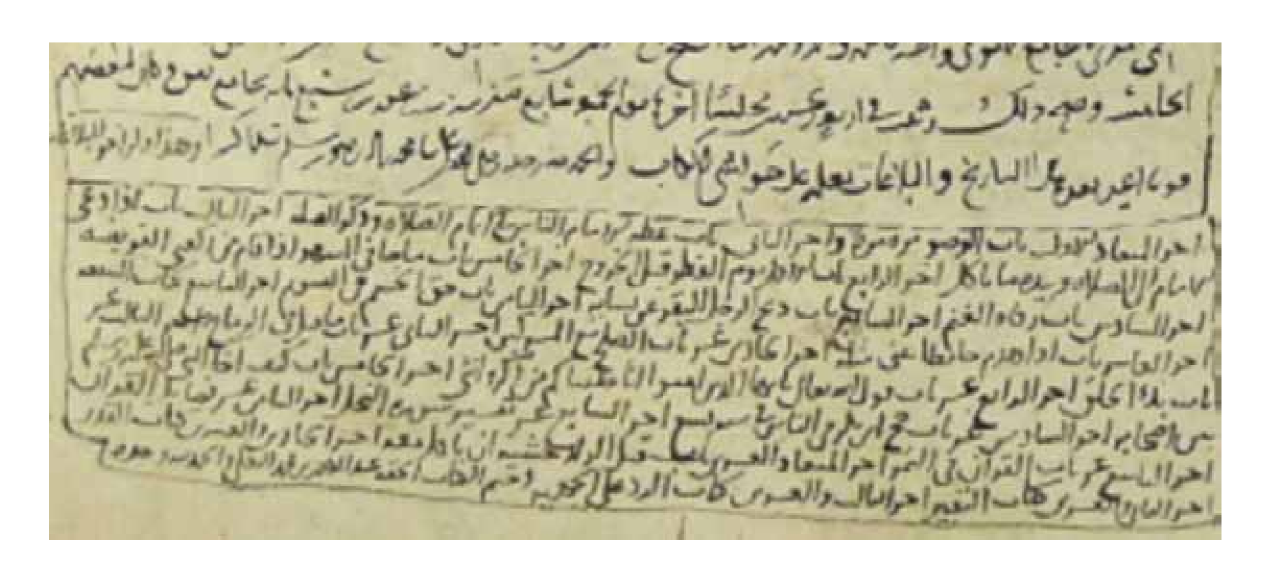
محمد عبد القادر بن محمد بن إبراهيم بن عبد الصمد بن الحسين بن تميم البعلي المقريزي.

قلت: هكذا حلى ونعت عبد الرحمن البعلبكي بهذه الألقاب الفخمة عبد القادر المقريزي التي تدل على رفعة مقامه، ثم ذكر في أول السامعين في الطبقة: «السادة الجلة الفقهاء الفضلاء الصلحاء الأخيار: شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي».

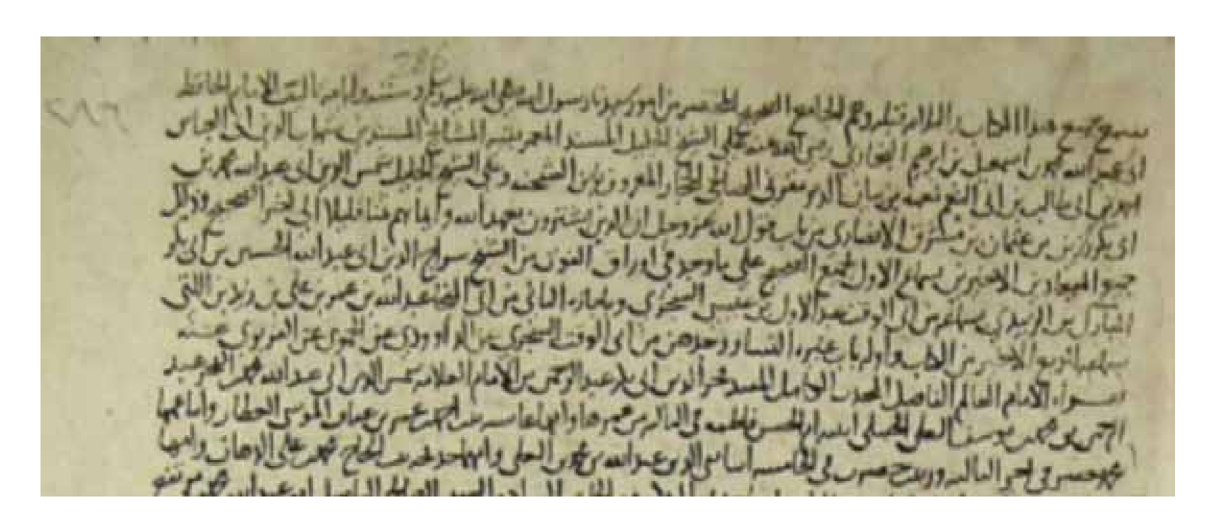
قلت: هو الحافظ ابن القيم رحمة الله على الجميع.

وأدناه صورة آخر الطبقة المذكورة بخط عبد الرحمن البعلبكي، وفيها أن السماع في مجالس، آخرها يوم الجمعة سابع صفر سنة (٧١٦هـ) بجامع دمشق.

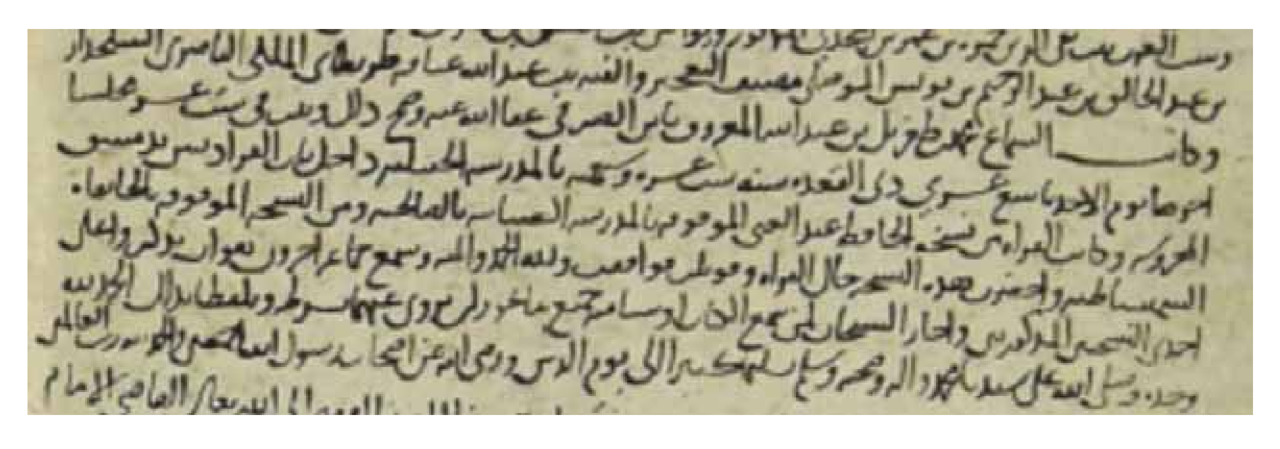
وتحته طبقة بخط عبد القادر المقريزي، فيها تحديد مواضع البلاغات والمواعيد.



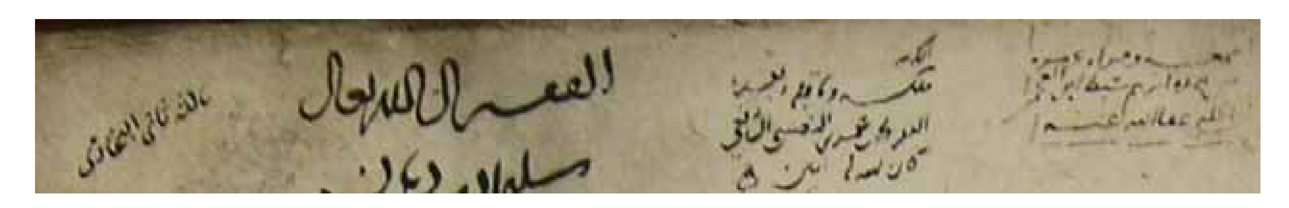
خط ابن طغريل سماع سنة (٧١٦هـ) على الحجار وابن مشرف الأنصاري،
بقراءة عبد الرحمن البلعبكي.



آخر الطبقة، وفيه أن القراءة كانت بنسخة الحافظ عبد الغني ونسخة وقف السميساطية، وحضر الأصل الدمشقي وقوبل به حال القراءة فوافق، وكانت القراءة بالمدرسة الحنبلية داخل باب الفراديس بدمشق سنة (٧١٦هـ).

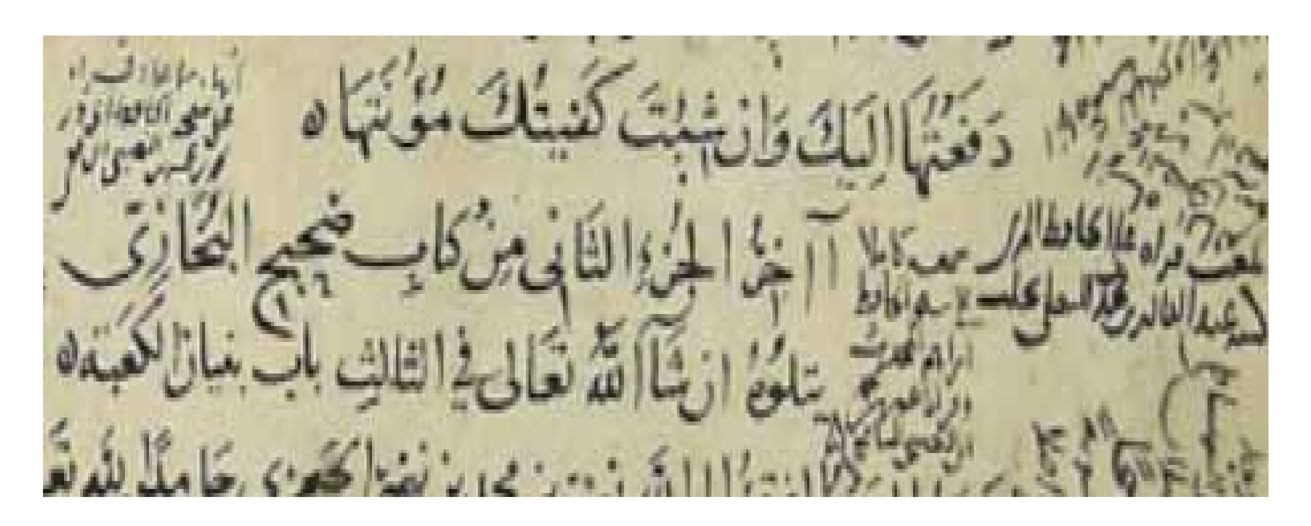


قيد قراءة بخط البرهان الحلبي، وبجانبه قيد تملك بخط جلال الدين محمد بن عمر النصيبي الشافعي سبط ابن الشحنة الحنفي.

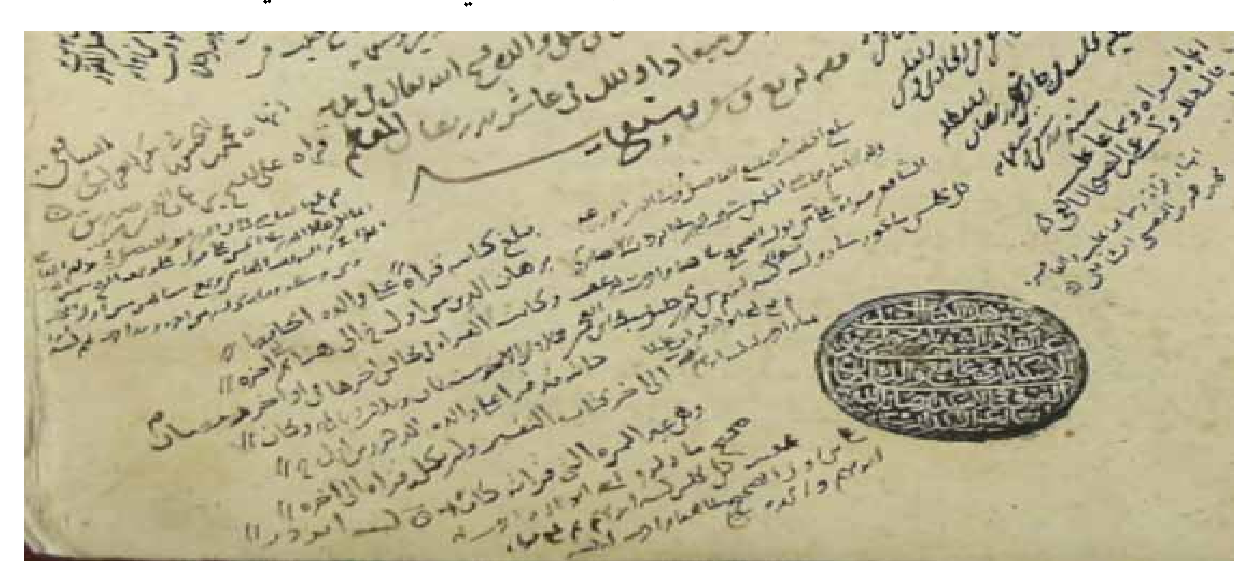


آخر الجزء الثاني: سماع عمر بن محمد ابن النصيبي الشافعي بخطه، على شيخه إبراهيم المحدث البرهان الحلبي في يمين الورقة بجانب بلاغ القراءة على المزي بخط المقريزي.

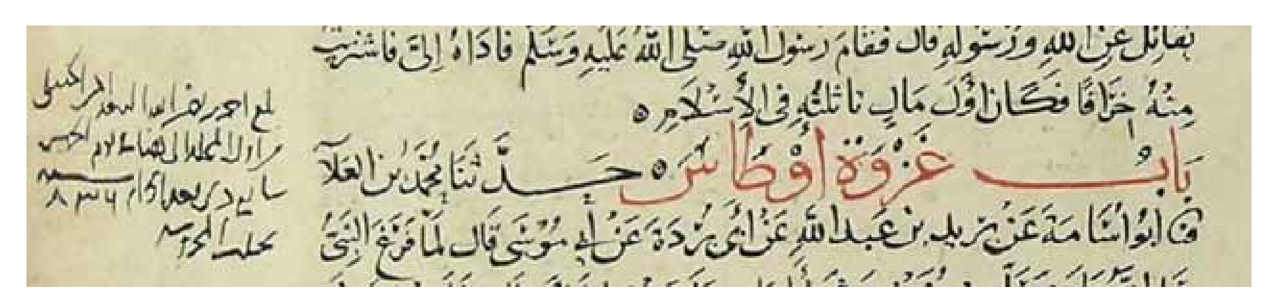
وفي يسار الورقة سماع بخط ابنه جلال الدين محمد بن عمر النصيبي الشافعي، على ابن شيخه البرهان الحلبي أبي ذر.



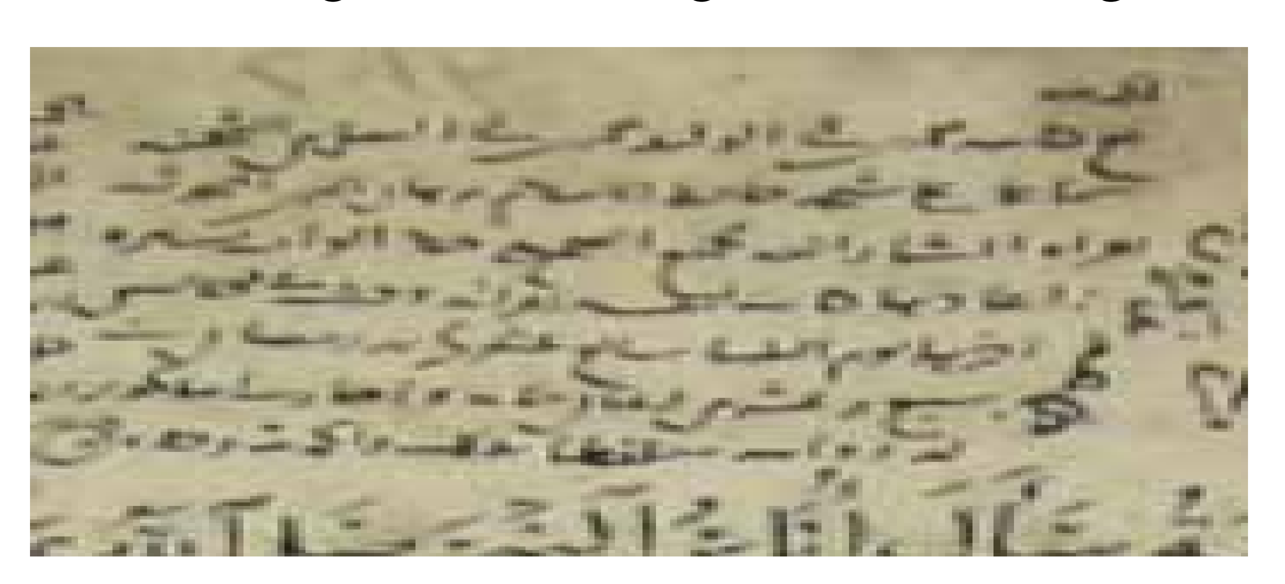
آخر الثالث: بلاغ سماع وقراءة بخط عمر النصيبي بحلب، وتحته بلاغ قراءة وسماع بخط ابنه محمد بحلب والقاهرة، وبلاغات بخط البرهان الحلبي، وبخط ابنه أبي ذر.



الجزء الثالث: بلاغ قراءة بخط المحب أحمد بن نصر الله البغدادي الحنبلي، يوم الخميس سابع ذي القعدة الحرام سنة (٨٣٥هـ) بحلب المحروسة.



بلاغ سماع على البرهان الحلبي بخط المحب ابن الشحنة سنة (٨٢٧هـ) في الورقة الأخيرة من الصحيح، وفي آخر المجلد في طباق السماع الطبقة الأخيرة بخطه بالسماع على البرهان أيضًا.



الخاتمة

الحمد لله رب العالمين على ما يسر من التعريف بالأصل الدمشقي، وبيان أصوله: (أصل الحافظ عبد الغني، وأصل وقف السميساطية)، وسيأتي بعد ذلك التعريف ببعض فروعه النفيسة التي بها ينجبر الجزء الأول المفقود من هذا الأصل الجليل النفيس.

ومن مزايا هذا الأصل أنه مرتبط بشرح من شروح الصحيح، وهو شرح الحافظ البرهان الحلبي سبط ابن العجمي المسمى: بـ«التلقيح»، وهو موجود بخطه، وقد حقق بعضه في رسائل جامعية، كما أن موقع موسوعة البخاري - جزاهم الله خيرا - قد حققوه ورفعوه على موقعهم في الشبكة، فجزاهم الله خيرا، وسمعت أن دار العاصمة قد أنهت طباعته، فوفق الله الجميع.

أقول: هذا الأصل اعتمد عليه البرهان في شرحه مع الأصل المصري القاهري الذي سمع به على شيخه الحافظ العراقي، فصار من الأصول المعتمدة في الشروح، مثل اعتماد القسطلاني على الفرع التنكزي وأصله نسخة اليونيني، واعتماد ابن حجر على أصل الصدفي من رواية أبي ذر الهروي، واعتماد ابن الملقن شيخه على عدة أصول من رواية أبي الوقت السجزي.

وهذا التعريف مقتضب، وفوائد الأصل الدمشقي وفروعه والكلام عليها طويل الذيل، يسر الله بمنه وكرمه خروج كتاب «موضي» قريبًا.

وقد كنت في العام الماضي أنوي إخراج بعض فروع هذا الأصل والتعريف بها، مع سؤال الله القبول وحسن النية والرحمة لأحباب لنا قضوا ورحلوا، منهم أم أمي جوزاء بنت خلف بن سليم بن سعود بن شبلان العتيبي، رحمة الله عليها وعليهم أجمعين، ولكن لم يقسم ذلك، وقد يسر الله بعد ذلك وجدان الأصل الدمشقي على الحال الذي شرحنا، ثم يسر إخراجه والفراغ منه ومن الكلام على بعض فروعه، والذي يأتي إن

شاء الله في هذه الليلة المرجو فيها فضل رب العالمين، ليلة السبت السابع والعشرين من رمضان عام (١٤٤٠هـ)، وقد ذهب في هذه السنة جمع من الأحباب، عوضنا الله فيهم خيرًا، ورزقت فيها بابني عبد الكريم في شهرها السادس، وقبضه الله إليه، عوضنا الله فيه خيرًا، وجعله وديعة عنده وفرطًا لوالديه، وبارك في إخوته وحفظهم. وقد فقدنا في هذا الشهر وقبله عددًا من الأقارب والجيران، رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ جميعًا، وفقد زميلنا الشيخ الفاضل عادل العوضي – من أهل الإمارات – والدته، رحمها الله وعوضه خيرًا.

اللهم ارحم إخواننا الذين سبقونا بالإيمان، وارحمنا إذا صرنا إلى ما صاروا إليه، اللهم أصلح أحوال المسلمين في كل مكان، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



من فروع الأصل الدمشقي

الفرعان السلاميان: فرع آل سبط ابن العجمي، وفرع آل ابن الشحنة

وللأصل الدمشقي فروع حسان يكمل بها سقطه، وهو المجلد الأول، منها فرعان متقنان بخط العالم السلامي:

الفرع الأول: فرع آل سبط ابن العجمي.

وهو المحفوظ بمكتبة يوسف آغا، في مجلدين، برقم (١٥٧و ١٥٨).

وهو أصل غاية في النفاسة، خزائني متقن، والباقي منه هو النصف الأول في مجلدين، فرغ من المجلد الأول السلامي في محرم، سنة (٨٤٠هـ)، ومن الثاني في الرابع من صفر سنة (٨٤٠هـ) بالمدرسة الشرفية بحلب، والثاني يبدأ بكتاب البيوع، فهو على نفس ترتيب وتجزئة أصله الأصل الدمشقي.

وبآخر المجلد الأول قيد الختم بخط السلامي، ومنه أنقل:

«فرغ من كتابته ثاني شهر المحرم الحرام، سنة أربعين وثمانمائة بحلب، فقير عفو الله تعالى محمد بن إبراهيم بن محمد السلامي، عفا الله عنه، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وحسبنا الله ونعم الوكيل».

قال أبو هاشم: وبحاشيته على اليسار بخط سبط ابن العجمي، ومنه أنقل:

«ومكتوب على أصله المقابل به ما لفظه:

بلغت قراءة على الحافظ المزي في الثامن بحلب ليلة الحادي والعشرين من رجب سنة خمس عشرة وسبعمائة. كتبه عبد القادر بن محمد المقريزي البعلي».

قال أبو هاشم: وفي أعلى الصفحة نقل قيد المقابلة من الأصل الدمشقي:

«الحمد لله، على أصله في آخر الجزء الأول بخط الإمام المحدث عبد القادر بن

محمد المقريزي ما لفظه:

قابلت هذا الكتاب، وهو أربع مجلدات هذا الأول منها، غير مرة على ما وجد من الأصل الذي مقره بالمدرسة الضيائية بسفح قاسيون، وهذا الأصل فرعه، وعلى النسخة التي مقرها برباط السميساطي بدمشق مع من يوثق به، فصح حسب الإمكان، وصار أصلًا يوثق به.

وتركت نسخًا وألفاظًا من رواية أبي ذر ورواية الكشميهني لم تكن من رواية أبي الوقت، فليعلم ذلك. كتبه عبد القادر بن محمد المقريزي، والحمد لله وحده».

قلت (أبو هاشم): وأسفل قيد الفراغ والختم طبقة بخط سبط ابن العجمي، ومنه أنقل:

«صورة طبقة على أصله نصها:

الحمد لله قرأت جميع هذا الكتاب وما بعده إلى آخر الكتاب وهو الكتاب الجامع المختصر الصحيح من أمور سيدنا ومولانا رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، تأليف الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، على الشيخ الإمام الحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزي، بسماعه له من أبي المرهف المقداد بن أبي القاسم هبة الله بن المقداد القيسي، بسماعه من أبي منصور سعيد بن محمد بن سعيد الرزاز البغدادي، بسماعه من أبي الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب السجزي بسنده المشهور، فسمعه الفقير إلى الله تعالى شرف الدين أبو محمد يعقوب بن عبد الكريم بن عبد الدائم المصري، وأخوه جمال الدين عبد الله، وعتيقه الحاج شمس الدين سنقر بن عبد الله الشرفي، والشيخ الإمام الفقيه العالم الخطيب شهاب الدين أبو العباس أحمد بن عبد الرزاق بن أحمد بن عبد الله بن الزبير الخابوري، وآخرون بفوت، وصح وثبت في مجالس آخرها ليلة النصف من شعبان سنة خمس عشرة وسبعمائة بحلب المحروسة. كتبه عبد القادر بن محمد بن إبراهيم البعلي، لطف الله به ووفقه، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم، ورضي عن أصحابه أجمعين، والحمد لله رب العالمين».

وتحته مكتوب ما لفظه:

«صحيح ذلك وكتب يوسف المزي.

نقله كما شاهده إبراهيم بن محمد بن خليل، سبط ابن العجمي الحلبي، عفى الله عنهم».

وعلى الحاشية بخطه أيضًا:

«الحمد لله، على أصله المنقول هذا منه عدة طباق بخط فضلاء، وقد سمع على الحجار، وعلى وزيرة، وعلى الشيخ بدر الدين محمد بن الحافظ المزي، وعلى غيرهم، تركت نقل ذلك اختصارًا. كتبه إبراهيم المحدث، ولله الحمد والمنة».

بلاغات القراءة والسماع بآخر المجلد الأول:

البلاغات بخط سبط ابن العجمي، ومن خطه أنقل:

«بلغ أبو ذر أحمد قراءة عليَّ ومقابلة بأصلي الدمشقي في مجالس، آخرها يوم السبت سادس عشر ربيع الأول من سنة أربعين وثمانمائة، وقد أجزت له عقب كل مجلس. كتبه إبراهيم المحدث.

ثم بلغ أبو ذر قراءة ثانيًا ومقابلة بأصلي المذكور، فصح، وأجزت له ما يجور لي روايته. كتبه إبراهيم.

ثم بلغ أبو ذر أحمد قراءة عليَّ في مجالس، آخرها تاسع عشر رجب الفرد من سنة إحدى وأربعين وثمانمائة بحلب، وأجزت له عقب كل مجلس. كتبه والد القارئ إبراهيم بن محمد بن خليل، سبط ابن العجمي، وكتب بخطه هذا، والحمد لله، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم».

وتحتها طبقة بخط ابن الناسخ المالكي المعروف، ومنه أنقل، وهذا نصها:

«بلغ سيدنا الشيخ موفق الدين ابن شيخنا الحافظ برهان الدين الحلبي سبط ابن

العجمي، سماعًا عليَّ من أول الصحيح إلى آخر هذا الجزء، وأجزت له ما يجوز لي روايته. كتبه محمد بن الناسخ المالكي».

وتحتها طبقة بخط العمادي المعروف، ومنه أنقل:

«الحمد لله، بلغ سيدي تاج الدين عبد الوهاب بن مولانا الشيخ موفق الدين، نفع الله به وبأسلافه وجعله من حزبه، سماعًا من لفظي في مجالس آخرها رابع شعبان سنة (٩٣٣هـ)، بالمدرسة العصرونية الشافعية بحلب المحروسة، وأجزت له ما يجوز لي وعني روايته. كتبه إبراهيم بن عبد الرحمن العمادي الشافعي، غفر الله له، حامدًا ومصليًّا ومسلمًا».

آخر المجلد الثاني:

قيد الفراغ بخط السلامي، ومنه أنقل:

«وفرغ من كتابته في رابع صفر الخير، من سنة أربعين وثمانمائة، بالمدرسة الشرفية بحلب، فقير عفو الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن يوسف بن يونس السلامي، عفا الله عنه، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، وحسبنا الله ونعم الوكيل».

وتحت القيد طبقة بخط سبط ابن العجمي إبراهيم، ومنه أنقل:

«الحمد لله، ألفيت على الجزء الثاني من هذا الصحيح، وهو أصل هذه النسخة التي نقلت منها وقوبلت عليها، بخط الإمام أبي...[١] عبد القادر بن محمد المقريزي ما لفظه حرفًا بحرف:

قابلت هذه النسخة جميعًا، وهي أربعة أسفار وهذا الثاني منها، مع من يوثق به على ما وجد من الأصل الذي هذا فرعه المقرر في المدرسة الضيائية بسفح قاسيون، وعلى الأصل المقرر برباط السميساطي بدمشق، فصح حسب الطاقة والإمكان، وصار

(١) بياض في الأصل، ولعله بيّض هنا لحين تذكّره كنية المقريزي فيلحقها.

أصلًا يعتمد عليه ويوثق به، وهذان الأصلان المقابل عليهما هذا الفرع هما أصلا سماع الناس على ابن الزبيدي، وتركت ألفاظًا ونسخًا من رواية أبي ذر الهروي ومن رواية الكشميهني مضروب على غالبها في الأصول ومكتوبة في الحواشي، لم أكتبها؛ لأنها لم تكن من سماع أبي الوقت، فليعلم ذلك، وصار هذا الفرع أصلًا يوثق به. كتبه عبد القادر بن محمد المقريزي، والحمد لله وحده.

انتهى ما رأيته على أصله نقله إبراهيم المحدث، ولله الحمد والمنة، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم».

نقله كما شاهده أبو هاشم حافظ بن جبر العتيبي.

البلاغات آخر المجلد الثاني:

وبخط البرهان ومنه أنقل:

«بلغ أبو ذر أحمد، مالك هذه النسخة، قراءة عليَّ ومقابلة بأصلي الدمشقي، وأجزت له. كتبه إبراهيم ابوه.

ثم بلغ أبو ذر أحمد ثانيًا ومقابلة بأصلي الدمشقي وأجزت له ما يجوز لي روايته. قاله إبراهيم أبوه.

ثم بلغ أبو ذر أحمد ابن كاتبه قراءة عليَّ من غير مقابلة بأصلي في شعبان سنة إحدى وأربعين وثمانمائة، وأجزت له جميع مروياتي ومؤلفاتي وما يجوز لي روايته. كتبه والده إبراهيم المحدث».

قلت (أبو هاشم): وتحته طبقة بخط أبي ذر المعروف، ومنه أنقل:

«ثم بلغ مقابلة على أصله وعلى الأصل المسموع على شيخ الإسلام العراقي فصح. كتبه أبو ذر».

قلت (أبو هاشم): هذا الأصل نفيس فهو مقابل أيضًا على الأصل المصري المسموع على العراقي ولهذا وغيره هو أنفس من فرع آل الشحنة.

وتحته بخط العمادي المعروف، ومنه أنقل:

«بلغ سيدي تاج الدين ابن مولانا الشيخ موفق الدين، جعله الله من حزبه سماعًا من لفظي بالمدرسة العصرونية الشافعية بحلب، في مجالس آخرها رابع عشرين شعبان سنة (٩٣٣هـ)، وأجزت له. كتبه إبراهيم العمادي.

ثم بلغ سيدنا الشيخ تاج الدين المشار له كذلك، وأجزت له في رمضان سنة (٩٣٣هـ). كتبه إبراهيم العمادي».

قلت: فهذه النسخة نفيسة، غاية في النفاسة، كتبها رجل من أهل العلم والإتقان والمعرفة بالحديث والعربية، وقرأها مالكها أبو ذر على أبيه مرارًا وقابلها معه على الأصل الذي نقلت منه، وهو الأصل الدمشقي المقروء على المزي، ونقل الطباق من الأصل الدمشقي والقيود والبلاغات البرهان الحلبي سبط ابن العجمي بخطه، وكذلك هي مقابلة بالأصل المسموع على الحافظ العراقي، كما ذكر أبو ذر في البلاغ المذكور سابقًا، وهو الأصل الثاني للحافظ سبط ابن العجمي، وعليه بنى شرحه المسمى بـ«التلقيح» مع أصله الدمشقي أيضًا.

وكما قرئت على البرهان وقرأها ابنه عليه؛ فقد قرأها الأحفاد أيضًا، حيث قرأها موفق الدين أبو بكر على ابن الناسخ الذي قرأها على جده البرهان، وكذلك قرأها ابنه تاج الدين ابن موفق الدين أبي بكر على إبراهيم العمادي كما مر.

فهذا هو فرع آل إبراهيم سبط ابن العجمي الحلبي.

وكل من ذكرت أسماءهم من أهل العلم المشهورة خطوطهم وتراجمهم: البرهان الحلبي، وابنه أبو ذر أحمد، وحفيده أبو بكر موفق الدين، وابن الناسخ، والبرهان السلامي، وابن العماد الشافعي.



عن عائشة أنها كانت ترجل النبي صلى الله عليه وسلم وهي حائض
وهو معتكف في المسجد وهي في حجرتها يناولها رأسه ٥
آخر الجزء الأول من صحيح البخاري
يتلوه إن شاء الله تعالى في الجزء الثاني
كتاب البيوع ٥ ٥
فرغ من كتابته ثاني شهر الله المحرم الحرام سنة أربعين وثمان...
فقير عفو الله تعالى محمد بن إبراهيم بن محمد السلامي عفا الله عنه
والحمد لله وحده ٥ وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم ٥ وحسبنا الله ونعم الوكيل

آخر الجزء الأول، وفيه خط السلامي، والبرهان الحلبي، وابنه أبي ذر، وحفيده موفق الدين، وابن الناسخ، والعمادي.

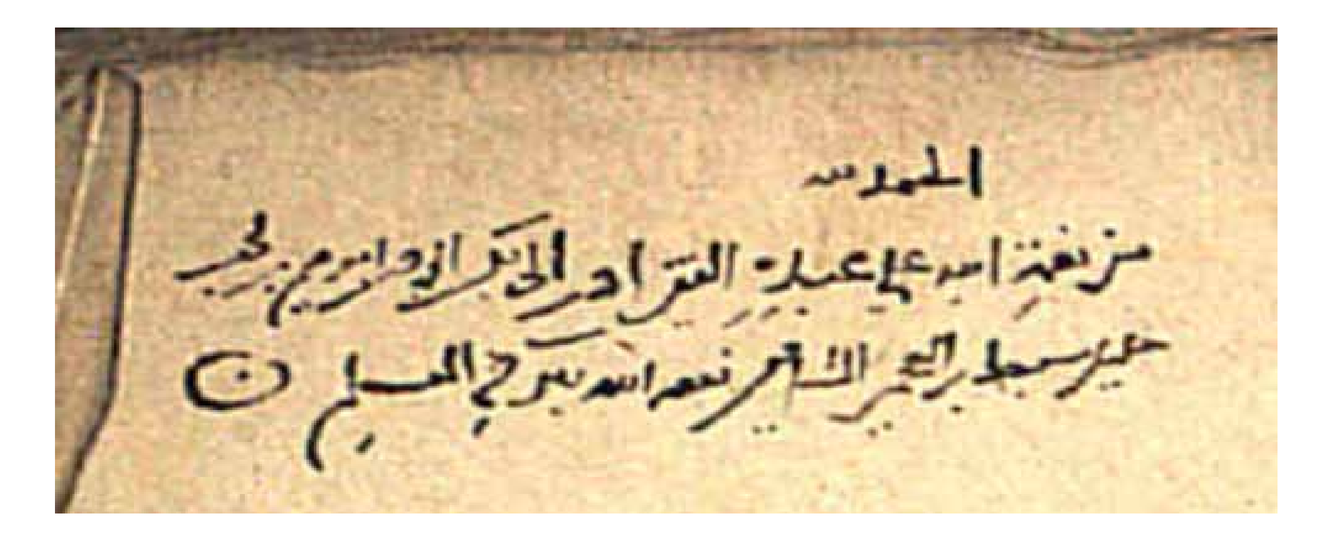
في ابرهيم خرج فلما برز رفع يديه فقال اللهم اني اشهد اني على دين ابرهيم وقال
الليث كتب الي هشام عن ابيه عن اسماء بنت ابي بكر قالت رايت زيد بن عمرو
بن نفيل قائما مسندا ظهره الى الكعبة يقول يا معاشر قريش والله ما منكم على
دين ابرهيم غيري وكان يحيي الموءودة يقول للرجل اذا اراد ان يقتل ابنته
لا تقتلها انا اكفيك مؤونتها فياخذها فاذا ترعرعت قال لابيها ان شئت دفعتها
اليك وان شئت كفيتك مؤونتها

اخر الجزء الثاني من صحيح البخاري يتلوه
ان شاء الله تعالى في الثالث باب بنيان الكعبة

ووقع الفراغ من كتابته في رابع صفر الخير من سنة اربعين وثمان مائة بالمدرسة الشهيرة
... فقير عفو الله تعالى محمد بن ابرهيم بن محمد بن عبد الله بن يوسف بن
يونس السلامي عفا الله عنه والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وصحبه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل

آخر الجزء الثاني، وفيه خط الناسخ السلامي، وخط البرهان الحلبي، وخط ابنه أبي ذر، وخط إبراهيم العمادي.

وعلى غلاف المجلد الثاني تملك بخط حفيد البرهان موفق الدين.



• الفرع الثاني: فرع آل ابن الشحنة الحنفي الحلبي، المحفوظ بمكتبة آياصوفيا برقم (٨١٧ و ٨١٨):

وهو أصل خزائني متقن، بخط السلامي ناسخ الفرع الأول، والباقي منه النصف الثاني أيضًا في مجلدتين، وعليه حواشٍ كثيرة بخط ابن الشحنة المحب أبي الفضل محمد، بعضها عن ابن حجر، وبعضها عن شيخه البرهان الحلبي، وقد وجدت هذا الأصل أثناء جردي وبحثي في المخطوطات، وقد أشار له قبلي الأخ الفاضل محمود النحال.

وعلى غلاف المجلد الأول مكتوب:

«الجزء الأول من الجامع الصحيح، برسم الخزانة العالية المولوية القاضوية الكبيرية السيدية المخدومية الحاكمية المحبية ابن الشحنة، قاضي القضاة وناظر دواوين الإنشاء الشريف بالمملكة الحلبية عظم الله شأنه».

وبأعلى الورقة بخط صاحب النسخة المحب محمد أبي الفضل ابن الشحنة:

«سمعت جميع صحيح البخاري من أصل هذه النسخة[(١)] على شيخنا الحافظ العلامة برهان الدين سبط ابن العجمي، سوى أفوات يسيرة أعدتها لنفسي بقراءتي، بحق سماع شيخنا على عدد من المشايخ، منهم بدر الدين محمد بن بشر الحراني، بسماعه من المشايخ الثلاثة: الحجار، وابن عبد الدائم، والمطعم، قالوا: حدثنا ابن الزبيدي سماعًا، سوى ابن المطعم فإنه قال: سوى من باب تحويل الاسم الى اسم أحسن منه، إلى كتاب الرقاق، ومن باب استتابة المرتدين إلى قوله: قال رجل لرسول الله ﷺ: اعدل، أخبرنا أبو الوقت عبد الأول السجزي، أخبرنا أبو الحسن الداودي، أخبرنا أبو محمد ابن حمويه، أخبرنا الفربري، حدثنا البخاري مرتين.

وصح ذلك بقراءة شيخنا المشار إليه من لفظه بالجامع الأموي بحلب، سوى

(١) أي: الأصل الدمشقي. وقد تقدم ذلك في الكلام على الأصل الدمشقي.

الأفوات التي أعدتها... في مجالس آخرها سابع عشر رمضان سنة سبع وعشرين وثمانمائة. قال ذلك محمد بن أبي الوليد محمد ابن الشحنة الحنفي، عفا الله عنه».

وهذا السماع المنقول موجود في الأصل الدمشقي بخط ابن الشحنة.

وبأعلاها أيضًا بخطه:

«الحمد لله، قرأته بالقاهرة في سنة ثمان وخمسين وثمانمائة كاملًا، فسمعه من لفظي جماعة يُذكرون آخره، منهم أبو البقاء محمد ابن أبي اليمن قاضي حلب، وأجزت له ولمن سمع شيئًا منه أو حضر ما يجوز لي روايته. قال ذلك محمد بن أبي الوليد وكتب، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم».

وبأعلاها بلاغ هذا نصه:

«فرغه قراءة على والده عبد البر بن محمد أبي الفضل ابن الشحنة... ولله الحمد».

قلت: وهذه البلاغات كلها مذكورة أيضًا على غلاف المجلد الثاني، وهي بخط ابن الشحنة محمد أبي الفضل، وابنه عبد البر.

آخر المجلد الأول:

قيد الفراغ بخط السلامي، ومنه أنقل:

«وفرغ من كتابته في ليلة الجمعة خامس عشر شوال المبارك من شهور سنة خمسين وثمانمائة بحلب المحروسة الفقير إلى الله تعالى محمد بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله السلامي الشافعي، غفر الله تعالى له ولوالدية ولجميع المسلمين أمين».

وبأسفله طبقة بخط محمد بن أبي الوليد ابن الشحنة، وخطه معروف مشهور، ومنه أنقل:

«صورة طبقة على أصله، نصها:

الحمد لله قرأت جميع هذا الكتاب وما بعده الى آخر الكتاب، وهو الكتاب الجامع

المختصر الصحيح من أمور سيدنا ومولانا رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، تأليف الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، على الشيخ الإمام الحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزي، بسماعه له من أبي المرهف المقداد بن أبي القاسم هبة الله بن المقداد القيسي، بسماعه من أبي منصور سعيد بن محمد بن سعيد الرزاز البغدادي، بسماعه من أبي الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب السجزي بسنده المشهور، فسمعه الفقير إلى الله تعالى شرف الدين أبو محمد يعقوب بن عبد الكريم بن عبد الدائم المصري، وأخوه جمال الدين عبد الله، وعتيقه الحاج شمس الدين سنقر بن عبد الله الشرفي، والشيخ الإمام الفقيه العالم الخطيب شهاب الدين أبو العباس أحمد بن عبد الرزاق بن أحمد بن عبد الله بن الزبير الخابوري، وآخرون بفوت، وصح وثبت في مجالس آخرها ليلة النصف من شعبان سنة خمس عشرة وسبعمائة بحلب المحروسة. كتبه عبد القادر بن محمد بن إبراهيم البعلي، لطف الله به ووفقه، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم، ورضي عن أصحابه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

وتحته مكتوب ما لفظه:

صحيح ذلك وكتب يوسف المزي.

نقله كما شاهده إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي عفا الله عنهم، ومن خطه نقل أضعف العباد محمد بن أبي الوليد محمد بن أبي الفضل محمد بن محمد بن محمود بن غازي بن أيوب بن الشحنة الحنفي، غفر الله لهم أجمعين».

قلت: ومن خطه نقل أبو هاشم حافظ العتيبي.

وبخط السلامي، ومنه أنقل:

«الحمد لله، قوبل هذا الجزء مع الإمام المحدث المفيد المتقن البارع موفق الدين أبي ذر أحمد بن شيخنا الحافظ العلامة برهان الدين المحدث أبقاه الله تعالى، بقراءة كاتبه محمد بن إبراهيم السلامي - وذا خطه - تارةً، وبقراءة المشار إليه تارةً، في مجالس

آخرها ثامن عشري شهر ربيع الأول سنة إحدى وخمسين وثمانمائة، فصح هذا الفرع صحة الأصل الدمشقي لشيخنا المشار إليه، وهو الأصل المقروء على الحافظ المزي، المقابل بخط المقريزي المحدث، رحمهما الله تعالى، فصار هذا الفرع أصلًا يوثق به ويعتمد عليه، ويُروى منه ويُرجع إليه، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم».

وتحت هذه الطبقة قيد بخط أبي ذر أحمد المعروف، ومنه أنقل:

«الحمد لله، ثم بلغ مقابلة ثانيًا، فصح ولله الحمد. قال ذلك وكتبه أبو ذر أحمد بن إبراهيم المحدث الشافعي، غفر الله تعالى له».

وبأسفل الورقة طبقة لحسين حفيد مالك النسخة المحب أبي الفضل محمد بن أبي الوليد محمد ابن الشحنة، هذا نصها:

«الحمد لله، أنهاه قراءة على الشهاب ابن طريف الشاوي السامع له على من سمعه على وزيرة والحجار؛ أبو الطيب الحسين بن أبي اليمن محمد بن أبي الفضل محمد ابن الشحنة الشافعي، في مجالس آخرها ١١ شوال سنة (٨٧٧هـ) بالقاهرة المعزية، وأجاز المسمع المذكور للسامعين ولي والحاضرين ذلك وجميعَ ما يجوز له وعنه روايته».

وأول المجلد الثاني كتاب البيوع، وآخره قيد الفراغ بخط السلامي، ومنه أنقل:

«آخر الجز الثاني من صحيح البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يتلوه في الجزء الثالث إن شاء الله تعالى: باب بنيان الكعبة.

وفرغ منه كاتبه ثامن عشر ذي الحجة سنة خمسين وثمانمائة بحلب فقيرُ عفو الله تعالى محمد بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله السلامي، غفر الله له ولوالديه ولمن نظر فيه ودعا له بالمغفرة ولجميع المسلمين. الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم».

وتحته طبقة بخط ابن الشحنة، ينقل فيها طبقة من خط البرهان الحلبي عن المقريزي

بمثل ما ذكرنا آخر المجلد الأول.

وبالحاشية بخط السلامي:

«قوبل جميع هذا الجزء، وهو الثاني من صحيح البخاري، مع من قوبل الجزء الأول معه، وهو الإمام موفق الدين أبو ذر أحمد بن شيخنا برهان الدين المحدث، على أصلنا وأصل شيخنا، وحرر حسب الطاقة، فصح صحة الأصل المذكور وزيادة، وصار هذا الفرع أصلًا يوثق به ويعتمد عليه، ويروى منه ويرجع إليه. قال ذلك وكتب محمد بن إبراهيم السلامي».

وتحته بخط أبي ذر ابن البرهان:

«الحمد لله، ثم بلغ مقابلة ثانيًا، فصح، وصار هذا الفرع أصلًا يوثق به ويعتمد عليه، ويروى منه ويرجع إليه. قال ذلك وكتب أبو ذر أحمد بن إبراهيم المحدث الشافعي، لطف الله تعالى به».

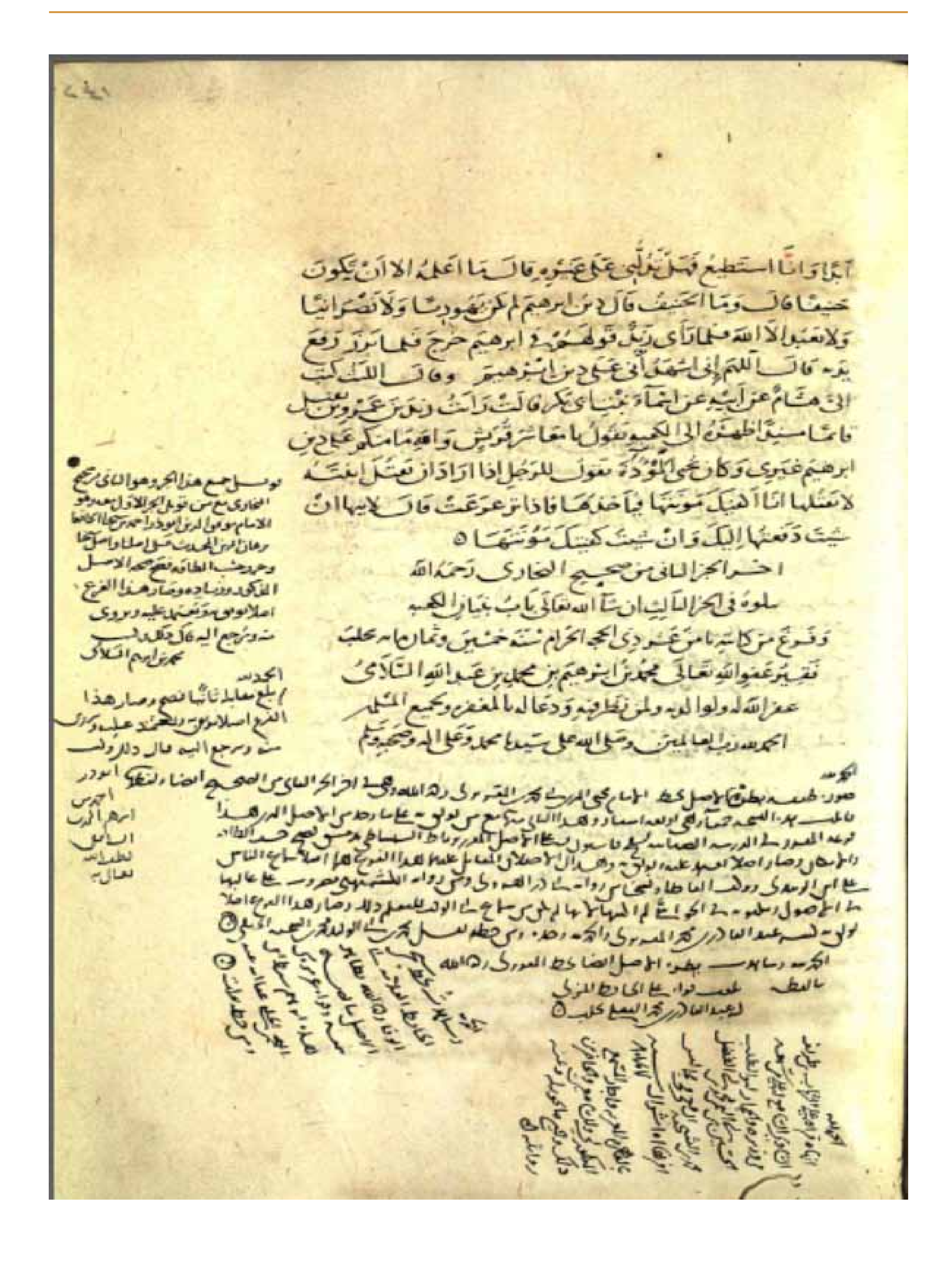
وبأسفل الورقة طبقة سماع الحسين حفيد مالك النسخة، على الشهاب ابن طريف شيخ السيوطي، وطبقته بمثل ما سبق نقله عن آخر المجلد الأول.

قلت: فهذا الأصل عليه خط مالكه المحب محمد ابن الشحنة، وخط ابنه عبد البر، وخط حفيده الحسين بن أبي اليمن محمد بن المحب محمد أبي الفضل ابن الشحنة، ولذلك سميته: فرع آل ابن الشحنة؛ لوجود خطوطهم وسماعاتهم عليه، مع خط الناسخ المتقن العالم السلامي، وخط أبي ذر الحلبي، وهو وفرع آل سبط ابن العجمي نفيسان جدًا، وفرسا رهان، ولكن عندي أن اصل آل السبط ابن العجمي أجود، وفي كل خير.

وترجمة ابن الشحنة وأولاده وأحفاده والشهاب ابن طريف كلها مبذولة مبسوطة في تواريخ حلب، منها تاريخ شيخ شيوخنا بالإجازة ابن الطباخ الحلبي، والضوء اللامع للسخاوي، وغيرهما.



آخر الجزء الأول، وفيه خط الناسخ السلامي، وخط ابن الشحنة، وحفيده الحسين، وأبي ذر ابن البرهان الحلبي.



أبدا وأنا أستطيع فهل تدلني على غيره قال ما أعلمه إلا أن يكون
حنيفا قال وما الحنيف قال دين إبرهيم لم يكن يهوديا ولا نصرانيا
ولا يعبد إلا الله فلما رأى زيد قولهم في إبرهيم خرج فلما برز رفع
يديه قال اللهم إني أشهد أني على دين إبرهيم وقال الليث كتب
إلي هشام عن أبيه عن أسماء بنت أبي بكر قالت رأيت زيد بن عمرو بن نفيل
قائما مسندا ظهره إلى الكعبة يقول يا معاشر قريش والله ما منكم على دين
إبرهيم غيري وكان يحيي الموءودة يقول للرجل إذا أراد أن يقتل ابنته
لا تقتلها أنا أكفيك مؤنتها فيأخذها فإذا ترعرعت قال لأبيها إن
شئت دفعتها إليك وإن شئت كفيتك مؤنتها

آخر الجزء الثاني من صحيح البخاري رحمه الله
يتلوه في الجزء الثالث إن شاء الله تعالى باب بنيان الكعبة
وفرغ من كتابته ثامن عشر ذي الحجة الحرام سنة خمسين وثمان مائة بحلب
[illegible] عفو الله تعالى محمد بن إبرهيم بن محمد بن عبد الله [illegible]
غفر الله له ولوالديه ولمن نظر فيه ودعا له بالمغفرة ولجميع المسلمين
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الحمد لله
توسل ... جميع هذا الجزء
مع الامام المحدث المتقن
البارع موفق الدين ابي ذر احمد
ابن سبط الحافظ العلامة برهان الدين
المحدث ابقاه الله تعالى بقراءة كاتبه
محمد بن ابرهيم السلامى وداخطه
تارة وبقراءة السار اليه تارة
في مجالس اخرها ثاني عشرين شهر
ربيع الاول سنة احدى وخمسين
وثمان مائة فصح هذا الفرع صحة
الاصل الذي نسخ منه المشار اليه
وهو الاصل المقروء على الحافظ
المزي المقابل بخط المزي المحدث
رحمهما الله تعالى فصار هذا الفرع
اصلا يوثق به ويعتمد عليه ويروى
منه ويرجع اليه والحمد لله وحده
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

توسل جميع هذا الجزء وهو الثاني من صحيح
البخاري مع من توسل الجزء الأول معه وهو
الامام موفق الدين ابو ذر احمد بن سبط الحافظ
برهان الدين المحدث على اصلنا واصل سبط
وجرى حسب الطاقة فصح صحة الاصل
المذكور وزياده وصار هذا الفرع
اصلا يوثق به ويعتمد عليه ويروى
منه ويرجع اليه قال ذلك وكتب
محمد بن ابرهيم السلامى

الحمد لله
ثم بلغ مقابلة ثانيا فصح وصار هذا
الفرع اصلا يوثق به ويعتمد عليه ويروى
منه ويرجع اليه قال ذلك وكتبه
... الصحيح ايضا ... ابو ذر
احمد بن ابرهيم المحدث
الشافعي لطف الله
تعالى به

الحمد لله
ثم بلغ مقابلة
ثانيا فصح ولله
الحمد قال ذلك
وكتبه ابو ذر
احمد بن ابرهيم المحدث
الشافعي عفا الله
تعالى له

الحمد لله

صورة طبقة على أصله لفظها الحمد لله رب العالمين سمع جميع هذا الكتاب وما بعده إلى آخر الكتاب

وهو الكتاب الجامع المختصر الصحيح من أمور ... رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه

تأليف الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري رحمه الله على الشيخ الإمام الحافظ

جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزي بسماعه له من الرحلة المقداد

بن القاسم هبة الله بن المقداد القيسي بسماعه من أبي منصور سعيد بن محمد بن سعيد الرزاز البغدادي

بسماعه من أبي الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب السجزي بسنده المشهور وسمعه الشيخان الأجلان

علما شرف الدين أبو محمد يعقوب بن عبد الكريم بن عبد الدائم المصري وأخوه جمال الدين عبد الله

ورفيقه الحاج شمس الدين سنقر بن عبد الله الشرفي وأخي الإمام الفقيه العالم الخطيب شهاب الدين

أبو العباس أحمد بن عبد الرزاق بن أحمد عبد الله بن الزكي ... وأحمد ... وصح ذلك في

مجالس آخرها ليلة الجمعة من شعبان سنة خمس عشرة وسبعمائة ... كتبه عبد الله ...

محمد بن إبراهيم ... لطف الله به ... وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم ورضي الله عن أصحابه

أجمعين والحمد لله رب العالمين وكتبه ... لطف الله به

صحيح ذلك وكتب يوسف المزي كذلك

بلغ ... إبراهيم بن محمد ... عفا الله عنهم ومن خطه نقل أضعف العباد

محمد ... عفا الله عنه ...

الجزء الأول من الجامع الصحيح

برسم الخزائن العالية

المولوية القاضوية الكبيرية

المخدومية الحاكمية المحبية ابن الشحنة

قاضي القضاة وناظر ديوان الانشاء الشريف

بالممالك الحلبية المحروسة عز الله

شانه

للإمام أبي عبد الله البخاري

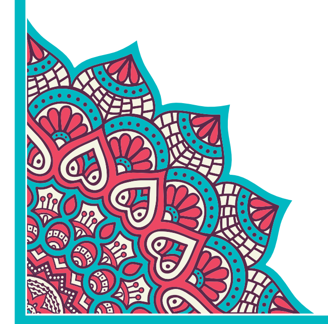



«طليعة من كتاب موضي»

وهي كشف لخط ناسخ اليونينية

ولأجوبة ابن مالك على أسئلة اليونيني

حافظ بن جبر العتيبي




بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير الأولين والآخرين، نبينا محمد صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وآله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فهذه طليعة مختصرة من كتابي الجديد - عجل الله خروجه ورزقني فيه الصواب والنية الحسنة -.

وقد سميته باسم أمي (موضي بنت حجاب بن عيد العتيبي)، أطال الله عمرها على طاعته، وأحسن لنا ولها الخاتمة ولجميع إخواننا المسلمين.

وكنت قد أخرجت قبل عام وأكثر كتابي الأول: (كتاب جبر)، وقد سميته باسم أبي حفظه الله.

وهو تاريخ مختصر لصحيح البخاري وبيان اتصاله بالنسخ المكتوبة المتقنة الصحيحة التي سمعها الثقات المشاهير عن الثقات المشاهير إلى مؤلف الكتاب محمد بن إسماعيل رَحِمَهُمُٱللَّهُ جميعا.

وقد بنينا كتابنا على نسخة الحافظ اليونيني (ت٧٠١هـ)، وأصلها نسخة الحافظ عبد الغني المقدسي (ت٦٠٠هـ)، وأصلها نسخة أبي الوقت عبد الأول السجزي (ت٥٥٣هـ)، وهو عن أصل شيخه الداودي (ت٤٦٧هـ)، وهو عن أصل شيخه الحموي (ت٣٨١هـ)، وهو عن أصل شيخه الفربري (ت٣٢٠هـ)، وهو عن أصل شيخه البخاري (ت٢٥٦هـ)، وهو بأسانيده الصحاح لرسول الله عليه الصلاة والسلام.

وعن نسخة اليونيني نسخٌ متقنة كثيرة، منها ثماني نسخ كتبها النويري (ت٧٣٣هـ) صاحب كتاب نهاية الأرب، بقي منها نسختان. وعدة نسخ لمحمد المزي الغزولي

(ت٧٧٧هـ)، وعلى أحدها اعتمد القسطلاني (ت٩٢٣هـ) في شرحه. ثم فروعٌ كثيرة حتى نسخة الحافظ المسند عبدالله بن سالم البصري (ت١١٣٤هـ)، فرغ منها سنة (١١٠٠هـ).

وعن نسخة البصري نقلت فروعٌ متقنةٌ محررة كثيرة، من أتقنها وآخرها: فرع حسين بن إبراهيم المغربي المصري، ثم المكي (ت١٢٩٢هـ) فرغ من نسخته سنة (١٢٨٤هـ).

وعلى نسخة عبد الله بن سالم البصري طبعت الطبعة السلطانية الشهيرة المتقنة (١٣١٣هـ)، ثم عنها مصوراتها: مصورة الشيخ الناصر وغيره، ثم طبعة دار التأصيل الثالثة (١٤٣٨هـ).

فاتصلت النسخ الموثوقة من اليونينية وأصلها نسخة الحافظ عبد الغني صعودًا إلى المصنف البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ. ثم اتصلت نزولًا إلى الطبعة السلطانية المشهورة، وزاد بذلك ثبوتًا ما كان ثابتًا من قبل من صحة واستفاضة وتواتر هذا الكتاب المبارك من مصنفه إلينا بنقل الثقات وسماعهم متصلًا، وبالنسخ الصحيحة المتقنة من مصنفه إلى الطبعة المشهورة.

ولمن يسأل عن نسخة البخاري، تعلمًا أو تعنتًا، نقول: خذ سندنا المتصل بالنسخ المشهورة، التي هي بخطوط الحفاظ والعلماء منسوخة وموقعة وممهورة، وعلى العلماء المسندين المعروفين مقروءة ومسموعة. فنروي الصحيح عن الطبعة السلطانية التي طبعت على أعين العلماء المعروفين بأشهر المطابع في مصر، وبأمر السلطان عبد الحميد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهي مأخوذة من نسخة الحافظ المحدث البصري، وهوعن نسخة اليونيني، وهو عن نسخة الحافظ عبد الغني، وهو عن أصل أبي الوقت السجزي، وهو عن أصل الداودي، وهو عن أصل الحموي، وهو عن أصل الفربري، وهو عن المصنف، وهو بأسانيده الصحيحة ورجاله الثقات عن رسولنا عليه الصلاة والسلام، والحمد لله رب العالمين.

وباختصار: السلطانية، عن البصرية، عن اليونينية، عن المقدسية، عن السجزية،

عن الداودية، عن الحموية، عن الفربرية، عن البخارية. فبيننا وبين البخاري سبع نسخ مشهورة موثوقة معتمدة.

وهذا سند نسخ الطبعة الهندية المشهورة التي أصلها نسخة عبد العزيز الدهلوي، ثم تلميذه إسحاق، ثم تلميذه، شيخ أهل الحديث في الهند نذير حسين، وهو أصل نفيس تداولته أيدي علماء الحديث في الهند وحشّوا عليه الحواشي الحسان، ومن نذير حسين استعاره أحمد علي السهارنفوري، وطبع - اعتمادا عليه - طبعته المشهورة، طبع المجلد الأول منها سنة (١٢٦٧هـ)، قال ذلك المباكفوري في "حياة البخاري".

وأصل الدهلوي راجع لنسخة الصاغاني المشهورة، إما مباشرة أو عن طريق فروعها، وهذا بيّن بمقابلة الطبعة الهندية التي أصلها نسخة الدهلوي بمخطوطات نسخة الصاغاني.

ونسخة الصاغاني منقولة من النسخة التي عليها خط الفربري تلميذ البخاري، إلا أجزاء قليلة مفقودة، ثم قابلها الصاغاني مع أصول كثيرة، وحررها وجوّدها عربيّة، فقد كان إمامًا في اللغة، فهو صاحب العباب وتكملة الصحاح وغيرها.

فالطبعة الهندية فرع لنسخة الصاغاني، مع إضافات من الشروح وبعض النسخ الأخرى، وهذا لا يخرجها عن كونها فرعًا لنسخة الصاغاني.

وسند الهندية المسلسل بالنسخ هو: الهندية، عن الدهلوية، عن فروع الصاغانية، عن الصاغانية، عن النسخة المسموعة على الفربري وعليها خطه، عن كتاب البخاري وأصله.

وقد طبع الصحيح في مصر طبعات كثيرة مأخوذة من متن الصحيح المضمن في شرح القسطلاني "إرشاد الساري"، بعضها يذكر ذلك، وبعضها الآخر بيّن، منها: البولاقية وغيرها، وكذلك الطبعة العامرة بإسطنبول، فسندها عن الفرع التنكزي فرع المزي الغزولي الذي اعتمده القسطلاني عن اليونينية؛ لأنه مقابل معها بسندها السابق.

أقول: نسخة اليونيني ظهرت مطبوعة بطباعة السلطانية الأميرية، ونسخة الصاغاني

بطباعة الطبعة الهندية، والفرع التنكزي - فرع الغزولي - بالطبعات المصرية والعامرة.

ونعود لموضوعنا، فأقول: بعد ذلك أكملت البحث، وكثرت الفوائد، واستعرضت لذلك الكثير من مصورات المخطوطات لمكتبات كثيرة بكاملها، ومقصودي صحيح البخاري وكتب السنة، ثم رأيت كثرة الفوائد فيما يمر عليّ، ورأيت وجوب تقييدها في عامة العلوم الإسلامية، ولتفصيلها مكان غير هذا إن شاء الله.

وأثناء هذا الاستعراض تواترت لدي كثير من الخطوط، واشتُهر كثير، وثبَتَ كثير. فعامة خطوط نسخة عبد الغني - التي عليها والتي على فروع اليونيني - وجدتها. واطلعت على خطوط كثيرة عتيقة، منها: خط الحافظ أبي عمر الطلمنكي وغيره. وكان من أهم ما رجوت الله أن أعثر على خط ناسخ اليونينية، محمد بن عبد المجيد بن زيد البعلبكي، رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أما رفيقه اليونيني فقد اطلعت على نماذج كثيرة من خطه، ووجدتها في مواضع كثيرة.

وبعد طول بحث عثرت على خط البعلبكي أوائل هذه السنة (١٤٤٠هـ)، ولله الحمد والمنة بفضله وحده سبحانه، وقد سجدت ساعتها سجدة الشكر؛ لحبيب طال انتظاره، وكان ذلك أثناء تصفحي لمخطوطات مكتبة جارالله التركية، فوجدت كتاب "مختصر سنن أبي داود" للمنذري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو كتاب نفيس، وقد جمعت الكثير من نسخه من المكتبات التركية وغيرها، وهذه النسخة في مجلدتين متتاليتين:

الأولى منهما بخط أحمد بن عبد الرحمن الشهرزوري، ورقمها: (٤١١) بمكتبة جار الله، وتقع في (٢٧٣) لوحة، بخط نفيس جميل.

والثانية منهما بخط عبد اللطيف بن عبد العزيز بن عبد السلام، المشهور بعز الدين، ورقمها: (٤١٢) بمكتبة جارالله، وتقع في (١٤٤) لوحة، وقد قرأه على المختصِر المنذري، وعليه خطه. وقرأه كذلك على إسماعيل بن عبد المحسن القرشي الشافعي، وقد قوبل الأول على الثاني كما سيأتي.

وخط الشهرزوري معروف، وكذلك خط القرشي والمنذري.

ويبدأ المجلد الأول من أول الكتاب إلى آخر الجزء السادس عشر، وآخره: باب في التولي يوم الزحف، وآخره: حديث أبي سعيد الخدري، قال: نزلت في يوم بدر: ﴿ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥ ﴾.

ويبدأ المجلد الثاني – مجلد عبد اللطيف بن عبد العزيز – من أول الجزء الحادي والعشرين، باب في الحفار يجد العظم يتنكب ذلك المكان، عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، عن رسول الله ﷺ، قال: كسر عظم الميت ككسره حيًا، إلى آخر الجزء الخامس والعشرين، وآخره: باب في قدر موضع الأزرة، وآخره: وعن عكرمة أنه رأى ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا يأتزر فيضع حاشية إزاره من مقدمه على ظهر قدميه ويرفع من مؤخره.

ويتضح مما سبق أن السقط في هذين المجلدين كبير، ولكنْ هناك فروع كثيرة حسنة، وليس مقصدنا في هذه الطليعة مختصر المنذري للسنن، ولكن مقصودنا الكشف عن خط ناسخ اليونينية ابن زيد.

أقول: ويمتاز المجلد الأول الذي بخط الشهرزوري بأنه قام على مقابلته الحافظ اليونيني ببعلبك، وقد قام بالمقابلة معه ناسخ اليونينية محمد بن عبد المجيد بن زيد، وخطه كثير في هذا المجلد، والأصل الذي قابلوا عليه هو أصل عبد اللطيف بن عبد العزيز الذي بقي منه المجلد الذي سبق التعريف به، وخط ابن زيد على ظهرية وعنوان الكتاب، وعلى آخره ومواضع كثيرة منه، وسنرفق صورًا لذلك مع تفريغ لبعضها، فقد اجتمع ابن زيد مع اليونيني على هذا الكتاب عام (٦٦٨هـ) وفي العام الذي بعده على صحيح البخاري، وأخرجوا النسخة المشهورة باليونينية.

وهذا تعريف وترجمة لناسخ اليونينية من كتابي "كتاب جبر":

ترجمة ناسخ اليونينية:

ناسخ اليونينية هو: محمد بن عبد المجيد بن زيد، كما جاء في «الطباق المنقولة» التي نقلها النويري ثم بعض فروع المزي، وقد ذكره أيضًا البصري في آخر «الصحيح»، نقل ذلك عنه القيصري وسالم ابنه وحمزة عاشور والمالكي صاحب النسخة المكية،

كلهم في نسخهم من الجامع الصحيح، وكذلك ابن حميد في «السحب الوابلة» عند ترجمته له، وعزا ذلك لنسخة البصري، والنقل هنا عن المالكي قال نقلًا عن النسخة البصرية:

في آخر اليونينية ما نصه بخط الأصل:

آخر الجزء وهو آخر «الصحيح»: الحمد لله وحده، وصلواته على سيدنا محمد النبي الأمي وآله وصحبه الطيبين الطاهرين وسلامه، آمين. نقله محمد بن عبد المجيد بن زيد في مدة آخرها يوم الأحد ثامن عشري شهر رمضان المعظم من سنة تسع وستين وستمائة.

قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٤/ ٥٤٠):

وفيها - أي: سنة (٦٤٥) - وُلِدَ العلّامة... شمسُ الدّين مُحَمَّد بْن أَبِي الفتح فِي أوائلها، ببَعْلَبَكّ... والإمام بدرُ الدّين مُحَمَّد بْن عَبْد المجيد بْن زيد النَّحْويّ، ببَعْلَبَكّ.

وقال الصفدي في: «أعيان العصر وأعوان النصر» (٤/ ٥٤٥): محمد بن عبد المجيد بن أبي الفضل بن عبد الرحمن بن زيد الحنبلي، الشيخ الفقيه الإمام المفتي بدر الدين أبو عبد الله، كان فاضلًا صالحًا مسجلًا، ليس في بلده له نظير، وكان يكتب الإسجالات والشروط كتابة مليحة خطًا ولفظًا، ويفتي الناس ويقرئهم. توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى تاسع شهر ربيع الأول سنة اثنتين وسبعمائة. ومولده سنة خمس وأربعين وستمائة.

وفي «الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة» (٥/ ٢٧٦):

مُحَمَّد بن عبد الْمجِيد بن أبي الْفضل بن عبد الرَّحْمَن بن زيد الْحَنْبَلِيّ البعلي، بدر الدّين، ولد سنة (٤٥) وتعانى الشُّرُوط ففاق فِيهَا، وَكَانَ حسن الْخط وَاللَّفْظ، أفتى ودرس وَلم يكن لَهُ بِبَلَدِهِ نَظِير، مَاتَ فِي ربيع الأول سنة (٧٠٢هـ).

قلت (حافظ): وقد حلاه ابن بابا جوك في أحد طباق السماع بقوله: الشيخ الفقيه الإمام العالم بدر الدين محمد بن زيد.

قلت وخط ابن زيد كثير في هذا المجلد وسنرفق صورًا له:

في آخر المجلد الأول لوحة ٢٧٣ / أ:

قيد ختم المجلد الأول بخط الناسخ الشهرزوري:

كمل المجلد الأول من مختصر السنن لأبي داوود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ويتلوه في أول المجلد الثاني في الجزء السابع عشر باب في الأسير يكره على الكفر، عن خباب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وذلك بعون الله وحمده يوم الأحد الخامس من ذي الحجة سنة اثنين (!) وستين وستمائة بالقاهرة المحروسة، تعليق العبد الفقير إلى رحمة ربه أحمد بن عبد الرحمن الشهرزوري، حامدًا لله تعالى ومصليًا على رسوله محمد ﷺ، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين آمين رب العالمين.

ثم بجانبه الأيمن قيد المقابلة بخط اليونيني:

بلغت المعارضة من أول الكتاب إلى هاهنا بأصل مصحح محرر متقن مقروء على شيخنا الإمام العلامة الحافظ زكي الدين أبي محمد عبد العظيم المنذري المختصِر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وعليه خطه في مواضع عدة تشهد بالقراءة والمقابلة والسماع للأصل وللحواشي... وعلى كل جزء خطه المبارك بالأصل وبما عليه من الحواشي الملحقة والقديمة، وصحت المعارضة لذلك أجمع... في تواريخ مختلفة أولها العشر الأوسط... سنة ثمان وستين وستمائة لهجرة سيدنا ومولانا سيد الأولين والآخرين محمد رسول الله ﷺ تسليما كثيرًا إلى يوم الدين، وآخرها اليوم السابع، وهو الثلاثاء، من ربيع الآخر ثمان وستين وستمائة ببعلبك المحروسة، وكانت المقابلة والعرض بأصل محيي الدين عبد اللطيف ولد شيخنا عز الدين ابن عبد السلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ. وصلى الله على سيدنا محمد وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين. كتبه علي بن محمد بن أحمد... بن عيسى بن أحمد بن محمد بن محمد بن محمد اليونيني.

٢٧٧

وقال الترمذي حسن لا نعرفه الا من حديث يزيد بن ابي زياد هذا اخر كلامه
ويزيد بن ابي زياد تكلم فيه غير واحد من الايمة ۞ وعن ابي سعيد وهو
الخدري رضي الله عنه قال نزلت يوم بدر ومن يولهم يومئذ دبره ۞
واخرجه النسايي ۞

كمل المجلد الاول من مختصر السنن
لابي داود رضي الله عنه ويتلوه في المجلد الثاني
في الجزء السابع عشر باب في الاسير يكره على الكفر
عن خباب رضي الله عنه ۞
وذلك بعون الله وحمده يوم الاحد الخامس
من ذي الحجة سنة اثنين وستين وستمايه
بالقاهرة المحروسة تعليق العبد الفقير الى رحمة ربه
احمد بن عبد الرحمن الشهرزوري حامدا الله تعالى
ومصليا على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم
غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين امين رب العالمين

نسخ هذا الكتاب من نسخة انتسخت من خط الامام الحافظ المتقن الشيخ زكي الدين ابي محمد عبد العظيم بن عبد القوي ابن عبد الله المنذري قدس الله روحه ونور ضريحه مولف هذا المختصر اثابه الله الجنة برحمته

بلغت المعارضة باصل صحيح محرر متقن مقروء على الامام العلامة الحافظ زكي الدين المنذري المصنف رضي الله عنه وعليه خطه في مواضع عدة بالقراءة والمقابلة والسماع للاصل المحرر ... وعلى حواشي خطه المبارك بالاصل ... الحلبية القديم ... المعارضة لذلك ...

نسخ هذا الكتاب من نسخة
نسخت من خط الإمام الحافظ
المتقن الشيخ زكي الدين أبي محمد
عبد العظيم بن عبد القوي
ابن عبد الله المنذري قدس الله
روحه ونور ضريحه مؤلف
هذا المختصر أثابه الله الجنة بمنه

[illegible] الكتاب بلغت المعارضة بأصل صحيح محرر متقن مقروء [illegible]
[illegible] الإمام العلامة الحافظ زكي الدين [illegible]
المصنف رضي الله عنه وعليه خطه من أصح عدة
بالقراءة والمقابلة والسماع للأصل المحرر [illegible]
وعلى كل جزء خطه المبارك بالأصل [illegible]
الطلبة والقديم وصحت المعارضة لذلك أجمع
على تواريخ مختلفة أولها في عشر [illegible]
سنة ثمان وستين وستمائة [illegible]
[illegible] الله والنبي الأمي محمد رسول الله صلى الله عليه
وسلم تسليما [illegible]
وآخرها [illegible] سابع [illegible] ربيع الآخر
ثمان وستين وستمائة [illegible]
والعرض بأصل [illegible] عبد اللطيف ولد [illegible]
ابن عبد السلام رحمه الله وصلى الله على سيدنا محمد
وآله وسلم تسليما [illegible]
ابن علي بن أحمد بن محمد بن محمد البوصيري

ثم نقل طبقة من أصل عبد اللطيف السلمي الذي قوبل به بخط ابن زيد:

«على أول الجزء السادس عشر من هذا الكتاب من الأصل المقابل به هذا الفرع ما مثاله:

قرأت جميع هذا الجزء على مختصِره الشيخ الإمام الحافظ زكي الدين أبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المنذري أبقاه الله، وكذلك ما عليه من الحواشي، وسمع السادة الأجلاء: ضياء الدين محمد بن عثمان بن سليمان الكردي الورزاني، وولده أبو القاسم عبيد الله، ونجيب الدين محمد بن سويد بن مبشر النحوي الصوفي، والفخر إسماعيل بن عبد المحسن بن داود الشافعي، وأبو إسحاق إبراهيم بن علي بن أحمد الأسواني، وصفي الدين محمد بن مظفر بن يحيى الزرزايني، والشمس حسن بن غانم السمسار، وأبو المظفر قايماز بن عبد الله الحلاوي، ومحمد بن منهال بن محمد العسقلاني، ومقدام بن كمال الدين أحمد الأعز مقدام اللخمي، وصح ذلك وثبت في مجالس آخرها يوم الإثنين الخامس والعشرون من شهر ربيع الآخر سنة أربع وخمسين وستمائة، بدار الحديث الكاملية بالقاهرة المعزية. وكتب عبد اللطيف بن عبد العزيز بن عبد السلام السلمي غفر الله له. والحمد لله الذي لا تتم الصالحات إلا به، وهو حسبنا ونعم الوكيل».

وإلى جانبه بخط الإمام المنذري رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ -مختصِره- ما مثاله:

«صحيح ذلك. كتبه عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المنذري، غفر الله تعالى له ولطف به.

نقل ذلك كما شاهده محمد بن عبد المجيد بن زيد».

واشتمل هذا الأصل على فوائد نفيسة علقها اليونيني، بعضها عن شيخه المنذري، وبعضها عن شيخ أبيه عبد الغني المقدسي، وعن أطراف ابن عساكر للسنن، ويرمز لزوائده بحرف (ز).

وكذلك فوائد غوالٍ نقلها عن شيخه ابن مالك صاحب الألفية، وأصلها أسئلة وجهها إليه عن بعض الروايات المشكلة في "مختصر سنن أبي داود" للمنذري، وأجاب عنها بخطه، ونقل ذلك إلى هذه النسخة، وهذا بعض منها:

صفحة (٧٠ / أ) في الحاشية بخط اليونيني:

«(ورأسُهُ معقوصًا)، بالضم، هكذا في الأصل المقروء على شيخنا الحافظ المنذري

والرواية كذلك. والصحيح... وفتح شيخنا الحافظ المنذري السين من (ورأسَهُ معقوصًا).

سألت شيخنا الإمام العلامة جمال الدين أبا عبد الله ابن مالك عن هذا الحديث: (ورأسَهُ معقوصًا)، أهو سائغ أم هو لحن؟

فأجاب بخطه المبارك:

وأما (رأسه معقوصًا) فيحمل على حذف خبر، كأنه قال: ورأسه ضُفِّرَ أو جمع مَعقوصًا، والرفع هو الوجه. هذا آخر جوابه».



(ص ٧٤ / أ) عند باب ما يؤمر المصلي أن يدرأ عن الممر بن يديه، حديث أبي سعيد، وفيه: "فليصل إلى سترة وليدنُوا منها"، حاشية بخط اليونيني:

«سألت شيخنا الإمام العلامة القدوة حجة العرب جمال الدين أبا عبد الله محمد بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن قوله في حديث أبي سعيد: "فليُصَلِّ إلى سترة وليدنوا منها"، هل ذلك سائغ جائز في اللغة أو هو لحن؟ فأجاب وكتب بخطه المبارك:

وأما "فليصل إلى سترة وليدنوا منها" فيحمل على أنه انتقل من الوحدة إلى الجمع؛ لأن أمره عليه السلام وإن كان موجهًا إلى لفظ مفرد فليس الإفراد مقصودًا.

ويحتمل أن يكون أراد: "وليَدنُ"، بضمةٍ مختلسة، ثم أشبعها؛ كما قرأ بعض القراء: (إياك نَعبُدُو) بإشباع ضمة الدال. وقد يوجه هذا على أنه من لغة من يُجري المعتلَّ مجرى الصحيح؛ فيقول في الرفع: "يدنُوُ"، بضم الواو، فإذا...[1] حذف الضمة وسلمت الواو.

وشبيهٌ بهذه الرواية إثبات الياء من: (إنه من يتقي ويصبر) في قراءة ابن كثير.

هذا آخر جوابه بخطه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ».

(١) لعله: نصب.



...ره وليدنوا منها ○ وعن ابي عبيد حاجب سليمان قال رايت عطاء بن يزيد ...
...لي فذهبت امر بين يديه فردني ثم قال حدثني ابو سعيد الخدري ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال من استطاع منكم ان لا يحول بينه وبين قبلته احد فليفعل
...ن حميد يعني ابن هلال قال قال ابو صالح احدثك عما رايت من ابي سعيد وسمعته
...ه دخل ابو سعيد على مروان فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
اذا صلى احدكم الى شيء يستره من الناس فاراد احد ان يجتاز بين يديه فليدفع في نحره
فان ابى فليقاتله فانما هو شيطان ○ واخرجه البخاري ومسلم بمعناه اتم منه ○

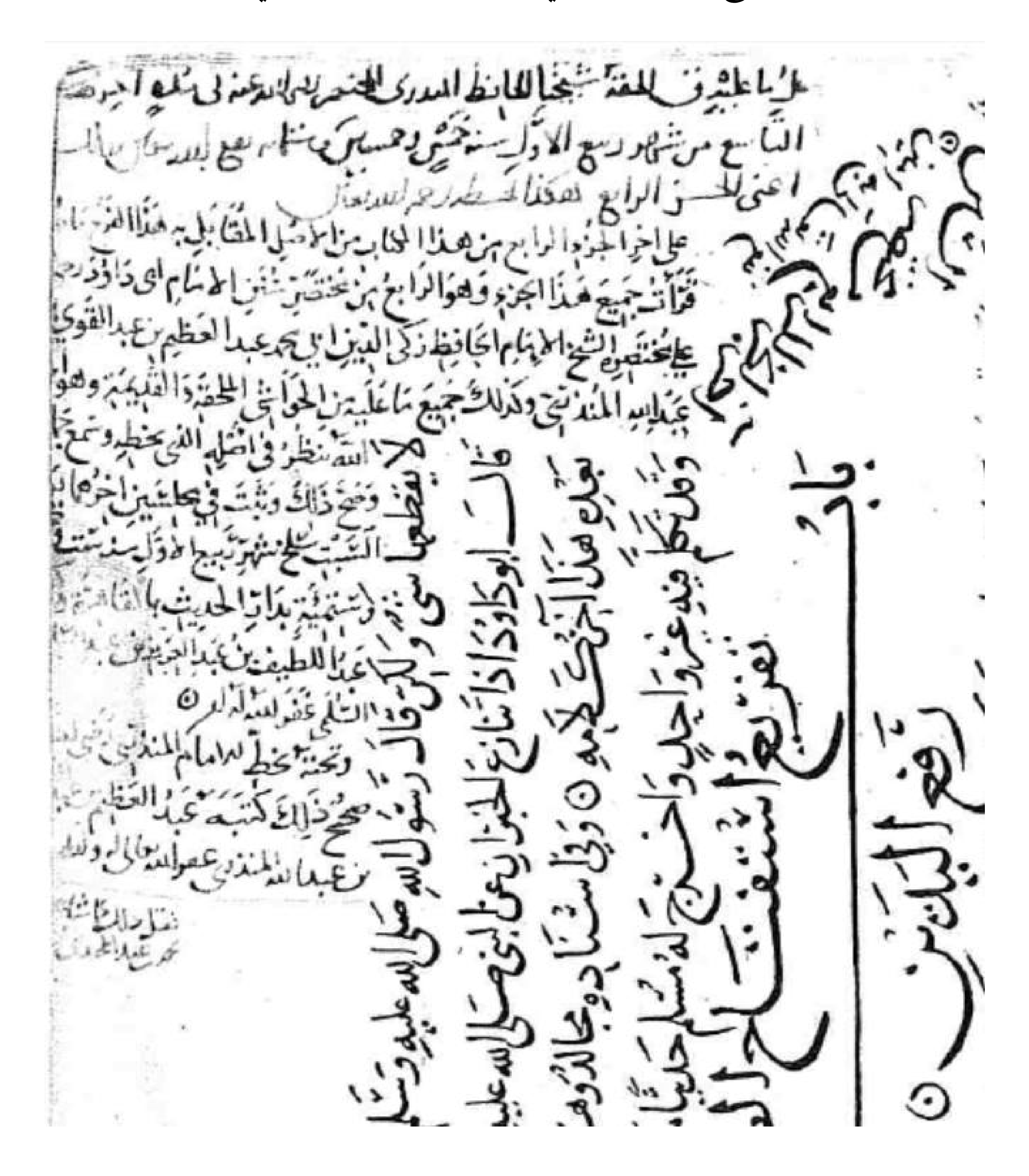
(ص ٨٤ / أ) في الحاشية بخط اليونيني:

«سألت شيخنا الإمام العلامة القدوة أبا عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، أمد الله عمره، عن قوله ﷺ: "إني ومعاذٌ ندندن حول هاتين" بالرفع، هل ذلك سائغ جائز أو هو لحن من الرواة؟

فأجاب أيده الله بخطه المبارك:

وأما "إني ومعاذٌ ندندن حول هاتين" بالرفع فجائز على التقديم والتأخير في مذهب سيبويه؛ كأنه قال: إني حول هاتين ومعاذ كذلك. وعلى مثل ذلك حمل قوله تعالى: (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون). وأما على مذهب الكوفيين فالمرفوع في مثل هذا معطوف على موضع اسم إنَّ؛ فإنه مبتدأ في التقدير، و(إنَّ) عامل ضعيف، فلا يمنع من اعتبار الابتداء مطلقاً عند الكسائي، ويشترط عدم ظهور الإعراب عند الفراء. فالرفع في الحديث صحيح بإجماع، ومع ذلك فأن يقال: "إني ومعاذًا" بالنصب هو الوجه المختار، والله أعلم. هذا آخر كلامه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

صورة يظهر فيها خط الإمام عبد المجيد بن زيد البعلبكي، ناسخ النسخة اليونينية المشهورة، ومقابلتها مع الحافظ اليونيني، وفوقه خط قرينه اليونيني (لوحة ٧٦ / أ).



بلاغ مقابلة لليونيني (لوحة ٩٠ / أ).

أول المجلد وعنوانه.

المجلد الأول من مختصر سنن الإمام أبي داود
سليمان بن الأشعث السجستاني رضي الله عنه
اختصار شيخنا الإمام الحافظ ناصر السنة
زكي الدين أبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله
المنذري قدس الله روحه ونور ضريحه






اليونينية

وفرعها البصرية، وفرعها الطبعة السلطانية[1]

حافظ بن جبر العتيبي

(١) طبعت سبع روايات للصحيح: (الحموي، والمستملي، والكشميهني، والمروزي، والجرجاني، والنعيمي، والشبوي)، جميعهم عن الفربري عن البخاري.




اليونينية قد تكلمت عليها في كتابي: (كتاب جبر)، وبينت بالأدلة القطعية أنها فرع لنسخة الحافظ عبد الغني المقدسي، وهي من فروع أصل أبي الوقت عبد الأول السجزي.

فهي فرع نفيس متقن من فروع أصل أبي الوقت، أصلها مسموع على عدد من أصحابه، آخرهم: أبو الحسين الزبيدي، وعليها خطه سنة (٦٣٠هـ).

وبقي المجلد الخامس من أصل اليونينية، وعدة فروع متقنة لها، مثل فرعي النويري، وفرع الغزولي، وفرع البصري. كما حفظت اليونينية وضمنت في شرح القسطلاني الذي عارض اليونينية بعدد من فروعها: (التنكزي، والناصري، وآقبغا آ ص، وفرعي آل ملك).

وكلامنا هنا على المعارضات والمقابلات التي تمت لليونينية وأصلها، وبها أصبحت جامعة لروايات ونسخ عديدة.

- **المعارضة الأولى:**

سمع الحافظ عبد الغني على الأرتاحي الصحيح (سنة ٥٩٩هـ) بحق إجازته من الفراء الموصلي، عن كريمة، عن الكشميهني، عن الفربري، عن المصنف البخاري.

وعارض بأصلين نفيسين من رواية كريمة:

الأول: **أصل شيخ شيخه الفراء.**

والثاني: **أصل أبي صادق مرشد المديني.**

وقال عبد الغني عنهما: إنهما قليلا المخالفة لأصله إلا في قليل من التقديم والتأخير وأشياء يسيرة بيّنها في نسخته. وفي ذلك بيان موافقة رواية كريمة عن الكشميهني لرواية الداودي عن الحموي، وكلاهما (الحموي والكشميهني) كتب وسمع الصحيح عن

الفربري، وهو كتب نسخته عن البخاري وسمعها عليه مرتين، وقيل ثلاثا، وكان أصل البخاري ونسخته عند الفربري.

وقال عبد الغني: إن ما نقص في الأصلين وضع عليه في أصله علامة السقط (لا) التي بالحمرة، وما زاد ذكره بالحمرة في حواشي نسخته، فالحمرة في اليونينية ليست من ألوان اليونينية؛ بل من ألوان أصلها نسخة عبد الغني الراجعة لمقابلته بين أصله وأصلين من رواية كريمة.

وقد ذكر ناسخ اليونينية ابن زيد أنه نقل ذلك على هيئته وصورته.

قلت (أبو هاشم): نقل ذلك النويري في فرعيه وبعض النسخ المنقولة من فرع الغزولي، وعليه فاليونينية متضمنة لرواية كريمة بمعارضة الحافظ عبد الغني بنسختي الفراء والمديني عنها.

قلت: فعلامة معارضة عبد الغني: الحمرة، ومنها الأحاديث التي في حواشي اليونينية وفروعها بالحمرة، فهي راجعة لعبد الغني ومعارضته، وهي من زوائد رواية كريمة على أصله من رواية أبي الوقت عن الداودي عن الحموي.

قلت: هذه هي المعارضة الأولى بيد الحافظ عبد الغني.

- **المعارضة الثانية:**

بعد نقل ابن زيد النسخة اليونينية من أصلها، وهو أصل عبد الغني، وذلك سنة (٦٦٩هـ)، وهو أصل سماع الحافظ اليونيني، وموجود عليها طبقة السماع على الزبيدي(٦٣٠هـ)، ومن القراء: أبوه، واسمه في الحضور، وهذا ثابت في المجلدة الخامسة التي بقيت من أصل عبد الغني.

أقول: بعد نقل ابن زيد عارضها اليونيني بأصلها، ثم عارضها بأصول أربعة متقنة محررة مشهورة موثوقة (س ص هـ ظ).

أولها: الأصل الموقوف بالسيمساطية، ورمزه (ظ).

وهو أصل قراءة الحافظ السمعاني على أبي الوقت في خراسان. وهو الأصل الثاني لأهل الشام. وقد سمع به أيضا اليونيني، ويسمى: (أصل السيمساطية)، أو: (وقف السيمساطية).

كما يسمى الأصل الأول: (أصل الحافظ عبد الغني)، أو: (وقف الضيائية) أو: (أصل الجبل).

فبمعارضة اليونيني بهذا الأصل، - وهو أحد أصلي سماعه وسماع أهل الشام، وهو أيضا من رواية أبي الوقت - اجتمع في اليونينية أصلا أهل الشام، وقوبلا ببعضهما البعض، ففي أصل الكتاب ومتنه أصلُ عبد الغني، وفي الحواشي وبين الأسطر أصلُ السيمساطية.

الثاني: أصل من رواية الأصيلي، ورمزه: (ص).

وهو أصل نفيس مسموع على الأصيلي، وعليه خط ابن عبد البر كما قال اليونيني في فرخته. والأصيلي يروي عن المروزي وعن الجرجاني، وهما عن الفربري.

الثالث: أصل الحافظ ابن عساكر، ورمزه: (س). وقد قابل اليونيني أصله بأصل ابن عساكر إلا أجزاء قليلة منه لفقدانها.

وابن عساكر عمود كتابه وأصله روايةُ الكشميهني، حيث روى عنه من طرق عن كريمة وغيرها، وكذلك عن أبي الوقت وغيره، عن الداودي عن الحموي، وعن النعيمي، وعن الشبوي.

جميعهم: (الحموي، والكشميهني، والنعيمي، والشبوي) عن الفربري، عن البخاري.

الرابع: أصل الحافظ الهروي، ورمزه: (هـ).

وهو يروي عن الحموي والمستملي والكشميهني، جميعهم عن الفربري عن البخاري.

وقد ميز بين روايات شيوخه، ورجح وقدم بعضها على بعض بدراية ورواية، مع

حفظ الجميع وإثباته، ولكن اختار في أصل كتابه، وذكر الباقي في الحاشية.

فمقابلة اليونيني جمعت بين أصل سماعه (أصل الحافظ عبد الغني)، وأصول الحفاظ: السمعاني، والهروي، والأصيلي، وابن عساكر. فانظر من اجتمع في هذه النسخة من الأعلام وحفاظ الإسلام.

وقابلَ هذه الأصول مرارًا على الانفراد، وذلك بيّنٌ في الفروع، فتجده يقول: بلغ مرة ثانية بأصل س. أو: ص، أو: هـ، أو: ظ.

ثم قابل الأصول الأربعة مجتمعة مع أصله بحضور العلامة ابن مالك، وقرئ عليه الكتاب، وأُحكم عربية، وألف بعد ذلك ابن مالك كتاب ((عمدة التوضيح)). وكذلك بحضور تلميذ ابن مالك محمد بن أبي الفتح البعلبكي، الفقيه الحنبلي، شيخ الذهبي وابن القيم، ومختصِر الروضة القُدامية، وصاحب المطلع على أبواب المقنع، وشرح جمل عبد القاهر الجرجاني المسمى: الفاخر.

وكانت هذه القراءة سنة (٦٧٠هـ).

ثم سمعت اليونينية على صاحبها مرارا، ثم بعد وفاته سمعت في مصر على الحجار ووزيرة السماعات المشهورة سنة (٧١٥هـ)، وحضر النويري الثالث منها بقراءة الفارقي.

أقول: وسُمع على الحجار ووزيرة بالنسخة اليونينية لأن الحفاظ إنما يسمعون على الراوي من أصل سماعه أو فرع صحيح، واليونينية فرع صحيح مطابق لأصل عبد الغني الذي سمع به الحجار ووزيرة وغيرهم على ابن الزبيدي سنة (٦٣٠هـ).

وقد نقل النويري فروعا عدة. قال هو في نهاية الأرب: إنها سبعة. وقال غيره: ثمانية.

وبقي منها نسختان نفيستان، قد تحلت وازدانت بخطوط الحفاظ والمسندين والعلماء، وقد حفظ النويري اليونينية وحواشيها وطباقها التي نقلتها عن أصلها (أصل عبد الغني)، أو الأصول الأربعة التي قوبلت بها، وقد مر ذكرها، ثم السماعات على

صاحبها اليونيني وعلى ابن مالك، واستوفى جميع الطباق التي عليها، ثم أضاف لها السماعات المصرية على الحجار ووزيرة.

أقول: ثم اعتمد على اليونينية في شرحه الشهابُ القسطلاني، واشتهرت، ونقلت منها فروع كثيرة، حتى ظهر أمرها بعد مصر بالحجاز، وشهرها الروادني صاحب ((صلة الخلف)) و((جمع الفوائد في الجمع بين جامع الأصول ومجمع الزوائد))، وقد نقل عن اليونينية في كتابه هذا.

ثم نقل منها الحافظ عبدالله بن سالم البصري نسخته بخطه سنة (١١٠٠هـ)، إلا سقطًا يسيرًا في اليونينية نقله من فروعها، وهو مبين في فرعه وفي الطبعة السلطانية.

أقول: واعتنى بنسخته، وعارضها بفروع لليونينة، وبشروحها المشهورة: شرح ابن حجر، والعيني، والقسطلاني. ثم أصبحت نسخته وفرعه أشهر الفروع في ذلك الزمان، إلى أن طبعت عليها الطبعة السلطانية المشهورة سنة (١٣١٣هـ)، وجودوا طبعها أيما تجويد وقابلوها بفروع لليونينة ومطبوعات للصحيح مصرية، عامتها معتمدة على متن الصحيح المضمن في شرح القسطلاني، وراجعوا الشروح، وفي مواضع يسيرة جدا أثبتوا في المتن غير نص اليونينية، كما أدخلوا بعض الأحاديث التي في الحواشي في المتن، ولكن مع الإشارة لذلك في الحواشي، فزال المحذور من الخلط بين النسخ والأصول، ثم شاعت هذه الطبعة المتقنة وطارت في الدنيا.

فالسلطانية محتوية على اليونينية وزيادات البصري وتحقيقاته في الحواشي.

والسلطانية – تبعاً لأصلها اليونينية – متنها هو متن أصل أبي الوقت، وفي حواشيها ومقابلاتها حفظت لنا نسخة كريمة عن الكشميهني، بمعارضة الحافظ عبد الغني، ثم نسخ الحفاظ: الأصيلي، والهروي، وابن عساكر، والسمعاني، بمعارضة الحافظ اليونيني. فاجتمع فيها – أصلًا وحاشية – رواية كل من: الحموي، والمستملي، والكشميهني، والمروزي، والجرجاني، والنعيمي، والشبوي، جميعهم قد كتبوا نسخهم من نسخة الفربري وسمعوها عليه، وهو كتب نسخته من نسخة البخاري وسمع عليه،

إلا المستملي أبا إسحاق، فإنه نقل نسخته من نسخة البخاري التي كانت عند الفربري، واطلع على نسخة الفربري المنقولة منها، وقرأ وسمع على الفربري.

أقول: وبطبع السلطانية وبسلسلة نسبها الشريف المذكور فكأن بين يديك أصل أبي الوقت تراه (هذا في المتن وفي الحواشي والمقابلات حفظت أصول ونسخ كريمة وأبي ذر الهروي والاصيلي وابن عساكر والسمعاني كما مر)، وكأن بين يديك أصل شيخه الداودي تراه، وكأن بين يديك أصل شيخه الحموي تراه، وكأن بين يديك أصل شيخه الفربري تراه، وكأن بين يديك أصل شيخه حافظ الدنيا المصنف محمد بن إسماعيل البخاري تراه، كل ذلك مسلسل بالحفاظ، والنسخ المتقنة المشهورة، ومجالس السماع المنشورة، يحضرها الملوك والحفاظ والعلماء ما بين المشرق والمغرب، فمن رواية ونسخة خراسانية، إلى أندلسية ومصرية وشامية، ثم حجازية. والحمد لله رب العالمين.

أقول: مما أخلت به الطبعة السلطانية وخالفت أصلها نسخة ابن سالم البصري حسب فروعه، وخالفت أصل نسخة البصري، وهي اليونينة حسب فروعها =توحيدُها لونَ المتن والحاشية بالسواد، ولم يحافظوا على الحمرة، وهي لون وعلامة الحافظ عبد الغني، ولكن تدارك ذلك ليس بالعسير، فكل ما هو في الحواشي من الفروق بدون رموز اليونيني أو عليه علامة نسخة فهو من معارضة عبد الغني، ويعني هذا أنه من زوائد رواية كريمة. وكل ما هو في المتن وعليه علامة السقوط بالحمرة فتعني سقوط الرواية عند كريمة. ولكن قد يشكل بعض الأحاديث التي في الحاشية، هل هي من عبد الغني أو اليونيني؟

ولكن ما كان بالحمرة فهو من عبد الغني، وما عليه من الرموز والرقوم فهو من اليونيني.

ومراجعة المخطوطات كاشفة لذلك.

ومن فوائد ما سبق بيانه أن الزيادة المشهورة في حديث أبي سعيد الخدري التي

اختلف فيها: (تقتلك الفئة الباغية) ثابتةٌ في اليونينية بدون علامات سقوط، فهي بذلك ثابتة في أصل أبي الوقت، وفي أصل كريمة والأصيلي والهروي وابن عساكر والسمعاني، وتوجيهها بيّن، يراجع فيه كلام أهل السنة. وقد ادعى بعض الجهال بعلم الحديث أنها مدسوسة، وهذا جهل وقلة أدب، بل هذه اللفظة ثابتة في الصحيح وخارجه.

قلت: تم كتابة عامتها من الذاكرة - فليبسط العذر ويسبل الستر من طالعها - في ليلة الأحد، الخامس من شهر جمادى الآخرة، لعام ١٤٤٠هـ، وأسأل الله مغفرته وعفوه.

وفيها زوائد وتصحيح على ما في كتابي (كتاب جبر).

ولعلني أعود فأصححها وأحررها.

قلت: وقد راجعتها وزدت ونقصت بين العصر والمغرب يوم الأحد، الخامس عشر من شهر شعبان، سنة ١٤٤٠هـ.

ولهذا الموضوع كتاب مفرد لعله يصدر قريبا.. والحمد لله رب العالمين.



- **إضافات ومداخلات**

شبيب العطية: أصل اليونيني من رواية كريمة يقع في ستة أسفار.

قرأه رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الإمام العلامة حجة القرّاء كمال الدين أبي الحسن علي بن شجاع بن سالم العباسي الضرير، بمسجد موسك على باب الدار القطبية بالقاهرة سنة (٦٦١هـ).

وكان من بين الحضور الذين سمعوا قراءة اليونيني: الإمام العالم العلامة حجة العـرب، مالك أزمة الأدب، أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن محمد بن النحاس الشافعي.

هكذا وصفه اليونيني في طبقة السماع التي خطها بيده رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وابن النحاس هذا هو بهاء الدين الحلبي المصري النحوي المتوفى سنة (٦٩٨هـ)، تلميذ الإمام الكبير ابن مالك صاحب الألفية، وشيخ أبي حيّان الأندلسي الذي سمع هذا الأصل على أبي الفتح نصر بن سلمان المنبجي، وهو أحد الحاضرين الذين سمعوا قراءة اليونيني على ابن شجاع العباسي.

ونصر هذا هو الذي أرسل له شيخ الإسلام ابن تيمية رسالة نصح مليئة بالمحبة والإشفاق، وهي منشورة في مجموع الفتاوى.

وقد قرأ أبو حيّان هذا الأصل على أبي الفتح نصر المنبجي في سنة (٧٠٩هـ)، كما أنه أحضر ابنه حيّان وهو في الخامسة لسماع هذا الأصل سنة (٧١٣هـ) بدار المسمع بالزاوية الحسينية بظاهر القاهرة.

وهذا الأصل المصري الذي حفظه لنا علماء مصر، قد تجول في أرجاء القاهرة، فتراه مرة يُقرأ في جامع عمرو بن العاص، وأخرى في مسجد موسك، ومرة في القلعة، ومرة في دار الحديث الكاملية، ومرة في دار أبي الفتح المنبجي بالحسينية، ومرة في دار معين الدين الدمشقي بدرب الأتراك، ومرة في منزل بدرب ملوخيا، ومرة في منزل بحارة زويلة...

وقد كان هذا الأصل مقصد علماء الشام والحجاز والمغرب والأندلس، فرحلوا إليه ليسمعوه على هبة الله البوصيري والأرتاحي، وعلى من سمعه عليهما..

هذا جانب من عناية العلماء برواية من روايات صحيح أمير المؤمنين في الحديث محمد بن إسماعيل البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وللعلوم تصانيف بدت فغدت نِعم السوار على الإسلام والسورُ

عبد الرحيم يوسفان: أظن أن خلطًا قد وقع هنا بين نسخة الحافظ المقدسي التي منها نقل الإمام اليونيني نسخته، والتي تقع في ست مجلدات كما صرح في طباق السماع وسمع منها اليونيني مع والده وأخيه على السراج أبي عبد الله الحسين الزبيدي، وكان ذلك سنه (٦٣٠هـ)، كما جاء واضحا جليا في طبقة سماع الأشرف على ابن الزبيدي آخر نسخة اليونيني كما نقل النويري، =وبين السماع الذي ذكره اليونيني في فرخته التي ألحقها بنسخته، إذ سمع على شيخه أبي الحسن علي بن شجاع الضرير رواية كريمة سنة (٦٦١هـ) ولم يذكر لنا عدد مجلداتها.

وأثر رواية كريمة في نسخة اليونيني - سوى ما نقله من نسخة الحافظ عبد الغني بالحمرة - موجود، إذ يرمز لفروقها بالرمز (ك) في (٢٣) موضعا.

حافظ جبر العتيبي: بل هو أجلى في نسخة عبد الغني، وقد بنيت كتابي عليها وعلى فرعها اليونينية، ثم فروعها وصولا للسلطانية.

وانظر لخط بن إلياس البعلبكي، وهو خط معروف، وخط السيف أحمد، وهو خط مشهور، وخط ابن الزبيدي، وهو ثابت بخطهما وخطوط الحفاظ في النسخة ونقل الفروع.

عبد الرحيم يوسفان: هذا لا شك فيه أستاذي.. إنما أردت أن اليونيني ذكر فروقا لرواية كريمة ليست في نسخة الحافظ المقدسي، إذ قد ميز ما نقله من نسخة المقدسي بالحمرة، وميز ما ليس من نسخة المقدسي بالرمز (ك).

وهذ صورة سماعه على الزبيدي سنة (٦٣٠هـ)، وهي النسخة السداسية.






التعريف برواية البزاز
عن الخلال عن الكشاني

(جزء مخطوط) في المسجد الأقصى المبارك
لصحيح الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ
من رواية الكُشَانِيِّ عن الفربري
يرويه عنه: الخلال
يرويه عنه: ابن أيوب البزاز

يوسف بن محمد الأوزبكي[1]

(١) القدس الشريف.




الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيِّدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمين، ومن سار على نهجهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدين.

أمَّا بعد:

فلا يخفى على عاقل ما لصحيح الإمام البخاري من منزلة جليلة لا يزيد عليها إلا القرآن الكريم؛ فقد تلقته الأُمَّة بالقبول، واجتمعت على صحته القلوب والعقول، واعتنت بروايته عن مصنِّفه الرجال الفحول، وأقبلت على نسخه عبر العصور آلافُ الأيادي، واشتغل بقراءته وإقرائه وشرحه خَلْقٌ لا يحصون؛ حتى وصلنا متواترًا، محفوظًا مصونًا، لا شك فيه عند أولي الألباب.

وكل جزء، بل وكل ورقة، من نُسَخِ (صحيح البخاري) الخطيِّة يكمن خلفها تاريخ حافل يدل على مكانة هذا الكتاب في حياة المسلمين وهويتهم.

الجزء المخطوط من صحيح الإمام البخاري رواية الكُشَانِيّ

- **الوصف المادي:**

عدد الأوراق: ٦٤ ورقة. مقاس الورقة: (٢٣٠ × ١٦٥) ملم. عدد الأسطر: ١٩ سطرًا.

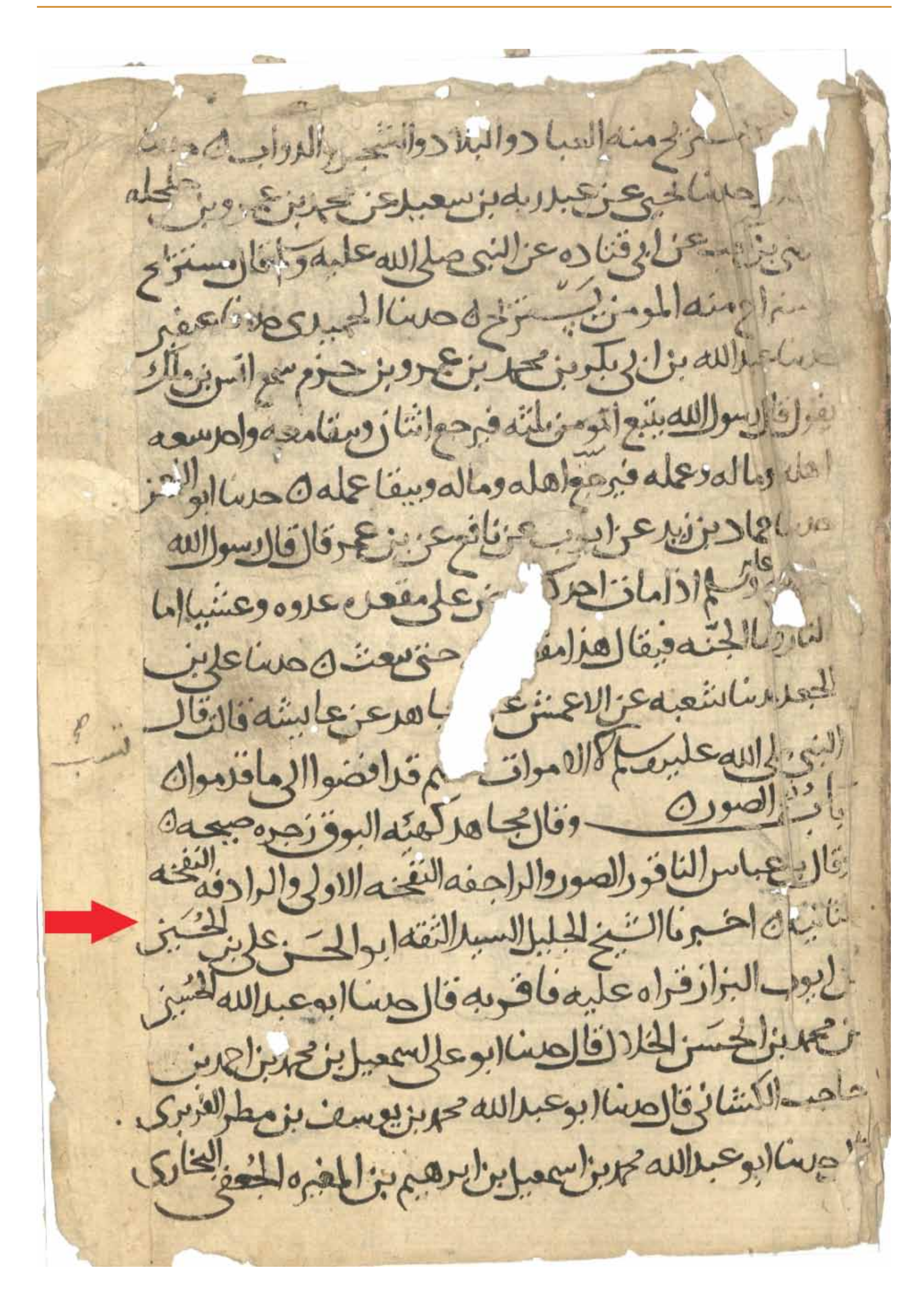
ملاحظات: ناقص الأول والآخر وبضعة أوراق في أثنائه[١]. كرَّاساته خماسية.

- **تاريخ النُّسخة:**

بسبب فقدان الأوراق الأولى والأخيرة من المخطوط؛ والتي قد يُذكر في آخرها تاريخ النَّسخ، أو اسم النَّاسخ، أو يكون فيها ما يشير إلى تاريخها كالسماعات، والتملكات، وغير ذلك: فلا يمكن التحديد على وجه الدقة.

وبحسب رأي أهل العلم والخبرة: فمن المرجَّح أنَّها من منسوخات القرن السابع الهجري؛ قال الأستاذ الدكتور عبد الله المنيف – حفظه الله وجزاه عن التراث كل خير –: «لعلي أقول: إن هذه النُّسخة شامية مبكرة. وقد تكون مغرب الشام لا وسطه. وهي فيما يبدو من منسوخات أول السابع الهجري والنصف الأول منه. والله تعالى أعلم وأحكم». وممن ذهب إلى أنه من القرن السابع فضيلة الشيخ عبد الرحيم يوسفان – حفظه الله وجزاه عن التراث كل خير –.

(١) أول ورقة من هذا الجزء لمسته يدي كانت في شهر كانون الثاني سنة ٢٠١٣م، ثم ورقةً ورقةً منه بعد تقليب آلاف من أوراق الدشت المشتت بين مكتبة المسجد الأقصى وغيرها؛ حتى إذا غلب على ظني أني لن أجد المزيد رتّبته، ولم أرقمه أملا بالحصول على بقيته. فاللهم جازِ كل من سعى في جمع شمله خيرًا، ومن أبى فاللهم فرِّق شمله ومزِّق أمره؛ جزاء ما منع المسلمين من تراثهم.



صورة الوجه (أ) من الورقة الأولى من الموجود، وفيها إسناد النسخة

أروا أنها في العشر الأواخر فقال النبي صلى الله عليه وسلم التمسوها
في السبع الأواخر ○ باب رؤيا أهل السجون والفساد والشرك ○
لقوله ودخل معه السجن فتيان قال أحدهما إني أراني أعصر خمرا وقال
الآخر إني أراني أحمل فوق رأسي خبزا تأكل الطير منه نبئنا بتأويله
إنا نراك من المحسنين قال لا يأتيكما طعام ترزقانه إلا نبأتكما
بتأويله قبل أن يأتيكما ذلكما مما علمني ربي إني تركت ملة قوم لا
يؤمنون بالله وهم بالآخرة هم كافرون واتبعت ملة آبائي إبرهيم وإسحق
ويعقوب ما كان لنا أن نشرك بالله من شيء ذلك من فضل الله علينا
وعلى الناس ولكن أكثر الناس لا يشكرون يا صاحبي السجن أأرباب
متفرقون خير أم الله الواحد القهار ما تعبدون من دونه إلا أسماء سميتموها
أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان إن الحكم إلا لله أمر ألا
تعبدوا إلا إياه ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون يا صاحبي
السجن أما أحدكما فيسقي ربه خمرا وأما الآخر فيصلب فتأكل الطير من
رأسه قضي الأمر الذي فيه تستفتيان وقال للذي ظن أنه ناج منهما اذكرني
عند ربك فأنساه الشيطان ذكر ربه فلبث في السجن بضع سنين وقال
الملك إني أرى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات
خضر وأخر يابسات يا أيها الملأ أفتوني في رؤياي إن كنتم للرؤيا تعبرون
قالوا أضغاث أحلام وما نحن بتأويل الأحلام بعالمين وقال الذي نجا
منهما وادكر بعد أمة أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون يوسف أيها الصديق

صورة الوجه (ب) من الورقة الأخيرة من الموجود

- **محتويات الجزء:**

أول الموجود: كتاب الرقاق/ بَابُ سَكَرَاتِ المَوْتِ/ حديث: (...وَالعَبْدُ الفَاجِرُ يَسْتَرِيحُ مِنْهُ العِبَادُ وَالبِلاَدُ، وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ).

بَابُ نَفْخِ الصُّورِ.

بَابٌ يَقْبِضُ اللَّهُ الأَرْضَ يَوْمَ القِيَامَةِ.

سقط بمقدار ٧ أبواب.

بَابٌ فِي الحَوْضِ.

كِتَابُ القَدَرِ.

كِتَابُ الأَيْمَانِ وَالنُّذُورِ.

كِتَابُ كَفَّارَاتِ الأَيْمَانِ.

كِتَابُ الفَرَائِضِ.

كِتَابُ الحُدُودِ.

كِتَابُ المُحَارِبِينَ مِنْ أَهْلِ الكُفْرِ وَالرِّدَّةِ.

كِتَابُ الدِّيَاتِ.

كِتَابُ اسْتِتَابَةِ المُرْتَدِّينَ وَالمُعَانِدِينَ وَقِتَالِهِمْ.

كِتَابُ الإِكْرَاهِ.

كتابٌ فِي تَرْكِ الحِيَلِ، وَأَنَّ لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى فِي الأَيْمَانِ وَغيْره.

كِتَابُ التَّعْبِيرِ/ بَابُ رُؤْيَا أَهْلِ السُّجُونِ وَالفَسَادِ وَالشِّرْكِ [الحديث الأول].

آخر الموجود: كتاب الرقاق/ بَابُ نَفْخِ الصُّورِ.

- **إسناد النسخة:**

«أخبرنا الشيخ الجليل السيد الثقة أبو الحسن علي بن الحسين بن أيوب البزاز قراءة عليه؛ فأقر به، قال: حدثنا أبو عبد الله الحسين بن محمد بن الحسن الخلال، قال: حدثنا أبو علي إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكشاني، قال: حدثنا أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر الفربري، قال: حدثنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجُعفي البخاري».

وقد ورد هذا الإسناد في عدَّة أماكن من الجزء:

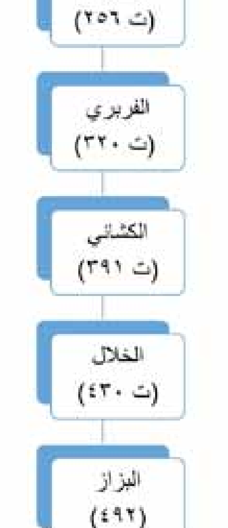
١ - كتاب الرقاق/ بَابُ نَفْخِ الصُّورِ

٢ - كِتَابُ الأَيْمَانِ وَالنُّذُورِ/ بَابُ عَهْدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

٣ - كِتَابُ الحُدُودِ/ بَابُ رَجْمِ المُحْصَنِ

٤ - كِتَابُ الإِكْرَاهِ

ملاحظة: وقد كُتِبَ على الحاشية عند كِتَابُ الدِّيَاتِ/ بَابُ إِذَا عَضَّ رَجُلًا فَوَقَعَتْ ثَنَايَاهُ: «آخر الجزء السابع والعشرين من تجزئة ثلاثين».



- **إسناد النَّسخة والتعريف برجاله.**

الكُشَانِيُّ (ت ٣٩١ هـ)[١].

هو أَبُو عَلِيّ إِسْمَاعِيْلُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ بنِ حَاجِبٍ الكُشَانِيُّ[٢] السَّمَرْقَنْدِيُّ.

الشَّيْخُ، المُسْنِدُ، الصَّدُوْقُ، آخِرُ مَنْ رَوَى (صَحِيْحَ البُخَارِيِّ)

(١) سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٦/ ٤٨١).

(٢) نسبة إلى بلدة بنواحي سمرقند.

عَالِياً، سَمِعَهُ مِنْ أَبِي عبد اللهِ مُحَمَّدِ بنِ يُوْسُفَ الفِرَبْرِيِّ فِي سَنَةِ عِشْرِيْنَ وَثَلاَثِ مائَةٍ.

وقال السمعاني: «راوية الجامع الصحيح لمحمد بن إسماعيل البخاري عن أبي عبد الله الفربري، سمعه مع أبيه[(١)] بفربر سنة ست عشرة وثلاث مائة. وفي الوقت الذي رواه لم يكن بقي أحد في الدنيا يروى الصحيح عن الفربري»[(٢)].

وممن روى (صحيح البخاري) عنه:

١ - عَطِيَّةُ بنُ سَعِيْدِ بنِ عبد اللهِ أَبُو مُحَمَّدٍ الأَنْدَلُسِيُّ (ت٤٠٧ هـ)[(٣)].

٢ - أَبُو عبد اللهِ غُنْجَار (ت٤١٢ هـ).

٣ - أَبُو طَاهِرٍ مُحَمَّدُ بنُ عَلِيٍّ الشُّجَاعِيُّ (تبعد ٤١٥).

٤ - محمد بن إبراهيم بن أحمد أبو بكر الأردستاني (ت٤٢٤ هـ)[(٤)].

٥ - أَبُو سَهْلٍ أَحْمَدُ بنُ عَلِيّ الأَبِيوَرْدِيُّ (ت٤٢٥ هـ).

٦ - أبو عبد الله الحسين بن محمد بن الحسن الخلال (ت٤٣٠ هـ).

٧ - جعفر المستغفري (ت٤٣٢ هـ).

٨ - عُمَرُ بنُ أَحْمَدَ بنِ شَاهِيْنٍ السَّمَرْقَنْدِيُّ (ت٤٥٤ هـ).

---

(١) نبّهني إلى هذه الفائدة وأفادني بها فضيلة الشيخ البحَّاثة عبد الرحيم يوسفان - حفظه الله ووفقه -، وهي فائدة عزيزة نفيسة، تثبت سماع مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ بنِ حَاجبِ الكُشَانِيُّ (والد إسماعيل) للفربري سنة ٣١٦هـ، وتفيد بأن ولده إسماعيل سمع (الصحيح) من الفربري مرَّتين، مرَّة سنة ٣١٦هـ، وثانية: سنة ٣٢٠ هـ. وأضاف: أنّ من تلاميذ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ بنِ حَاجبِ الكُشَانِيُّ (ت٣٧٥ هـ): أبا عبد الله غنجار. ذكره الخطيب في (المؤتنف)، وأبو سعد الإدريسي، ذكره في (القند)، والمسيب الكرميني، ذكره في (الأنساب). وهم من الحُفَّاظ.

(٢) الأنساب للسمعاني (٤/ ٦).

(٣) سَمِعَ مِنْ:... إِسْمَاعِيْل بن حَاجِب الكُشَانِي بِمَا وَرَاء النَّهر... حَدَّث بـ (صَحِيْح البُخَارِيِّ) بِمَكَّةَ. سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤١٢).

(٤) قال شيرويه بن شهر دار في (كتاب طبقات أهل همذان): «هو الرجل الصالح روى عن أبي علي إسماعيل بن محمد بن حاجب الكشاني كتاب صحيح البخاري». التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (ص: ٢٨).

٩ - أبو الفتح القزويني المحسن بن الحسن الراشدي[١].

الخَلَّالُ (ت٤٣٠ هـ)[٢].

أَبُو عبد اللهِ الحُسَيْنُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ البَغْدَادِيُّ الخَلاَّل، المُؤَدِّب، أَخُو الحَافِظ الحَسَنِ. سَمِعَ أَبَا حَفْص الزَّيَّات، وَسَمِعَ بِمَا وَرَاء النَّهر (الصَّحِيْح)، وَرَوَاهُ عَنِ الحَاجِبِي. رَوَى عَنْهُ: أَبُو الفَضْلِ بنُ خَيْرُوْنَ، وَطَائِفَةٌ، وَالخَطِيْبُ.

قال ابن نقطة: «حدَّث عنه [أي عن الكشاني] بالصحيح أبو عبد الله الحسين بن محمد الخلال وذكر أنه سمعه منه بكشانية في سنة تسع وثمانين وثلاث مائة»[٣].

وممن روى (صحيح البخاري) عنه:

أبو الحسن علي بن الحسين بن علي بن أيوب البزاز (٤١٠ - ٤٩٢)هـ، كما سيأتي.

ابْنُ أَيُّوْبَ البَزَّاز (٤١٠ - ٤٩٢) هـ[٤].

أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ الحُسَيْنِ بنِ عَلِيِّ بنِ أَيُّوْبَ البَغْدَادِيّ، المَرَاتِبِيّ، البَزَّاز، الشَّيْخُ الثِّقَةُ المَأْمُوْنُ.

سَمِعَ: أَبَا القَاسِمِ الحُرْفِي، وَأَبَا عَلِيٍّ بنَ شَاذَانَ، وَعبدَ الغفَّار المُؤَدِّب.

قَالَ أَبُو سَعْدٍ السَّمْعَانِيُّ: كَانَ مِنْ خيَار البَغْدَادِيِّيْنَ، وَمُتَمَيِّزِيهِم، وَمِنْ بَيْت الصَّوْنِ وَالعَفَافِ وَالثِّقَةِ وَالنَّزَاهَة.

---

(١) «سَمِعَ صَحِيحَ مُحَمَّد بْن إسماعيل البخاري من أَبِي الْهَيْثَم مُحَمَّدِ بْنِ الْمَكِّيِّ الْكُشْمِيهَنِيِّ، وَإِسْمَاعِيل بْن مُحَمَّدِ بْنِ حَاجِبٍ، بِرِوَايَتِهِمَا عَنِ الْفَرَبْرِيِّ عَنِ الْبُخَارِيِّ». التدوين في أخبار قزوين (٤/ ٦٤). وقد أفادني بها فضيلة الشيخ المحقق النحرير عبد الرحيم يوسفان، وقام بمراجعة وتدقيق المقال، وأمدّني بنفائس الملاحظات؛ فجزاه الله كل خير، وبارك فيه وفي جهوده، وسدد خطاه.

(٢) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٩٧).

(٣) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (ص: ٢٠٤).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٩/ ١٤٥). وللتوسع في ترجمته يُنظر: (فهرست مسموعات أبي الحسن بن أيوب البزاز) للحافظ خميس بن علي الحوزي الواسطي (ت٥١٠ هـ)؛ تحقيق: فضيلة الشيخ البحّاثة محمد بن عبد الله السّريِّع - حفظه الله ورعاه وجزاه كل خير -. منشور على الشبكة الإلكترونية - موقع الألوكة.

قَالَ السِّلَفِيّ: سَأَلتُ شُجَاعاً عَنْهُ، فَقَالَ: كَانَ صَحِيْح السَّمَاعِ، ثِقَةً فِي رِوَايَته، سَمِعْتُ مِنْهُ.

وَقَالَ ابْنُ سُكَّرَة: شَيْخٌ مِنَ التُّجَّار نبيلٌ بَزَّازٌ مَسْتُور.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بنُ العَرَبِي: هُوَ ثِقَةٌ عدلٌ، وَأَصله مِنَ المَوْصِل.

وممن روى عنه:

- إِسْمَاعِيْلُ بنُ مُحَمَّدٍ التَّيْمِيّ.
- عبد الوَهَّابِ الأَنْمَاطِيّ.
- مُحَمَّدُ بنُ نَاصر.
- أَبُو الفَتْحِ بنُ البَطِّي.
- شُهْدَةُ الكَاتِبَةُ.
- خطيبُ المَوْصِل.

قال الحافظ خميس بن علي الحوزي[1]: «ومما وجد من سماعه من أبي عبد اللهِ؛ الحُسيْن بن محمد بن الحسنِ الخلّال: كتاب الجامع الصحيح عن رَسُوْل الله ﷺ، تأليف أبي عبد الله؛ محمد بن إسماعيل ابن المغيرة الجعفي البخاري الإمام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو أربعة وثمانون جزءا».[2]

وقال محقق الفهرست الشيخ محمد السّريِّع: «يأتي الفهرست على رواية ابن أيوب لـ(صحيح البخاري)، وهذه الرواية وقعت للقاضي عياض، حيث رواها عن الحافظ أبي علي الصدفي، عن ابن أيوب». نقلا عن: الغنية (ص٣٤)، مشارق الأنوار (١/ ١٠).

وقال أيضًا: «وممن رواها عن ابن أيوب - قبل عياض -: القاضي أبو بكر ابن

(١) فهرست مسموعات أبي الحسن بن أيوب البزاز.

(٢) المصدر السابق.

العربي، كما في أحكام القرآن (٣/ ١٦٥)».

وإتمامًا للفائدة:

فقد وقفت على مصوّرة نسخة خطيّة من (صحيح البخاري) كاملا رواية الكُشاني في مجلّد واحد[1]، وإسنادها: «حدَّثنا القاضي أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن سلامة المالكي الآمدي من أهل سما، قال[2] أبو عليّ إسماعيل بن محمد بن أحمد بن محمد الكشاني، قال: نا أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر الفربري، قال: ثنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجُعفي البخاري....».

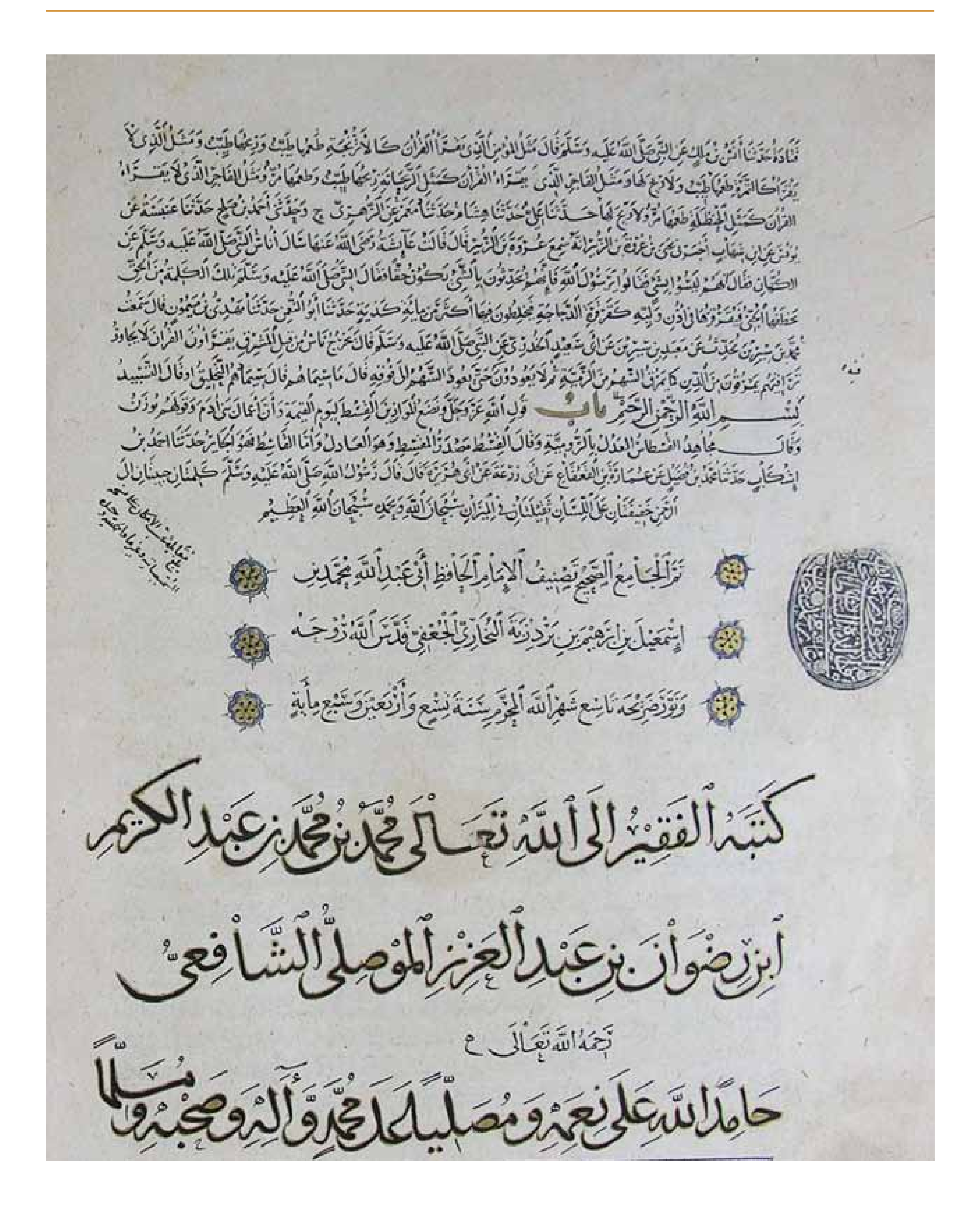

بسم الله الرحمن الرحيم كيف كان بدو الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقول الله تعالى إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده ح حدثنا القاضي أبو عبد الله الحسين بن أحمد
بن سلامة المالكي الآمدي من أهل سما قال أبو علي اسمعيل بن محمد بن أحمد بن محمد الكشاني قال نا أبو عبد الله محمد بن
يوسف بن مطر الفربري قال ثنا أبو عبد الله محمد بن اسمعيل بن ابرهيم بن المغيرة الجعفي البخاري قال حدثنا الحميدي قال
حدثنا سفين قال حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري قال أخبرني محمد بن ابرهيم التيمي أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول سمعت
عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إنما الأعمال بالنيات وإنما
لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه ح نا محمد قال حدثنا محمد قال حدثنا

وكاتبها: محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان بن عبد العزيز الموصلي الشافعي، وقد أتم كتابتها: تاسع شهر الله المحرم سنة ٧٤٩ هـ.

وفي آخرها: "بلغ مقابلة بحسب الإمكان على نسخة السُميصاتية وغيرها والحمد لله وحده"؛ فتفيد أنَّ هذه النسخة كانت في دمشق زمنًا. والله أعلم.

(١) وهي من محفوظات مكتبة طرخان والدة السلطان – رقم (٦٧)، وهي على الشبكة الإلكترونية من رفع موقع مغانم السنة جزاهم الله كل خير. وهناك نُسَخٌ أخرى لرواية الكُشاني يسَّر الله تصويرها وإخراجها للناس.

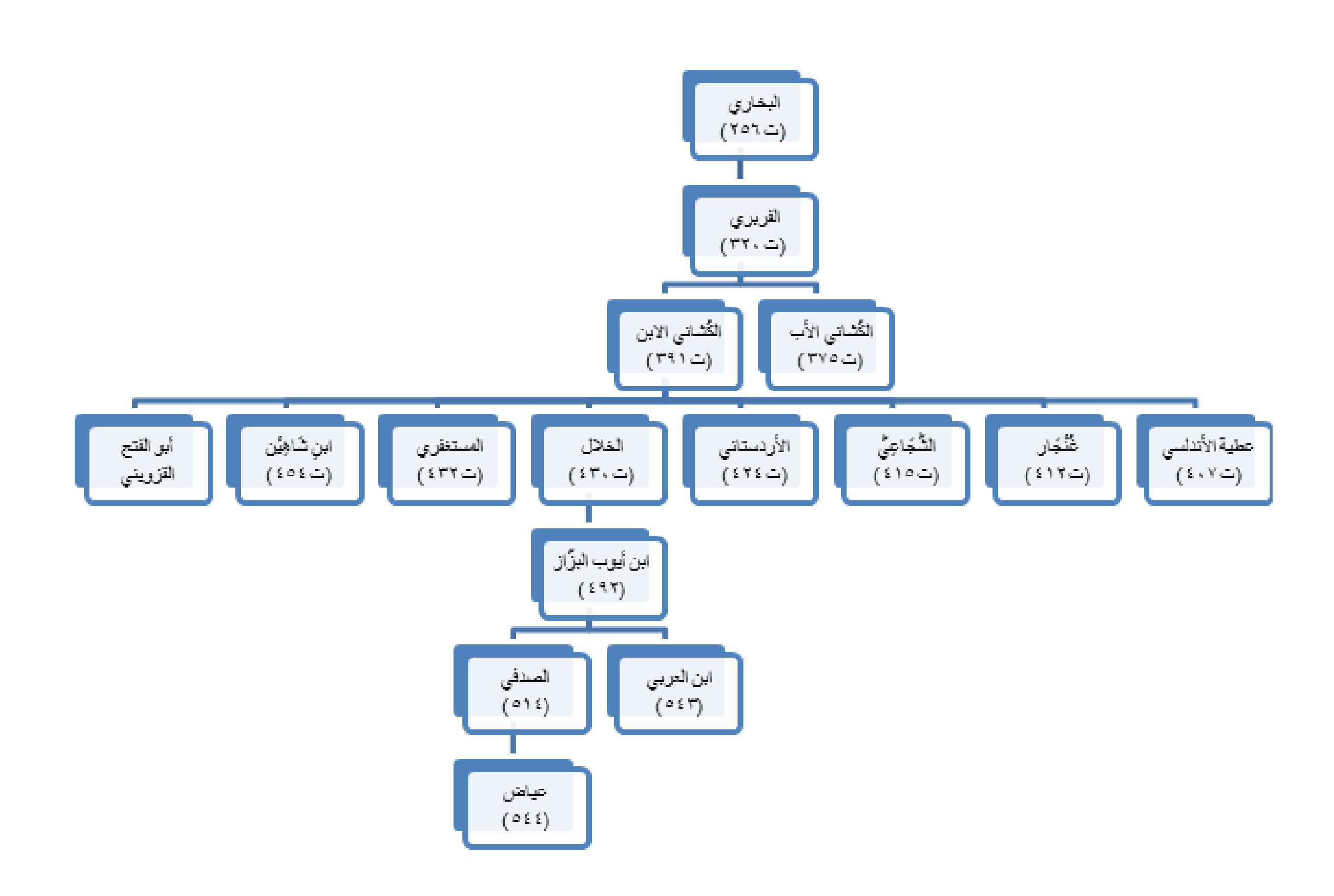
(٢) العبارة لا تفيد السماع. والله أعلم.



قتادة حدثنا أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن كالأترجة طعمها طيب وريحها طيب ومثل الذي لا
يقرأ كالتمرة طعمها طيب ولا ريح لها ومثل الفاجر الذي يقرأ القرآن كمثل الريحانة ريحها طيب وطعمها مر ومثل الفاجر الذي لا يقرأ
القرآن كمثل الحنظلة طعمها مر ولا ريح لها حدثنا علي حدثنا هشام حدثنا معمر عن الزهري ح وحدثني أحمد بن صالح حدثنا عنبسة عن
يونس عن ابن شهاب أخبرني يحيى بن عروة بن الزبير أنه سمع عروة بن الزبير قال قالت عائشة رضي الله عنها سأل أناس النبي صلى الله عليه وسلم عن
الكهان فقال إنهم ليسوا بشيء فقالوا يا رسول الله فإنهم يحدثون بالشيء يكون حقا فقال النبي صلى الله عليه وسلم تلك الكلمة من الحق
يخطفها الجني فيقرقرها في أذن وليه كقرقرة الدجاجة فيخلطون فيها أكثر من مائة كذبة حدثنا أبو النعمان حدثنا مهدي بن ميمون قال سمعت
محمد بن سيرين يحدث عن معبد بن سيرين عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يخرج ناس من قبل المشرق ويقرؤون القرآن لا يجاوز
تراقيهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه حتى يعود السهم إلى فوقه قيل ما سيماهم قال سيماهم التحليق أو قال التسبيد
بسم الله الرحمن الرحيم باب قول الله عز وجل ونضع الموازين القسط ليوم القيامة وأن أعمال بني آدم وقولهم يوزن
وقال مجاهد القسطاس العدل بالرومية ويقال القسط مصدر المقسط وهو العادل وأما القاسط فهو الجائر حدثنا أحمد بن
إشكاب حدثنا محمد بن فضيل عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمتان حبيبتان إلى
الرحمن خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم

تم الجامع الصحيح تصنيف الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن
إسمعيل بن إبرهيم بن بردزبة البخاري الجعفي قدس الله روحه
وتوفي رحمه تاسع شهر الله المحرم سنة تسع وأربعين وسبع مائة

كتبه الفقير إلى الله تعالى محمد بن محمد بن عبد الكريم
ابن رضوان بن عبد العزيز الموصلي الشافعي
رحمه الله تعالى ع
حامدا لله على نعمه ومصليا على محمد وآله وصحبه ومسلما


البخاري
(ت ٢٥٦)
الفربري
(ت ٣٢٠)
الكُشاني الأب
(ت ٣٧٥)
الكُشاني الابن
(ت ٣٩١)
عطية الأندلسي
(ت ٤٠٧)
غُنْجَار
(ت ٤١٢)
الشُّجَاجيّ
(ت ٤١٥)
الأردستاني
(ت ٤٢٤)
الخلال
(ت ٤٣٠)
المستغفري
(ت ٤٣٢)
ابن شاهِيْن
(ت ٤٥٤)
أبو الفتح
القزويني
ابن أيوب البزّاز
(٤٩٢)
ابن العربي
(٥٤٣)
الصدفي
(٥١٤)
عياض
(٥٤٤)




أهم نسخ صحيح البخاري في العالم

أ.د. عبد السميع بن محمد الأنيس




أهم نسخ صحيح البخاري في العالم

أ.د. عبد السميع بن محمد الأنيس

إنَّ صحيح البخاري - وهو أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى - قد وصل إلينا بواسطة نسخ مكتوبة متقنة صحيحة، سمعها الثقات المشاهير عن الثقات المشاهير إلى مصنفه.

ولعله يحتل المرتبة الأولى بعد كتاب الله تعالى من حيث كثرة مخطوطاته، وهي منتشرة في مكتبات العالم، ومضبوطة بخطوط الأئمة المتقنين.

وفي ذلك رد أيما رد على تشكيك الحداثيين بنسبة صحيح البخاري إلى مؤلفه.

وسأقوم بتعريف موجز لأهم نسخه المخطوطة المعتمدة في العالم الإسلامي إلى يومنا هذا:

• أولاً: النسخة اليونينية، التي اعتنى بها الحافظ اليونيني (ت٧٠١هـ).

وهي النسخة المعتمدة عند المشارقة.

وتتميز نسخة اليونيني بعدة مزايا، من أهمها:

١- أنها أصبحت هي الأصل المعتمد في العالم الإسلامي منذ كتابتها، وضبطها إلى يومنا هذا.

٢- أنها جمعت بين الرواية والدراية:

فقد قرأه اليونيني على ابن الزبيدي سنة (٦٣٠هـ)، وهذا خط الزبيدي:

٣- الهوامش العلمية التي تزينت بها النسخة، وقد خدمت النسخة من وجوه عدة:

*. فبعضها في حل مشكلات السند أو المتن. وقد نقل بعضها من تقييد المهمل

وتمييز المشكل، لأبي علي الغساني (ت٤٩٨هـ)، ومن كتاب مشارق الأنوار للقاضي عياض، وبعضها من الجمع بين الصحيحين للحميدي.

*. وبعضها في شرح غريب الألفاظ.

*. ومنها في بيان مبهمات المتن والإسناد.

٤- اعتمد الحافظ اليونيني على نسخة قابلها على أصل الحافظ عبد الغني المقدسي (ت٦٣٠هـ)، وهي الأصل الأول لأهل الشام، وتسمى: (الأصل)، أو: (وقف الضيائية)، أو: (أصل الجبل). وهي معتمدة على نسخة أبي الوقت، ومقابلة على رواية كريمة عن الكشميهني.

ثم قابلها على نسخ متقنة جامعة لغالب روايات الصحيح، وبيان ذلك: أن الإمام اليونيني عقد في دمشق (٧١) مجلساً لضبطه، بحضور إمام العربية في عصره ابن مالك صاحب الألفية (ت٦٧٢هـ) وعدد من المحدثين، وكان الختم يوم الجمعة (١٧) رجب، سنة (٦٧٠هـ).

وقد بذل جهداً عظيماً في تلك المجالس بمعارضة نسخته على نسخ الأئمة الكبار، وهي:

١- نسخة سمعت على أبي الوقت في خراسان بقراءة الحافظ السمعاني، عن الداودي، عن الحمُّوي.

وهو الأصل الثاني لأهل الشام، ويسمى: (أصل السيمساطية)، أو: (وقف السيمساطية).

٢- نسخة من رواية الحافظ الأصيلي (ت٣٩٢هـ)، عن المَرْوَزي (ت٣٧١هـ).

٣- نسخة من رواية أبي ذر الهروي (ت٤٣٤هـ).

٤- نسخة الحافظ ابن عساكر.

وكل هذه النسخ ترجع إلى الرواة الأربعة: (الحَمُّوي، والمستملي، والكُشْمِيهَني،

والمَرْوَزي)، عن الفَرَبْري، عن البخاري.

فضبطت أتم الضبط، وأثبت الفروق بين نسخته ونسخهم بدقّة مدهشة، وضبط ألفاظ أحاديث الكتاب ضبطاً تاماً، وكتب بين يدي الكتاب العظيم مقدمة مؤلّفة من أربع ورقات بيّن فيها عمله في إخراجه لهذه النسخة النفيسة من "صحيح البخاري".

٥- نسخة اليونيني، ولها فروع متقنة كثيرة، منها:

٦- النسخ التي كتبها النويري (ت٧٣٣هـ) صاحب كتاب نهاية الأرب، وقد عثر على نسختين منها.

وعندي نسخة مصورة منها، وهو يروي الصحيح عن شيخه أحمد بن أبي طالب الحجار،عن الحسين الزبيدي، عن أبي الوقت السجزي، قال: أخبرنا بجميعه الداودي، قال: أخبرنا بجميعه حمُّويه، قال: أخبرنا بجميعه الفَرَبْري، قال: أخبرنا البخاري، بأسانيده إلى النبي ﷺ.

٧- ومن فروع اليونينية:

نسخة الغزولي (ت٧٧٧هـ) التي اعتمدها القسطلاني (ت٩٢٣هـ) في شرحه.

ومنها: نسخة الحافظ المسند عبد الله بن سالم البصري (ت١١٣٤هـ).

٨- أصح نسخ البخاري المطبوعة في هذا العصر، هي: الطبعة السلطانية المشهورة سنة (١٣١٣هـ)، وقد اعتمدوا في طباعتها على فروع النسخة اليونينية، ونسخة عبد الله بن سالم البصري، وإرشاد الساري للقسطلاني.

٩- وقد قام الأستاذ الشيخ زهير الناصر حفظه الله مؤخراً بخدمتها وتصويرها، ويسر الانتفاع بها، وصدرت عن دار المنهاج في جدة.

ثم قامت دار التأصيل بطباعتها طبعة ثالثة سنة (١٤٣٨هـ).

وهناك أكثر من جهة تقوم على خدمتها..

فاتصلت النسخ الموثوقة من اليونينية صعوداً إلى المصنف البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ. ثم اتصلت نزولاً إلى الطبعة السلطانية المشهورة.

وزاد بذلك ثبوت ما كان ثابتاً من قبل من صحة هذا الكتاب المبارك واستفاضته وتواتره من مصنفه إلينا بنقل الثقات وسماعهم متصلاً، بالنسخ الصحيحة المتقنة.

١٠- [إسنادي إلى النسخة اليونينية للجامع الصحيح للإمام البخاري]:

أروي النسخة اليونينية من صحيح البخاري عن:

١- شيخنا المسند الشيخ محمد ياسين الفاداني المكي(ت١٤١٠هـ).

٢- عن شيخه المسند عبد الرحمن بن أحمد الحلبي المكي (ت١٣٥٤هـ)[(١)].

٣- عن المحدث عبد الرحمن الكُزبَري الحفيد الدمشقي(ت١٢٦٢هـ).

٤- عن مصطفى الرَّحْمَتِيِّ الدمشقيِّ ثم المدني (ت١١٣٥هـ).

٥- عن الشيخ عبد الغني النابلسي (ت١٠٥٠هـ).

٦- عن الإمام نجم الدين الغَزِّي (ت٩٧٧هـ).

٧- عن والده بدر الدين الغَزِّي (ت٩٠٤هـ).

٨- عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ).

٩- عن الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ).

١٠- عن أبي هريرة ابن الذهبي (ت٧٩٩هـ).

١١- عن الحافظ الذهبي (ت٧٤٨هـ).

١٢- عن الحافظ اليونيني(ت٧٠١هـ).

١٣- عن الحافظ الحسين بن المبارك الزبيدي (ت٦٣١هـ).

(١) جاء في ترجمته أن مولده سنة (١٢٧٦هـ)، وشيخه هنا توفي سنة (١٢٦٢هـ)، فليحرر. [التحرير].

١٤- عن نسخة أبي الوقت عبد الأول السجزي (ت٥٥٣هـ).

١٥- عن أصل شيخه الداودي (ت٤٦٧ هـ).

١٦- عن أصل شيخه الحَمُّوي (ت٣٨١هـ).

١٧- عن أصل شيخه الفَرَبْرِي (ت٣٢٠هـ).

١٨- عن أصل شيخه البخاري (ت٢٥٦ هـ).

وأرويه بأعلى منه، من طريق:

٩- الحافظ ابن حجر:

١٠- عن إبراهيم بن أحمد التنوخي:

١١- عن أحمد بن أبي طالب الحجار:

١٢- عن الحسين بن المبارك الزبيدي:

١٣- عن أبي الوقت السجزي:

١٤- أخبرنا بجميعه الداودي، قال:

١٥- أخبرنا بجميعه حمُّويه، قال:

١٦- أخبرنا بجميعه الفَرَبْري:

١٧- قال: أخبرنا البخاري.

• ثانياً: نسخة ابن سعادة، من رواية شيخ الحرم أبي ذر الهروي (ت٤٣٤هـ).

من المعلوم أن رواية أبي ذر مهمة جداً، وهي المعتمدة عند المغاربة.

وهو قد رواها عن ثلاثة من تلاميذ الفَرَبْرِي، هم: الحَمُّوي والمستملي والكُشْمِيهَني.

والفربري سمعها من شيخه البخاري.

وروايته لها فروع كثيرة.

وقد عثر مؤخراً على نسخة تامة ونفيسة منها، مقروءة على الإمام محمد بن يوسف بن سعادة سنة (٥٥٥ هـ) وهو يروي عن الحافظ الشهيد أبي علي الصدفي، عن الإمام الباجي، عن شيخه أبي ذر الهروي بسنده إلى البخاري.

وابن سعادة هذا هو ابن أخي الإمام الشهير موسى بن سعادة الأندلسي، صاحب النسخة الشهيرة.

ولعل هذه النسخة أنفس مخطوطات رواية أبي ذر الهروي التامة.

وهي محفوظة في مكتبة مراد ملا رقم (٥٧٧) وعدد أوراقها (٢٦١).

وهناك أكثر من جهة تعمل على إخراجها..

ومن مزايا هذه النسخة:

١- صحَّحت بعض ما ورد في رواية الباجي عن أبي ذر من أوهام.

٢- قوبلت على نسخة الحافظ الشهيد أبي علي الصدفي (ت٥١٤هـ)، وتسمى: "الشيخة"، وذكرت فروقها في الهوامش.

٣- قوبلت على نسخة ابن سعادة العم، التي كتب في شأنها الكتاني، كتاب: "التنويه والإشادة بمقام رواية ابن سعادة لصحيح الإمام البخاري". ونسخته فرع عن نسخة شيخه وصهره الحافظ الصدفي.

وعليها فروق النسخة الدقيقة.

٤- عليها هوامش منقولة عن أبي ذر، وهي ثلاثة أنواع:

مستخرج على الصحيح.

وصل معلقات.

كشف مشكل أو بيان مبهم، أو شرح غريب.

٥- فيها تعليقات طاهر بن مُفَوِّز، وهو من تلاميذ الباجي. والإشارة إليه فيها: ط.

٦- حوت حواشي الحافظ ابن الدباغ، وهي نفيسة، وميزتها أن هذا الإمام لم ينقل عنه شيء من العلم. فهذه الحواشي تدل على منزلته في العلم.

ومن أهم فوائده أنه يصل كثيرا من معلقات البخاري.

ومما ينبغي الإشارة إليه: أن الخلاف في نسخ أبي ذر كالخلاف بين نسخ البخاري.

فقد كان هذا الإمام الكبير شديد العناية بنسخته، فقد يعدِّل ويقدِّم ويؤخر. ومن يشتغل برواياته ينبغي أن يعتني بأسانيد نسخته من طريق ابنه عيسى، أو الباجي، أو ابن سعادة، وغيرهم.

كما ينبغي التنبه إلى الخلاف بين نسخ أبي ذر في التحمير وتركه، وفي نقل الفروق عن شيوخه أو الاكتفاء بالمتن فقط.

وهذا التعريف مستفاد من الأخ الأستاذ عبد الرحيم يوسفان الذي يعمل على تحقيق هذه النسخة بإشراف الأستاذ نعيم العرقسوسي.

ومما ينبغي أن يعلم أيضا: أنَّ عموم الخلاف بين نسخ البخاري أمره يسير، فهو إما راجع إلى أمور فنية صناعية مثل: لفظ (باب) و(كتاب)، أو راجع لاختلاف الألفاظ، لكن المعاني متفقة.

وعند الخلاف بين رواة البخاري، أو رواة الفربري، أو رواة المروزي، أو الحموي، أو الكشميهني= فعائد غالبه لما سبق.

وطرق الترجيح فسيحة واسعة، أقصد الترجيح من داخل الصحيح أو من طرق خارجية باستخدام بقية مصادر السنة.

ومن أراد تصديق ذلك فلينظر حواشي الطبعة السلطانية، وليقارن عدد الكلمات المختلف فيها مع عدد المتفق عليها يجدها عائدة لما سبق.

قلت: ولكن هذه الروايات ينبغي أن تكون ميداناً للدراسات الحديثية المعاصرة، من قبل باحثين نابهين..

- **ثالثاً: نسخة الإمام اللغوي الصغاني (ت٦٥٩هـ).**

١- أجمل ما في نسخة الصغاني أن النسخ التي قابل عليها تصل إلى (١٤) نسخة، كلها من رواية أبي الوقت، وهو يرويها عن الحافظ ابن الحصري (ت٦١٩هـ).

وقد احتفى بها الحافظ ابن حجر، فذكرها في فتح الباري في مئة موضع تقريباً.

٢- لكن وقعت له نسخة الفَرَبْرِي الخاصة فذكر زوائدها وفروقها، ومعلوم أن عند الفربري نسخة البخاري، ونسخته التي نسخها عن البخاري.

٣- وهي مقابلة بدقة مع نسخة أبي ذر الهروي.

ومن مزايا هذه النسخة:

١- فيها زيادة حديث مرفوع، وحديث موقوف.

٢- زيادة في عنوان الباب.

٣- أقوال البخاري في الأسانيد.

٤- وصل بعض المعلقات.

٥- بيان نسبة بعض الرواة.

٦- زيادة بعض الكلمات في المتون.

٧- شرح بعض الكلمات الغريبة.

٨- ضبط كثير من الكلمات، تارة في المتن، وتارة في الحاشية.

٩- تصويب بعض الكلمات التي وقع لها تصحيف.

١٠- نقل ترجيح بعض ألفاظ الرواية على بعضها.

ينظر بحث نسخة الإمام الصغاني لصحيح البخاري لتقي الدين الندوي، وولي الدين الندوي، المنشور في مجلة بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان

الإسلامية، سنة (٢٠١٣).

وجزى الله الأخوين الكريمين الأستاذين حافظ بن جبر العتيبي، وعبد الرحيم يوسفان في مجموعة المخطوطات الإسلامية اللذين أتحفاني ببعض هذه المعلومات.






مِن رُوَاة الجَامِـع الصَّحِيح للإمَام البُخَاري

كَرِيمَة المَرْوَزِيَّة (٤٦٣هـ)[(١)]

د. محمَّد بن عَلي إِليُولُو الجَزُولي

(١) راجعت المقال الباحثة: خديجة ابوري.




بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه..

تمهيد:

الحَمد لله رَبِّ العَالمين، والصَّلاة والسَّلام على سيِّد الأوّلين والآخِرين، وعَلى آل بيْته الطَّيبين الطَّاهِرين، وَصَحْبه الغُرِّ المَيامِين، ومن سَار على نهجهم من العُلماء العاملين إلى يوم الدين.

وبعد؛ فإن رواية الآثار النبوية، والسُّنن المصطفوية، شرف عظيم، ونعمة سابغة تنافس فيها الرجال والنساء معا؛ لأنه لم تكن النساء في يوم من الأيام بمعزل عن هذا الفضل العظيم، والنبوغ العلمي القويم، وقد أشار القرآن الكريم إلى هذا المعنى ضمنا حين خاطب أمهات المؤمنين بقوله: (واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة إن الله كان لطيفا خبيرا)[(١)]، وقول النبيﷺ: «يحمل هذ العلم من كل خَلف عُدوله»[(٢)]، فهو خطاب عام في الذكور والإناث؛ لأن (كُلّ) تفيد العموم.

ومن هؤلاء النساء الفُضْليات اللاتي اقتدين بأمهات المؤمنين، في الاعتناء بحديث رسول الله ﷺ، وإنفاق زهرة الأعمار في روايته، وإسماعه، عالمةٌ مَروزية من علماء القرن الخامس الهجري، وهي المحدثة، مُسندة الحرم، الزاهدة العفيفة، المجاورة لحرم الله بمكة، كريمة بنت أحمد المروزية، رَحِمَهَاٱللَّهُ.

(١) الأحزاب: ٣٤.

(٢) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١/ ٩ - ١٠)، (٤/ ٢٥٦)، والخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث (ص٢٩) وغيرهم مرسلا، وروي موصولا عن عدد من الصحابة رضوان الله عليهم: أبي هريرة، وأسامة، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر، وطال كلام العلماء عليه بين مضعف له ومحسن له لتعدد طرقه، وصححه أحمد كما ذكر ابن حجر في لسان الميزان (١١ ٧٧)، والألباني في تخريج مشكاة المصابيح للتبريزي (١/ ٥٣)، (٢٤٨).

ولأهمية هذه الشخصية العلمية الفذة أحببت أن أخصها بهذا المقال للحديث عن سيرتها، واعتنائها برواية الجامع الصحيح للبخاري، واعتناء علماء الغرب الإسلامي برواياتها، وتداولها بينهم، وذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: بعض أعلام الرجال والنساء المعتنين بالحديث بمرو الروذ.

والمطلب الثاني: ترجمة كريمة المروزية.

والمطلب الثالث: رواية كريمة للجامع الصحيح.

والمطلب الرابع: عناية علماء الغرب الإسلامي برواية كريمة لصحيح البخاري.

وهذا أوان الشروع في بيان المقصود، فأقول وبالله التوفيق:

• **المطلب الأول:**

بعض أعلام الرجال والنساء المعتنين بالحديث بمرو الروذ:

لقد أخرجت بلاد مرو الروذ العديد من أعلام الرواية، وحفاظ الآثار رجالا ونساء، منهم على سبيل المثال: عبد الله بن المبارك المروزي (١٨١هـ)، وعبد الله بن عثمان عَبْدَان المروزي (٢٢١هـ)، وبِشر بن الحارث الحَافي المروزي (٢٢٧هـ)، ونُعيم بن حماد المروزي (٢٢٨هـ)، وإسحاق بن رَاهُويه المروزي (٢٣٨هـ)، والقاضي يحيى بن أَكْثَم المروزي (٢٤٢هـ)، وإسحاق بن منصور الكَوْسَج المروزي (٢٥١هـ)، وأحمد بن سَيَّار المروزي (٢٦٨هـ)، وأبو الهيثم الكُشْمِيهَني المروزي راوي الصحيح (٣٨٩هـ)، وغيرهم.

ولم تكن نساء مرو بمعزل عن هذا الشغف العلمي، والنبوغ الحديثي؛ فقد نبغت فيهن عالمات مسندات حافظات، أذكر منهن على سبيل المثال:

أم الفضل عائشة بنت أبي عمرو ابن كَاكويه المروزية الزاهدة (٥٤٥هـ)، سمعت أباها أبا عمرو ابن كَاكويه، وكتب عنها الحافظ السمعاني شيئا يسيرا[(١)].

وأختها أم الفتوح فاطمة بنت أبي عمرو ابن كَاكويه المروزية الزاهدة (٥٥٦هـ)، سمعت أباها أبا عمرو ابن كَاكويه، وكتب عنها الحافظ السمعاني أيضا شيئا يسيرا[(٢)].

وفاطمة بنت عبد الجبار المروزية زوجة الحافظ ابن السمعاني (٥٦٢هـ)، قدمت معه بغداد وسمعت من أبي منصور القَزَّاز، وأبي منصور ابن خيرُون، وعادت إلى بلدها، سمع منها ابنها عبد الرحيم[(٣)].

والشَريفة بنت أحمد المروزية، كانت الرحلة إليها، سمعت البخاري من الكشميهني،

---

(١) التحبير في المعجم الكبير للسمعاني (٢/ ٤٢٣)، (١١٧٢).

(٢) التحبير في المعجم الكبير للسمعاني (٢/ ٤٣١)، (١١٨٨).

(٣) المختصر المحتاج إليه من تاريخ الحافظ الدبيثي للذهبي (١٥/ ٤٠٦)، (١٥٣٦).

وسمعت من أبي طاهر محمد بن محمد السنجي فوائده، وسماعها صحيح[1]، وغيرهن كثير.

• المطلب الثاني:

ترجمة كريمة بنت أحمد المروزية[2]:

١- اسمها ونسبها:

هي العالمة، المسندة، الحافظة، المُعَمَّرة، الفاضلة، العفيفة، الحرة، الزاهدة، أم الكرام، وست الكرام، كريمة بنت أحمد بن محمد بن حاتم المَرْوَزيّة، المجاورة بحرم الله، وتنسب إلى مدينة مَرْو الشَّاهْجان، وهي مرو العظمى، أشهر مدن خُرَاسَان وقصبتها[3]، وأصل أبيها من كُشْمَيْهَن، وأمها من أولاد السَّيّاري.

كانت كاتبة عالمة صالحة، بكرا لم تتزوج قط، وطال عمرها، وعلا إسنادها، لها فهم ونباهة ومعرفة، وعدها ابن الأهدل من الحفاظ[4].

٢- رحلاتها:

رحلت إلى مدينة سَرْخَس[5] بإقليم خُراسان[6]، وبغداد[7]، وخرج بها أبوها إلى بيت

---

(١) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لابن نقطة (٢/ ٣٢٥)، وطبقات السبكي (٦/ ١٢٤)، وتوضيح المشتبه (٥/ ٣٢٢).

(٢) انظر مصادر ترجمتها في سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٣٣).

(٣) والنسبة إليها مروزي بالزاي على غير قياس. انظر معجم البلدان (٥/ ١١٢ - ١١٣).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٣٣)، والبداية والنهاية (١٢/ ١٢٨)، والوافي بالوفيات (٧/ ٢٧٨)، وشذرات الذهب (٣/ ٣١٤)، وأعلام النساء (٤/ ٢٤٠).

(٥) سَرْخَس: بفتح أوله، وسكون ثانيه، وفتح الخاء المعجمة، وآخره سين مهملة، ويقال سَرَخَس، بالتحريك، من مدن خراسان.

(٦) وثبت ذلك بسندها: «أنبأتنا كريمة بنت أحمد بن محمد المروزية، قالت: أنبأنا زاهر بن أحمد الفقيه بسرخس». تاريخ بغداد (٣/ ١٢٦).

(٧) وبها سمع منها نور الهدى الزينبي النقيب صحيح البخاري قال تقي الدين الغزي: «وسمع البخاري من

المقدس، ثم عاد بها إلى مكة، بعد أن سمعت «الصحيح» من أبي الهيثم الكُشْمِيهَني، وفي مكة ألقت كريمة عصا التسيار دهرا طويلا مجاورة[(١)]، وحدثت بالحرم الشريف (مكة)، وبمشاعره أيضا في (منى) كما ثبت في روايتها التي أخرجها ابن جماعة بسنده قال: «أخبرتنا كريمة بنت أحمد بن محمد المروزية في مسجد الخيف من منى، قالت: ثنا أبو علي زاهر بن أحمد السرخسي»[(٢)].

٣- شيوخها:

روت كريمة المروزية رَحِمَهَاٱللَّهُ عن ثلة من أعلام الحديث وحفاظ السنة والفقهاء، وعلى رأسهم: أبو الهيثم محمد بن مكي المروزي الكشميهني (٣٨٩هـ)[(٣)]، والفقيه المقرئ أبو علي زاهر بن أحمد بن محمد السرخسي الشافعي (٣٨٩هـ)[(٤)]، والمحدث الصالح أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بَامُويَهْ الأَرْدَسْتَانِي المشهور بالأصبهاني (٤٠٩هـ)[(٥)]، والفقيه الشافعي مسند دمشق أبو القاسم علي بن محمد بن علي بن أحمد المصيصي الدمشقي (٤٨٧هـ)[(٦)]، والشريف الهاشمي الخطيب أبو المظفر محمد بن أحمد البرمكي العباسي (٥٥٥هـ)[(٧)].

٤- الرواة عنها:

ظلت كريمة المروزية، رحمة الله عليها، مجاورة لبيت الله الحرام دهرا طويلا، تحدث وتُسْمِع حديث رسول الله ﷺ وظهرها مسند إلى الكعبة حتى توفيت، فكان

كريمة بنت أحمد المروزية ببغداد». الطبقات السنية في تراجم الحنفية (٣/ ١٦٢).

(١) تاريخ الإسلام (٣١/ ١٨٠)، مختصر تاريخ دمشق (٧/ ١٠٧)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (٢/ ٥٦).

(٢) مشيخة ابن جماعة (٢/ ٤٥٢).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٩١).

(٤) مشيخة ابن جماعة (٢/ ٤٥١)، (١٩٣).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٣٩).

(٦) سير أعلام النبلاء (١٩/ ١٣).

(٧) تذكرة الحفاظ (٤/ ١٠٥).

العلماء من حجاج بيت الله الحرام ينتهزون الفرصة لِلُقِيِّهَا والسماع منها، حيث أخذ عنها جم غفير من رجالات العلم من كل بقاع الدنيا، منهم على سبيل المثال: أبو بكر الخطيب البغدادي، وأبو طالب الحسين بن محمد الزينبي، ومحمد بن بركات السعيدي، ومن الأندلس: ابن النحاس، وأبو بكر الحجري، والحميدي صاحب الجمع بين الصحيحين، وغيرهم كثير.

٥- ثناء العلماء على كريمة المروزية:

إن مكانة كريمة المروزية، وجلالة قدرها، ودقة حفظها، وعلو إسنادها، جعل العلماء يلهجون بالثناء عليها، بالحفظ، والضبط، والعلم، مع الصلاح والديانة منهم:

أبو بكر محمد بن منصور السَّمْعاني، حلاها بقوله: «سمعت الوالد يذكر كريمة ويقول: وهل رأى إنسان مثل كريمة»[١].

وابن نقطة، ذكرها بقوله: «كانت عالمة تضبط كتابها»[٢].

وابن كثير، وصفها بقوله: «كانت عالمة صالحة، سمعت «صحيح البُخارِيّ» على الكُشْمِيهَني، وقرأ عليها الأئمة»[٣].

أما الذهبي فحلاها بوصف جامع مانع فقال: «الشيخة، العالمة، الفاضلة، المسنِدة أم الكرام... كانت إذا روت قابلت بأصلها، ولها فهم ومعرفة، مع الخير والتعبد، روت «الصحيح» مرات كثيرة، مرة بقراءة أبي بكر الخطيب في الموسم، وماتت بكرًا لم تتزوج أبدًا»[٤].

أما الصفدي فقال في حقها: «أم الكرام المجاورة بمكة، كانت كاتبة، فاضلة، عالمة»[٥].

---

(١) تاريخ الإسلام (٣١/ ١٨٠).

(٢) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (١/ ٤٩٩).

(٣) البداية والنهاية (١٢/ ١٠٥).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٣٣ - ٢٣٤).

(٥) الوافي بالوفيات (٢٤/ ٣٣٧).

٦- وفاتها:

توفيت العالمة المسندة كريمة المروزية، بعد عمر طويل أفنته في نشر العلم والإفادة والعبادة، بمكة المكرمة عام (٤٦٣هـ)، كما ضبط ذلك الذهبي، وقال: «إنها أدركت مائة عام»[(١)].

فرحمها الله تعالى وأسكنها الفردوس الأعلى من الجنة.

- **المطلب الثالث:**

رواية كريمة للجامع الصحيح للبخاري[(٢)].

اشتهرت كريمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بروايتها لـ «الصحيح»، وذلك بسبب علو إسنادها ودقة نسختها.

فقد عمرت كريمة حتى قاربت المائة عام، وكلما عُمِّر الشيخ كانت روايته عالية الإسناد، وبقيت تحدث بروايتها حتى وفاتها سنة ثلاث وستين وأربعمائة، على الصحيح، وعرف عنها عنايتها رَحِمَهَا اللَّهُ، فقد كانت لا تحدث إلا من أصلها، حتى إذا كتب الراوي عنها نسخته لم تجزه حتى يقابلها على نسختها.

قال ابن نقطة وهو يوضح لنا ذلك: «وكانت إذا روت قابلت بأصلها»[(٣)].

وقال الذَّهبِيّ: «قال أبو الغنائم النرسي: أخرجت كريمة إليَّ النسخة بـ "الصحيح" فقعدتُ بحذائها، وكتبت سبع أوراق وقرأتها، وكنت أريد أن أعارض وحدي، فقالت: لا حتى تعارض معي، فعارضت معها»[(٤)].

ويقول القاضي أبو محمد ابن عطية في «الفهرسة»: «قال لي أبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وكانت

(١) تاريخ الإسلام (٣١/ ١٨١).
(٢) انظر: روايات الجامع الصحيح ونسخه: دراسة نظرية تطبيقية (١/ ٤١١ – ٤١٣).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٣٣ – ٢٣٤).
(٤) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٣٣ – ٢٣٤).

قراءتي من أصل كريمة بعينه»[1]. اهـ.

وبلغ من عنايتها وانقطاعها لِرواية الحديث أنها لم تتزوج أبدًا حتى ماتت بكرًا، قال أبو بكر بن منصور السَّمْعاني: «سمعت بنت أخي كريمة تقول: لم تتزوج كريمة قط»[2].

وحدثت كريمة بـ «الصحيح» أكثر من مرة.

وأقدم من سمع منها «صحيح البخاري» الخطيب أبو بكر في سنة أربعمائة وخمس وأربعين.

قال الذَّهَبِيّ في «السير» في ترجمة الخطيب أبي بكر وهو يذكر رحلاته، قال: «وكان قدومه إلى دمشق في سنة خمس وأربعين[3]، فسمع من محمد بن عبد الرحمن ابن أبي نصر التميمي وطبقته، واستوطنها، وقرأ «صحيح البُخارِيّ» على كريمة في أيام الموسم»[4]. اهـ..

كما جاء أيضًا في «تذكرة الحفاظ» في ترجمة الحميدي محمد بن فتوح: «وسمع بإفريقية كثيرًا، ولقي بمكة كريمة المَرْوَزيّة أول رحلته، وكان في سنة ثمان وأربعين وأربعمائة»[5]. اهـ.

ونجد نصًّا آخر في السماع عليها، وهو ما قاله الفاسي في ترجمة عبد الله بن محمد بن الغزال؛ حيث يقول: «سمع على كريمة بنت أحمد المَرْوَزيّة «صحيح البُخارِيّ»، وهو آخر من سمعه عليها»[6]. اهـ..

ويقول القزويني في ترجمة أبي القاسم عبد الملك بن أحمد: «سمع «صحيح البُخارِيّ»

(١) فهرسة ابن عطية (ص٤).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٣٤).
(٣) أي: وأربعمائة.
(٤) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٧٣).
(٥) تذكرة الحفاظ (٤/ ١٢١٨).
(٦) ذيل التقييد (٢/ ٥٤ - ٥٥).

من كريمة المَرْوَزيّة بمكة، سنة تسع وخمسين وأربعمائة بروايتها عن الكُشمِيهَني»[1].

ويبدو - والله أعلم - أن كريمة رَحِمَهَاٱللَّهُ كانت تحدث بـ «الصحيح» حتى وفاتها؛ ويدل على ذلك توافد العلماء عليها، حتى إن بعضهم - وهو أبو جعفر محمد بن علي الهمداني - قال: «حججت سنة ثلاث وستين، فنعيت إلينا كريمة في الطريق، ولم أدركها»[2]. اهـ.

فهذا النص يدل على الرحلة إليها للسماع منها حتى وافتها المنية.

وتدل النصوص على أن موسم الحج كان من أكثر الأوقات التي فيها إقبال على كريمة، وكانت تجتهد في الإسماع، حتى إن الخطيب البغدادي رَحِمَهُٱللَّهُ تعالى قرأ عليها «الصحيح» في خمسة أيام[3].

وكانت نسخة كريمة مقسمة إلى أكثر من خمسة وأربعين جزءًا، جاء ذلك عند الفاسي في «ذيل التقييد» في ترجمة أحمد بن محمد الإسنوي، المعروف بالحلبي، حيث قال: «سمع على الكمال الحسن بن علي بن شجاع العباسي الضرير قطعة جيدة من «صحيح البُخارِيّ»، وهي من أول الكتاب إلى آخر الجزء الثاني والعشرين من تجزئة كريمة المَرْوَزيّة، والجزء التاسع والعشرين والجزء الثلاثين، ومن أول الخامس والأربعين إلى آخر الصحيح»[4]. اهـ..

- **المطلب الرابع:**

عناية علماء الغرب الإسلامي برواية كريمة لصحيح البخاري.

سبقت الإشارة إلى أن سبب إقبال العلماء على كريمة المروزية في سماع «الصحيح» هو علو إسنادها وضبطها، لهذا اعتنى علماء الغرب الإسلامي بروايتها على منوال

(١) التدوين في أخبار قزوين (٣/ ٢٦٠).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٣٥).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٧٣).
(٤) ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد (١/ ٣٩١).

إخوانهم المشارقة برواية الجامع الصحيح من طريقها، فهناك من رحل إليها وسمع منها مباشرة بالحرم، ومنهم من كاتبها واستجازها فأجازته، ومنهم من روى عنها بالواسطة كما هو مثبت في برامجهم، وفهارسهم، ومشيخاتهم... الخ.

وممن وقفت عليه من أعلام الغرب الإسلامي ممن صرحت النصوص بسماعهم رواية كريمة منها مباشرة، أو بالواسطة، أو بالإجازة الآتي:

١- الفقيه الحافظ أبو بكر جماهر بن عبد الرحمن بن جماهر الحَجري الطُّلَيْطِلي المالكي (٤٦٦هـ). حج عام ٤٥٢هـ، وحدث عن كريمة المروزية بمكة المكرمة[١].

٢- المحدث الحافظ أبو عبد الله محمد بن أبي نصر فُتوح بن عبد الله الحُميدي القرطبي المِيُورْقِي (٤٨٨هـ)[٢]. مؤلف الجمع بين الصحيحين، وجذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، لقي كريمة المروزية أول رحلته، وحدث بدمشق عنها، بسندها إلى علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله ﷺ: «ستكون عليَّ رواة يروون الحديث، فاعرضوه على القرآن، فإن وافقت القرآن فخذوها، وإلا فدعوها»[٣]، وسمع منها أيضا في مكة قال الذهبي: «سمع بمكة من المحدثة كريمة المروزية»[٤].

٣- الإمام الحافظ الناقد محدث الأندلس أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجياني (٤٨٨هـ)، قال: «كتبت إليّ كريمة بنت محمد المروزية تحدثني به - أي بالصحيح - عن أبي الهيثم»[٥].

٤ - المحدث الحافظ أبو محمد عبد الرحمن بن سهل بن محمد بن ثَغْرِي (كان حيا عام ٤٥٠هـ). أخذ بمصر عن أبي الحسن علي بن بقا وغيره. وبمكة عن كريمة المروزية

(١) الصلة (١/ ١٣٢ - ١٣٣) (٣٠٢)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٤٥).

(٢) الصلة (١/ ١٨١)، المنتظم (٩/ ٩٦)، تاريخ الإسلام (٣٣/ ٢٨٠ - ٢٨٥).

(٣) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٥/ ٧٧).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٩/ ١٢١).

(٥) الغنية للقاضي عياض (ص٣٣).

وغيرها في سنة ٤٥٠هـ[١].

٥- المحدث أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سليمان بن فَتْحُون (كان حيا عام ٤٥٠هـ). من أهل إقليش وقاضيها، رحل إلى المشرق وحج وسمع بمكة من كريمة المروزية وغيرها. كان سماعه عام ٤٥٠هـ[٢].

٦- المحدث أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري الشَّارقي البَلَنْسِي الواعظ (٥٠٠هـ). له رحلة حج فيها، وحدث بصحيح البخاري عن كريمة المروزية بمكة المكرمة[٣].

٧- الشيخ الجليل الفقيه أبو العباس أحمد بن عثمان بن مكحول (٥١٣هـ). قال عنه القاضي عياض: «له رحلة قديمة سنة إحدى وخمسين وأربعمائة، ورواية واسعة عن المكيين والمصريين وغيرهم: أبي محمد بن الوليد... وكريمة بنت أحمد»[٤].

وذكره ابن عطية كذلك في فهرسته فقال: «كتب إليّ بخطه يخبرني بجميع روايته، وفي جملتها: الجامع الصحيح لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، عن الحرة الزاهدة كريمة بنت محمد بن حاتم المروزية، عن أبي الهيثم محمد بن المكي بن زارع الكشميهني، عن الفربري، عن البخاري[٥].

٨- المحدث المقرئ أبو القاسم خلف بن إبراهيم بن خلف القرطبي الحَصَّار المعروف بابن النَّحاس خطيب مسجد قرطبة (٥١١هـ). له رحلة حج فيها، وحدث بصحيح البخاري عن كريمة المروزية بمكة المكرمة[٦].

---

(١) الصلة (١/ ١٠٩).

(٢) الصلة (١/ ٣٢).

(٣) الصلة (١/ ٢٤)، الديباج المذهب (١/ ٣٥).

(٤) الغنية (ص١٠١) (ترجمة: ٣٢).

(٥) فهرس ابن عطية (ص١٢٧)، (ترجمة: ٢١).

(٦) الصلة (١/ ٥٥).

لقيه ابن عطية وأجازه مسموعاته منها صحيح البخاري من رواية كريمة. قال ابن عطية: «لقيته رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقرطبة وأجاز لي جميع روايته فمن ذلك: ... الجامع الصحيح لأبي عبد الله البخاري، قال لي بلفظه: إن كريمة بنت أحمد بن محمد بن حاتم المروزية أخبرته به، وكريمة ترويه عن أبي الهيثم محمد بن المكي بن زراع الكشميهني، عن محمد بن يوسف الفربري، عن البخاري»[(١)].

٩- المحدث أبو العباس أحمد بن عبد الله العطار القُونْكي القرطبي (٥١٨هـ)، له رحلة حج فيها، وحدث بصحيح البخاري عن كريمة المروزية بمكة المكرمة[(٢)].

١٠- الفقيه أبو بكر غالب بن عبد الرحمن، والد الإمام القاضي أبي محمد عبد الحق بن عطية (٥١٨هـ). ذكره ابنه في فهرسته فقال: «وقرأت عليه رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتاب الجامع الصحيح...، وأخبرني أنه قرأه بمكة شرفها الله في المسجد الحرام عند باب بني شيبة سنة سبعين وأربعمائة على الإمام الزكي العدل أبي عبد الله الحسين بن علي بن الحسين الطبري...، قال حدثتنا الحرة الزاهدة كريمة بنت أحمد...، قال الفقيه القاضي أبو محمد:... قال لي أبي... وكانت قراءتي في أصل كريمة بعينه»[(٣)].

١١- المحدث أبو الأصبغ عيسى بن محمد بن عبد الله بن عيسى بن مؤمل الزهري الشَّنْتَرِيني (٥٣٠هـ). له رحلة حج فيها، وحدث عن كريمة المروزية بمكة المكرمة[(٤)]، وقال عياض: «لقيته بسبتة مرات، اجتاز علينا بها تاجرا، وله سماع قديم من كريمة بنت أحمد لكتاب البخاري»[(٥)]، وقال الذهبي: «روى عنه أبو بكر بن خير، وقد روى ابن دحية عن ابن خير عنه، عن كريمة من الصحيح»[(٦)].

(١) فهرس ابن عطية (١/ ٣٥).
(٢) ينظر التكملة لكتاب الصلة (١/ ٣٧).
(٣) فهرسة ابن عطية (ص٦٤).
(٤) الصلة (١/ ١٤١).
(٥) الغنية: (ص١١٥)، (ترجمة: ٨٣).
(٦) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٦٢٨).

١٢- القاضي أبو جعفر أحمد بن الحسن بن أبي الأَخْطَل الطُّلَيْطِلي (من أعلام ق ٦هـ تقديرا). له رحلة حج فيها، وحدث بصحيح البخاري عن كريمة المروزية بمكة المكرمة(١).

وبعد هؤلاء لا تزال حلقة الإسناد متصلة عند علماء الغرب الإسلامي إلى رواية كريمة المروزية لصحيح البخاري، وممن لهم أسانيد متصلة إليها أذكر:

١٣- الفقيه الخطيب القاضي أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عَطِيَّة الغرناطي (٥٤١هـ)، وقيل: (٥٤٢هـ)، وقيل: (٥٤٦هـ). سمع رواية كريمة من صحيح البخاري من طريق أبيه الفقيه أبي بكر غالب بن عبد الرحمن ابن عطية القرطبي، قال:

«وقرأت عليه رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتاب الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، تصنيف الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وأخبرني أنه قرأه بمكة شرفها الله في المسجد الحرام عند باب بني شيبة سنة سبعين وأربعمائة على الإمام الزكي العدل أبي عبد الله الحسين بن علي بن الحسين الطبري نزيل مكة، قال: حدثتنا الحرة الزاهدة كريمة بنت أحمد بن محمد بن حاتم المروزية قالت: حدثنا أبو الهيثم محمد بن المكي بن زراع الكشميهني قال: حدثنا أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري، عن أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ».

ثم ختم ابن عطية هذا السند بقوله: «قال لي أبي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وكانت قراءتي في أصل كريمة بعينه»(٢).

١٤- الفقيه المحدث القاضي عياض بن موسى اليَحْصُبي السَّبْتِي دفين مراكش (٥٤٤هـ).

يروي رواية كريمة من صحيح البخاري عن جملة من شيوخه، قال:

---

(١) التكملة لكتاب الصلة (١/ ٢٨)، الديباج المذهب (١/ ١٩٩ - ٢٠٠).

(٢) فهرسة ابن عطية (ص٦٤).

«وأما رواية كريمة فحدثني بها الشيخ أبو الأصبغ عيسى بن أبي البحر الزهري، والخطيب أبو القاسم خلف بن إبراهيم المقري، والشيخ أحمد بن خليفة بن منصور الخزاعي إجازة، وغير واحد كلهم عن كريمة بنت محمد سماعا، عن أبي الهيثم الكشميهني عن الفربري»[(١)]، وحين ترجم لشيخه أحمد بن خليفة الخزاعي قال: «كتب إلي من مكة يجيزني كتاب البخاري عن كريمة سماعه منها بسندها المعلوم»[(٢)].

١٥- الفقيه إبراهيم بن منبه بن عمر بن أحمد الغافقي من أهل أَلْمِرْيَة (كان حيا عام ٥٥٥هـ).

ذكر ابن الأبار في التكملة سنده إلى رواية كريمة فقال: «ووقفت على إسماعه صحيح البخاري في آخر ذي الحجة سنة خمس وخمسين وخمسمائة، وكان يحدث به عن سلطان بن إبراهيم، عن كريمة المروزية»[(٣)].

١٦- المقرئ المحدث الأصولي أبو بكر يحيى بن سعدون بن محمد الأزدي المالكي القرطبي الموصلي وفاة (٥٧٦هـ).

ذكر ابن الأبار في التكملة سنده إلى رواية كريمة فقال: «وسمع الحديث من... وأبي صادق المديني، سمع منه صحيح البخاري في رمضان سنة خمس عشرة وخمسمائة، وقفت على ذلك بخطه، وسمعه أبو صادق عن كريمة المروزية بمكة»[(٤)].

١٧- الإمام القاسم بن يوسف التُّجيبِي البَلَنْسِي السبتي (٧٣٠هـ). الذي يروي رواية كريمة من صحيح البخاري من طريق شيخه المحدث الحافظ فخر الدين أبي عمرو عثمان بن محمد بن عثمان بن أبي بكر بن محمد بن داود التوزري المالكي العدل (٧١٣هـ)، وهذا سنده:

(١) مشارق الأنوار (١/ ١٠).
(٢) الغنية (ص١١٥)، (ترجمة: ٣٨).
(٣) التكملة لكتاب الصلة (١/ ١٢٩).
(٤) التكملة لكتاب الصلة (٤/ ١٧٧).

«قال شيخنا فخر الدين نفع الله تعالى به: وسمعته أيضًا كاملًا بقراءة أحمد بن سراقة على الشيخ ضياء الدين أبي الروح عيسي بن سليمان بن رمضان الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى، قال: أخبرنا منجب بن عبد الله المديني، قال: أخبرنا أبو صادق مرشد بن عبد الله المديني، قال أبو صادق هذا، والسعيدي، والموصلي: أخبرتنا أم الكرام كريمة بنت أحمد المروزية، قالت: أخبرنا أبو الهيثم الكشميهني، قال: أخبرنا الفربري، رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ أجمعين»[(١)].

١٨- الإمام أبو عبد الله شمس الدين محمد بن جابر الوَادي آشِي التونسي (٧٤٩هـ).

سمع رواية كريمة من صحيح البخاري من طريق شيخه قاضي القضاه بالديار المصرية بدر الدين ابن جماعة الكناني بمنزله بالقاهرة في الصالحية قال:

«سمعته على شيخ الشيوخ وقاضي القضاة بالديار المصرية بدر الدين أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن جماعة الكناني بمنزله من القاهرة في الصالحية بقراءة ولده الفقيه عز الدين أبي محمد عبد العزيز إلا مقدار السدس الخامس منه فإنه فاتني لمرض منعني من حضوره، وذلك في أربعة مجالس، قرأت منه السادس عشر وما بعدها متواليا إلى التاسع عشر، وكان الكتاب قرئ في خمسة وعشرين مجلسا، وناولني شيخنا الكتاب المذكور في أصل سماعه وأجازنيه معينا، وحدثني به من طريق كريمة بنت أحمد بن محمد المروزية عن أشياخه الأربعة: معين الدين أبي العباس أحمد ابن قاضي القضاة أبي الحسن علي بن يوسف الدمشقي، وزين الدين أبي الطاهر إسماعيل بن عبد القوي بن أبي العز بن عزون، ونظام الدين أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عتيق بن رشيق الربعي سماعا عليهم لجميعه، وبإجازته له من الحافظ رشيد الدين أبي الحسين يحيى بن علي بن عبد الله القرشي العطار، بسماعهم من الشيخين أبي القاسم هبة الله بن علي بن مسعود بن ثابت البوصيري، وأبي عبد الله محمد بن حامد الأرتاحي، بسماع البوصيري من أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن بركات بن هلال السعدي النحوي،

(١) برنامج التجيبي (ص٧٠).

وإجازته إن لم يكن سماعا من أبي صادق مرشد بن يحيى بن القاسم المديني، وبإجازته وإجازة الأرتاحي من أبي الحسن علي بن الحسين بن عمر الفراء الموصلي، بسماعهم من الحافظة أم الكرام كرمية المروزية قالت: أنا أبو الهيثم الكشميهني بسنده»[(١)].

١٩- الإمام أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد الواحد المْجَارِي الأندلسي (٨٦٢هـ).

سمع رواية كريمة من صحيح البخاري من طريق شيخه عز الدين ابن قاضي القضاة بمصر بدر الدين ابن جماعة الكناني (٧٦٧هـ) في مسجد عمرو بن العاص بمصر قال:

«وسمعت عليه بعض البخاري وحدثني به عن قاضي القضاة والده المذكور قراءة لجميعه عليه، وحدثه به من طريق كريمة ابنة أحمد بن محمد المروزية عن أشياخه الأربعة: معين الدين أبي العباس أحمد بن قاضي القضاة أبي الحسن علي بن يوسف الدمشقي، وزين الدين الطاهر إسماعيل بن عبد القوي بن أبي العزيز عزوز، ونظام الدين أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عتيق الربعي سماعا عليهم لجميعه، وبإجازته له من الحافظ رشيد الدين أبي الحسن يحيى بن علي بن عبد الله القرشي العطار، بسماعهم من الشيخين أبي القاسم هبة الله بن على بن مسعود بن ثابت البوصيري، وأبي عبد الله محمد بن حامد الأرتاحي، بسماع البوصيري من أبي عبد الله محمد بن بركات بن هلال السعيدي النحوي، وإجازته إن لم يكن سماع من أبي صادق مرشد بن يحيى بن القاسم المديني، وبإجازته وإجازة الأرتاحي من أبي الحسن علي بن الحسين بن عمر الفراء الموصلي، بسماعهم من الحافظة أم الكرام كريمة المروزية قال: أخبرنا أبو الهيثم الكشميهني، عن أبي عبد الله الفربري، عن البخاري. وبغير ذلك من أسانيده فكأني من هذا الطريق أساوي شيخي أبا عبد الله ابن عرفة في بعض طرقه»[(٢)].

واستمر الاعتناء برواية كريمة لصحيح البخاري عند المغاربة حتى الأعصار الأخيرة، حيث أورد محمد بن سليمان الروداني (١٠٩٤هـ) في فهرسته «صلة الخلف بموصول

(١) برنامج الواد آشي (ص١٩٠ - ١٩١).
(٢) برنامج المجاري (ص١٥٢ - ١٥٤).

السلف» سنده إلى رواية كريمة فقال:

«وأما طريق الكمشميهني، رواية كريمة عنه، وهي طريقة المصريين، فبه إلى الحافظ، عن أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، عن أبي علي عبد الرحيم ابن عبد الله شاهد الحبش، وعن إسماعيل ابن عبد القوي، وعثمان بن عبد الرحمن بن رشيق، وأحمد بن علي بن يوسف الدمشقي، ورشيد يحيى بن علي العطار، ح.

وعن أبي المعالي عبد الله بن عمر بن علي الأزهري، عن محمد بن علي ابن نجم، عن أحمد بن علي بن يوسف، ستتهم عن أبي القاسم هبة الله بن علي البوصيري، وأبي عبد الله محمد الأرتاحي.

الأول: عن محمد بن هلال بن بركات النحوي، وأبي صادق مرشد بن يحيى المدني.

والثاني: عن أبي الحسن علي بن الحسين بن عمر الموصلي.

ثلاثتهم: عن أم الكرام كريمة بنت أحمد بن محمد المروزية، عن الكشميهني.

وبه إلى الجلال السيوطي، عن علم الدين صالح بن سراج الدين البلقيني، عن والده، عن أبي علي عبد الرحيم شاهد الحبش، به.

وبه إلى الشمس السخاوي، عن محمد بن أحمد التدمري، عن أبي الفتح محمد الميدومي، عن عبد اللطيف الحراني، عن أبي الفتح عبد المنعم بن عبد الوهاب، عن أبي طالب الحسين بن محمد بن علي، عن كريمة»[١].

(١) صلة الخلف (١/ ٤٦).

- **الخاتمة:**

إن الحديث عن سيرة هذه المرأة الصالحة المحدثة كريمة المروزية حديث ممتع ذو شجون، نستمد من خلاله من الفوائد والفرائد ما يلهمنا في التعرف على طرائق العلماء في شغفهم بالعلم وروايته وإفادته، ومن ذلك:

- عنايتها برواية الصَّحيح مبكرا في زهرة شبابها، حيث سمعته من الكشميهني وعمرها آنذاك لا يتجاوز السادسة والعشرين؛ لأنه توفي عام ٣٨٩هـ، وروته أيضا عن شيخها زاهر السرخسي الذي توفي في العام نفسه.

- مواظبتها واستمرارها على التحديث بصحيح البخاري حتى تقدم بها العمر وشاخت، حيث سمعه منها القاضي أبو القاسم عبد الملك القزويني وعمرها قارب المئة، وصرح أنه سمع منها الجامع الصحيح بمكة عام ٤٥٩هـ..

- وفاؤها واستمرارها على إقامة مجالس التحديث والعرض وتوالي حضورها لسنوات عدة؛ في بلدها، وفي البلاد التي رحلت إليها، ولهذا قال الذهبي: «روت الصّحيح مراتٍ كثيرة».

- كثرة الحضور في مجالسها الحديثية، وتنوع بلدان من يحضرها من الطلبة وحجاج بيت الله الحرام، وإفادتهم من ضبطها والعرض عليها. من ذلك ما ذكره الحسين بن نظام الزينبي أبو طالب المعروف بنور الهدى؛ أنه حجَّ عام ٤٥٨هـ، وسمع في مجاورته «الصحيح» على كريمة بنت أحمد، وقال: «لم أقصد بسماعه الرواية ولكن ظننتُ أني أعيشُ ويموتُ من كان حاضرًا فإنهم كانوا خلقًا كثيرًا من جميع البلاد، وإنما كنتُ أدرسُ بالحرم فأجتازُ بهم وأجلس معهم فمات أولئك الخلق وانفرد هو بروايته عن كريمة وحدَّث به عنها مراتٍ»[1].

وكان عمره عند السَّماع ثمانيا وثلاثين سنة، وهي ابنة خمسٍ وتسعين.

روت الصحيح عن الكشميهني: إسماعًا وإجازةً وبالقراءة عليها، وكانت تضبطُ

(١) طبقات الحنفية (ص٢١٩).

كتابها وتقابل بنسخها رَحِمَهَاٱللَّهُ.

– اعتناء العلماء بروايتها وتوصيتهم بروايتها والعرض على نسختها كما ثبت عن أبي ذر الهروي – وهو أشهر وأضبط من روى الصحيح – أنه أوصى بالسَّماع منها، فقال عند موته: «عليكم بكريمة فإنها تحمل كتاب البخاري من طريق أبي الهيثم»[1].

– علو إسنادها إلى البخاري بحيث بينها وبينه واسطتان فقط، ولهذا وصفت أنها مسندة الحرم، وهي فضيلة عظيمة تشرفت بها رَحِمَهَاٱللَّهُ.

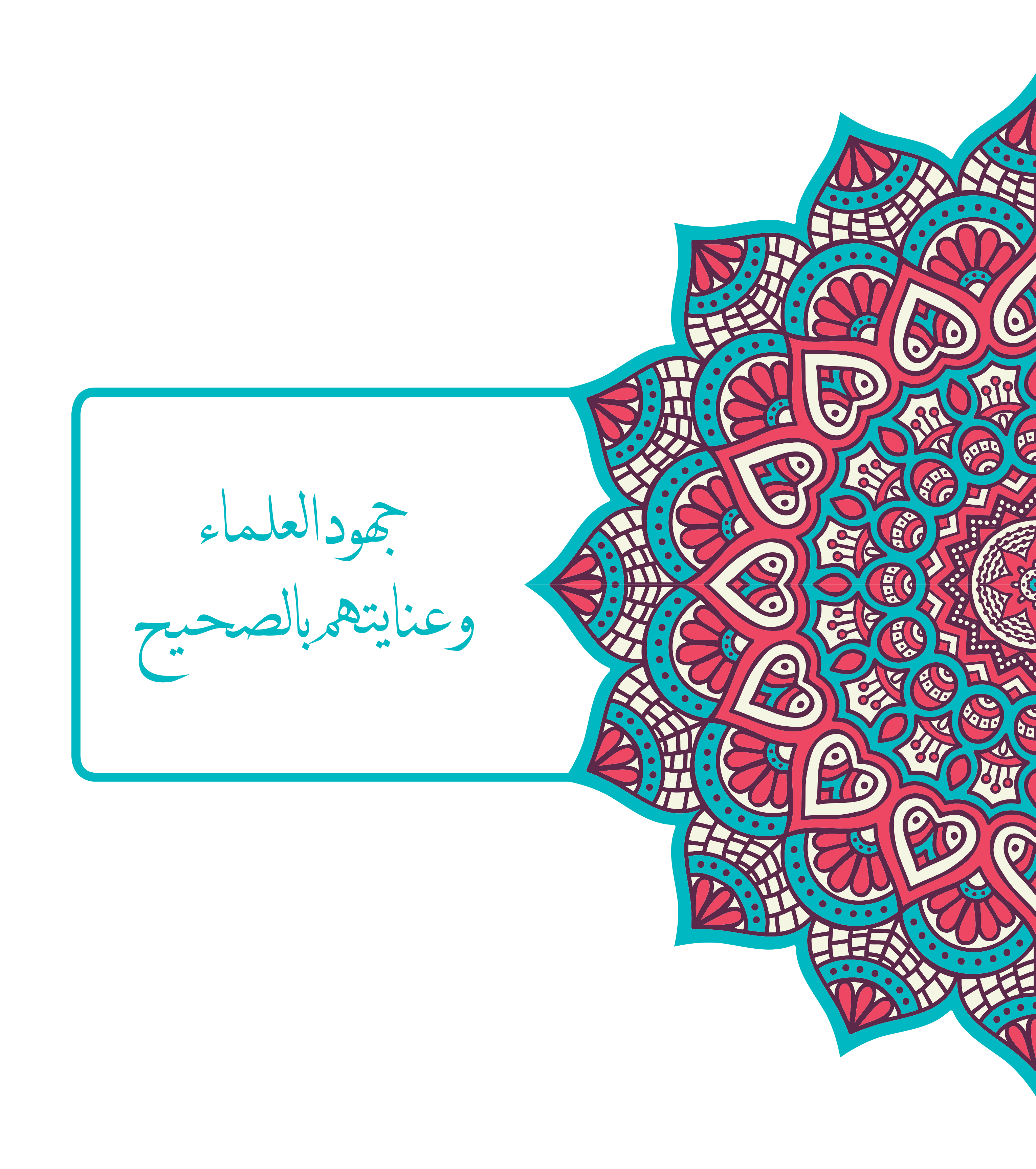
– صبرها منقطع النظير، وجلدها الكبير في العرض والقراءة ومدارسة الصحيح، مع التثبت والضبط والاتقان على كبر سنِّها؛ حتى إن الخطيب البغدادي لقيها بمكة وقرأ عليها صحيح البخاري كلَّه في خمسة أيام! وقال أبو الغنائم النّرسي: «أخرجتْ كريمة إليّ النسخة بالصحيح، فقعدتُ بحذائها، وكتبتُ سبع أوراق وقرأتها، وكنت أريد أن أعارض وحدي، فقالت: لَا، حتى تعارض معي، فعارضتُ معها، قال: وقرأتُ عليها من حديث زاهر»[2]. وكانت تكبره بإحدى وستين سنة. فانظر رعاك الله إلى صبرها وهمتها في نشر سنة رسول الله ﷺ.

– رحلتها من بلدها خراسان إلى الحرم المكّي، ومجاورتها سنوات طويلة من عمرها في القرن الخامس الهجري؛ هيّأت لها اللقاء بكبار المحدّثين والفقهاء من الحجاج والمعتمرين القادمين من أقطار الأرض، والعرض عليهم، وتلقيهم الصَّحيح منها ونشره في بلدانهم، فبلغت روايتها ما بين المشرقين.

هذا ما تيسر لي ذكره في هذا الموضوع، فأسأل الله تعالى أن يتقبل هذا العمل بقبول حسن، وأن يجزي كاتبه، وناشره، وقارئه.

والحمد لله رب العالمين.

(١) التكملة لكتاب الصلة (١/ ١٢٩).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٣٤).



جهود العلماء وعنايتهم بالصحيح




عناية النعيمي

بـ «صحيح البخاري»[1]

بقلم

أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

(١) مُستلٌّ من كتابي: «ترجمة العلامة محيي الدين عبد القادر بن محمد النعيمي وآثاره العلمية»، وهو المجلد الأول بين يدي تحقيقي لما تبقَّى من تراث النعيمي.




- **أسماء الشيوخ الذين سمع عليهم النعيمي «صحيح البخاري».**

سمع النعيمي - عبد القادر بن محمد (٨٥٠-٩٢٧هـ) صاحب الكتاب المطبوع بعنوان «الدارس في تاريخ المدارس»[١] - طريقَ أبي الوقت من «صحيح البخاري» على عدد من شيوخه، منهم:

١- إبراهيم بن محمد بن محمود الشافعي الدمشقي، الشهير بـ (الناجي) (٨١٠-٩٠٠هـ).

قرأ عليه «صحيح البخاري»، وكان النعيمي يتردد عليه في منزله بمحلة ميدان الحصى ظاهر دمشق المحروسة، وما زالت نسخة النعيمي من «صحيح البخاري» بآخر أجزائها الأربعة من أصل خمسة تشهد بذلك، وعليها - كما سيأتي - إجازة الناجي له بـ «الصحيح» كاملًا، وجميع ما يجوز له وعنه روايته عند أهله متلفِّظًا بذلك.

وكانت القراءة - كما سيأتي بخط الناجي -: «قراءة تحرير وإتقان»، وعارض النعيمي ما يملكه من نسخة من «صحيح البخاري» بنسخة شيخه، وأثبت عليها فوائد فرائد، وسأثبت بعضًا منها، وإجازة النعيمي مثبتة على الأجزاء الأخيرة الأربعة المتبقية.

- **توصيف نسخة النعيمي من «صحيح البخاري».**

نسخة النعيمي من «صحيح البخاري» خمسة أجزاء، ولم أظفر إلا بالأربعة الأخيرة منها، وهي موجودة في مكتبة السلطان أحمد الأول، تحت (الأرقام: 65M و66 و66M و67)، وهي بأجزائها الأربعة بخط سليمان بن إسحاق الخيري.

في آخر (الجزء الثاني): «نجز (الجزء الثاني) من «صحيح البخاري» من خمسة أجزاء، ويتلوه في (الثالث): (باب الجاسوس)، والحمد لله - تعالى -». وهو غير مؤرَّخ،

---

(١) وهو خطأ، وصوابه: «تنبيه الطالب وإرشاد الدارس»، كما فصَّلناه في محل آخر.

ويقع في (٢٦٠) ورقة، ويبتدئ بـ (كتاب الحج) (باب وجوب الحج وفضله)، وينتهي بـ (باب من اكتتب في جيش فخرجت امرأته حاجة أو كان له عذر: هل يؤذن له).

وفرغ من (الجزء الثالث) يوم الأربعاء في العشر الآخر من شهر ربيع الأول في سنة اثنتين وأربعين وثمان مئة، وهو يقع في (٢٦٩) ورقة، في كل ورقة لوحتان.

ويبتدئ بـ (باب الجاسوس) من كتاب (الجهاد والسير)، وينتهي بـ (باب غزوة تبوك) من كتاب (المغازي).

وفرغ من (الجزء الرابع) في ثالث عشر شهر جمادى الأولى منها، ويقع في (٢٨٨) ورقة، في كل ورقة لوحتان.

ويبتدئ هذا الجزء بـ (باب حديث كعب بن مالك)، وينتهي بـ (باب السِّخاب للصبيان) من (كتاب اللباس).

وفرغ من (الجزء الخامس) نهار الأحد سادس عشري شهر جمادى الآخرة منها، ويقع في (٢٧٤) صفحة.

وصرح الناسخ في (آخر) جزئين - (الرابع) و(الخامس) - أن النسخ كان بدمشق المحروسة بالصالحية بسفح جبل قاسيون بالمسجد المعروف بـ(كُتَّاب الشيخ موسى[١] - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -).

وهذه النسخة مضبوطة ومشكولة ومقابلة، وخطها نسخي وجميل، وواضح ومقروء.

وعلى طرر الأجزاء (الثاني) و(الثالث) و(الرابع) بيان (الغريب)، ورأيتُه مأخوذًا من «التنقيح» للزركشي، وعلامته أن الكلمة التي في «الصحيح» رسمها الناسخ باللون

(١) مسجد الشيخ موسى الكناني: في حارة الشعارة من الصالحية، إلى الشمال الشرقي من جامع الشيخ محيي الدين، والشمال من القرية البزورية، ينسب إلى إمامه الشيخ موسى الكناني أو الكتاني، ويعرف - أيضًا - بـ (زاوية الأعجام)؛ وهي غير زاوية الأعجام في الشرف القبلي.
انظر: «ثمار المقاصد» (١٤٧) لابن عبد الهادي، «القلائد الجوهرية» (١/ ٣٥٥)، «معجم دمشق التاريخي» (٢/ ٢٦٩).

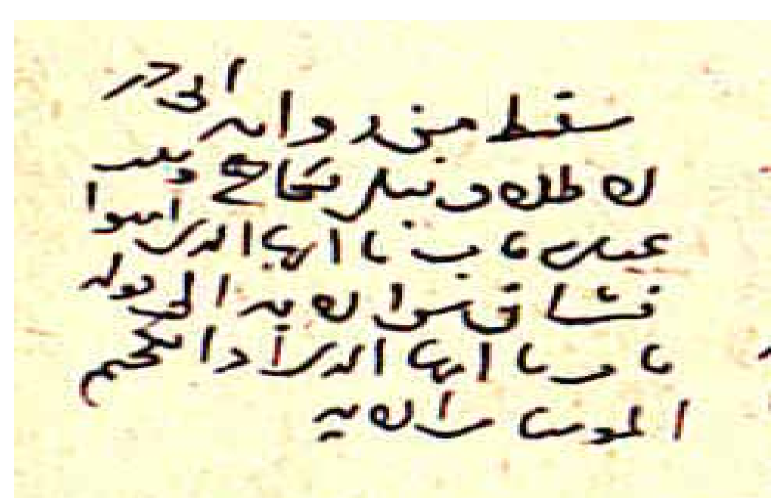
الأحمر ثم شرحها، ثم ما عدا ذلك بخط النعيمي حواشيه على «الصحيح»، وهي متنوِّعة ومفيدة، وفيها:

أولًا: بيان اختلاف النسخ لـ «صحيح البخاري» من كلمات وتبويبات وتقديم وتأخير وإثبات وسقط.

وهذه أمثلة على ذلك:

١- (٣/ ق ١٦٧/ أ) عند حديث عائشة في «صحيح البخاري» (٣٨٩٥): «أرى أنك في سرقة من حرير ويقول: هذه امرأتك». فكتب تحت (يقول): «في رواية الكشمهيني: «وقال»، يأتي: في (النكاح) بلفظ: (يقال لي)».

٢- (٤/ ق ١٩١/ ب): (باب لا طلاق قبل النكاح)؛ قال: «سقط من رواية أبي ذر: (لا طلاق قبل نكاح)، وثبت عنده (باب ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ...﴾؛ فساق من الآية إلى قوله: (باب ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَكَحۡتُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَـٰتِ ...﴾ الآية)».

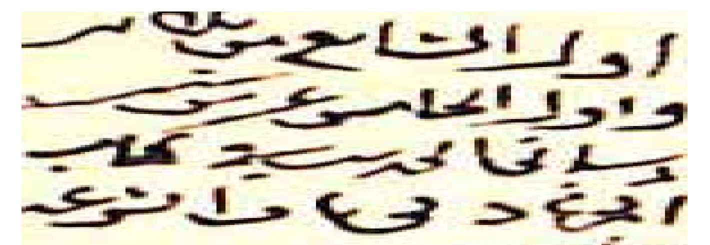




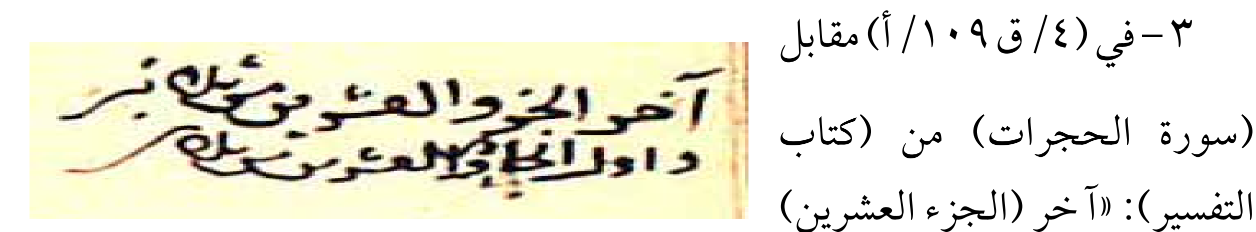
ثانيًا: بيان تجزئة النسخ.

كان النعيمي يكتب في غير موطن من حواشي نسخته ما يقابل نسخة أخرى من «صحيح البخاري»، وعدد أجزائها ثلاثون، وأخرى عدد أجزائها ستون، وهذه أمثلة من ذلك:

١- (٢/ ق ٤٦/ ب) مقابل (باب السفر قطعة من العذاب): «(أول (السابع) من (ثلاثين)، وأول (الخامس عشر) من (ستين)».

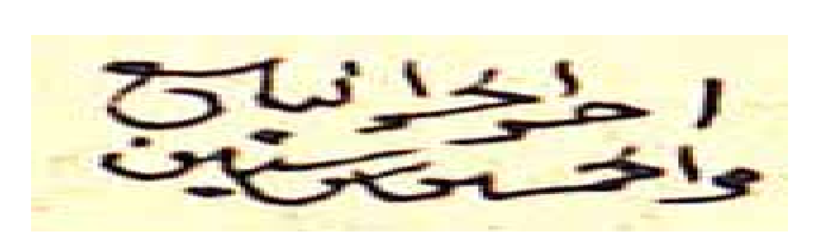


٢-(٢/ ق٨٨/ ب)[1] مقابل (باب قوله -عز وجل-: ﴿أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾): «أول (الثامن عشر) من أجزاء (ستين)، وآخر (الثامن) من (ثلاثين)».



٣- في (٤/ ق ١٠٩/ أ) مقابل (سورة الحجرات) من (كتاب التفسير): «آخر (الجزء العشرين) من (ثلاثين) وأول (الحادي والعشرين) من (ثلاثين)».

٤- في (٥/ ق ٨/ أ) مقابل (باب التصاوير): «أول (الجزء السابع والأربعين) من أجزاء (ستين)، وأول (الخامس والعشرين) من (ثلاثين)».



٥- في (٥/ ق ٢٥١/ ب) مقابل (باب ما جاء في قول الله - تعالى -: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾: «آخر الجزء (التاسع والخمسين) من (ستين)».

• النسخ التي اعتمد عليها النعيمي.

اعتمد النعيمي على نسختين، وهما:

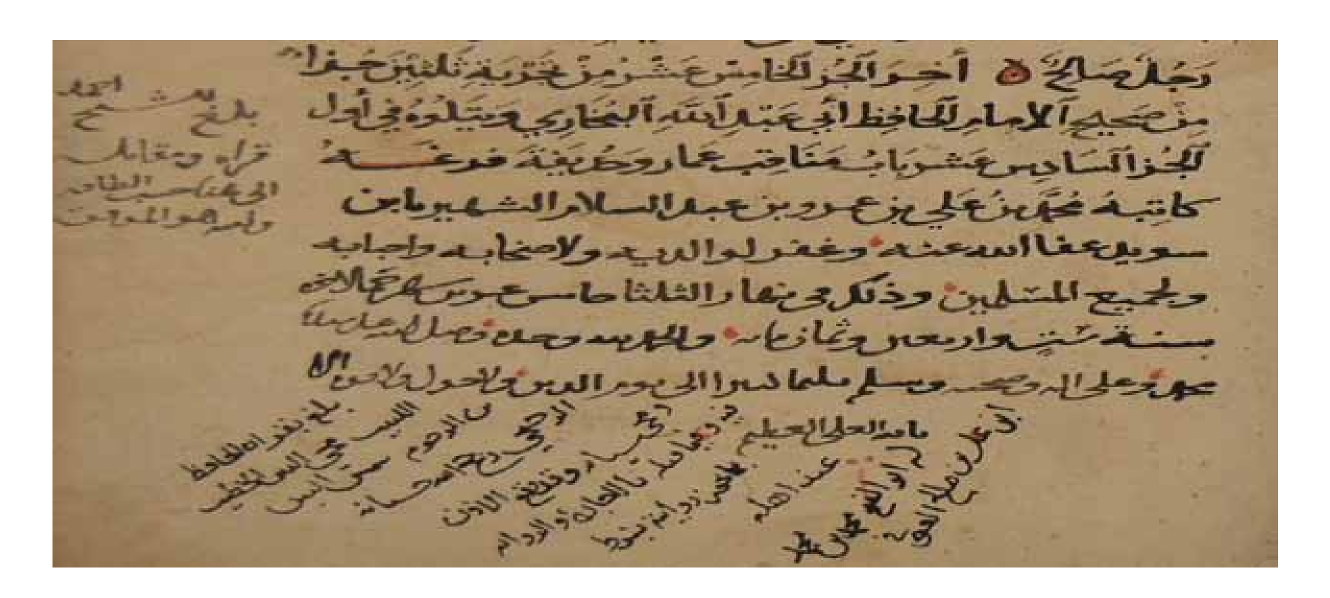
النسخة الأولى: عدد أجزائها ثلاثون.

هذه النسخة التي اعتمد عليها ونقل منها هي محفوظة في مكتبة فيض الله أفندي، رقم (٤٨٤)، ورقها (٤٨٢ ورقة)، وهذه النسخة هي التي تم نسخها في نهار الثلاثاء

(١) انظر منه - أيضًا -: (ق ٢٤٠/ ب و٢٥٢/ أ).

خامس عشرين شهر جمادى الآخرة سنة ست وأربعين وثمان مئة، وكاتبه محمد بن علي بن عمرو بن عبد السلام الشافعي، الشهير بـ (ابن سويد)، وكتب تحتها: «بلغ بقراءة الحافظ اللبيب محيي الدين الخطيب ابن المرحوم شمس الدين الرجيحي[(١)] - رجح الله حسناته، ومحا سيئاته -، وقد وقع الإذن فيه وفيما قبله: بالإجازة والرواية بما يجوز روايته بشرطه عند أهله، كتبه أبو الفتح محمد بن محمد بن علي بن صالح العوفي[(٢)]».

وهذه النسخة قال قبلها: «آخر الجزء الخامس عشر من تجزئة ثلاثين جزءًا.



وتبتدئ هذه النسخة من نسخة (باب الطيب عند الإحرام) إلى (باب المزارعة)، وينتهي بـ(آخر الجزء التاسع)، وكذلك نسخة (رقم ٤٨٤) تنتهي بآخر (الجزء الخامس عشر) من (تجزئة ثلاثين جزءًا) من «صحيح الإمام الحافظ أبي عبد الله البخاري»، ويتلوه في أول (الجزء السادس عشر): (باب مناقب عمار وحذيفة)».

وهكذا لم يذكر أول (التجزئة الثلاثين) من بين (٤٨٥) إلى (٤٨٧)، وقبل (٤٨٣) بأن آخر الخط هو في (الجزء الثامن) من (باب التصاوير) إلى (باب من أصاب ذنبًا)، وبه تم - إن شاء الله تبارك وتعالى - .

(١) ترجم له النعيمي في «العنوان» (رقم ١٦٦).

(٢) ترجم له النعيمي في «العنوان» (رقم ٦٥).

النسخة الثانية: عدد أجزائها ثمانون جزءًا.

ومنها قطعة اليوم - هي(كتاب الصيد والذبائح) - (المجلد الخامس) من أصل (سبعة) في المكتبة الملكية ببرلين تحت رقم (we ١٣٢٦ و ١١٨٥)، وهذه التجزئة هي لابن البرزالي، وقرأ نسخته على المشايخ الأربعة في سنة سبع عشرة وسبع مئة بالجامع المظفري، كما في (ق ٧٣)، وهم:

أولا: محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ) قرأها عليه كما في (ق٤١): «بلغ في الميعاد الحادي والستين بقراءة ابن البرزالي على والده وابن قيماز».



وفي (ق٨٩): «بلغ في الثاني والستين بقراءة ابن البرزالي على والده وابن قيماز».

وعليها -أيضًا- بخط الذهبي (ق١٧): «بلغ الذهبي في الحادي عشر بكفر بطنا».

وفي (ق٥٢): «بلغ الذهبي قراءة في الخامس عشر بالرباط».

وفي (ق ٣٢٥): «بلغ في السابع عشر الذهبي».

ثانيًا: القاسم بن محمد بن البرزالي (ت٧٣٩هـ).

ثالثًا: أحمد بن أبي طالب بن نعمة بن حسن بن علي بن الشحنة الحجار (ت٧٣٠هـ).

وقرأها على ابن الحجار جماعة، منهم: ابن العلائي، ومحمد بن طغريل بن عبد الله

المعروف بـ(ابن الصيرفي).

رابعًا: تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية.

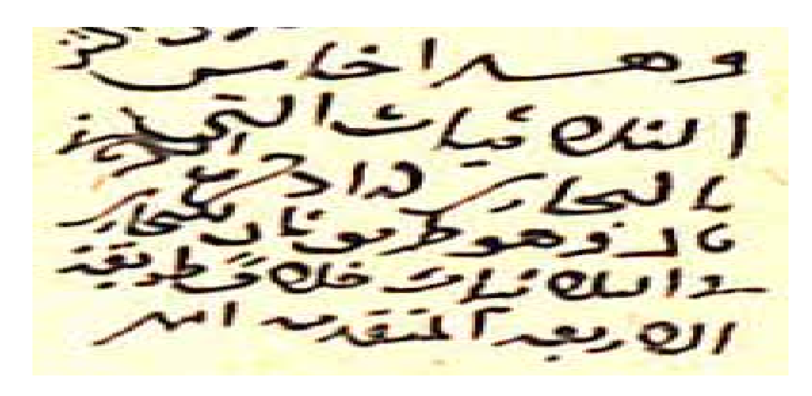
وقرأها على البرزالي بسماعه من ابن الحجار في شهر رمضان سنة ثمان وعشرين وسبع مئة بجامع دمشق، كما في (ق٥).

وقرأها جمع كبير، منهم: علي بن مسعود سنة ثلاث وثمانين وست مئة.

وهي ملك لضياء الدين عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي كما في (ق ٤٨٥).

ثالثًا: العناية بـ(ثلاثيات صحيح البخاري).

ذكر النعيمي مقابل كثير من الأحاديث أنها (ثلاثية)؛ ففي (٢/ ق ٦٥/ أ) – على سبيل المثال – مقابل أول حديث في (باب الصائم يصبح جنبًا): «وهذا خامس (الثلاثيات) التي بـ«البخاري»، كذا ذكره الكرماني؛ قال: «وهو طريق ثانٍ للبخاري في (الثلاثيات) خلاف طرقه الأربعة المتقدمة. انتهى».



وهكذا قال في (٢/ ق ٧٨/ أ) بحذاء آخر حديث في (باب صيام أيام التشريق)، وكذلك في (٢/ ق ١٢٢/ أ) عند أول حديث تحت (باب إذا أحال دَيْن الميت على رجل)، و(٢/ ق ١٥٩/ أ) تحت أول حديث في (باب هل تكسر الدِّنان التي فيها الخمر).

وفي (٣/ ق ٢٤٠/ ب) – على سبيل المثال -: مقابل (الحديث الثالث) تحت (باب بعث النبي ﷺ أسامة بن زيد إلى الحُرقات من جهينة)، أثبت النعيمي في الحاشية: (خامس عشر ثلاثيات البخاري).

وأجمل ذلك على الورقة الأولى قبل الغلاف؛ فقال فوق (الجزء الثاني) على الغلاف: «في هذا المجلد ثلاثيات البخاري: الخامس، والسادس، والسابع، والثامن، والتاسع، والعاشر، والحادي عشر...»، وساق أماكن وجودها؛ فقال: «فالأول في (كتاب الصوم) في (باب إذا نوى بالنهار صومًا)، والثاني في آخر (الصوم) في (باب صوم يوم عاشوراء)، والثالث آخر (كتاب الحوالة)...» وهكذا.

وقال – أيضًا –: «في هذا المجلد من الثلاثيات: الثاني عشر، والثالث عشر، والرابع عشر، والخامس عشر...»، وساق أماكن وجودها؛ فقال: «فالأول بأواخر الكراس الأول من (باب من رأى العدو ولقاءه)، والثاني في (كتاب المناقب) في (باب صفة النبي ﷺ)، والثالث في (كتاب المغازي) في (باب مبعث النبي ﷺ أسامة بن زيد...).

وكتب على أول (الجزء الرابع) منه: «في هذا المجلد من الثلاثيات: السادس عشر، والسابع عشر، والثامن عشر؛ فالأول في آخر الكراس الثاني في (قوله – تعالى –: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى﴾)، والثاني في (كتاب الأطعمة) في (باب آنية المجوس)، والثالث في (كتاب الأضاحي) في (باب ما يؤكل من لحوم الأضاحي)؛ فاعرف ذلك.

رابعًا: الحواشي والتعليقات.

خلَّص النعيمي في «حواشيه» فوائد مهمة تشمل ضبط بعض الألفاظ، وشرح الغريب، وبيان المعنى الجملي لبعض العبارات، وتعيين المبهم من الأسماء والأماكن والغزوات، وبيان التصحيف الواقع لبعض الرواة، وأثبت بعض الزيادات على الأحاديث معزوة لأصحابها، مخرجًا إياها من دواوين كتب السنة والسيرة، معرِّفًا ببعض البلاد، مترجمًا لبعض الأعلام بعبارات وضعها – نادرًا – بين السطور، وغالبًا على الحواشي، وهي عصارات وخلاصات لمجموعة من الجهود، تكمن في سطور معدودة، والقليل

منها يطول؛ وأثبتها بالمداد الأسود، وقليل من هذه التعليقات والحواشي قد أثبتت بالمداد الأحمر، وهذا نادر.

ويعمل أحيانًا على الإحالة؛ فيقول - مثلًا - في (٣/ ق ٨٠/ ب) عند كلامه عن الخضر - عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ -: «وقد بسط الحافظ ابن حجر الكلام فيه هنا؛ فراجعه ترَ العجب».

لم يكتفِ النعيمي - كشأن المتأخرين من أقرانه - برواية «صحيح البخاري» بمجرد توصله إليه بالسند؛ بل عمل على ضبط روايته نصًّا ومتنًا، لا سندًا فحسب؛ لكثرة اختلاف الأسانيد عن النسخ التي يتم السماع عليها، ووقع في هذا خلط للمتأخرين.

أما النعيمي؛ فقابل نسخته التي امتلكها - ومتنها هو متن رواية أبي الوقت[(١)] - على نسخة شيخه الناجي، وكانت المقابلة - بشهادة شيخه - مقابلة إتقان وتحرير، والحواشي الجانبية التي أثبتها في غاية الإتقان.

وهذا أمر مهم غايةً، ولا يكون المحدث - على التحقيق إلا بذلك -، وأما الإجازات والرواية بها من غير ضبط وإتقان؛ فهذا مما يشترك فيه العالم مع العوام، وهو ليس بعلم، ورحم الله العلامة السفاريني القائل في «ثبته» (ص ٣٢٢-٣٢٣) في إجازاته لتلميذه عثمان الرحيباني رَحِمَهُمَاٱللَّهُ: «الإجازات لا تفيد علمًا، فمن حصَّل العلوم وأدرك منطوقها والمفهوم؛ فقد فاز، وأُجيز على الحقيقة لا المجاز، ومن لا فلا؛ ولو ملأ سبت أمِّهِ إجازات».

ولله در النعيمي؛ فإني وجدتُ بخطه أبياتًا لأبي زيد عبد الرحيم يَخْلَفْتَن بن أحمد البرري القازاري[(٢)]:

علم الحديث لكل علم حجة	فاشدد يديك به على التعيينِ
وتَوَخ أعدل طرقه واعمل بما	تعلم بعلمٍ بصيرةٍ ويقينِ

(١) سيأتي ترجمة له من قبل النعيمي.

(٢) الأبيات في: «الدرر المفيدة» (رقم ٤٢٥)، و«تحفة البررة» (رقم ٩٥)، كلاهما للنعيمي. وينظر تعليقي عليهما.

في كل عصرٍ للحديث أئمةٌ   نابت عـن القطان وابــن معينِ

ثم قال على إثرها:

«يقول كاتبه النعيمي: أما الحديث؛ فالمراد به معرفة معانيه، وهو من أجلِّ العلوم بعد القرآن، والعالم به من أجلِّ العلماء، وكذا العالم برجاله وطرقه وصحيحه وسقيمه وعلله، وما يحتاج إليه».

قال - وهذا هو الشاهد -: «أما من اقتصر على السماع المجرَّد؛ فليس من العلماء»[1].

قال أبو عبيدة: كلام النعيمي هذا مهم، وله دلالة عميقة، ويدل على أن النعيمي محدِّث، مدرك ما أصاب أهل عصره من الآفات، ولا سيما ممن اكتفوا بالاجازات، وهو في صنيعه في قراءته «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» على مشايخه، ومقابلتها على أصول معتبَرَة برئ من هذه الآفة، بل هو من أهل التحقيق والإتقان والتحرير.

وأنواع الحواشي والتعليقات كالتالي[2]:

النوع الأول: يضع فوقه رمز «حـ» إشارةً إلى كونه مأخوذًا مِن ابن حجر في كتابه «فتح الباري».

وقد بدا هذا واضحًا مِن أول النسخة، المجلد الثاني [ج٢/ ق/ ٢/ أ] حيثُ كتبَ في هامش اللوحة الأيمن تعليقًا على البسملة التي في بداية كتاب الحج، ما نصه: «كذا لأبي ذَرٍّ، وسقطَ لغيره البسملة وباب، ولبعضهم: قوله: وقول الله، وفي رواية الأصيلي: كتاب المناسك»، وهذا كلام ابن حجر في «فتح الباري» (٣/ ٣٧٨).

(١) من أول نسخة النعيمي من «شرح الألفية للعراقي» (ق ١/ ب)، والنسخة بخط الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي، تملكها النعيمي بالشراء الشرعي، وهي الآن من محفوظات مكتبة لا له لي (رقم ٣٦٦).

(٢) أرسلتُ نسخة النعيمي من «صحيح البخاري» للأخ الفاضل البحاثة صلاح فتحي هلل - حفظه الله تعالى - بطلب منه، وكتب عن هذه النسخة بكلام أتحفني به، وهو طويل، وهذا الكلام مع ما تحت (الرواية المعتمدة في انتساخ النسخة) منه، فجزاه الله خيرًا، وأحسن إليه.

وقد تنوعت الإشارة لتعليقات ابن حجر، فمرّةً يقتصر على الإشارة برمز «حـ» كما سبق، ومثله في [ج٢/ ق/ ٥٣، ٢٣٨].

ومرات أخرى يُصَرِّح باسم ابن حجر صراحةً، ومثله في [ج٢/ ق/ ٢، ٤، ٦، ٥٣، ١٢٠] [ج٤/ ق/ ٢١٠] ... إلخ.

وهذا نموذج من ذلك:

النوع الثاني: رمز له برمز «س» أو «ش» مكتوبًا بالحمرة، إشارةً إلى نِسْبَتِه للزركشي، وغالبًا ما يُصرِّح باسم الزركشي في آخره، ولا يقتصر على الرمز.

مثاله: مافي[ج٢/ ق/ ٢/ ٣، ٤، ٥، ٦، ٥٨، ١٢٠]، وغيرها كثير في النسخة.

وربما قال: «الزركشي في تنقيحه» فسمَّى الكتاب - أيضًا -، كما في [ج٢/ ق/ ١٢٠].

النوع الثالث: وهو الأكثر

بين الحواشي والتعليقات، وهو الذي أهملَ فيه التصريح أو الإشارة، فنقل التعليقات خالية مِن أية رموز، فلا يتضح صاحبها إلَّا بمراجعتها.

فلم يكد يمضي في النسخة طويلًا حتى بدأ ينقل التعليقات والحواشي ولا يُسَمِّ مصدرها.

وقد راجعتُ عددًا كبيرًا جدًّا منها في أماكن متفرِّقة مِن النسخة، مِن غير اتفاقٍ، فظهر لي - في جميع ما راجعتُه - أَنَّها - أيضًا - مِن تعليقات الزركشي وابن حجر، ولو ببعض التصرُّف.

فمثال ما نقله عن الزركشي ولم يرمز له أو يُصرِّح به:

في المجلد الثاني: قوله في الهامش الأيمن [ج٢/ ق/ ٢٣٨/ أ] تعليقًا على قوله: «فجاء أعرابيٌّ على قَعُودٍ»: «قَعُود: بفتح القاف وهو البكر حين يُركب، أي يُمكن ظهره مِن الركوب» إلخ، فهو مأخوذ مِن «شرح الزركشي» (ص/ ٦٤٢).

ومنه -أيضًا-:[ج٢/ ق/ ٢٣٩/ أ]: «تنقُزان، بضم القاف بعدها زاي»، فهو مِن «شرح الزركشي» (ص/ ٦٤٣).

ومثال ما نقَلَه عن ابن حجر ولم يرمز له أو يُصَرِّح به:

ما جاء في المجلد الثاني [ج٢/ ق/ ٤/ أ] باب: «قول الله - عز وجل -: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾».

تعليقًا على قوله: «فإذا قَدِموا مكة» قال: «كذا لأبي الهيثم ولغيره[1]: المدينة، والأول أصوب، وكذا أخرجه أبو نعيم»، وهذا مأخوذ مِن قول ابن حجر في «فتح الباري» (٣/ ٣٨٤): «في

(١) كذا توقَّعتها، وهذا رسمها في «الأصل»

رواية الكُشْمِيهَنِيِّ[1]: (مكة)، وهو أصوب، وكذا أخرجه أبو نعيم» إلخ.

ومثاله – أيضًا –: ما جاء في المجلد الثاني [ج٢/ ق/ ٦/ أ] تعليقًا على قوله: «تَلَثَّم» قال: «وفي رواية أبي ذرٍّ: (تَلْتَثِمْ) بسكون اللام وزيادة مثناة بعدها». وهذا مأخوذ من ابن حجر (٣/ ٤٠٦).

النوع الرابع: وهو قليلٌ نادرٌ، نَقَلَ فيه عن غير الزركشي وابن حجر.

وهذا النوع على قسمين:

القسم الأول منه: نقَلَ فيه عن علماء آخرين غير الزركشي وابن حجر:

مثلما وقع في المجلد الثاني [ج٢/ ق/ ٦٠/ أ]: «قال ابن القوف في شرحه على البخاري المسمى بالعقد الغالي» إلخ. والمراد سبط ابن العجمي.

ومثلما وقع في المجلد الثاني، تعليقًا على حديث سلمة بن الأكوع – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ –، السابق مباشرة على كتاب صلاة التراويح [ج٢/ ق/ ٧٨/ أ]: «وهذا سادس الثُّلاثيَّات. كذا قاله الشيخ شمس الدين الكرماني في شرحه هنا». أي سادس ثلاثيات البخاري، وهو عند الكرماني في شرحه (٩/ ١٥٢).

ونقل في المجلد الثالث [ج٣/ ق/ ٤٥/ ب] عن ابن مالكٍ. وما نَقَلَه عن ابنِ مالكٍ؛ قد ذَكَرَهُ الأخير في كتابه «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» (ص/ ٢٤٩)، وهو الكتاب الذي حَرَّرَه ابنُ مالك عندما حضر مقابلة «صحيح البخاري» في مجالس الحافظ شرف الدين اليونِينِيِّ، في القصة المشهورة[2].

ونقل في المجلد الرابع [ج٤/ ق/ ٤، ٩٥، ٢٢٦] عن الصفدي، وسمَّى كتابه «تصحيح التصحيف وتحرير التحريف».

---

(١) وهو أبو الهيثم.

(٢) ينظر لذلك: «إرشاد الساري» (١/ ٤٠).

فيُحَرَّر لماذا لم يُقابل النُّعَيْمِيُّ هذه النسخة مع «اليونينية» على عادة الناس بعدها، وما يقال هنا يقال في «الصغانية» كذلك، خاصة مع عناية ابن حجر بها؟ ينظر: ما نقله عن الصغاني (ج٣ ق٤٧/ أ).

ونقل في المجلد الرابع [ج٤/ ق/ ١٢٠/ ب] عن الكرماني، لكن ظهر مِن [ج٤/ ق/ ٢٢٣/ ب] أنه ينقل عنه بواسطة ابن حجر.

ونقل فيه - أيضًا - [ج٤/ ق/ ٢٥٧/ ب] مِن مسودة كتاب «الروض الندي في الحوض المحمدي»[١]، وهو من المؤلفات المنسوبة لابن ناصر الدين، التي لم تُطبع بعد.

ونقل فيه - أيضًا - [ج٤/ ق/ ٢٨١] عن الحافظ المنذري في حاشية «مختصر سنن أبي داود».

ونقل في المجلد الخامس [ج٥/ ق/ ١٣٢/ أ] عن الحافظ الذهبي.

ونقل فيه - أيضًا - [ج٥/ ق/ ٥٩/ ب] عن تقي الدين السُّبْكي في «فتاويه الحلبيات».

وقال فيه [ج٥/ ق/ ٦٨/ أ]: «قال شيخنا: قال الواقدي» إلخ. وشيخه هو الناجي.

والقسم الثاني منه: عَلَّقَ النُّعَيْمِيُّ على بعض المواضع، ونَقَل أثناء تعليقه عن بعض مشايخه.

مثلما وقع [ج٢/ ق/ ٦٠/ أ] مُعَلِّقًا على بيت الشِّعْر: «ألا ليتَ شِعْرِي هل أَبِيتَنَّ ليلةً» إلخ. فكتب في أعلى الصفحة: «وأخبرني إجازةً - إِنْ لم يكن سماعًا - جماعةٌ مِن المسمِّعين، منهم: شيخنا زين الدين أبو الفهم عبد الرحمن ابن الشيخ العابد خليل الأذرعي القابوني، إمام الجامع [..][٢] عن الحافظ الرحلة زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم العراقي: ألا ليت شعري» إلى أنْ قال: «وأخبرني - أيضًا - جماعةٌ إجازةً - إِنْ لم يكن سماعًا -، منهم: برهان الدين القبيباتي[٣] عن شيخه الحافظ شمس الدين محمد بن ناصر الدين الدمشقي أنَّه قال: ألا ليت شعري» إلخ.

---

(١) قال أبو عبيدة: منه نسخة في دار الكتب المصرية، رقم (٢٥٩٢٩ب)، ضمن مجموع (ق١ - ١٢)، كما في «فهارسها» (١/ ٤٤١).

(٢) لعلَّها الأُموي، فهو إمام جامع بني أمية بدمشق، وقد فُقِدَتْ الكلمة مِن تصوير طرف الصفحة. وترجم له تلميذه الآخر السخاوي في «الضوء اللامع» (٤/ ٧٦). وهو مِمَّن اتَّفَق الأخذ عنه للثلاثة السخاوي والناجي والنُّعَيْمِيُّ، وأخذ هو عن ابن حجر. ينظر: «الجواهر والدرر» (٣/ ١٠٩٧).

(٣) لعلَّها المرادة هنا، وهو الناجي، وصورتها في «الأصل»: برهان الدين

والناجي وابن الشيخ خليل كلاهما مِن مشايخ النُّعَيْمِيِّ. قال الغزي في ترجمته للنُّعَيْمِيِّ: «ولازم الشيخ إبراهيم الناجي، والشيخ العلامة زين الدين عبد الرحمن ابن الشيخ الصالح العابد خليل - وبه اشتهر - بن سلامة بن أحمد القابوني»[1].

وقد يُصَرِّح النُّعَيْمِيُّ باسمه أثناء تعليقه على بعض المواضع، كما فعلَ في المجلد الرابع [ج٤/ ق/ ٧٧/ أ].

- **الرواية المعتمدة في انتساخ النسخة.**

الذي ظهر لي مِن خلال استقراء النسخة أنها قد بُنِيَتْ على رواية أبي الوقت، التي بُنِيَتْ عليها النسخة «اليونينيَّة».

مثال ذلك:

في المجلد الثالث [ج٣/ ق/ ٥/ ب] باب «لا تَمَنَّوا لقاءَ العدوِّ» ما نصه: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بنُ مُوسَى، نا عَاصِمُ بنُ يُوسُفَ اليَرْبُوعِيُّ، نا أَبُو إِسحَاقَ الفَزَارِيُّ، عَن مُوسَى بنِ عُقْبَةَ، حَدَّثَنِي سَالِمٌ أَبُو النَّضْرِ: كُنْتُ كَاتِبًا لِعُمَرَ بنِ عُبَيدِ اللهِ، فَأَتَاهُ كِتَابُ عبد اللهِ بنِ أَبِي أَوْفَى؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لاَ تَمَنَّوْا لِقَاءَ العَدُوِّ».

هكذا في نسخة النُّعَيْمِيِّ، وكذلك ورد في أصل «اليونينيَّة»، وعنها «الطبعة السلطانية» (٣٠٢٤).

وهذا هو الوارد كذلك في مخطوطة تشستربيتي (رقم/ ٤١٧٦) [ق/ ١٤٠/ ب]:

(١) «الكواكب السائرة» (١/ ٢٥٠).

وهي مِن رواية شرف الدين الدمياطي عن العِمَادِي عن أبي الوقت.

وهكذا ورد - أيضًا - في مخطوطة طرخان والدة السلطان (رقم/ ٦٨) [ق/ ١٥٥/ أ]:

وهي مِن رواية سراج الدين الزَّبِيدِيِّ عن أبي الوقت بإسناده.

وكذلك وردَ في مخطوطة لا له لي (رقم/ ٦١٣) [ق/ ٢٠٩/ ب]:

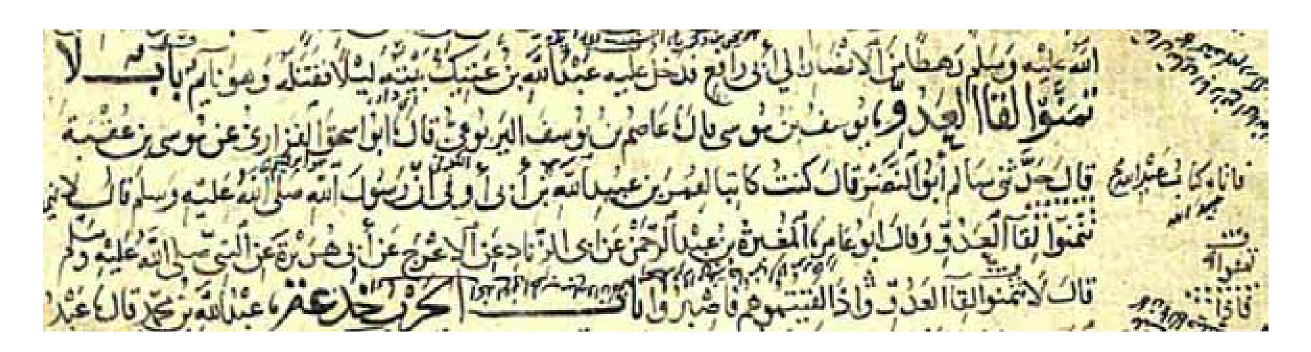
وهي - كما في أولها - مِن رواية الإمام المنذريِّ عن السُّلَمِيِّ[(١)] والمُقْرِئ[(٢)] كلاهما

(١) أحمد بن عبد الله بن عبد الصَّمَد بن عبد الرَّزَّاق، أبو القاسم السُّلَمِيُّ، البغدادي، العَطَّار، الصَّيْدَلانِي، نزيل دمشق، المنعوت بـ (الشمس)، ترجمَ له تلميذاه الإمامان: ابن نقطة في «التقييد» (١/ ٣٢٢ رقم١٦٦)، والمنذريُّ في «التكملة» (٢/ ٤٣٩ رقم ١٦١٦)، وأَرَّخَ المنذريُّ - وحده - مولده في ١٨ ربيع الآخر سنة ٥٤٦، وأَرَّخَا - معًا - وفاته بدمشق، ليلة السابع عشر مِن شعبان سنة ٦١٥، ونقل المنذريُّ عن بعضهم أَنَّه توفي في جمادى الآخرة، وتعقَّبه بقوله: «والأول أكثر» أي: في شعبان. وقال ابنُ نقطة: «سَمِعَ (البخاري) مِن عبد الأول وحَدَّثَ به عنه، وسماعه صحيحٌ، سمعتُ منه، شيخٌ صالحٌ ثقةٌ صدوقٌ». وقال المنذري: «سَمِع بإفادةِ والدِه مِن أبي الوقت عبد الأول» إلى أنْ قال: «لقيتُه بدمشق وسمعتُ منه (صحيح البخاري)» إلخ.

(٢) عبد الرحمن بن عبد الله، أبو القاسم، الرومي الأصل، البغدادي المنشأ، المصريُّ الوفاة، المُقْرِئ، التاجر، عتيق أبي الفتح أحمد بن عمر بن باقا، تُوفِّي بالقاهرة في الحادي والعشرين مِن ذي القعدة، ودُفِنَ مِن الغد

عن أبي الوقت، بإسناده.

وهكذا - أيضًا - في نسخة طرخان والدة السلطان (رقم/ ٦٩) [ق/ ٢٢٠/ أ]:



وهي نسخة نفيسة مِن رواية العاقولِيِّ عن ابن أبي القاسم عن القلانسيِّ عن أبي الوقت بإسناده.

ومثله كذلك في نسخة ابن سعادة عن الصدفي عن الباجي عن أبي ذَرٍّ، مخطوط مكتبة مراد ملا (رقم/ ٥٧٧) [ق/ ١٠٦/ ب]:

لكن أشارَ النُّعَيْمِيُّ في هامش الصفحة - نقلًا عن ابن حجر - إلى أَنَّه بزيادةٍ في رواية أبي ذَرٍّ، ونُقِلَتْ الزيادة في هامش «اليونينِيَّة».

وصورته في فرعين مِن فروع اليونينية كالتالي:

أولًا: النسخة الخامسة للنويري، مخطوط كوبريلي (رقم/ ٣٦٢) [ق/ ١١٩/ أ]:

بسفح المقطَّم على شفير الخندق قرب قبر كافور، ترجمَ له تلميذه الإمام المنذري في «التكملة» (٢/ ٢٣٤ رقم ١٢١٥)، ومنه استفدتُ ترجمته، وقال المنذري: «وسَمع ببغداد مِن أبي الوقت عبد الأول»، إلى أنْ قال: «سمعتُ منه بمصر، وقرأتُ عليه جميع (صحيح البخاري) في مدةٍ قريبة، وكان شيخًا صالحًا»، تُوفِّي ٢١ ذي القعدة سنة ٦٠٨.



ثانيًا: فرع القيصري، مخطوطة يازمه (رقم/ ٤٢٢-٤٣١) [ق/ ٣٤١/ ب]:

وكذلك وقعت الزيادة في نسخة نور عثمانية (رقم/ ٦٩٧) [ق/ ١٨٧/ ب]:

وهي مِن فروع رواية العراقي بأسانيده عن أبي الوقت وأبي ذَرٍّ وكريمة بأسانيدهم.

وكذلك جاء النص بالزيادة في نسخة طرخان والدة السلطان (رقم/ ٦٧) [ق/ ١٤٧/ ب]:

وهي مِن رواية الكشاني عن الفربري، كما في أولها[١].

(١) إلى هنا ينتهي تعليق فضيلة الشيخ صلاح فتحي هلل، جزاه الله خيرًا.

خامسًا: السماعات والإجازات.

أثبتَها على الحواشي، وتتبَّعتُها، ووزَّعتُها عند كلامي على (أسرته)، وعلى (تلاميذه) فيمن ذكرهم وسيأتي بيان ذلك مفصَّلًا.

سادسًا: مواد أجنبية عن مادة «الصحيح».

وتقسم هذه المواد إلى قسمين:

الأول: ما يضعه النعيمي - كعادته - في أول كل مجلد من فوائد متنوعة لا صلة بينها، ونقلها كما في أول (الجزء الثاني)، وسيأتي[1].

وأثبت في أول (الجزء الثالث) فوائد من «العبر» للذهبي، و«جامع بيان العلم» لابن عبد البر، و«تصحيح التصحيف» للصفدي، ولم يثبت شيئًا على (الجزء الرابع).

وأثبت على غلاف (الجزء الخامس) حديثين عزى الأول منهما للحاكم في «تاريخه» والثاني للطبراني، وأورد كلام المنذري عليه.

الآخر: فوائد لها تعلُّق بالحديث يذكرها استطرادًا، مثل ما على (الجزء الثالث)؛ ففي (ق ٥٩/ أ): (قاعدة)، وذكرها في (سبعة) أسطر، وهي تخص (ما يحل ويحرم من الدواب والطيور)، وفي (ق ٥٩/ ب) (فائدة)، وذكرها في (سبعة) أسطر بخط دقيق - أيضًا - عن المنذري، وساق كلامًا له في «ترغيبه» أن نملةً قرصت نبيًّا من الأنبياء، وساق كلامًا مجملًا عليه، ثم قال: «قال شيخنا[2]...»، وساق تفصيلاً في التخريج[3]، ووضع هذا تعليقًا على ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٣١٩) من حديث أبي هريرة؛ أن رسول الله ﷺ قال: «نزل نبي من الأنبياء تحت شجرة، فلدغته نملة، فأمر بجهازه فأُخرج من تحتها، ثم أمر ببيتها فأُحرق بالنار؛ فأوحى الله إليه: فهلَّا نملةً واحدةً»، والأوضح من هذا في التمثيل ما ذكره على حاشية الجزء نفسه (ق ١٠٦/ أ)

---

(١) انظر: (ميزات الكتب التي كانت في ملكه، ونماذج من حواشيه عليها).

(٢) إن أطلقه في «حواشيه على البخاري»؛ فهو العلامة إبراهيم بن محمد بن محمود الناجي.

(٣) هما في كتاب النعيمي «الدرر المفيدة» (فقرة رقم ١٨٩ - بتحقيقي).

تحت (فائدة)، وساق بيتين[1] للحافظ أبي زرعة العراقي فيمن شُبِّه بالنبي ﷺ.

سابعًا: فوائد شيوخه.

وجدتُه أثبت عدة فوائد نقلها عن شيخه العلامة إبراهيم بن محمد بن محمود، الشهير بـ (الناجي)، ونقل فائدةً واحدةً عن شيخه (ابن زيد)، وذكرتُ هذه الفوائد في مبحث (شيوخه) موزعةً على أصحابها.

وكان الناجي ينسب بعضها لمشايخه المتقنين؛ كقوله في (كتاب الحج) عند (باب مَنْ قَدَّم ضَعَفَة أهله بليلٍ فيقفون بالمزدلفة ويدعون ويَقْدَمُ إذا غاب القمر)، قال النعيمي في «حواشيه» (٢/ ق ٢٧/ أ): «ويقدم بفتح الدال المشدَّدة وكسرها، ولكن قرأنا على مشايخنا المتقنين بالفتح والتخفيف، كما ترى في الأصل».

ووضع النعيمي فوقها حرف (ح) إشارةً إلى هنا من حواشي شيخه ابن حجر.

ثامنًا: مصادر النعيمي في حواشيه.

أكثر النعيمي من النقل عن «فتح الباري»، وينقل كلامه بتخليص وتلخيص تارةً وبفصه ونصه أخرى، ويضع على إثره: (ابن حجر)، وهكذا يصنع مع الزركشي لما ينقل من «شرحه على البخاري» المسمى «التنقيح»، وكذلك مع الكرماني.

ونقل في (الجزء الثاني) من «شرح سبط ابن العجمي» من «صحيح البخاري»، قال فيه (ق ٦٠/ أ): «قال ابن القوف في «شرحه على البخاري» المسمى بـ «العقد الغالي»[2]: «والصحيح أنها[3] ليست لبلال، إنما هما لبكر بن غالب بن عامر بن مضاض الجرهمي، وجرهم أخوال إسماعيل – عليه السلام –» انتهى».

(١) اعتنى النعيمي في هذه المسألة في «حواشيه على صحيح مسلم» (ق ١٣٥/ ب) وطوَّل الكلام عليها.

(٢) هذه فائدة (نادرة).

(٣) يريد: ما في «صحيح البخاري» (رقم ١٨٨٩، ٣٩٢٦، ٥٦٥٤، ٥٦٧٧، ٧٢٣١):

كل امرئ مصبح في أهله والموت أدنى من شراكِ نعلهِ

وينقل النعيمي - كعادته - من الصفدي في «الوافي بالوفيات» ويكثر في هذه الحواشي من النقل عن كتابه «تصحيح التصحيف» فيما وقع للرواة في الأحاديث التي في «صحيح البخاري»، ووزعها على حواشي أماكنها من النسخة التي امتلكها منه.

ومن الكتب التي نقل منها: «مختصر سنن أبي داود» و«الترغيب والترهيب»، كلاهما للمنذري، و«شرح النووي على صحيح مسلم».

ونقل - أيضًا - من «النهاية في غريب الحديث» لابن الجزري، و«تقويم اللسان» لابن الجوزي، و«تجريد أسماء الصحابة» للذهبي، و«الحلبيات» للتقي السبكي، و«المعارف» لابن قتيبة.

ينقل النعيمي من هذه الكتب بحذق وفهم، ولعله يتعقب ويوضح أمورًا مهمةً؛ كنقله في (٣/ ق ١١٧/ ب) عند شرح حديث (رقم ٣٦١٢) من «صحيح البخاري»، وفيه: «حتى يسير الراكب من صنعاء إلى حضرموت لا يخاف إلا الله - عز وجل - والذئب على غنمه»؛ فكتب في الحاشية:

«والغرض بيان انتفاء الخوف من الكفار عن المسلمين، ويحتمل أن يراد بها صنعاء الروم، أو صنعاء دمشق، وهي قرية في جانبها الغربي في ناحية الربوة». انتهى كلام الكرماني[1].

ثم قال على إثره: «قلت: وهي قرية خربت وبقيت مزارعها، وهي على نهر الخلخال بالقرب من المنبج، خرج منها جماعة من المحدِّثين نحو عشرة».

قال أبو عبيدة: هذه الحواشي مفيدة، وتستحق أن تُنشَر في ذيل نسخة من «صحيح البخاري»، ومن ظفر بالجزء الأول فيستحق أن تجمع (الأجزاء الخمسة) لتكون نسخةً كاملةً من «حواشي النعيمي على صحيح البخاري»، وحقها أن توضع بين يدي طلبة العلم لتكون لهم كنزًا وذخرًا ومنهلًا يستفيدون منه، ويأخذونه وينشرونه ويعتمدونه في

(١) من «شرحه على صحيح البخاري» (١٤/ ١٧٥).

أبحاثهم ومدارساتهم وتقريراتهم.

وكنتُ قد عزمتُ على تجريد هذه (الحواشي) في مجلَّدة مفردة، لكني رأيتُها لا تنفك عن متون الأحاديث، ولا تقع الإفادة بها إلا باقترانها معها؛ فعدلتُ عن ذلك، والله الواقي والعاصم.

والشاهد من هذا: أن هذه (الحواشي) فيها دلالة واضحة وعالية وغالية على مدى عناية النعيمي بـ «صحيح البخاري»، وأن عنايته ليست مجرد أن يجاز بروايته، وأن يقرأه ويجيز به، وإنما عمل على بحثه وسبر غوره، والوقوف على خباياه، وحل مشكلاته، ومعرفة غريبه ومبهمه، والوقوف على معانيه.

ولا ندري المخبوء من مؤلفاته؛ فلعل له ما يخصه أو ما له علاقة به، وليس ذلك - في نظري - ببعيد.

وممن أجاز النعيمي بـ «صحيح البخاري» جماعة[(١)] غير الناجي؛ مثل: ما جاء في (الجزء الرابع) من نسخة من «صحيح البخاري» على حواشي (ق ١٧٢/ أ)، وهذا رسم ما فيها بالحرف:

«الحمد لله، سمع كاتبه عبد القادر بن محمد بن عمر بن محمد النعيمي الشافعي على بدر الدين حسن ابن نبهان، وعلي شهاب الدين أحمد بن فخر الدين الصلف، والأمير علاء الدين ابن عراق، بسماع الأول في السادسة وبحضور الآخرين على الجليلة عائشة بنت عبد الهادي: أنا الحجَّار، بسنده المشهور. سمعتُ عليهم من هنا[(٢)] إلى آخر (كتاب الطب)، ثم سمع معي عليهم ولدي بدر الدين أبو البركات محمد، وشقيقه تقي الدين أبو الصِّدق أبو بكر من (كتاب اللباس) إلى آخر «الصحيح»، وأسمع مع الثلاثة المذكورين: الشيخ نور الدين محمد ابن الشيخ إبراهيم الخليلي من أول (كتاب الرقاق) إلى آخر

(١) رأيتُ النعيمي يقول في «حواشيه على صحيح مسلم» (ق ١٠٢/ ب): «ضبط كاتبه - يريد: نفسه - في «البخاري» عن شيوخه...»، وستأتي عبارته عند كلامنا على نسخته من «صحيح مسلم».

(٢) أي: (باب الهدية للعروس) من (كتاب النكاح).

«الصحيح» في مجلسٍ واحد في ثامن عشري شوال سنة ثمانٍ وثمانين وثمان مئة، بقراءة أبي بكر محمد بن محمد الحسيني الحلبي برواق مصلَّى العيدين».

وعلى حاشية (الجزء الرابع) – أيضًا – من نسخته من «صحيح البخاري» (ق ٢٧٢/ أ) بحذاء (كتاب اللباس) ما رسمه:

«من هنا سمع أبنائي بدر الدين محمد وشقيقه تقي الدين أبو بكر على الشيوخ المسمِّعين:

١- بدر الدين حسن ابن نبهان.

٢- وشهاب الدين ابن فخر الدين الصَّلف.

٣- وعلاء الدين محمد ابن عراق الموساوي.

وأنا معهم إلى (كتاب الرقاق)، بقراءة السيد رضي الدين الحسيني الحلبي».

ويفيد هذان السماعان أمورًا، هي:

أولا: سمع «صحيح البخاري» من مشايخه الأربعة المذكورين، وهم:

١- بدر الدين حسن بن محمد بن عمر بن نبهان التَّنوخي البسطامي الدمشقي، ويعرف بـ(ابن نبهان) (٨٠٨- ٨٨٩هـ)، وله ترجمة في (مبحث شيوخ النعيمي).

٢- شهاب الدين أحمد بن عثمان بن محمد بن خليل بن أحمد بن يوسف الدمشقي الشافعي، يعرف بـ (ابن الصَّلِف) – بفتح المهملة، وكسر اللام، ثم فاء – (٨١٠ – بعد ٨٨٩هـ).

قال السخاوي في «الضوء اللامع» (٢/ ٢):

«أحضره أبوه في الثانية مع الكمال ابن البارزي على عائشة بنت عبد الهادي «الصحيح»».

قال: «وباشر بعض الاستدعاءات، بل حدَّث، أخذ عنه بعض الطلبة، وقال لي: إنه

عرض له فالج مع العقل والمشي، وأنه حي في سنة تسع وثمانين».

ولا أدري لعله يريد بقوله: «بعض الطلبة» النعيمي؛ فهو الذي أخذ عنه، ولم يترجمه في «العنوان».

٣- علاء الدين الأمير علي بن عبد الرحمن بن أحمد بن يوسف الموسوي أو الموساوي الدمشقي، أحد المنقطعين بها، ويعرف بـ(ابن عرَّاق) (٨١١ أو قبلها - ٨٩٦ أو قبلها).

قال السخاوي في «الضوء اللامع» (٥/ ٢٣٤): «رأيتُ من قال إنه حضر على عائشة بنت عبد الهادي في الثالثة سنة إحدى عشرة وثمان مئة «الصحيح» مرتين».

وقال في آخر الترجمة: «أخذ عنه بعض الطلبة».

قال أبو عبيدة: النعيمي منهم، وذكر - كما ترى - أنه حضر على عائشة، وسمع بقراءة السيد رضي الله أبي بكر محمد بن محمد الحسيني الحلبي على هؤلاء الثلاثة من (كتاب اللباس) إلى آخر «الصحيح» بحضور ولديه المذكورين.

٤- نور الدين محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخليلي (٨١٠-٨٩٢هـ).

ترجمه النعيمي في «العنوان» (رقم ٤٧ - بتحقيقي)، وقال عنه: «الشيخ الرباني»، و«مؤدِّب الأطفال بمسجد الجوزة بالشاغور ظاهر باب الصغير».

وظفرتُ بخط النعيمي على حاشية من نسخة على «صحيح البخاري» أنه قرين بعض أولاده، وسقنا ذلك عند الكلام على أولاده في أول الكتاب، واحتملنا أنه مدرس لهم، وأفاد النعيمي هناك أنه قرأ عليه من «صحيح البخاري»، وهذا يفيد أن النعيمي تدبَّج معه لما سمع عليه من أول (كتاب الرقاق) إلى آخر «الصحيح» في مجلس واحد في ثامن عشري شوال سنة ثمان وثمانين وثمان مئة.

- **سند النعيمي إلى «صحيح البخاري».**

أفاد النعيمي بسنده إلى «صحيح البخاري» لما ذكر سماعه - أو بعضه - من ابن

نبهان وابن الصلف وابن عراق:

الأول بسماعه في السادسة، والآخران بحضورهما على عائشة بنت عبد الهادي، عن أبي العباس أحمد بن أبي طالب بن أبي النعم الحجَّار؛ قال:

أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن المبارك الزبيدي سماعًا، وأبو المنجا ابن اللتي إجازةً مشافهةً، وأبو الحسن محمد بن أحمد بن عمر القطيعي، وأبو الحسن علي بن أبي بكر بن روزبة القلانسي إجازةً مكاتبةً منهما، قال الأربعة: أخبرنا أبو الوقت عبد الأول بن عيسى سماعًا عليه لجميعه - إلا ابن اللتي؛ فقال: من (باب غيرة النساء) إلى آخر الكتاب سماعًا، والباقي إجازةً -؛ قال: أخبرنا أبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المظفر الداودي؛ قال: أخبرنا أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حمويه السرخسي؛ قال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح الفربري؛ قال: أخبرنا البخاري.

ولا أظن سند الخليلي إلا بهذه الرواية لـ «صحيح البخاري»، وأما الحافظ الناجي؛ فأظنه يروي «الصحيح» بأكثر من رواية، ولا أظن إلا أن يكون ذلك على أول نسخة النعيمي من «الصحيح»، جمعها الله مع أخواتها الأربعة الأخيرة، والبحث جارٍ عنها، اللهم يسِّر وأَعِن.

٥- علم الدين - ويقال: أمين الدين - سالم بن إبراهيم بن عيسى الزواوي الصَّنهاجي المالكي، قاضي القضاة بدمشق (ت٨٧٣هـ).

قال النعيمي في «تنبيه الطالب» (٢/ ٢٢): «قرأتُ عليه من (أول) «البخاري» إلى (مناقب عمار - رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ -)، وهو (النصف) منه، وأجاز لي بذلك وبكل ما يجوز له روايته، وخطه عندي بذلك».

- **شيوخ آخرون للنعيمي.**

لم يقتصر النعيمي بتوصله بالسند إلى البخاري على مشايخه المذكورين، ولا على روايته عن الناجي بأسانيده في «الصحيح»، وإنما رواه عن آخرين، ولكن بالإجازة العامة كما تراه في (مبحث الشيوخ) عن غير و احد منهم، مثل:

٦- برهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي الشافعي (ت٨٨٥هـ).

٧- موفق الدين أحمد بن إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي الشافعي (ت٨٨٤هـ).

٨- شمس الدين محمد بن أحمد بن ناصر بن خليفة أبو عبد الله الباعوني (ت٨٧١هـ).

٩- شمس الدين محمد بن عبد الرزاق بن عبد القادر بن جسَّاس النفيسي الأريحي (٧٨٢-٨٧٤هـ).

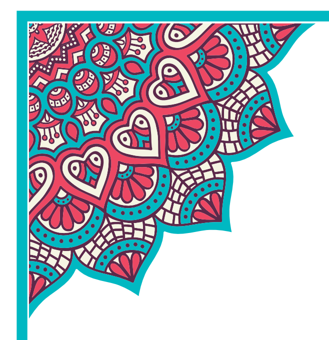
ولا أستبعد أن يكون قد قرأه قراءة بحث وإتقان، مع المعارضة على الأصول عن بعض المذكورين أو غيرهم؛ إذ ظفرتُ له بفوائد تسعف في ذلك، وسأورد فائدةً في ترجمة شيخه (ابن زيد).

ومن مظاهر عناية النعيمي بـ «صحيح البخاري»: إقراؤه إياه، وتدريسه له، وإسماعه لأولاده إياه - كما في تراجمهم عند الكلام على أسرته - .

آخِرُه.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.






العَلَّامةُ المُحَدِّثُ
عَبْد المُعْطِي الخليليّ المقْدِسيّ

مفتي الشافعية في القدس (ت١١٥٤هـ)

وجهوده التراثية في خدمة «صحيح البخاري» في العَهْد العُثْمَانِيّ

بقلم

د. محمّد خالد عبد الحيّ كُلّاب[١]

(١) أستاذ الحديث الشريف المساعد بقسم الدراسات الإسلامية بجامعة الأقصى في غزة – فلسطين




مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن الاشتغال بسنة النبي ﷺ ورواية أحاديثها وآثارها من أعظم القربات، والاهتمام بمتونها وسماعها، ونسْخ نصوصها، وخدمة معانيها من أجلّ العبادات، لشرف انتسابها إلى سيّد من نطق بالحديث، في القديم والحديث.

وبيننا نَسَبٌ في الحبّ متَّصِلُ   إِنَّ المحبّة في أهل الهَوَى نَسَبُ

أهل الحديث همُ صَحْبُ النبيّ وإِنْ   لَمْ يَصْحَبُوا نَفْسَهُ أَنْفَاسه صَحِبُوا

وكان لصحيح الإمام البخاريّ الحظّ الأوفر من عناية العلماء، والنصيب الأكثر والأشهر من اهتمام الكبراء؛ سماعًا وإقراءً، ونسْخًا وتدوينًا، وشرحًا واختصارًا، يتعذّر عدّهم، ويصعب حصْرهم.

كان من هؤلاء؛ الشيخ الجليل، والمحدّث النبيل، والمفتي الفقيه: عبد المعطي بن محيي الدين الخليلي المقدسي الشافعي (ت١١٥٤هـ)، الذي تنوّعت خدمته للسنّة النّبويّة سماعًا وإقراءً، ونسْخًا وتدوينًا، وتوجّهت عنايته الخاصة لصحيح الإمام البخاري، فاهْتبَلَ وجود نسخةٍ نفيسةٍ موقوفةٍ على قبّة الصخرة المشرّفة، مجزّأة ستّين جزءًا، مضبوطة ضبطًا جيّدًا، ذكر كاتبها أنه فرغ من كتابتها في شهر جمادى الأولى، من شهور سنة (تسع وأربعين وسبعمائة)، وذَكَر آخر كلِّ جُزْءٍ منها أنه بلغ مقابلة على نسخةِ (السُّمَيْسَاطِيّة)، وغيرها.

ولما عَلِمَ السُّلْطَان: محمود الأول بن السلطان مصطفى الثاني العثماني (ت١١٦٨هـ) بهذه النسخة المقدسية التي نسخها الخليلي وَضَبَطَ مَتْنَهَا؛ تملّكها وَوَقَفَها، وهي الآن

ضمن مخطوطات خزانة أيا صوفيا بتركيا رقم (٧٦٩).

وبلغت محبّته للصحيح أَنْ قَامَ بِنَسْخِهِ (تِسْعَ) مرّاتٍ مُتَتَالية، فَرَغ من كتابة آخر نسخةٍ منها «بعد صلاة عَصْر يوم الجمعة المبارك، لثمانٍ بَقِين من شهر ذي الحجة، من شهور سنة (خمسةٍ وأربعين ومائة وألف من الهجرة النبوية)، وقد كَتَبَه في المسجد الأقصى في الحجرة النحوية، وكَتَبَ قَبْلَهُ ثمانيَ نُسَخٍ، فَجُمْلَة ما كَتَبَ من صحيح الإمام البخاري تِسْع نُسَخٍ».

وفي هذا البحث تسليطُ الضَّوْءِ على هذا الجانب الحديثيّ المُشْرِق من حياة هذا العالم، والجهود العالية المبذولة في خدمة صحيح الإمام البخاري، والعناية الفائقة في ضبط متونه على أغلى النسخ وأعلاها في الصحة والضبط والإتقان.

وكَسَرْنَا (خُطّة البَحْثِ) ثلاثة مباحث، وخاتمة؛ موزّعة على النحْو التالي:

المبحث الأول: ترجمة الشيخ عبد المعطي الخليلي المقدسي.

المبحث الثاني: جهوده في خدمة كتب السنة النبوية.

المبحث الثالث: جهوده في خدمة صحيح الإمام البخاري.

وهذا أوان الدخول في المقصود، سائلين الإعانة من الله المعبود، والبركة من الرحيم الودود، والله الموفق لكلّ خير.

وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول
ترجمة الشيخ عبد المعطي الخليلي

• المطلب الأول: اسمه ونسبه.

هو الشيخ الجليل، والمحدِّث النّبيل، والفقيه الكبير: عبد المعطي بن محيي الدين (الخليليّ) الأصل والوَطَن، (المقدسي) المأْوى والسَّكَن، (الشّافِعِيّ)[1]، وكان أحيانًا يكتب عن نفسه: «الخليلي الأزهري المقدسيّ»[2].

• المطلب الثاني: نشأته وطلبه للعلم:

وُلِدَ في مدينة (الخليل) عليه السلام، ونشأ فيها سِنِي حياته الأولى، ولما ظهرت عليه أمارات النبوغ؛ يمّم شطر الجامع الأزهر الشريف - قبلة طلاب العلم آنذاك - ناهلًا للعلم، «فَجَدّ ودأب، وسهر الدياجي، ولازم كل همام علامة، وباحث وناظر أقرانه، وتضلّع من مذهب الإمام الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخذ من العلوم التفسيرية والحديثية والفقهيّة»[3].

• المطلب الثالث: رحلاته وشيوخه:

لعلّ أول رحلةٍ كانت للشيخ عبد المعطي الخليلي؛ هي (رحلته الأزهرية) إلى (الجامع الأزهر) بمصر، وأخذ عن جملةٍ من شيوخها، منهم[4]:

(١) انظر: سلك الدرر للمرادي (٣/ ١٣٦).

(٢) كما في الأجزاء المنسوخة من صحيح البخاري المتمّمة للنسخة الموقوفة على صخرة بيت المقدس - يأتي الحديث عنها -.

(٣) سلك الدرر للمرادي (٣/ ١٣٦).

(٤) انظر: المصدر السابق (٣/ ١٣٦).

الشيخ: يونس الدمرداشي الأزهري الشافعي.

الشيخ: عبد الرؤوف البشبيشي الأزهري الشافعي.

الشيخ: أحمد النَّفَراوي الأزهري المالكي.

الشيخ: أحمد الخليفي الشافعي.

الشيخ: أحمد بن محمد الملقّب بالفقيه الشافعي.

الشيخ: إبراهيم الفرضي الدلجي.

محدّث الدّيار الحجازيّة الشيخ: محمد عقيلة المكي، «أجازه بثبته المشهور»، واسمه: «الفوائد الجليلة في مسلسلات ابن عقيلة»، أثناء زيارة ابن عقيلة للقدس سنة (١١٤٤هـ)[١].

الشيخ: محمد الكاملي الشافعي الدمشقي - المدرس بجامع بني أمية -.

الشيخ: محمد بن محمد الخليلي المقدسي - مفتي الشافعية في القدس -، الذي لازمه ملازمة طويلة، وبه تخرّج في القدس.

- **المطلب الرابع: تلاميذه:**

الشيخ المحدّث الفقيه: علي بن موسى بن مصطفى الحسيني المقدسي المعروف بابن النقيب (ت١١٨٦هـ).

قال الجبرتي: «وُلِد تقريبًا سنة (١١٢٥هـ) ببيت المقدس، وبها نَشَأ....، وأَخَذ العِلْمَ عن: الشيخ عبد المعطي الخليلي»[٢].

الشيخ الجليل: عيسى بن محمد الدّهْنه.

كتب له الشيخ عبد المعطي الخليلي إجازة بخطّه، قال في آخرها: «وقد طلب

---

(١) انظر: الفوائد الجليلة من فوائد ابن عقيلة [مخطوط - نسخة الحرم المكي - الورقة (٦)، الورقة (١٤)]

(٢) عجائب الآثار للجبرتي (١/ ٤١٧).

مني الكامل الفاضل، العالم العامل، الموفّق الرشيد، العامل بالعِلْم، الشيخ: عيسى بن الشيخ محمد الدّهْنه – زاده الله توفيقًا – ما جَرَت به عادة السَّلَف، وتتابع عليه الخَلَف من الإجازة برواية الحديث بما لنا من السند عن الأئمة الأعلام، والجهابذة الفخام، وبالفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، وغير ذلك. فأجزته بالحديث والكتب الستة بما لنا فيها من الأسانيد عن الأئمة الأعلام، وبالفقه وببقية العلوم العقلية والنقلية بالشرط المعتبر عند أهل الأثر.....».

وهذه صورة الإجازة بخطّه – رَحِمَهُ ٱللَّهُ –:

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي وفق للتفقه في دينه من ارتضانا وجعل
من حملة سنة نبيه الهادي محمد واصطفاهم وارتضاهم
لاقتفاء آثار رسله وأنبيائه فهم أهل الصفا والوفا في
كل زمان وأهل المثابرة في كل أوان رضي الله عنهم وأرضاهم
وجعل الجنة منقلبهم ومثواهم ما قامت سطور الطروس
بعيون الأخبار المصطفوية المونقة وبعد فإن العلوم
وإن تفاوتت مراتبها فأشرفها الفقه إذ به يعلم
الحلال من الحرام والصحيح والفساد ونفعه على الدوام
وهو متوقف على الأدلة الشرعية والقواعد العقلية
والنقلية ومن ذلك [illegible] الأولين والآخرين
ولهذا كان المحدثون ترى في وجوههم نضرة النعيم
هذا وقد طلب من الحقير الذليل الشيخ الكامل
الفاضل العالم العامل الموفق الرشيد العامل بالعلم
الشيخ عيسى بن الشيخ محمد الدهنه زاده الله توفيقا
ما جرت به عادة السلف وتتابع عليه الخلف من الإجازة
برواية الحديث بما لنا من السند عن الأئمة الأعلام والجهابذة
الفخام وبالفقه والنحو والمعاني والبيان وغير ذلك
فأجزته بالحديث والكتب الستة بما لنا فيها من الأسانيد
عن الأئمة الأعلام وبالفقه وبقية العلوم العقلية والنقلية
بالشرط المعتبر عند أهل الأثر وأوصيه بتقوى الله في
سره وعلانيته وظاهره وباطنه وبأن لا ينساني من
صالح دعائه في خلواته وجلواته نفعنا الله بالعلماء
العاملين في كل وقت وحين قال ذلك عبد المعطي الخليلي
ثم المقدسي الكاظمي حامدا مصليا مسلما

• المطلب الخامس: ذرِّيَّتُه:

عُرِف للخليلي من ذرّيّته وَلَدَان:

الشيخ: محمد سعيد بن عبد المعطي الخليلي (ت١١٨٠هـ).

تولى منصب (إفتاء الشافعية) في القدس بعد وفاة والده سنة (١١٥٤هـ) حتى وفاته سنة (١١٨٠هـ)[١]. ومن مؤلفاته: كتاب «تفسير سوره يوسف عليه السلام وقصته مع إخوته السادة الأعلام».

له نسخة محفوظة في مكتبة عارف حكمت في المدينة المنوّرة تحت رقم (٥٣/ ٢٢٨)[٢]، وعنها مصورة في مركز الملك فيصل بالرياض، تحت رقم (٠١٤٥ - فح)[٣].

وَوَرِثَ نسْخ المخطوطات من والده، عُرِف منها: كتاب «غنْيَة الطّالِبين ومُنْيَة الرَّاغِبين»، أو «الرسالة البقرية في علم تجويد القراءة المرضية» لمحمد بن قاسم البقري. له نسخةٌ خطّيّةٌ ضِمْن مجموعٍ يعود تاريخ إحدى مخطوطاته إلى سنة (١٢١٨هـ)[٤].

الشيخ: أحمد بن عبد المعطي الخليلي[٥].

من الكتب التي قرأها: كتاب «تفصيل عقد الفوائد بتكميل قيد الشرائد» لابن عبد البر ابن الشحنة.

جاء في آخر ورقة نسخته الخطيّة المحفوظة في الخزانة الخالدية في القدس: «طالع

(١) انظر: تاريخ القضاء والإفتاء في بيت المقدس لبشير بركات ص (٤٨٨).

(٢) انظر: فهرس مصنفات تفسير القرآن الكريم - إعداد: مركز الدراسات القرآنية بمجمّع الملك فهد لطباعة المصحف بالمدينة - (١/ ٣٥٧).

(٣) خزانة التراث رقم (٥٥٧٠٦).

(٤) فهارس علوم القرآن الكريم لمخطوطات دار الكتب (١/ ٢٢٥).

(٥) انظر قيد قراءة له على غلاف الجزء الثالث من صحيح البخاري.

فيه أحمد بن عبد المعطي الخليلي - عُفِيَ عنه»[(١)].

- **المطلب الخامس: ثناء العلماء عليه:**

قال المرادي: «ما انفكّ يستفيد ويستزيد، حتى ظَفَر بالطّارف والتّليد، واستجاز شيوخه فأجازوه بمروياتهم، وكانت له متانةٌ في الفروع الفقهية، شديد المحاضرة على سَرْد مسائلها البهية»[(٢)]. ثم قال: «أقلامُه تَنْثُر جواهر الدُّرَر، ويَرَاعُه يجري بلطائف الغُرَر»[(٣)].

- **المطلب السادس: زهده وورعه:**

قال المرادي: «كان ديدنه التقشف في الملبس، والتخشّن في المأكل، عمّا عليه الناس من حب التزين، مُهَابًا، صادعًا بالحق، طارحاً للتكلف، لم تتعلّق نفسه بدر ولا صدف، منزوياً عن حكام السياسة، مغتنماً لأوقاته، له حظ وافر من قيام الليل لا يتركه وكان مقيماً في المسجد الأقصى ليلاً ونهاراً وهو من الذين هم عن اللّغو معرضون»[(٤)].

- **المطلب السابع: مناصبه العلمية:**

- مفتي الشافعية في القدس الشريف.

تولاها أكثر من خمس وعشرين سنة، وكانت توليته «بلا طلبٍ؛ بل ألزمه فيها شيخه الخليلي المتقدّم وأهل القدس؛ لحسن اطلاعه على فروع المذهب»[(٥)].

- أمين خزانة المخطوطات في قبة الصخرة المشرّفة.

---

(١) فهرس مخطوطات المكتبة الخالدية (٧٠٥ - فقه - ٦١٢).
(٢) سلك الدرر للمرادي (٣/ ١٣٦).
(٣) المصدر السابق (٣/ ١٣٧).
(٤) المصدر السابق (٣/ ١٣٧).
(٥) المصدر السابق (٣/ ١٣٧).

تولاها بعد وفاة أمينها وناظرها الشيخ: عامر بن نعير المقدسي (ت١١٤٠هـ)[1].

- **المطلب الثامن: مؤلفاته:**

«الفتاوى الخليلية»: وصفها المرادي بقوله: «في مجلد حسنة، مجموعة محبوكة مستحسنة»[2].

«رسالة في سيدنا موسى الكليم عليه السلام»: وصفها المرادي[3] والبغدادي[4] بقولهما: «رسالة كبيرة».

- **المطلب التاسع: مكتبته، ومنسوخاته التراثية:**

تفيد سجلّات المحكمة الشرعية في القدس امتلاك الشيخ (عبد المعطي الخليلي) لمكتبةٍ خاصّةٍ، وبعد حَصْرِ التركة له بعد وفاته عام (١١٥٤هـ)، بلغ عددها: (١١٧) كتابًا، ويغلب على الظنّ أن هذه المكتبة من منسوخاته التي كان يخطّها بيده.

وقد احتفظت المكتبات العربية بجزء من هذه المنسوخات، منها:

«صحيح البخاري». نسخ منه تسع نسخٍ، يأتي الحديث عنها بالتفصيل في المبحث الثالث.

«أحكام القرآن» للبيهقي: نسخه: يوم الثلاثاء سادس عشري رجب الفرد سنة سبع وثلاثين ومائة وألف من الهجرة النبويّة[5].

«تذكرة أولي الألباب والجامع للعجب العجاب» لداود الأنطاكي: نسخه: يوم

(١) تاريخ المكتبات العربية في بيت المقدس لبشير بركات ص (٤٢).
(٢) سلك الدرر للمرادي (٣/ ١٣٧).
(٣) المصدر السابق (٣/ ١٣٧).
(٤) هدية العارفين (١/ ٦٢٢).
(٥) فهارس علوم القرآن الكريم لمخطوطات دار الكتب (٢/ ١٨).

الثلاثاء، أواخر ربيع الآخر، سنة (١١٢٦هـ). في مدينة الخليل[١].

«التيسير في نظم التحرير» للعمريطي: نسخه: يوم الأربعاء، السابع من شهر صفر، سنة (١١٤٥هـ). في مدينة القدس[٢].

- **المطلب العاشر: وفاته:**

توفي الخليلي سنة (أربعٍ وخمسين ومائة وألف) من الهجرة النبوية[٣]، «وقد جاوز السبعين»[٤].



(١) انظر: فهرس مخطوطات المكتبة الخالدية (١٩٠١ – طب – ٢٨٣).

(٢) انظر: المصدر السابق (٩١٨ – فقه – ١/ ٨٥٠).

(٣) جزم بذلك البغدادي في هدية العارفين (١/ ٦٢٢).

(٤) سلك الدرر للمرادي (٣/ ١٣٧).

المبحث الثاني
خدمته في نسْخ كتب السّنّة وإقرائها

ظهرت عناية الشيخ عبد المعطي الخليلي بالتراث في وقتٍ مبكّرٍ، وأعطى أمهات كتب أهل العلم العناية الخاصة بها، وزاد على النسْخ: السماع والإسماع، والقراءة والإقراء، منها:

- **المطلب الأول: خدمته في نسخ كتب السنة.**

كان لكتب السنة النبوية نصيبٌ من جهود الخليلي، وخدماته لها واضحة جليّة؛ منها:

كتاب (صحيح الإمام مسلم): فَرَغَ من نَسْخِه في يوم الجمعة، لاثني عشر بقين من شهر شعبان، سنة (١١٥٢هـ)[1].

كتاب (سنن الإمام النسائي): فرغ من نسخه في اثني عشرة خَلَت من شهر شوال،

(١) من محفوظات مكتبة المخطوطات الأزهرية، رقم (٣٢٩٦٧)، (٤٥٤) لوحة.

سنة (١١٥٠هـ)، في المسجد الأقصى في الحجرة النحوية بظاهر صحن الصخرة المشرّفة[١].

وتمتاز هذه النسخة؛ بكتابة ناسخها في حاشية الورقة الأخيرة منها ما نصّه: «كُتبت

(١) من محفوظات مكتبة عاطف أفندي بتركيا رقم (٤٤٦)، (٣٤٦) لوحة.

من نسخةٍ قال كاتبها: (وكان الفراغ من انتساخها في المنتصف من شعبان سنة إحدى وعشرين وخمسمائة)، ومع تقدّمها لا تخلو عن التحريف والتقديم والتأخير لبعض الأبواب على ما هو مكتوب على هامشها، ولم نر في بيت المقدس غيرها، وحسبنا الله ونعم الوكيل»[1]. وقد نسخها الخليلي برسم السيد الوجيه، والأمير الكبير: مصطفى أفندي قدري زاده - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -.

ومن الكتب الحديثية التي نسخها الخليلي أيضًا:

كتاب شيخه ابن عقيلة المكي، الموسوم بـ(الفوائد الجليلة في مسلسلات ابن عقيلة). فرغ من نسخها في المسجد الأقصى، لعشرٍ بقين من ربيع الأول، سنة (١١٤٤هـ) - أثناء زيارة ابن عقيلة لبيت المقدس -[2].

وتمتاز هذه النسخة: أن مؤلفها (ابن عقيلة) كتب على غاشية هذه النسخة بخطه إجازة لقاضي القدس في العهد العثماني: السيد محمد بن محمد هاشم زاده.

• المطلب الثاني: إقراؤه بعض كتب السنة.

منها: كتاب (سنن أبي داود)؛ فقد كتب بعض طلبة العلم على نسخة (سنن أبي داود) المحفوظة في الخزانة الخالدية ما نصه: «هذا كتاب (السنن) للإمام المتقن المحرر أبي داود سليمان ابن الأشعث السجستاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد قرأتُه من أوله إلى آخره، مع ضبْط ما تيسّر من رجاله ومتنه وغريبه بمراجعة (النهاية) لابن الأثير، وأنسابه بمراجعة (الأنساب) للسيوطي، وذلك بمقام كليم الله موسى بن عمران - على نبيّنا وعليه صلاة الملك المنان - على الشيخ: عبد المعطي الخليلي، وذلك بحسب الأصل المقابل عليه، وذلك في وسط شهر شعبان، من شهور سنة (١١٣٨هـ)، في مُدّة ستّ ليالٍ، مع جَمْعٍ من الطلبة ومَنْ تَيَسّر حضوره ممن حضر زيارته»[3].

---

(١) سنن النسائي [مخطوط (٣٤٦/ ب)].

(٢) من محفوظات مكتبة الحرم المكي تحت رقم (٧٨٨).

(٣) فهرس مخطوطات المكتبة الخالدية رقم (٢٠١ - حديث - ٧٦١).

وقد اقتدى الشيخ عبد المعطي الخليلي بشيخه مفتي القدس الشيخ: محمد بن محمد الخليلي المقدسي (ت هـ)، الذي أقرأ كتب السنة في هذا المكان.

ولعلّ أقدم من فعل هذا: شيخ القدس وإمام المدرسة الصلاحية فيها، الإمام الحافظ: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كَيْكَلْدي العلائي المقدسي الشافعي (ت٧٦١هـ)، الذي أقرأ كتابه (جزءٌ في ذِكْر كليم الله موسى) في اليوم الخامس من شهر رجب لعام (٧٣٣هـ)، ثم قرئ في مجلس آخر بتاريخ: (١٦) رجب لعام (٧٣٤هـ)، وبتاريخ: (٢٤) شعبان لعام (٧٣٨هـ)[1].



(١) انظر: (جزء في ذِكْر كليم الله موسى) للعلائي (مخطوط ١٤/ أ - ١٥/ ب).

المبحث الثالث
جهوده في خدمة صحيح البخاري

أعطى الخليلي صحيح البخاري جزءًا كبيرًا من وقته، وبذل جهدًا عاليًا في خدمته، تمثل في نسْخه تارة، وفي ضبط متونه، وتكميل النسخ المقدسية النادرة تارة أخرى، وفيما يلي من أسطرٍ نماذج عالية من هذه الجهود المتمثّلة في النقاط التالية:

- **المطلب الأول: نسْخه لصحيح الإمام البخاري تسع مرات.**

تمكّن الباحث من معرفة ثلاث نسخٍ؛ منها:

نسخة (المكتبة الخالدية) في (القدس):

تقع في مجلَّدٍ واحدٍ، في (٥٢٨) لوحة، مقسّمة إلى ثلاثة أجزاء، فرغ من نسخها في منتصف شهر شعبان لعام (١١٤٠هـ)، داخل القبة النحوية في المسجد الأقصى[١].

نسخة مكتبة (الغازي خسرو) بمدينة (سراييفو):

تقع في مجلدٍ واحدٍ، في (٥١٥) لوحة، فرغ من نسخها في المسجد الأقصى، لثمانٍ بقين من شهر صفر لعام (١١٤١هـ)[٢].

(١) انظر: فهرس مخطوطات المكتبة الخالدية رقم (١١٩ - حديث - ٣٣٣).

(٢) انظر: السنة النبوية مكانتها وأثرها في حياة مسلمي البوسنة والهرسك (٤/ ٤٠)، وانظر أيضًا: فهرس مخطوطات مكتبة خسرو - سراييفو -، المجلد الثاني.

نسخة مكتبة (أيا صوفيا) بتركيا:

هي آخر نسخةٍ نسخها الخليلي، فرغ من نسْخها في (الحجرة النحوية) في (المسجد الأقصى)، لثمانٍ بقين من شهر ذي الحجة، لعام (١١٤٥هـ).

ولما عَلِمَ السلطان: محمود الأول بن السلطان مصطفى الثاني العثماني (ت١١٦٨هـ) بهذه النسخة المقدسية التي نسخها الخليلي وضبط متنها؛ تملّكها وأوقفها، وهي الآن ضمن مخطوطات خزانة أيا صوفيا بتركيا رقم (٧٦٩).

• المطلب الثاني: وصْف النسخ التي اعتمد عليها الخليلي في النسْخ.

قال الخليلي في وصف النسخة التي اعتمد عليها في نسْخ النسخ السابقة؛ وهي نسخةٌ خطيّةٌ نفيسةٌ من منسوخات القرن الثامن الهجري، ومن الموقوفات على قبة الصخرة، - يأتي الحديث عنها في المطلب الثالث -، ونصّ كلامه: "التزمْتُ فيه ما وجدتُه في أصله من نسخة اليونينية برموزها الموجودة، وعلى نسخةٍ قديمةٍ ذكر كاتبها أنه فرغ من كتابتها سنة تسع وأربعين وسبعمائة، وهي نسخة جيدة الضبط والإتقان، مفردةٌ في هذا العصر والأوان، لا يعلم قدرها إلا من مارس علم الحديث وذاق حلاوته وعذوبته ونال التوفيق.."[(١)].

وهذه صورة كلامه في النسخة الخطية:

وقد التزمت فيه ما وجدته في أصله من نسخة اليونينية برموزها الموجودة
وعلى نسخة قديمة ذكر كاتبها أنه فرغ من كتابتها سنة تسع وأربعين وسبعمائة
وهي نسخة جيدة الضبط والاتقان مفردة في هذا العصر والاوان لا يعلم
قدرها الا من مارس علم الحديث وذاق حلاوته وعذوبته ونال التوفيق

• المطلب الثالث: تكملته الأجزاء الناقصة من النسخة الموقوفة على قبة الصخرة.

أولا: وَصْف نسْخ قُبّة الصَّخْرة.

وهي نسخةٌ نفيسةٌ فرغ من نَسْخِها النَّاسِخ التّراثيّ المشهور: محمد بن علي بن سالم بن أحمد الحنفي الشهير بالقرعوني عام (٧٤٩هـ)[(٢)]، بالمدرسة المقدّمية الحنفية الجوانية

(١) صحيح البخاري [مخطوط - نسخة تركيا - (٥٠٤/أ)].

(٢) وقع في تاريخ المكتبات العربية لبركات (٧٤٨هـ)، ولعلّه بداية تاريخ النسخ، أما الفراغ فكان في العام

بدمشق، وذلك في (٦٠) جزءًا، ثم أوقفه على خزانة قبّة الصخرة المشرّفة ببيت المقدس.

ثم أكّد القاضي: أبو الحسن علاء الدين علي بن أبي إسحاق إبراهيم الرملي الشافعي (ت٨٨١هـ) على صحّة ذلك الوقف، وشهد على تأكيده: عبد القادر بن محمد الرملي، وعبد العزيز بن الدويك، ومحمد بن عبد الله بن حامد[١].

وفي طُرّة النسخة التاسعة من صحيح البخاري - النسخة التركية - وَصْفٌ دقيقٌ لهذه النسخة، قال:

«قد ظَفَرْتُ بحمد الله تعالى بنسخةٍ موقوفةٍ على الصَّخْرة المشرّفة ببيت المقدس من صحيح الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقرّ وقْفها داخل الصخرة مجزأة ستّين جزءًا، مضبوطة ضبطًا جيّدًا، ذكر كاتبها أنه فرغ من كتابتها في شهر جمادى الأولى من شهور سنة تسع وأربعين وسبعمائة، وذكر آخر كلّ جزءٍ منها أنه بلغ مقابلة على نسخة السميساطية وغيرها، وقد رأيت بخط كاتبها أثناء الجزء الثاني عشر عند باب ليس على المسلم في عبده صدقة: (آخر الجزء السابع، وهو آخر المجلدة الأولى من أصل نسخة اليونينية)، وكتب أيضًا على طرّة الخامس والخمسين عند باب من أصاب دنيا دون الحدّ: (آخر الجزء الخامس والثلاثين من أصل أصله) وهو المجلّدة الخامسة من أصل المقدسي التي قال القسطلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمة شرح البخاري مع حضور أصل الحافظ أبي محمد المقدسي وقف السميساطية، فيظهر من ذلك أن أصلها إما اليونينية أو مقابلة عليها، ويدل له أن كثيرًا ما يذكر في هامشها، ويقول: حاشية بخط اليونيني، فهي نسخة جليلة عظيمة من الأصول التي يُعتمد عليها، ولا يتساهل في ضبطها، لكتها مفقود منها عشرة أجزاء: الستة الأول على الولاء، والأربعة متفرّقة وهي الثامن والخامس عشر والسابع والعشرون والرابع والأربعون، وقد تكمّلت من متن شرح القسطلاني مع الشرح لكونه التزم ضبطه على اليونينية على حسب الإمكان، والله سبحانه وتعالى أعلم».

التالي له.

(١) انظر: تاريخ المكتبات العربية لبشير بركات ص (٣٤).

فائدة

قد ظفرت بحمد الله تعالى بنسخة موقوفة على الصخرة المشرفة ببيت المقدس من صحيح الإمام البخاري
رحمه الله تعالى مطرز وقفها داخل الصخرة مجزأة ستين جزءاً مضبوطة ضبطاً جيداً ذكر كاتبها
انه فرغ من كتابتها في شهر جمادى الأولى من شهور سنة ست وأربعين وسبع مائة وذكر آخر
كل جزء منها انه بلغ مقابلة على نسخة الشيميصاطي وغيرها وقد رأيت بخط كاتبها آخر الجزء
الثاني عشر عند باب ليس على المسلم في عبده صدقة آخر الجزء السابع وهو آخر المجلدة الأولى
من أصل أصل نسخة اليونينية وكتب أيضاً على طرة الخامس والخمسين عند باب من أصاب
ذنباً دون الحد آخر الجزء الخامس والثلاثين من أصل أصله وهو المجلدة الخامسة من
أصل المقدسي التي قال القسطلاني رحمه الله في مقدمة شرح البخاري مع حضور أصل
الحافظ أبي محمد المقدسي وقف السميساطية فيظهر من ذلك ان أصلها أما اليونينية
أو مقابلة عليها ويدل له أنه كثيراً ما يذكر في هامشها ويقول حاشية بخط اليونيني
فهي نسخة جليلة عظيمة من الأصول التي يعتمد عليها ولا يتساهل في ضبطها لكنها
مفقود منها عشرة أجزاء الستة الأول على الولاء والأربعة متفرقة وهي الثامن والخامس
عشر والسابع والعشرون والرابع والأربعون وقد تكلمت من متن شرح القسطلاني
مع الشرح لكونه التزم ضبطه على اليونينية على حسب الإمكان والله سبحانه وتعالى أعلم

والنسخة التي قصدها الخليلي، لم تزل جُلّ أجزائها محفوظة في المكتبة البديرية في القدس، هذه آخرها:



وبحمد سبحان الله العظيم
آخر الجزء الموفي ستين من كتاب الجامع الصحيح جمع
الإمام أبي عبد الله محمد بن إسمعيل بن إبرهيم البخاري رحمه
الله تعالى ورضي عنه
وبتمامه كمل الجامع الصحيح ولله الحمد والمنة

ومن مميزات نسخة قبة الصخرة:

كثْرة السماعات الخطّيّة التي حفِلت بها هذه الأجزاء، من هذه السماعات على الجزء الستين منها:

أنهاه قراءة الشيخ الإمام الفاضل سليل العلماء الأفاضل شمس الدين محمد المكنى بأبي الخير القرقشندي الشافعي في مجالس آخرها يوم الخميس سادس عشرين شهر رمضان من سنة ثمانٍ وخمسين وثمانمائة، وأجزته به وبما تجوز لي روايته. كتبه: عبد الله بن محمد بن جماعة.

الحمد لله. أنهاه قراءة في هذه النسخة ونسخةٍ أخرى فقير عفو الله تعالى: يوسف بن الحمصي الحصني الشافعي - لطف الله تعالى به - وذلك سنة (٨٩٣هـ). والحمد لله.

ثانيًا: تكملته للأجزاء العشرة التي فُقِدت من الأجزاء الستين من نسخة قبة الصخرة.

لما فُقِد عشرة أجزاء من الأجزاء الستين من نسخة خزانة الصخرة المشرّفة، علم أحد أمراء الدولة العثمانية، وهو الأمير: عثمان أغا بهذا الخبر، فأمر الخليليَّ وناسخًا آخر باستنساخ هذه الأجزاء وتكميلها، وقد كتب الشيخ الخليلي على طرة الجزء الأول من هذه الأجزاء المنسوخة ما صورته: لكنّ (الأجزاء الستين) المذكورة فقد منها في القرن الثاني عشر (عشرة) أجزاء، قام بنسخها الشيخ عبد المعطي الخليلي، وكتب على الجزء الأول منها ما نصّه: «أما بعد؛ فلما كانت نسخة صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ موقوفة على الصخرة المشرّفة، مجزّأة ستين جزءًا، وهي عزيزة الوجود، مضبوطة على نسخة اليونيني - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - مكتوبة منها أو مقابلة عليها، ليس لها نظيرٌ في بيت المقدس، وقد فُقِد منها عشرة أجزاء؛ الستة الأُوَل على الولاء، والثامن والخامس عشر والسابع والعشرون والرابع والأربعون، وُفِّق لإكمالها من أسعده الله وللخير على يديه أجراه، ومن الشرّ والفتن نجّاه، أطال الله عمره وأبقاه، حضرة عين الأكابر والأعيان، أغاة انكشارية الديار المصرية.... جناب عثمان آغا...، فكملها زاده الله كمالًا ما تداول الملوان، ورمّها وصانها صانه الله من أيدي أهل الطغيان، وقد كتبتُ

الأجزاء المفقودة من متن شرح القسطلاني، لكونه ذكر الروايات في محالها مع الرموز إليها التي ذكرها في مقدّمة الشرح لتكون موافقة لبقيّتها، فإن القسطلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر في المقدّمة أنه قابل متن شرحه وإسناده على اليونينية مرّتيْن حرفًا حرفًا، ونسأل الله التوفيق إلى سبل الخيرات بمنّه وكرمه، والحمد لله وحده»[1].

وهذه صفحة العنوان لهذا الجزء:

وكان الفراغ من هذا الجزء: في الخامس من شهر ذي القعدة سنة (١١٤٢هـ) في المسجد الأقصى المبارك.

أما الجزء الثالث فكان الفراغ منه: في الحادي عشر من شهر ذي القعدة سنة (١١٤٢هـ) في المسجد الأقصى المبارك.

وأما الجزء الرابع فكان الفراغ منه: في الثالث عشر من شهر ذي القعدة سنة (١١٤٢هـ) في المسجد الأقصى المبارك.

أما الجزء السادس: فكان الفراغ منه: لثنتي عشرة بقين من شهر ذي القعدة سنة (١١٤٢هـ) في المسجد الأقصى المبارك.

أما الجزء الرابع والأربعين: فكان الفراغ منه في سلخ ذي القعدة من شهر ذي القعدة سنة (١١٤٢هـ) في المسجد الأقصى المبارك.

(١) الجزء الأول من صحيح البخاري - تكملة النسخة الموقوفة على قبة الصخرة - (مخطوط ١/أ).

الخاتمة

أهم النتائج: في ختام هذا البحث، يضع الباحث أهم نتائجه في النقاط التالية:

تعدّ مدينة القدس من مدن العلم والتراث في العهد العثماني، وانتشار العلماء فيها وزيارة الكبار لها دليل على هذه الحاضرة العلمية الرائعة.

أماط البحث الستار عن علَمٍ من أعلام بيت المقدس، وفقيهٍ متينٍ، ومحدِّثٍ مشهورٍ، وناسخٍ تراثيٍّ قضى شطْرًا من حياته في خدمة التراث الإسلامي نسخًا وضبطًا، وهو الشيخ عبد المعطي الخليلي المقدسي.

كانت عناية الخليلي بكتب التراث جلية وواضحة، بيد أن أظهر عناية كانت له حول صحيح الإمام البخاري، حيث قام بالجهود التالية:

قام بنسخ صحيح البخاري تسع مراتٍ، كان آخرها في أواخر شهر ذي الحجة، لعام (١١٤٥هـ).

ضَبَطَ وحَرَّرَ هذه المنسوخات على أصولٍ عتيقةٍ متقنةٍ من نُسَخِ صحيحِ البخاريّ التي كانت موجودة في خزائن بيت المقدس في ذلك العهد العثماني.

تمّم النقص الوارد في نسخة صحيح البخاري النفيسة المنسوخة في القرن الثامن الهجري والموقوفة على خزانة قبة الصخرة المشرّفة بناء على طلب أميرٍ عثماني وبمشاركة ناسخٍ مقدسيٍّ آخر.

وآخر دعوانا أنِ الحمد الله رب العالمين






صَحِيح البُخَارِي فِي بِلاد جَزُولة

(السُّوس الأقصى)

جرد ببليوغرافي

د. محمَّد بن عَلي إِليُولُو الجَزُولي




بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

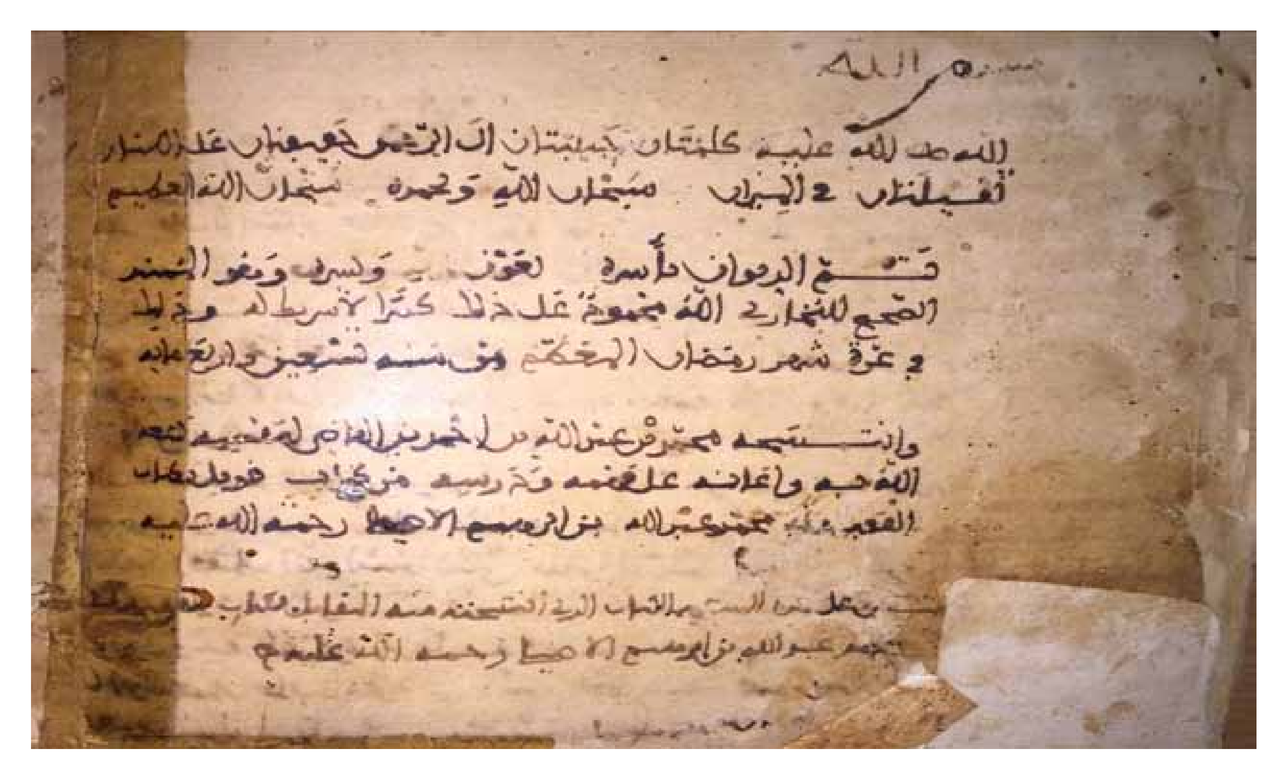
تمهيد:

الحمْد لله ربِّ العَالمين، والصَّلاة والسَّلام على سيِّد الأولين والآخِرين، وعلى آل بيْته الطَّيبين الطَّاهرين، وصَحابته الغُرِّ المُحجَّلين.

وبعد؛ فقد اعتنى علماء جَزُولة بكتاب: «الجَامِع الصَّحِيح» لأمير المؤمنين في الحديث أَبِي عبد الله محمَّد بن إسْماعيل البُخَاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ من جميع النَّواحي، وأولوه العِناية الَّلائِقة به، صونًا منْهم للجَناب النَّبوي، وحبًّا في سنَّته المُنيفة، وشغفًا في التّأسي بأقْواله وأفْعاله الصَّحيحة ﷺ، وتبرز هَذه الجُهود من خِلال الآتي:

١- عنايتهم «بالجَامِع الصَّحِيح» حفظًا لنصوصه، وختمًا لأبوابه، وشرحًا لألفاظه، وإقرائه، وروايته بالأسانيد المتصلة إلى مؤلفه الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومُدارسته في المساجد، والزوايا، والرباطات، والمدارس العلمية العتيقة المنتشرة في ربوع القُطر السُّوسي إلى اليوم، حيث تعاقبت الأجيال وما تزال على سَرده في حلقات العلم.

٢ – ومن عنايتهم «بالصَّحِيح» اقتناء أعيانهم من العلماء لنفائس مخطوطات الجامع الصحيح وتحبيسها على الخزائن والمكتبات التابعة للمساجد، أو المدارس العلمية، أوالزوايا، بحيث لا تخلو خزانة سُوسية من نسخة من صحيح البخاري.



نسخة تكاد تكون ألفية (لصحيح البخاري رواية الأصيلي) نسخت عام ٤٩٠هـ محفوظة بخزانة الإمام علي بتارودانت (سوس) أفادني بها صديقي د. محمد علوان

(صحيح البخاري) الناسخ محمد بن عبد الله بن أحمد بن القاضي عام ٤٩٠هـ انتسخها من نسخة مقابلة على أصل الأصيلي خزانة الإمام علي تارودانت (سوس).

٣ - ومن عنايتهم «بصَحيح البُخَاري» ما يلحظ من تنافس الورَّاقين السُّوسيين على نِساخته، وتزْوِيقه، وتحْلِيته، حيث انتشرت مخطوطات من صحيح البخاري في خزائن المغرب، بعضها وصل إلى خزائن المشرق، نسخهاخطاطون سوسيون مشهورون بجودة الخط وروعة الرصف، أمثال: الفقيه محمد بن سعيد بن يَعْزى بن أحمد التّمْلي (كان حيا عام ٩٩٤هـ)، والفقيه محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي القاسم الرُّوداني الجزولي (كان حيا ١٠٨٣هـ)[1]، والفقيه سعيد بن عبد الله بن سعيد بن محمد الجزولي الجد الأعلى للإِيدِيكْلِيِّين (من أعلام ق١٢هـ)[2]، والعلامة علي بن سعيد الإِيْلاَلْنِي اليعقوبي الجزولي (١٢٣٩هـ)[3]، والفقيه محمد بن عبد الله الهَشْتُوكِي السُّوسي (كان حيا عام ١٢٦٦هـ)[4]، والقاضي المفتي محمد بن مَحمد بن إبراهيم بن أحمد بن عبد الله الجِشْتِيمي السُّوسي (١٢٩٥هـ)[5]، وأبو العباس أحمد بن مَحمد التّمْلِي الجُرْفِي الإِيبُورْكِي السُّوسي (من

(١) ناسخ مشهور عرف بجودة الخط، نسخ (الجامع الصحيح للبخاري) كتبه للفقيه إبراهيم بن أحمد السوسي البعقيلي في أواسط ربيع الثاني عام ١٠٨٤هـ. منه نسخة بالخزانة الصبيحية بسلا رقمها: (١٣/ ١-٥)، خط مغربي ملون مزخرف بالذهب مشكول مختلف بعضه مجوهر جميل، وبعضه دقيق شبه أندلسي جميل أيضا، انظر فهرس الخزانة الصبيحية (ص٧٢-٧١)، ونسخة بخزانة القرويين الجزء الرابع من صحيح البخاري فرغ منها في ربيع الثاني عام ١٠٨٣هـ بخط أندلسي ملون رقمه: ١٤٦١.

(٢) ناسخ مشهور، قال عنه المختار السوسي: «نسخ كثيراً من الكتب كالبخاري والموطأ والخرشي الصغير. وكثيراً غيرها من كتب النحو والفقه. وتلك هي همة العلماء في عهده»المعسول (١٧/ ١٧).

(٣) من النساخ المشهورين بسوس، قال عنه المختار السوسي في المعسول: «كان نساخاً، فهناك نسخة من البخاري، وأخرى من الزرقاني، وكتب أخرى بخط يده، وقد أرخ نسخ الزرقاني بسنة ١٢٠١هـ». المعسول (١٧/ ٢٢١).

(٤) ناسخ مشهور، له منسوخات لصحيح البخاري منها نسخة أرخت بيوم: الجمعة ذو القعدة عام ١٢٤٦ هـ، منه نسخة بخزانة الإمام علي بتارودانت رقم: كـ ٤٧، عدد لوحاته: ٤٠٩، ونسخة أخرى بتاريخ ١٢٦٦هـ، وقيد في أول النسخة أنه خط بيده من(الجامع الصحيح) سبع نسخ، مع نصفين منه وأربعة أرباع. وتوجد قطعة من منسوخاته تشتمل على الربعين الأول والثالث بالخزانة الحسنية بالرباط رقم: ٦٥٤٦.

(٥) ناسخ سوسي مشهور، قال عنه المختار السوسي في المعسول: «وله ولوع بنسخ الكتب، خصوصاً (البخاري)، فهناك خمس نسخ بخطه» المعسول (٦/ ١٦٥).

أعلام ق١٣هـ)[١]، والفقيه عبد الله بن عمر علي بن محمد من آل إيبُورك من قبيلة إيمْخِين (١٣٣٨هـ)[٢]، والعلامة الأديب الحبيب بن علي السّكْرَادِي الجِرَارِي السُّوسي (١٣٥٢هـ)[٣].

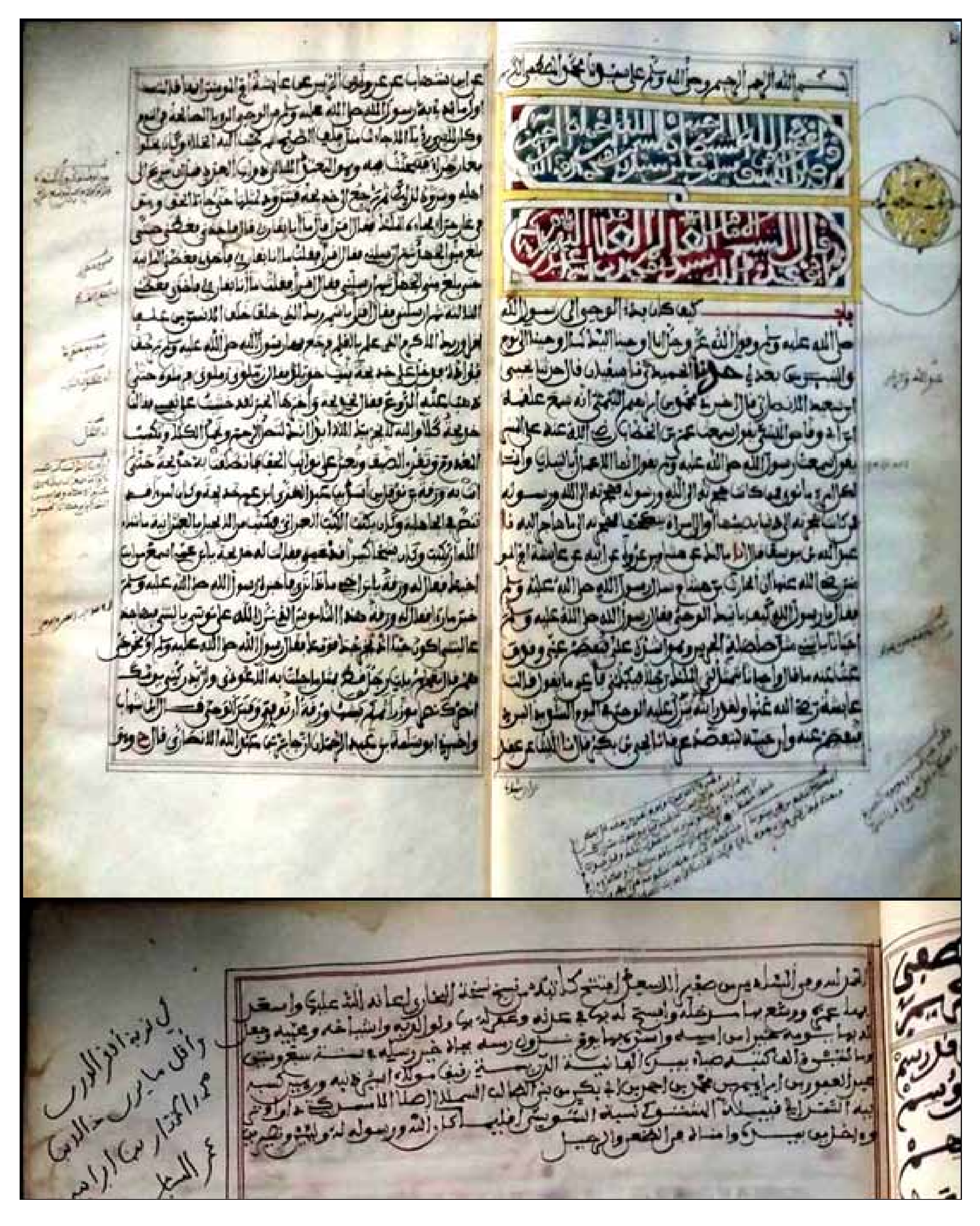


نسخة من (صحيح البخاري رواية أبي ذر الهروي) بخط الناسخ الفقيه محمد بن سعيد بن يعزى التملي السوسي، نسخها منتصف رمضان ٩٩٤هـ، وعليها تحبيس لفائدة العلامة يحيى بن عبد الله بن سعيد المناني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض رقم: ٧٦٣١.

(١) من النساخ المعتنين نسخ (الجامع الصحيح للإمام البخاري) كله بخط يده. والمعسول (٦/ ٢٤).

(٢) ناسخ سوسي اعتنى بنساخة البخاري، قال عنه المختار السوسي: «كان ديدنه النساخة، وخصوصاً: نساخة البخاري وتفسير الجلالين، وتلك حرفته، وخطه حسن»المعسول (١٧/ ٢٩٣).

(٣) وهو علامة أديب مشهور في الصقع السوسي، قال عنه المختار السوسي في المعسول: «وقد كتب عدة كتب بيده الكريمة، منها نسخ...النصف الأخير من (البخاري) والأول منه».



نسخة سوسية من (صحيح البخاري) نسخها عبد الغفور بن إبراهيم بن محمد بن أحمد بن أبي بكر من بني الطالب السملالي الهشتوكي الإمسدكتي السوسي، نسخها عام ١٢٦٧هـ بخط مغربي مسند جميل. أفادني بها الشريف خالد السباعي جزاه الله خيرا.

٤- ومن غرائب هذا الشَّغَف السُّوسي الكبير بصحيح البخاري أنَّ كثيرا من الأسر السُّوسية تحمل اسم «البُخَاري» إلى اليوم، واتخذته اسما عائليا؛ تَيمُّنًا بكتاب «الجَامع الصَّحِيح»، وحُبًّا في مؤلفه «الإمام البخاري» رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٥- ومن عنايتهم «بصَحيح البُخَاري» إنشاء الكَراسي العلمية الموضوعة خصيصا «للجَامع الصَّحِيح»، وذلك من خلال المساجد المشهورة بالعلم والإقراء بسوس، كالمسجد الأعظم بتارودانت، حيث اشتهر من علمائه ممن عُرفوا بإقراء الجامع الصحيح، وإسماعه بالإسناد العالي لطالبي الإجازة فيه منهم: العلامة الخطيب ابن الوَقَّاد التّلْمسَاني نزيل رُودَانة (١٠٠١هـ)، وابنه عبد الرحمن بن الوَقَّاد التّلمسَاني (١٠٥٧هـ)، والعلامة المسند قاضي رودانة أبو زيد عبد الرحمن التَّمَنَارْتِي (١٠٦٠هـ)، والعلامة المسند محمد بن سليمان الرُّوداني(١٠٩٤) دفين جبل قَاسيُون بدمشق.

٦- ومن عنايتهم «بصَحيح البُخَاري» وجود بعض المراكز العلمية المعروفة بعنايتها بالصحيح، وإقرائه، ومنح الإجازة فيه: كزاوية العلامة الأمير المحدث يحيى بن سعيد المَنَّانِي الحَاحِي بإدَاوْزدَاغ بالأطلس الكبير، والعلامة الحُضَيكي بالمدرسة العلمية الإِيسِية بزاوية إِيسِي بالأطلس الصغير...وغيرها.

٧- ومن مظاهر اهتمام أهل سُوس «بالجَامِع الصَّحيح» إقامة حفَلات، ومَواسم خَتم صحيح البخاري، ومن طريقهم انتشرت هذه السنة الحميدة في رُبوع الجنوب المغربي، حيث أشار إلى ذلك العلامة محمد المختار السُّوسي بقوله: «ألم يطرق أذنك وأنت في الحُوز موسم البخاري المزُوضِي، وموسم البخاري البُوعثماني الجَدْمِيوِي، وموسم البخاري البُوعَنْفِيرِي؛ فإن أصل ذلك أن يتخذ يوم إتمام درسه يوم إقامة حفلة عامة، ثم شاع ذلك فدخلته التجارة حتى تَحول الْجَمع إلى غير ما هو له، فبقي عليه شرف الإضافة إلى البخاري فقط، سمة دائمة، وهذه العادة التي في مدارس الحوز من بنات المدرسة التِّيمكدِشْتِيَّة السُّوسية تنادي بأن ذلك الاعتناء إنَّما جاءها من سوس، والأثر يدل على المؤثر، حتى ضعف ذلك في العهد القريب، فذهبت الآثار بعد ما

ذهبت الأعيان، لا في الحاضرة ولا في البادية»[1].

٨- ومن عنايتهم «بالجَامِع الصَّحيح» حرص علماء سُوس على سماع ورواية الجامع الصحيح بالأسانيد العالية إلى مؤلفها الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأخذ الإجازة فيه، حيث نبغ في سُوس علماء أجلاء، ومحدثون فضلاء لهم عناية بالأسانيد، تؤخذ عنهم في رواية الجامع الصحيح، بل منهم من يعد قطب رحى الأسانيد في العالم الإسلامي، وأخص بالذكر العلامة المسند دفين دمشق محمد بن سليمان الرُّوداني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومنهم من جمع أسانيد المغاربة والمشارقة في رواية الجامع الصحيح، وأخص بالذكر العلامة المسند محمد بن أحمد الحُضيكي السُّوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومنهم من عليه مدار الأسانيد السوسية إلى الجامع الصحيح، وأخص بالذكر العلامة القاضي عبد الرحمن بن أبي زيد التَّمَنارْتِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وحفظت لنا فهارس علماء سوس في الحديث، مؤلفات عدة هي في حكم المفقود الآن، ولا نعرفها إلا من خلال كتبهم، حيث حفظت لنا فهرسة الروداني المعروفة «بصلة الخلف» أسماء كتب ضاعت، أو لم يعلم عنها شيء، كـ «مستخرج الإسماعيلي»، و«المدخل للصحيح» له أيضا[2].

أما في ميدان التأليف وشرح الجامع الصحيح فلم يكن السُّوسيون كما يَتوهم البعض بعيدين عنه؛ بل كان لهم شُفوف عناية واهتبال به، وإن لم يبلغوا فيه شأوًا بعيدا مثل إخوانهم المشارقة والأندلسيين.

ومن خلال ما وقفت عليه من مؤلفاتهم الموضوعة على البخاري، ألفيتها عبارة عن: شروح، وحواشي، وخَتَمات، وتقَاييد، ومختصرات، وتعاليق، وثُلاثيات، ورسائل في شرح منتقات من أحاديثهم، وكتب مصنفة في الجمع بين صحيح البخاري وغيرها من كتب السنة، وهي تبلغ عندي حسب ما وقفت عليه (١٧ كتابا) وأغلبها غير مطبوع، وقد رتبتها على نظام الحوليات، ذاكرا اسم الكتاب، ومؤلفه، وتاريخ وفاته، والمصادر التي ذكرت الكتاب، والخزائن التي تحتفظ ببعض من أصوله المخطوطة.

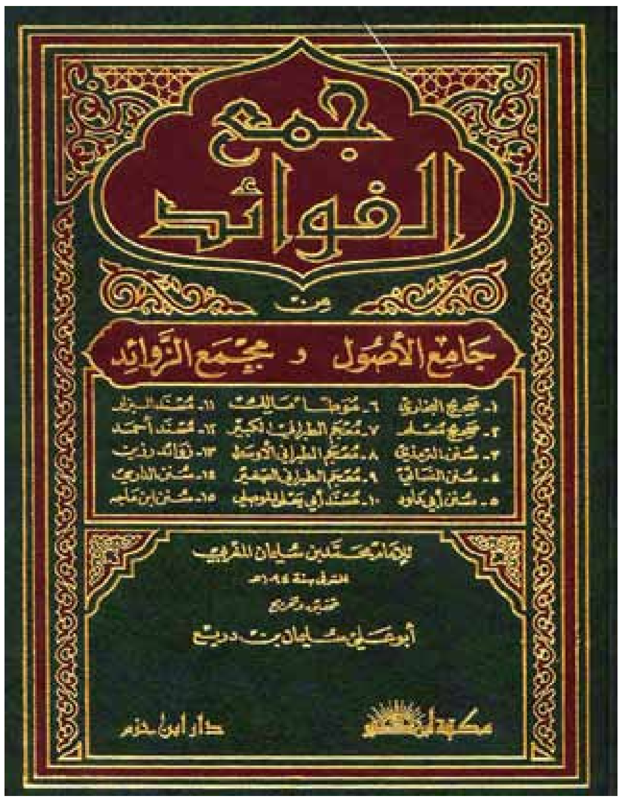
(١) سوس العالمة (ص٣٧).
(٢) صلة الخلف بموصول السلف (ص٢٨٣).

فأقول وبالله التوفيق:

• جَرْد بِبليُوغْرافي لمؤلفات السُّوسيين عَلى «الجَامع الصَّحيح للبُخَاري»:

١- «تقاييد على البخاري»: لأبي مهدي عيسى بن عبد الرحمن السَّكْتَانِي السُّوسِي المتوفى عام (١٠٦٢هـ): قال د.يوسف الكتاني: «ذكره صاحب الطريق الوارية في تقاييده ترجم له في النشر، موجود في الخزانة الملكية»[١].

٢- «شرح صحيح البخاري»[٢]: لأبي عبد الله محمد بن سُليمان الرُّوداني السُّوسِي المتوفى عام(١٠٩٤هـ).



٣- «جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد»[٣]: لأبي عبد الله محمد بن سليمان الروداني السُّوسِي الحكيم نزيل طيبة المتوفى عام (١٠٩٤هـ): يعد من أجل كتب الروداني بعد «الصلة»، حيث جمع فيه أمهات كتب الحديث في مصنف واحد، ورتبها، وبوَّب لها، لتقريبها للقارئ، حيث جمع فيه بين كتابين ضخمين، الأول: «جامع الأصول من أحاديث الرسول»: لابن الأثير الجزري (٦٠٦هـ) الذي جمع فيه بين صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وموطأ مالك، وسنن أبي داود، وسنن النسائي، وجامع الترمذي، والثاني: «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»: لنور الدين علي بن أبي بكر

(١) مدرسة الإمام البخاري في المغرب (ص٥٩٨).

(٢) منه نسخة بالخزانة العثمانية بسوس الجزء الرابع، كتب بخط مغربي رديء جداً، بالأسود والأحمر، متآكل، مجلد حديثاً.

(٣) مطبوع.

الهيثمي (٨٠٧هـ)، جمع فيه الهيثمي زوائد ستة كتب هي: مسند أحمد بن حنبل، ومسند أبي بكر البزار، ومسند أبي يعلى الموصلي، والمعاجم الثلاثة للطبراني، بالإضافة إلى هذين الكتابين أدرج محمد بن سليمان في مصنفه زيادات من سنن ابن ماجه لم يذكرها ابن الأثير في «جامع الأصول» وعوضه «بموطأ مالك»، كما أضاف «مسند الدارمي».

وقد أثنى العلماء على هذا الكتاب وتداولوه، وعلقوا عليه، وقرظوه، وخرجوا أحاديثه، قال عنه الشهاب أحمد بن قاسم البوني: «بأنه أحسن من جمع الهيثمي»[١].

٤- «الجمع بين الكتب الخمسة والموطأ»[٢]: لأبي عبد الله محمد بن سليمان الروداني السُّوسِي نزيل طيبة المتوفى عام (١٠٩٤هـ): ويعد هذا الكتاب آخر ما ألفه الروداني بعد نفيه إلى دمشق، جمعه على طريقة ابن الأثير في «جامع الأصول»؛ إلا أنه أكثر تفصيلا واستيعابا منه، ويحتوي فضلا على ما في «الموطأ» على أحاديث الكتب الخمسة التي هي الصحيحان، وسنن أبي داود، وجامع الترمذي، وسنن النسائي، وقد تابع محمد بن سليمان اصطلاحات المحدثين قبله في هذا المجال[٣]، وقد وهم بعض الباحثين أن هذا الكتاب و«جمع الفوائد» شيء واحد مع أن الكثيرين أفردوهما معا في لائحة مصنفات الروداني، كما أن موضوع الكتابين مختلف يظهر من اختلاف عنوانيهما معا[٤].

٥- «رسالة في حديث فضل التهليل والتسبيح المروي في الصحيحين والموطأ»[٥] لمحمد أبي مَدْيَن السُّوسِي المكناسي المتوفى عام (١١٢٠هـ).

٦- «أنوار إرشاد السَّاري ومَعُونة القاري لشرح صحيح البخاري»[٦] لأبي عبد الله

---

(١) فهرس الفهارس (١/ ٤٢٥)، والحياة الأدبية (ص١١٠ - ١١١).

(٢) مطبوع.

(٣) الحياة الأدبية بالمغرب على عهد الدولة العلوية (ص١١٠).

(٤) وقد وقع في نفس الوهم العلامة محمد المختار السوسي عندما ذكر أنه مطبوع، سوس العالمة (ص١٨١).

(٥) منه نسخة بالجامع الأعظم بوزان تحت (رقم: ٤٨٢).

(٦) منه نسختان: الأولى المجلد الأول فقط بخزانة ابن يوسف بمراكش حسب قول الكتاني في فهرس الفهارس (١/ ٣٥٢)، والثانية: الربع الثاني في الخزانة الحسنية بالرباط باسم: «حاشية على صحيح البخاري» تحت (رقم: ١٧٠١)، في سفر صغير الحجم بخط دقيق مدموج، يبتدئ في أثناء كتاب الصلاة، وينتهي آخر كتاب الشهادات.

محمد بن أحمد بن عبد الله الحُضَيْكي السُّوسِي الجزولي المتوفى عام (١١٨٩هـ): وضعه في أربعة أسفار، وهو حاشية على شرح القسطلاني على البخاري المعروف بـ «إرشاد الساري في شرح صحيح البخاري لأحمد بن أبي بكر القسطلاني»، ذكره المراكشي في «الإعلام»[(١)]، والكتاني في «فهرس الفهارس»[(٢)]، والعلامة محمد المختار السوسي في «سوس العالمة»[(٣)]، ومحمد بن عبد الله التليدي في «تراث المغاربة في الحديث وعلومه»[(٤)]، والدكتور يوسف الكتاني في «مدرسة الإمام البخاري في المغرب»[(٥)]، وابن عبد الله في «معجم المحدثين»[(٦)]، وذكر الجِشْتِيمي أن الحُضَيْكِي: «اقتصر فيها على ما تدعو الحاجة إلى شرحه، واختصر فيها «معونة القاري» لأبي الحسن شارح «الرسالة»، و«إرشاد الساري» للقسطلاني، وهي من الكتب المفيدة التي لا ينبغي لطالب العلم أن يخلو عنها، لاسيما من لم يجد الشروح كـ «القسطلاني»، و«ابن حجر» [(٧)]. ويتناول في التعليق متون الأحاديث، وأسماء الرواة.

٧- «الضوء السَّاري في أُفق صحيح البخاري»[(٨)] للعلامة أبي عبد الله محمد بن إبراهيم الأَمْزاوْرِي العَبْلاَّوِي الهلالي السُّوسِي (كان حيا ١٢٦١هـ): ذكره العلامة محمد المنوني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مجلة دار الحديث الحسنية»[(٩)]، والعلامة المختار السوسي

(١) الإعلام (٦/ ٨١) (رقم الترجمة: ٧٥٨).
(٢) فهرس الفهارس (١/ ٣٥١).
(٣) سوس العالمة (ص١٩٧).
(٤) تراث المغاربة في الحديث وعلومه (ص١٣٠).
(٥) مدرسة الإمام البخاري في المغرب (ص٦٠٠).
(٦) معجم المحدثين (ص٢٩).
(٧) الحضيكيون (ص٦٢-٦٣).
(٨) منه نسخة بالخزانة العثمانية بإنزكان، بخط مغربي مقروء متباين، تاريخ نسخها ١٠ ربيع الثاني عام (١٢٦١هـ). قياس الأوراق: ٢٧×٢٢×٣، ورقمه الترتيبي: ٢٨، ونسخة أخرى مصورة ضمن مصورات جائزة الحسن الثاني للمخطوطات لسنة ١٩٧١م بمدينة تارودانت المكتبة الوطنية. انظر مجلة دعوة الحق عدد: ٢٣٣، (ص٦٧)، ونسخة بالخزانة الحسنية بالراط رقم: ١٠٩٣٧.
(٩) مجلة دار الحديث الحسنية العدد:، (ص٩٣).

في «سوس العالمة»[(١)]، ومحمد التليدي في «تراث المغاربة في الحديث وعلومه»[(٢)]، أول الكتاب: «الحمد لله بجميع المحامد على جميع النعم...؛ وبعد فإنه لما منَّ علي الله سبحانه وتعالى بتحصيل «صحيح البخاري» بالنَّسْخ، تعلق الغرض بتفسير بعض كلمات الحديث، وإعرابه وضبطه، وضبط أسماء بعض الرواة، وموافقة بعض الأحاديث والترجمة، فجمعت كلمات من شرح الإمام المحقق القسطلاني تكون إن شاء الله تعالى وافية بجل ما ذكر...»، أخره: «كلمتان: حبر، وما بعده صفة بعد صفة، أي كلمتان، فهو من باب: إطلاق الكلمة على الكلام...سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم، انتهى ما قصدنا جمعه»، حيث فرق أعمال نسخ الكتاب على جماعة من الطلبة والتلاميذ وقال: «كل على قدر وضعه وحرفته، ولم نختر لها أرباب الحرفة والصناعة في تقديم الخط، ولا أرباب البلاغة والفصاحة في سلامة اللحن، لاستعجال ربها، وقلة الفراغ إليها».

٨- «كتاب جامع لأحاديث منتقاة من البخاري ومسلم والجامع الصغير»[(٣)]: للعلامة أبي زيد عبد الرحمن بن إبراهيم التَّغرغَرْتِي الهُوزالي السُّوسِي المتوفى عام (١٢٧٨هـ): ذكره الكتاني في «فهرس الفهارس»[(٤)]، ومحمد بن عبد الله التليدي في «تراث المغاربة في الحديث وعلومه»[(٥)]، انتقى فيه عبد الرحمن التغرغرتي أحاديث من صحيحي البخاري ومسلم، أوله: «الحمد لله الذي أنزل أحكام دينه في كتابه...»، إلى أن قال: «هذا وقد استخرجت بتوفيق الله منهما أحاديث تذكرة لنفسي، وتنبيها لمن قصرت همته، أو تعذر عنه مطالعتها»[(٦)]، وآخره: «انتهى المراد من صحيح البخاري،

(١) سوس العالمة (ص٢٠٠).

(٢) تراث المغاربة في الحديث وعلومه: لمحمد بن عبد الله التليدي (ص١٣٠).

(٣) منه نسخة بخزانة الإمام علي بتارودانت رقم: ١١١م، ضمن مجموع، ويحتوي على ٢٠٠ صفحة، وكان الفراغ منه على يد ناسخه محمد بن سعيد بن محمد بن يحيى الجلوي السوسي عام ١٢٨٩هـ، ونسخة بمركز الملك فيصل رقم الحفظ: ٠٧٧٨٢-١.

(٤) فهرس الفهارس(٢/ ٧٤٢).

(٥) تراث المغاربة في الحديث وعلومه (ص١٧٤).

(٦) أحاديث من الصحيحين: الصفحة: ٢.

ومسلم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ونفعنا ببركتهما». والكتاب ذكره له السوسي في المعسول[1].

٩- «فرع إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري »[2] للعلامة أبي زيد عبد الرحمن بن إبراهيم التَّغرغَرْتِي الهُوزالي السُّوسِي المتوفى عام (١٢٧٨هـ): وهو مختصر من كتاب: «إرشاد الساري في شرح صحيح البخاري» للقسطلاني. أوله: «الحمد الله الذي أورث أسرار كتابه خذي»، قال التغرغرتي: «مختصر من كتاب القسطلاني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أربعة أجزاء تكفي المحدث عن شروح البخاري رواية، وضبطا، ومعنى»، ذكره الكتاني في فهرس الفهارس وقال: أنه في أربع مجلدات[3]، والعلامة محمد المختار السوسي في «سوس العالمة»[4]، والدكتور يوسف الكتاني في «مدرسة الإمام البخاري بالمغرب»[5]، ومحمد بن عبد الله التليدي في «تراث المغاربة في الحديث وعلومه»[6].

١٠- «شرح البخاري»[7]: للعلامة أبي عبد الله محمد بن أحمد أَجِيمِي الكبير التَّيِّيوْتِي الروداني السُّوسِي نزيل مراكش المتوفي أواخر دولة مولاي عبد الرحمن العلوي عام (١٢٩٠هـ): ذكره المراكشي في «الإعلام»[8]، وقال: «وقفت له رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الجزء الثالث من شرح البخاري بخط يده، أوله في القيام لجنازة اليهودي»[9]، ومحمد المختار

(١) المصدر السابق ١٨/ ٢٢٤.

(٢) منه نسخة بخط مؤلفه بخزانة مدرسة إيمي نوداي التي يشرف عليها حفيده الفقيه الشيخ الطيب بن محمد بن أحمد بن العلامة عبد الرحمن التغرغرتي، في أربعة مجلدات، ونسخة بالخزانة الكتانية حسبما ذكره الدكتور يوسف الكتاني في مدرسة الإمام البخاري في المغرب (٢/ ٥٧٥)، وأفاد شيخنا د. أحمد فكير أن د. إبراهيم أبو الصواب ذكر أن للكتاب نسخة أخرى بإحدى الخزانات الخاصة بتارودانت. انظر تارودانت حاضرة سوس (ص١٤٨).

(٣) فهرس الفهارس (٢/ ١٣٨).

(٤) سوس العالمة (ص٢٠٠).

(٥) مدرسة الإمام البخاري بالمغرب (ص٥٧٦).

(٦) تراث المغاربة في الحديث وعلومه فهرس الفهارس (ص١٧٤).

(٧) منه نسختان بالمكتبة الوطنية بالرباط الأولى تحت (رقم: ٨٩ك)، والثانية (برقم: ك ١٢٦)، ونسخة أخرى بالخزانة العثمانية بإنزكان الجزء الرابع منه فقط، نسخ بخط مربي رديء جدا بالأسود والأحمر، متآكل، مجلد حديثا، قياس الأوراق: (٣٤/ ٢٤).

(٨) الإعلام (٦/ ٣١٤).

(٩) الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام للمراكشي (٦/ ٣١٤)، والجزء الثالث يوجد في الخزانة

السوسي في «سوس العالمة»[(١)]، ومحمد التليدي في«تراث المغاربة في الحديث»[(٢)].

١١- «حاشية على شرح ابن بَطَّال»: للعلامة أبي عبد الله محمد بن عبد الله الإِيدِيكْلِي التَّمْلِي السُّوسِي من علماء القرن ١٣هـ ذكره محمد المختار السوسي في سوس العالمة[(٣)]، ومحمد بن عبد الله التليدي في «تراث المغاربة في الحديث وعلومه»[(٤)]، يقول محمد المختار السوسي: «له أو لأحد من أسرته»[(٥)].

١٢- «حاشية على صحيح البخاري»: لعبد الله بن محمد بن أحمد الحضيكي السُّوسِي (من رجال ق١٣): وهي تتمة لحاشية والده على البخاري[(٦)].

١٣- «إتمام حاشية عبد الله بن محمد الحضيكي على صحيح البخاري»: لابنه محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد الحضيكي السُّوسِي (من رجال ق١٣)[(٧)].

١٤- «ختمة البخاري»[(٨)]: للعلامة أبي الحسن علي بن محمد السَّملالِي السُّوسِي نزيل فاس المتوفى عام (١٣٢٨هـ)[(٩)].

١٥- «نظم رجال البخاري»: لأبي عبد الله محمد بن مسعود بن محمد الطالبي

العامة بالرباط تحت رقم ٨٩ك فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في المكتبة الوطنية بالرباط (٦/ ٣٦).

(١) سوس العالمة (ص٢٠١).

(٢) تراث المغاربة في الحديث وعلومه: لمحمد بن عبد الله التليدي (ص١٣٠).

(٣) سوس العالمة (ص٢٠١).

(٤) تراث المغاربة في الحديث وعلومه (ص١٣١).

(٥) سوس العالمة (ص٢٠١).

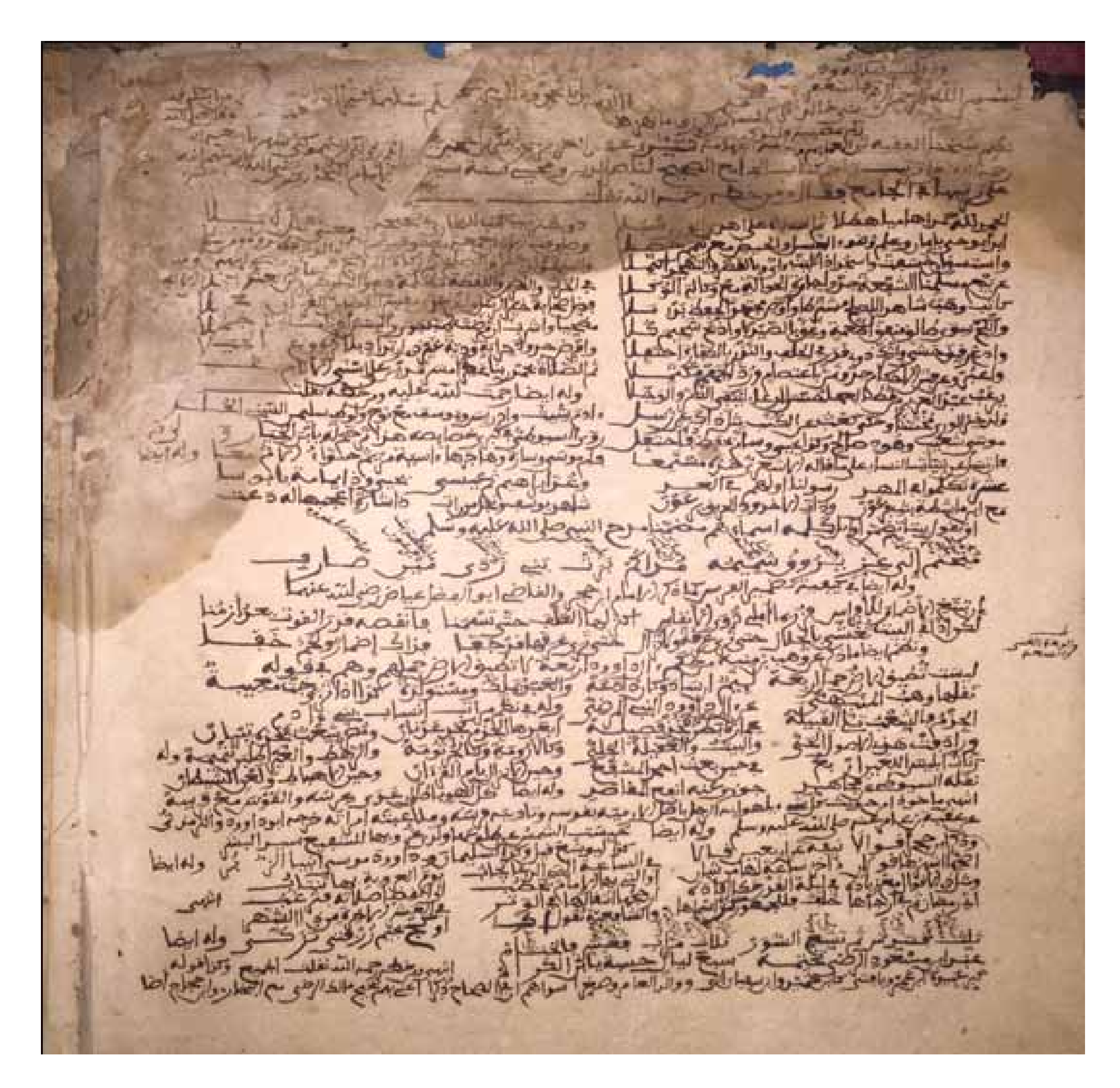
(٦) ذكره العلامة محمد المختار السوسي في سوس العالمة (ص١٩٧). والتليدي في تراث المغاربة في الحديث وعلومه (ص١٣٠).

(٧) ذكره العلامة محمد المختار السوسي في سوس العالمة (ص١٩٧)، والتليدي في تراث المغاربة في الحديث وعلومه (ص١٣٠).

(٨) منه نسخة بالخزانة الحسنية تحت (رقم: ٩٨٠).

(٩) ترجم له: بن سودة في دليل مؤرخ المغرب (١/ ١٥٦-١٦٠)، والمختار السوسي في رجالات العلم (ص١٢٣)، ورضا كحالة في معجم المؤلفين (٧/ ٢٠١).

السملالي المَعْدرِي البُونْعمَانِي السُّوسِي المتوفى عام (١٣٣٠هـ): ذكره العلامة محمد المختار السُّوسي في «سوس العالمة»(١)، كما له أسانيد للبخاري ذكرها في «المعسول»(٢).



نسخة من «نظم رجال البخاري»

لمحمد بن مسعود المعدري البونعماني السوسي أفادني بها صديقي د. محمد علوان.

١٦- «تعليق على صحيح البخاري»: لأبي العباس أحمد بن علي أحمد بن إبراهيم التَّنَاني الوَعْزُّونِي المدعو الصّوِيرِي الحَاحِي السُّوسِي المتوفى عام (١٣٣٥هـ): ذكره

(١) سوس العالمة (ص٢٠٥).

(٢) المعسول (١٣/ ٩٨).

المؤرخ محمد الكانوني في «جواهر الكمال»[1]، وقال: «رأيت بعض ذلك في مسوداته، وله كتابة على هوامش الكتب التي درسها؛ لكن تفرق ذلك بأيدي الناس فلم يحظ بجمع».

١٧- «ثُلاثيات البخاري»[2] للعلامة أحمد بن محمد بن مسعود المَعْدِري السُّوسِي المتوفى عام (١٣٦٣هـ).

هذا ما تيسر لي جمعه حول هذا الموضوع على عُجالة مني، سائلا المولى عز وجل القبول، والإخلاص، والسّداد، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وسلم تسليما كثيرا.

وكتبه:

د. محمد بن علي إِليُولُو الجَزُولي

السبت ١١ رمضان ١٤٤٠هـ

الموافق: ١١ ماي ٢٠١٩م

---

(١) جواهر الكمال الكانوني (ص١٨-١٩).

(٢) منه نسخة مخطوطة بالخزانة التيدسية كما في: بشرى الترناوي، و زهرة كونكة: خزانة تيدسي.. محاولة فهرسة (ص٤٣)، (رقم: ٧١)، ونقل عنه فهرس ما لم يفهرس من المخطوطات العربية في الخزانات الخاصة لنجيبويه (ص٤٥).

جريدة المصادر والمراجع

الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام: للعباس بن إبراهيم السملالي، المطبعة الملكية، الرباط، ١٩٧٥م.

تراث المغاربة في الحديث وعلومه: لمحمد بن عبد الله التليدي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

جواهر الكمال في تراجم الرجال: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الكانوني. المطبعة العربية، الدار البيضاء، ط١: ١٣٥٦م.

الحركة الأدبية على عهد الدولة العلوية: الفاضل محمد الأخضر، دار الرشاد الحديثة، ١٩٧٧م.

الحضيكيون: لأبي زيد عبد الرحمن الجشتيمي، منشورات المجلس العلمي المحلي لتارودانت، ط١، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

الحياة الأدبية بالمغرب على عهد الدولة العلوية: لمحمد الأخضر. دار الرشاد الحديثة الدارالبيضاء ط١/ ١٩٧٧.

خزانة تيدسي: محاولة فهرسة: إعداد الطالبتين: بشرى الترناوي، وزهرة كونكة، وهو بحث لنيل الإجازة، إشراف الأستاذ: الحسن الباز، جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية أگادير، شعبة الدراسات الإسلامية، السنة الجامعية ١٤١١هـ/ ١٤١٢م، بحث مرقون بالآلة الناسخة.

دليل مؤرخ المغرب الأقصى: لعبد السلام بن عبد القادر بن سودة المري، دار الكتاب، الدار البيضاء، ط٢، ١٩٦٠/ ١٩٦٥م.

رجالات العلم العربي في سوس: لمحمد المختار السوسي، هيأه للطبع والنشر عبد الوافي المختار السوسي، مؤسسة التغليف والطباعة والنشر، طنجة، المغرب،

ط١، ١٤٠٩/ ١٩٨٩م.

سوس العالمة: لمحمد المختار السوسي، مطبعة فضالة، المحمدية، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م.

صلة الخلف بموصول السلف: لمحمد بن سليمان الروداني، ت: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، ط: ١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

فهارس الخزانة الحسنية فهرس مخطوطات الأدب: محمد سعيد حنشي، ود. عبد العالي لمدبر، إشراف أحمد شوقي بنبين، نشر المطبعة الملكية الرباط ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات: لمحمد عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، ت: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: ٢، ١٤٠٢هـ.

فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في المكتبة الوطنية بالرباط: إعداد إ. ليفي بروفنصال، مراجعة صالح التادلي، وسعيد المرابطي، نشر المكتبة الوطنية للكتب والوثائق، الرباط، ط: ٢، ١٩٩٧م.

فهرس المخطوطات العربية والأمازيغية: إعداد محمد القادري، وأحمد أيت بلعيد، وعادل قيبال، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، ط١، ٢٠٠٥م.

الفهرس الموجز لمخطوطات مؤسسة علال الفاسي: إعداد عبد الرحمن بن العربي الحريشي، نشر مؤسسة علال الفاسي، الرباط، ط١، ١٩٩١م.

فهرس ما لم يفهرس من المخطوطات العربية: لمحمد بن عبد الكريم نجيب، نشر مركز نجيبويه، ط٢، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

فهرس مخطوطات خزانة ابن يوسف بمراكش: إعداد الصديق بن العربي، دار

الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

فهرس مخطوطات خزانة الإمام علي بتارودانت: بحث لنيل الإجازة من إعداد مجموعة من طلبة شعبة الدراسات الإسلامية،كلية الآداب جامعة ابن زهر أكادير، إشراف: د. أحمد فكير، السنة الجامعية ١٤٢٠هـ-١٤٢١ هـ/ ١٩٩٩م- ٢٠٠٠م.

فهرسة المخطوطات الصوفية ببعض خزائن منطقة سوس: د. محمد الهاطي، إشراف: د. عبد الرحيم العلمي، السنة الجامعية: ٢٠٠٩/ ٢٠١٠م، ماستر: التصوف في الأدب المغربي: الفكر والإبداع، شعبة اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس.

مجلة دعوة الحق: العدد: ٣٦٧، ربيع الأولـ ربيع الثاني ١٤٢٣هـ ماي - يونيو ٢٠٠٢م.

مدرسة الإمام البخاري في المغرب: للدكتور يوسف الكتاني، دار لسان العرب، بيروت.

معجم المؤلفين: لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

المعسول: لمحمد المختار السوسي، مطبعة النجاح الجديدة، ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٩م.

ندوة: تارودانت حاضرة سوس، أعمال ندوة، مطبوعات كلية الآداب، جامعة ابن زهر بأكادير ط٢، ١٩٩٧م.






قراءة «صحيح البخاري» أو «الصحيحين»

أو غيرهما لدفع البلاء أو رفعه[1]

بقلم

أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

(١) مُستَلٌّ من كتابي «فتاوى السراج البلقيني في وقائع رُفعت للسلاطين والملوك والأمراء وما يخصُّهم من أحداث جسام وجهوده الإصلاحية في الأمة المحمدية في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية».




كانت عادة قراءة الكتب الحديثية شائعة في عصر المماليك لرفع البلاء إن نزل أو دفعه إن كان منتظرًا، وأكثر ما ظهر هذا في واقعة (تِمرلنك)[1] وعند وقوع الغلاء زمن الملك (الأشرف شعبان)[2]، وفعل السراج البلقيني ذلك بنفسه.

قال ولده جلال الدين عبد الرحمن في «ترجمة أبيه» (ق ١٦/ ب)، ونقل ذلك عنه أخوه علم الدين صالح في «ترجمة أبيه» (ق ١٣٧/ أ) أيضًا:

«أنه لمَّا سمع النَّاس بكسرة السُّلطان النَّاصر فرج بن برقوق على باب دمشق مع عزم أهل مصر على الجلاء إلى الوجهَيْن القِبلي والبحري؛ قال عبد الرحمن: فشاوَرْتُه في ذلك، فأبى، وأفْهَمَني أنَّ تِمرلنك لا يَدخُل إلى مصر، فكان كما فهِمْتُه عنه، وأمر بقراءة «كتاب البخاري» و«كتاب مسلم»؛ فقُرئ عليه، ثمَّ خُتِما، ثمَّ جاء الخبر بعد ذلك بتوجُّهِ تِمرلنك إلى بلاده».

وشاع وذاع عند أهل مصر والشام وأصبح مقررًا عندهم، حتى إن أهل حلب لما حصل لهم ضيق عظيم وشدة لما حاصرهم التركمان سنة ٨١٠هـ - بعد وفاة البلقيني بخمس سنوات -؛ قال ابن تغري بردي: «كان بعض أهل حلب رأى في المنام الشيخ سراج الدين البلقيني - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -، فسأله عن أهل حلب؛ فقال: ليس عليهم بأس، ولكن رُحْ إلى خادم السُّنَّة إبراهيم المحدِّث وقل له يقرأ «عمدة الأحكام» ليفرِّج الله عن المسلمين. فقرأها شيخنا الشيخ برهان الدين[3] المذكور في جمع من طلبة العلم وعبر المدرسة الشرفية بكرة النهار، وبشَّر المسلمين بالفرج؛ فاتفق أنه في آخر ذلك النهار جاء التركمان ناحية قبلي حارة السودان، فخرج إليهم جمع من أهل حلب فرسانًا ومشاةً، فجرى بينهم معركة شديدة، فأذن الله بنصر أهل حلب ورجوع الأعداء المجرمين على

(١) للبلقيني فتوى في قتاله ستأتي.
(٢) سيأتي ذكره مفصلًا عند أجوبة البلقيني في وقائع زمن الأشرف شعبان، في حوادث سنة ٧٧٥هـ.
(٣) المراد به: سبط ابن العجمي، وذكر هذه الحادثة ولده أبو ذر أحمد في «كنوز الذهب» (٢/ ١١٤).

أعقابهم، ولم تقم لهم بعد ذلك راية؛ بل هزمهم الله - تعالى -»[1]!!

• الراجح الذي نراه في التداعي للاجتماع على الدُّعاء لِرَفْع الوَبَاء

جوَّز بعضهم ذلك قياسًا على الاستسقاء!!

قال الحافظ ابن حجر في «بذل الماعون» (ص٣٢٨-٣٢٩): «فليس الدُّعاء برفع الوباء ممنوعًا ولا مصادمًا للمقدور من حيث هو أصلًا، وأما الاجتماع له - كما في الاستسقاء -؛ فبدعة حدثت في الطاعون الكبير سنة (٧٤٩) بدمشق؛ فقرأتُ في «جزء المنبجي» بعد إنكاره على جمع الناس في موضع، فصاروا يدعون ويصرخون صراخًا عاليًا، وذلك في سنة (٧٦٤هـ) لما وقع الطاعون بدمشق، فذكر أن ذلك حدث سنة (٤٩)، وخرج الناس إلى الصحراء ومعظم أكابر البلد؛ فدعوا واستغاثوا، فعَظُم الطاعون بعد ذلك وكثُر! وكان قبل دعائهم أخف!!

قلت[2]: ووقع هذا في زماننا حين وقع أول الطاعون بالقاهرة في (٢٧ من شهر ربيع الآخر سنة ٨٣٣هـ)؛ فكان عدد من يموت بها دون الأربعين، فخرجوا إلى الصحراء في (٤ جمادى الأولى) بعد أن نودي فيهم بصيام ثلاثة أيام[3] - كما في الاستسقاء -، واجتمعوا ودعوا وأقاموا ساعةً، ثم رجعوا[4]؛ فما انسلخ الشهر حتى صار عدد من يموت في كل يوم بالقاهرة فوق الألف ثم تزايد، ووقع الاستفتاء عن ذلك؛ فأفتى بعض الناس بمشروعية ذلك، واستند فيه إلى العمومات الواردة في الدعاء، واستند آخر إلى أنه وقع في زمن الملك المؤيد وأجرى ذلك، وحضره جمع من العلماء فما أنكروه، وأفتى جماعة من العلماء بأن ترك ذلك أولى ...».

---

(١) «المنهل الصافي» (٨/ ٦٩-٧٠).
ومثله في: «إنباء الغمر» (٢/ ٣٨٩) و«الضوء اللامع» (١/ ١٤٣).

(٢) أي: الحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ).

(٣) إنْ صح الصيام في النقل، والتداعي إليه - مع عدم ورود النص - كالتداعي للدعاء والصلاة، وتحقيقه في تعليقة لي على «إيضاح البرهان في الثناء على السلطان» لعلم الدين صالح البلقيني.

(٤) تفصيله في: «إنباء الغمر» (٣/ ٤٣٧-٤٣٨)، وسيأتي كلامه قريبًا - إن شاء الله تعالى -.

إلى قوله (ص٣٣٠): «ونحوتُ هذا النحو في جوابي، وأضفتُ إلى ذلك: أنه لو كان مشروعًا ما خفي على السلف، ثمَّ على فقهاء الأمصار وأتباعهم في الأعصار الماضية، فلم يبلغنا في ذلك خبر ولا أثر عن المحدِّثين، ولا فرع مسطور عن أحد من الفقهاء!

وألفاظ الدعاء وصفات الداعي لها خواصٌّ وأسرار[1]، يختص بها كل حادث بما يليق به، والمعتمد في ذلك الاتِّباع، ولا مدخل للقياس في ذلك».

وقال في كتابه «إنباء الغُمر بأبناء العُمر» (٣/ ٤٣٨-٤٣٩) في (حوادث سنة ٨٣٣هـ):

«ولما اشتد الأمر بالطاعون؛ أمر السلطان استفتاء العلماء عن نازلة الطاعون: هل يُشْرَع الاجتماع للدعاء برفعه، أو يشرع القنوت له في الصلوات؟ وما الذي وقع للعلماء في الزمن الماضي؟

فكتبوا الأجوبة، وتشعَّبت آراؤهم، وتُحصِّل منها على أنه يُشْرع الدعاء والتضرع والتوبة، وتُقَدَّم قبل ذلك التوبة والخروج من المظالم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأنهم لا يستحضرون عن أحد من السلف أنهم اجتمعوا لذلك؛ إلا أن الاجتماع أرجى للإجابة.

وأجاب الشافعي بجواز القنوت؛ لأنه نازلة، وقد صرَّح الشافعية بمشروعية القنوت في النوازل، وأجاب الحنفي والمالكي بالمنع، وأجاب الحنبلي بأن عندهم روايتين، ومن جوَّزه خصه بالإمام الأعظم في غير يوم الجمعة.

ثم طُلب القضاة والعلماء إلى حضرة السلطان؛ فقرئت الفتاوى، وفسَّرها له محب الدين ابن الأقصرائي، فأجاب: أنا أتابع الصحابة والسلف الصالح ولا أخرج؛ بل كل أحد يبتهل إلى الله - تعالى - في سرِّه».

وإلى هذا ذهب الرَّصَّاع؛ قال في «الأجوبة التونسيَّة على الأسئلة الغرناطية» (١٦٨)

(١) لا يدرك ذلك ويهنأ به إلا من اتَّسع عقله وقلبه للمأثور، وفرح به دون سواه؛ كحال أبي بكر لمَّا اتَّسع صدره لقبول خبر الإسراء والمعراج؛ دون تلكؤ أو تردد؛ بخلاف الهالكين - نسأل الله السلامة -.

عن الاجتماع للدعاء لرد نزول وباء الطاعون: «لم أذكر النازلة بعينها للمالكية»، ونقل طرفًا من جواب ابن حجر السابق في «بذل الماعون» وأقره.

واعتنى متأخرو الحنفية بكلام ابن حجر في هذه المسألة، منهم: ابن نجيم الحنفي (ت١٠٠٥هـ)؛ فنقل كلامه في كتابيه «النهر الفائق» (١/ ٣٧٦) و«الأشباه والنظائر» (ص٤٥٥)، وعبارته فيه: «وصرح ابن حجر بأن الاجتماع للدعاء برفعه بدعة، وأطال الكلام فيه»، بينما وجهه في «النهر» بقوله بعد «بدعة»: «يعني: حسنة»! وتابعه الطحطاوي في «حاشيته على مراقي الفلاح» (٢٩٩)، وهذا خطأ! إذ تتمة كلام ابن حجر المزبور لا يُفهَم منه إلا المنع والحرمة، ولذا قال ابن عابدين[١] في «نزهة النواظر» (٤٥٥): «ورأيت في «فتاوى ابن حجر المكي»[٢]: «أن الدعاء برفعه[٣]، والخروج له إلى الصحراء بدعة، قيل: ولو قيل بتحريمه لكان ظاهرًا؛ لأنه إحداث كيفية يظن الجهَّال أنها سُنَّة!»».

وقد أحسن أحمد بن محمد الحموي في «غمز عيون البصائر» (٤/ ١٣٦) لما علَّق على مقولة ابن نجيم السابقة: «أقول: ما قاله ابن حجر هو الحق الذي لا مرية فيه؛ فإنَّ تعريف البدعة صادق عليه».

وأصول الحنابلة تقضي ببدعية التداعي لذلك وفعله على وجه يظهر منه مضاهاةٌ للشرع، ونص بعض متأخِّريهم[٤] على منعه.

(١) مع أنه في «منحة الخالق على البحر الرائق» (٢/ ٢٩٣) نقل كلام صاحب «النهر» وسكت عليه!

(٢) انظرها: (٤/ ٢٧)، وفيه عقبه: «ولا كراهة في الدعاء برفعه عن نفسه أو غيره من غير اجتماع لذلك».

(٣) أي: التداعي لذلك وفعله في جماعة، وكان الإمام الزين العراقي يجوِّزه، يعلم ذلك من مقتضى فعله، قال المقريزي في «درر العقود الفريدة» (٢/ ٢٣٧): «وتوفي بعد أن استسقى بالناس في الصحراء عند شدَّة الغلاء وخطب خطبة بليغة؛ فلم تطل إقامته بعد ذلك»

(٤) وجدتُ في «رسائل وفتاوى العلامة عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين» (١٩٠): «ومما سُئلتُ عنه: هل للاجتماع للصلاة عند نزول الوباء أصل؟ فأنا ما علِمتُ لذلك أصلًا من كونه يُشْرَع لذلك صلاةً؛ كالاستسقاء، والكسوف».

قال: «ولما وقع - عندنا - في السنة الماضي؛ أكثروا علينا الجماعة، وذكرتُ لهم أني ما علِمتُ لهذا أصلًا، فبالغوا ظنًّا منهم أن ما بينه وبين رفعه إلا الصلاة؛ فوافقناهم، وقلنا: أتوا صلاة توبة».

قلت: أي: يصلي كلٌّ وحده.

وهكذا فعل السيوطي في كتابه: «ما رواه الواعون في أخبار الطاعون» (ص١٩)، ومنعه بعدم عمل الأقدمين، ومما قال: «إنه لم يثبت في ذلك عن النبي ﷺ شيء».

قال: «إنه وقع في زمن إمام الهدى عمر بن الخطاب - والصحابة يومئذٍ متوافرون، وأكابرهم موجودون -؛ فلم يُنْقَل عن أحدٍ منهم أنه فعل شيئًا من ذلك ولا أمر به؛ كما ورد أنهم دعوا برفع القحط».

قال: «إن القرن الأول وقع فيه مرات متعددة وفيه من الصحابة والتابعين ما لا يُحْصَى، وهم خيار الأمة؛ فلم يفعل أحد منهم ذلك، ولا أمر به، وكذا في القرن الثاني وفيه خيار التابعين وأتباعهم، وكذا في القرن الثالث والرابع، وإنما حدث الدعاء برفعه في الزمن الأخير الذي هو كزماننا هذا - لا يُحْتَجُّ بفعل أهله ولا بقولهم[1] إذا لم يصل إلى رتبة الإجماع والقياس -، وذلك في سنة تسع وأربعين وسبع مئة؛ كما نقله ابن حجر».

ونقل كلام السيوطي وأقره: جمال الدين القاسمي في «إصلاح المساجد» (ص١٩)، ونبَّه في (ص٢٥٦) منه على العادة التي جرت في دمشق ثم سرت إلى الجامع الأزهر بقراءة متن «صحيح البخاري»، موزِّعًا كراريس على العلماء وكبار المرشَّحين للتدريس، وذلك لكشف الخطوب ودفع العدو والأمراض السارية!!!

قال: «ويا ليتهم قرؤوه لكشف الجهل عن قلوبهم وعقولهم!!».

وقال: «وقد قرؤوه للعُرابيين في وقعة التل الكبير في مصر؛ فلم يلبثوا أن فشلوا، ومُزِّقوا شر مُمَزَّق!!

وما هذه البدعة إلا من وضع أعداء الدين، الذين يريدون تشكيك[2] الناس في

ثم قال: «وأما ما يفعله بعض الناس - من ذبح شاة أو غيرها، يسمونه: فدية! -؛ فهذا لا شك في أنه بدعة ما يجوز» انتهى.

وانظر: «فتاوى اللجنة الدائمة» (٧/ ٩٨-٩٩).

(١) فما بالك بحالنا وأقوالنا؟! اللهم حَنانَيْك!

(٢) نعم، من شكك في «الصحيحين»، وجَهِد في صدِّ الناس عنهما وعمَّا فيهما من أحكام بأي مسوِّغ؛ فهو عدوٌّ

«صحيح البخاري» بعد أن جربوه؛ فلم يفلحوا وصاروا أضحوكة أمام خصومهم - أعاذنا الله من الجهل -».

الأصل المشترك بين التداعي على هذا الدعاء والتداعي على سائر الطاعات التي لم يَقُم دليل على الاجتماع لها: (البدعة)[1]؛ فهي في المنع على وزان واحد، وتخرج على قاعدة واحدة، ومن فرَّق بينها لم يضبط تأصيل أهل العلم وتقعيدهم، وعليه أن يراجع الكليات المستقرَّة في لُبِّه.

ولا داعي للإطالة بأكثر من هذا في مسألة (التداعي للاجتماع على الدعاء لرفع الوباء)؛ فالنُّقول السابقة - على اختلاف مشارب ومذاهب وأعصار وأمصار أصحابها - فيها مقنع لمن أراد الهداية وتجنَّب سبل الغواية، والله الهادي والواقي.

قال أبو عبيدة: بقي التداعي لقراءة «صحيح البخاري» أو «الصحيحين» عند الشدائد والملمات؛ فأقول:

هكذا كان الخبر قديمًا، وعلَّق جماعة على هذه الظاهرة، من أحسنهم: جمال الدين القاسمي في «قواعد الحديث» (ص٢٧٢-٢٧٦)، قال تحت عنوان (قراءة البخاري لنازلة الوباء) ما نصه:

نقل القسطلانيُّ - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - شارح «البخاري» في مقدمة «شرحه» عن الشيخ أبي محمد عبد الله بن أبي جمرة، قال:

«قال لي من العارفين عمن لقيه من السادة المقرِّ لهم: إن «صحيح البخاري» ما قرئ

للدين ولسنة سيد المرسلين ﷺ وإن احمرَّت أُنوف وغضبت أُلوف!!

(١) التداعي للدعاء برفع الوباء؛ كالتداعي الذي ذكره ابن حجر في «إنباء الغمر» (٣/ ٤٣٨)، قال في (أحداث سنة ٨٣٣هـ):

«وفي نصف جمادى الآخرة جمع الشريف - كاتب السر - أربعين شريفًا، اسم كل منهم محمد، وفرَّق فيهم مالًا؛ فقرؤوا بعد صلاة الجمعة بالجامع الأزهر ما تيسر من القرآن، فلما أن قرُب العصر قاموا فدعوا وضجوا، وكبَّر الناس معهم في ذلك، إلى أن صعد الأربعون إلى السطح؛ فأذَّنوا العصر جميعًا وانفضوا. وكان بعض العجم قال للشريف: إن هذا يرفع الطاعون؛ ففعل ذلك، فازداد الطاعون.

في شدة إلا فُرجت، ولا رُكِبَ به مَرْكَبٌ فغرقت» انتهى.

وقد جرى على العمل بذلك كثير من رؤساء العلم ومقدَّمي الأعيان إذا ألَمَّ بالبلاد نازلة مهمة؛ فيوزعون أجزاء «الصحيح» على العلماء والطلبة، ويُعيِّنون للختام يومًا يَفِدُون فيه لمثل الجامع الأموي أمام المقام اليحيوي في دمشق وفي غيرها كما يراه مُقدِّموها، وهذا العمل ورثه جيلٌ عن جيل[1] مذ انتشار ذاك القول وتحسين الظن بقائله؛ بل كان ينتدب بعض المقدمين إلى قراءته موزعًا، ثم ختمه اجتماعًا لمرض والي بلدة أو عظيم من عظمائها مجانًا أو بجائزة، بل قد يستأجر من يقرؤه لخلاص وجيه من سجن أو شفائه من مرض على النحو المتقدم؛ اعتقادًا ببركة هذا «الصحيح»، وتقليدًا لمن مضى، ووقوفًا مع ما مر عليه قرون وصقله العرف، وفي ذلك من تمكين لاعتقاد «صحيح البخاري» والركون إليه والحرص عليه ما لا يخفى، ولم يكن يخطر لي أن يناقش أحد في هذا العمل ويزيِّفه بمقالة رنانة تُطْبَع وتُنْشَر!

نعم، ربما يوجد من ينكر ذلك بقلبه أو يشافه به خاصته، والله أعلم بالضمائر! ولغرابة تلك المقالة آثرتُ نقلها بحروفها؛ ليحيط الواقف علمًا بما وصلتْ إليه حرية الأفكار، وتلك المقالة قدَّمها أحد الفضلاء الأزهريين في جمادى الثانية سنة (١٣٢٠) لإحدى المجلات العلمية في مصر؛ فنَشَرَتْها عنه، وهاكها بحروفها تحت عنوان:

بماذا دفع العلماء نازلة الوباء؟

دفعوها يوم الأحد الماضي في الجامع الأزهر بقراءة متن «البخاري» موزعًا كراريس على العلماء وكبار المرشحين للتدريس في نحو ساعة، جريًا على عادتهم من إعداد هذا المتن أو السلاح الجبري لكشف الخطوب وتفريج الكروب؛ فهو يقوم عندهم في الحرب مقام المدفع والصارم والأسل، وفي الحريق مقام المضخة والماء، وفي الهيضة مقام الحيطة الصحيحة وعقاقير الأطباء، وفي البيوت مقام الخفراء والشرطة.

وعلى كل حال هو مستنزل الرحمات ومستقر البركات، ولما كان العلماء أهل

(١) من الخلوف المتأخرة، لا في العصور الأولى النَّيِّرة.

الذكر والله يقول: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]؛ فقد جئت أسألهم بلسان كثير من المسترشدين عن مأخذ هذا الدواء من كتاب الله، أو صحيح سنة رسول الله، أو رأي مستدلٍّ عليه لأحد المجتهدين الذين يقلدونهم إن كانوا قد أتوا هذا العمل على أنه ديني داخل في دائرة المأمور به، وإلا؛ فعن أي حُذَّاق الأطباء تلقوه ليتبين للناس منه أو من مؤلفاته عمل تلاوة متن «البخاري» في درء الهيضة عن الأمة، وأن هذا داخل في نواميس الفطرة أو خارج عنها خارق لها؟!

وإذا كان هذا السر العجيب جاء من جهة أن المقروء حديث نبوي؛ فَلِمَ خُصَّ بهذه المزية مؤلَّف «البخاري»؟! ولِمَ لَمْ يجز في هذا «موطأ مالك» وهو أعلى كعبًا وأعرق نسبًا وأغزر علمًا، ولا يزال مذهبه حيًّا مشهورًا؟!

وإذا جروا على أن الأمر من وراء الأسباب؛ فَلِمَ لا يقرؤه العلماء لدفع ألم الجوع كما يقرؤونه لإزالة المغص أو القيء أو الإسهال، حتى تذهب شحناء الجراية من صدور كثير من أهل العلم (أي: من أهل جامع الأزهر)؟!

وعلى هذا القياس يُقرَأ لكل شيءٍ ما دامت العلاقة بين الشيء وسببه مفصومة، فإن لم يستطيعوا عزو هذا الداء إلى نطاس الأطباء سألت الملم منهم بالتاريخ أن يرشدنا إلى من سنَّ هذه السنة في الإسلام، وهل قُرِئ «البخاري» لدفع الوباء قبل هذه المرة؟! فإنا نعلم أنه قُرِئ للعرابيين في واقعة التل الكبير (أي: في مصر)؛ فلم يلبثوا أن فشلوا ومُزِّقوا شر مُمَزَّق، ونعلم أنه يُقرَأ في البيوت لتأمن الحريق والسرقة، ولكن بأجر ليس شيئًا مذكورًا في جانب أجر شركة التأمين المعروفة، مع أن الناس يتسابقون إليها تسابقهم إلى شراء الدواء إذا نزل الداء، ويعدلون عن الوقاية التي نحن بصددها وهي تكاد تكون بالمجان، ويجدون في نفوسهم اطمئنانًا لذلك دون هذه، فإن لم يجد العلماء عن هذه المسألة إجابة شافية خشيتُ كما يخشى العقلاء حملة الأقلام عليهم حملة تسقط الثقة بهم؛ حتى من نفس العامة، وحينئذ تقع الفوضى الدينية المتوقعة من ضعف الثقة واتهام العلماء بالتقصير، وكون أعمالهم حجة على الدين.

هذا وقد لهج الناس بآراء على أثر الاجتماع الهيضي الأزهري؛ فمن قائل: إن العلماء المتأخرين من عادتهم أن يهربوا في مثل هذه النوازل من الأخذ بالأسباب والاصطبار على تحملها لمشقتها الشديدة، ويلجؤون إلى ما وراء الأسباب من خوارق العادات لسهولته ولإيهام العامة أنهم مرتبطون بعالم أرقى من هذا العالم المعروف بالنظام؛ فيكسبون الراحة والاحترام معًا؛ فيظهرون على الأمة ظهور إجلال، ويمتلكون قلوبهم، ويسيطرون على أرواحهم، ولهذا تمكثوا حتى فترت شرة الوباء؛ فقرؤوا تميمتهم ليوهموا أن الخطر إنما زال ببركة تميمتهم وطالِع يُمْنِهم!

ومن قائل: إنهم يخدعون أنفسهم بمثل هذه الأعمال، بدليل أن من يصاب منهم لا يعالج مرضه بقراءة كراسة من ذلك الكتاب؛ بل يعمد إلى المجربات من النعنع والخل وماء البصل وما شابه أو يلجأ إلى الطبيب، لا تلتفت نفسه إلى الكراسة التي يعالج بها آلامه؛ فهذا يدل على أن القوم يعملون على خلاف ما في وجدانهم لهذه الأمة، خادعين أنفسهم بتسليم أعمال سلفهم.

ومن قائل: إن عدوًّا من أعداء الدين الإسلامي أراد أن يشكك المسلمين فيه؛ فدخل عليهم من جهة تعظيمه، فأوحى إلى قوم من متعالميه السابقين أن يعظموا من شأنه ويرفعوا من قدره، حتى يجعلوه فوق ما جاءت له الأديان؛ فيدعون كشف نوائب الأيام بتلاوة أحاديث خير الأنام، ويرجون ما يقولون بأنه جرب، وأن من شك فيه فقد طعن في مقام النبوة، حتى إذا رسخت هذه العقيدة في الناس، وصارت مَلَكَةً دينيةً راسخةً عند العوام، وجربوها فلم تفلح؛ وقعوا - والعياذ بالله - في الشك، وأصابهم دوار الحيرة، كما حصل ذلك على إثر واقعة التل الكبير من كثير من الذين لم يتذوقوا الدين من المسلمين، حتى كانوا يسألون عن قوة «البخاري» الحربية ونسبته إلى البوارج ساخرين منه ومن قارئه!

ولولا وقوف أهل الفكر منهم على أن هذا العمل ليس من الدين ومن القرآن، يقول: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٖ وَمِن رِّبَاطِ ٱلۡخَيۡلِ﴾ [الأنفال: ٦٠]؛ لضلوا وأضلوا، وقد جرَّأ هذا الأمر غير المسلمين على الخوض في الدين الإسلامي وإقامة الحجة على

المسلمين من عمل علمائهم، ولا حول ولا قوة إلا الله.

ويقول قوم: إن التقليد بلغ بالعلماء مبلغًا حرم على العقول النظر في عمل السلف وإن كذَّبته العينان وخالف الحس والوجدان.

ويقول آخرون ممن لا خبرة لهم بهمَّة العلماء في مثل هذه الكوارث: أما كان ينبغي لهم أن يَنْبَثُّوا في المساجد والأندية والولائم حاثين الناس على الوقاية من العدوى، معاضدين الحكومة في تسكين سورة الأهلين، مفاوضين الصحة في فتح المساجد وتعهدها بالنظافة؟ فإن هذا يرتبط بهم أكثر مما يرتبط بوفد أعيان القاهرة - جزاه الله خير الجزاء -؛ فإن أعوزهم البيان وخلب القلوب بذلاقة اللسان، فلا أقل من أن يؤلِّفوا رسالةً في فهم ما ورد متشابهًا في موضوع العدوى، حتى يعلم الناس أن الوقاية من الداء مأمورٌ بها شرعًا وعقلًا وسياسةً، فيكون كل فرد عارف عَضُدًا للحكومة، ولو طلبوا من الصحة طبع ما ألَّفوا وتوزيعه على المصالح والنواحي؛ لَلَبَّتْ ذلك شاكرة، وكان لهم الأثر النافع.

وهذا ما يقوله القوم في شأن علمائهم نرفعه إليهم ليكونوا على بيِّنةٍ منه؛ لأنهم لا يختلطون بالناس غالبًا إلا في الولائم والمآتم، وإن اختلطوا؛ فقلما يناقشونهم في شيءٍ تحرُّزًا من حدَّتهم في المناقشة، ورميهم مناظرهم لأول وهلة بالزيغ والزندقة، فلذلك يجاملونهم ويوافقونهم خشية الهجر والمعاندة، أما أنا؛ فإني لا أزال ألح في طلب الجواب الشافي عن أصل دفع الوباء بقراءة الحديث، وعن منح متن «البخاري» مزية لم يمنحها كتاب الله الذي نعتقد أنه متعبدبتلاوته دون الحديث، ولو كان هذا العمل من غير العلماء الرسميين؛ لضربتُ عنهم وعن عملهم صفحًا، ولما خَطَطْتُ كلمةً، ولكنه من علماء لهم مراكز رسمية يزاحمون بها مراكز الأمراء؛ فيجب أن يُؤبَه لهم، وأن يُنْظَر لعملهم بإزاء مركزهم من الأمة التي يُسْأَلون عنها، والله ولي التوفيق.

قال أبو عبيدة: تبرهن لنا مما سبق الآتي:

١- عادة إقراء «صحيح البخاري» عند النوازل من الكوارث والأوباء قديمة، جرت

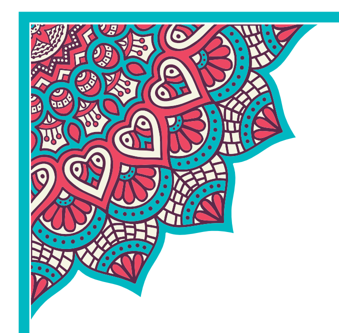
على لسان السراج البلقيني في اليقظة والمنام.

٢- لعل أمر هذه الظاهرة يعود إلى أقدم من وباء الطاعون الذي عمّ الدنيا سنة ٧٤٩هـ، واشتهرت هذه الظاهرة عند قدوم تِمرلنك إلى بلاد المسلمين.

٣- أشهر الإمام سراج الدين البلقيني العمل بها، ودوَّنتها كتب التراجم والتأريخ، ونقلنا ذلك عنه فيما مضى.

٤- التحقيق أن هذا العمل ليس موصولًا بعصور السلف، وأن شيوعه وذيوعه بحكم وقوعه ووجوده لا يعطيه الحجِّية، وأنه ما زال يحتاج للدليل، وأن مجرد رؤية النبي ﷺ في المنام يأمر به لا يكفي مُستَدلًّا؛ فالمنامات يُسْتَأنس بها وليست - عند أهل السنة والجماعة - حجةً وبرهانًا، وأن الاتِّكاء عليها مع ترك الأخذ بالأسباب بدعة في الدين، ومضادَّة لمقاصد الشريعة الكلية، والله المستعان وهو الواقي والعاصم.






منظومة في تراجم البخاري

للعلَّامة سراج الدين البلقيني

تحقيق

أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان




الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فهذه منظومة في تراجم «صحيح البخاري» للسراج البلقيني، أوردها ولده صالح في «ترجمته لأبيه» (ق١٤٣/ب - ١٤٥/أ)، ونقلها كاملة: القسطلاني في «إرشاد الساري» (١/ ٣٦)، وعبدالحق في «عادات البخاري» (ص١١٠) و«لب اللباب في التراجم والأبواب» (١/ ٤٥ - ٥٣) - وأفاد فيه أنه ساقها - أيضًا - في (مقدمة) كتابه «قمر الأقمار الطالع من مشارق الأنوار» -، والعجلوني في «الفوائد الدَّراري في ترجمة الإمام البخاري» (ص٢٣٣ - ٢٣٦)، ووجدتها في آخر «عمدة السامع» للسخاوي؛ ولكنه من صنيع المحقق، ثم ظفرت لها بأصلين خطيَّين، ورمزت لهما بـ (م) و(ر)؛ وسيأتي توصيفهما، وقابلتُ الجميع على المنظومة التي في آخر مخطوطة كتاب «تراجم البخاري» للسراج البلقيني، وأثبتُّ الفروق، والله الموفِّق.

وشرحها عبدالهادي نجا بن رضوان الأبياري في كتابه «نيل الأماني في توضيح مقدمة القسطلاني» (ص١١٧ - ١٢٠)، ووضعتُ شرحه بين الأبيات.

- **توصيف النسخ الخطية للمنظومة**

اعتمدتُ على أربع نسخ خطية، هذا وصفها:

النسخة الأولى: ورمزتُ لها بحرف (أ).

كتاب «تراجم البخاري» للسراج البلقيني، وهي من محفوظات مكتبة الحرم المكي، تحت (رقم ٢٧٧٩/ ١ - تراجم)، كتبت بخط النسخ، [مجهول صاحبه[1] وتاريخه، وأقدره في القرن التاسع الهجري]، تقع هذه النسخة في (٤٦) ورقة، مسطرتها (٢١) سطرًا، مقاسها (٢٢ × ١٦سم).

(١) دل قوله على «الطرة» في (الترجمة): «حدثنا عن...» أنه من تلاميذه والآخذين عنه.

كذا في «الفهرس المختصر لمخطوطات مكتبة الحرم المكي الشريف»[(١)] (٣/ ١٠٩٩)، وفي آخرها **«قصيدة في تراجم البخاري»** (ق٤٥/ أ - ٤٦)، قال بعد أن فرغ من الكتاب: «**وهذه قصيدة نظمتُها في تراجم البخاري**، أذكرها هاهنا للتيسير على الكاشف والقاري، وهي...» وسردها.

وعلى طرتها فائدة في ترجمته، هذا نصها:

«الحمد لله. مؤلف هذا الكتاب شيخ الإسلام عُمر بن رسلان بن النصير أبي المظفر نصير بن أبي التقى صالح بن أحمد بن محمد بن عبدالحق بن مسافر الكناني البلقيني، أبو حفص، شيخنا شيخ الإسلام، مجتهد العصر، نادر الوقت، ولد في شعبان سنة أربع وعشرين وسبع مئة. حدثنا عن أبي الفتح الميدومي[(٢)] وأحمد بن كُشتَغدي[(٣)] وغيرهما من المسندين. وأجاز له طائفة من الرواة والمحدِّثين، منهم: المِزي[(٤)]، والذهبي[(٥)]، ومحمد بن بصخان[(٦)] في آخرين.

وكان أوحد زمانه، وإمام عصره، ومجتهد أوانه.

وله من المصنفات غير ما كتاب، منها: «ترتيب كتاب الإمام الشافعي على الأبواب»[(٧)].

رمز ابن ناصر لوفاته في كتابه «وفيات الأعيان»[(٨)] بالهاء والضاد المعجمة، فتكون

---

(١) وسقط ذكر عنوان الكتاب مع اسم مؤلفه في (الفهارس) منه، وما بين المعقوفتين مني.
ثم رأيت لهذه النسخة ذكرًا في «المخطوطات العربية في مكتبات المملكة العربية السعودية» (الجزء الثالث: التراجم) (١٥٣ رقم ١٦٣) تحت عنوان: (تراجم أبواب البخاري).

(٢) ترجمته في: كتابي «معجم شيوخ سراج الدين البلقيني» (الشيخ الثالث والأربعون).

(٣) ترجمته في: كتابي «معجم شيوخ سراج الدين البلقيني» (الشيخ التاسع).

(٤) ترجمته في: كتابي «معجم شيوخ سراج الدين البلقيني» (الشيخ الثاني والخمسون).

(٥) ترجمته في: كتابي «معجم شيوخ سراج الدين البلقيني» (الشيخ الخامس والثلاثون).

(٦) ترجمته في: كتابي «معجم شيوخ سراج الدين البلقيني» (الشيخ الثالث والثلاثون).

(٧) واسمه - أيضًا -: «ترتيب الأقسام على مذهب الإمام»، انظر عنه: كتابي «مؤلفات شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني» (رقم ٢٦).

(٨) (ص٢٤٥)، واسمه: «بديعة البيان عن موت الأعيان».

وفاته سنة خمس وتسع مئة[١]، - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - .

قال في «القاموس»[٢]: «بلقينة - بضم الباء وكسر القاف - قرية بمصر، منها علاَّمة الدنيا صاحبنا عمر بن رسلان». انتهى.

وفي النسخة التي تحت يدي من نسخ «القاموس»: «عمرو: بفتح العين وسكون الميم وواو بعد الراء، كما هو القاعدة في زيادتها في الرسم لعمرو فرقًا بينه وبين عمر بضم العين وفتح»، ومرثية الحافظ ابن حجر نَصّت على أنه عُمر لا عَمرو».

وتحته بخط آخر: «في يدك أبدًا، ومن كتبه وعلَّقه على عُنُق الفرس لا تحدث في بيته - إن شاء الله تعالى - ...» وساق دعاءً.

(تنبيه): لم تحمل هذه النسخة عنوانًا، وكتب في أولها بخط متأخر (كتاب تراجم البخاري).

النسخة الثانية: رمزتُ لها بحرف (ص).

أيضًا كتاب «تراجم البخاري» للسراج البلقيني، وهي من محفوظات دار الكتب المصرية، تحت (رقم ٣٠٥ - تيمورية، مجاميع)، ضمن مجموع فيه عدة رسائل أسماؤها على طرته، ومن بينها: «تراجم ومناسبات أبواب صحيح الإمام البخاري، للبلقيني»، وعلى طرتها:

«هذه ترجمة الإمام البخاري، ورمز رواة الحديث الشريف، لكل منهم رمز يدل على اسمه - رحم الله ذكرهم بخير -».

وتحته:

«هذه الرسالة لسراج الدين البلقيني في مناسبة[٣] أبواب صحيح البخاري لبعضها

(١) كذا في (الأصل)، وصوابه: «خمس وثمان مئة».

(٢) (ص١١٨١).

(٣) أثبتها الناسخ: «مناسبت»!

بعضًا، وبالله التوفيق».

أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم

قال سيدنا وشيخنا وبركتنا، شيخ الإسلام، وسلطان العلماء الأعلام، سراج أوانه، فاروق زمانه، رحلة الطالبين،...».

وآخرها: «والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد والتابعين».

وبعد ذلك:

«**وهذه القصيدة نظمتها في تراجم البخاري** أذكرها هنا للتيسير على كاشف...» وذكر القصيدة.

النسخة الثالثة: رمزتُ لها بحرف (م).

من محفوظات المكتبة الأزهرية، تحت (رقم ٣٦٨٣ - مجاميع) فيه قصائد وغيرها، وعددها تسعة، وهي عبارة عن ورقتين، تتضمن القصيدة الموجودة آخر كتاب «تراجم البخاري»، وقبلها: «للسراج البلقيني - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - في أبواب البخاري» وساقها.

النسخة الرابعة: رمزتُ لها بحرف (ر).

من محفوظات مكتبة الدولة ببرلين، ضمن مجموع (رقم٢٠٠٥ spr)،، والقصيدة فيه من (ق ١/ أ - ٣/ أ)، بدون نسبة!

(١)

آخر ورقة من نسخة (أ) لكتاب «تراجم البخاري» للبلقيني
وعلى إثره «قصيدته في تراجم البخاري»

(٢)

والطمث حل واخرى قد حرمت ... ليجتنب الانسان اثم المحارم
وعوض عن المولود يتلوا اسطاعما ... كذا الذبح مع صيد سان الاوام
واضحية فيها اضيافة ربنا ... ومن بعدها المشروب يأتي لطاعم
وغالب امراض باكل وشربه ... كتاب لمرضانا ليدفع المآثم
وبالطب يستشفى من الداء رقية ... بفاتحة القرآن ثم الخواتم
لباس به التزيين فانظر بعده ... كذا ادب يوحى به بالكرائم
وان بالاستيذان سل مصالح ... به يفتح الابواب وجه المسالم
وبالدعوات الفتح من كل مغلق ... وتيسير احوال لاهل المغارم
رقاق لها بعد الدعوات تذكر ... والقدر اذكره لاهل [illegible]
ولا قدر الا من الله وحده ... تبرء بالنذور يوفي بخاتم
وايمان من كتب وكفارة لها ... كذا النذر في لج بدا من ملازم
واحوال احكام وبعدها ... مواريث اموات اتت للمقاسم
فرائضهم فيها كتاب يخصهم ... وقد تمت الاحوال حال الاسالم
ومن ديات فاذكروا تبين وجاء ... وحاربهم فيه اتى حسم حاسم
ومن مرتد فاذكر ديات لانفس ... وفيه قصاص جا لاهل الجرائم
وردة مرتد فيها استتابة ... برده زالت عقود العواصم
ومن الاكراه رافع حكمه ... كذا حيل جاءت لفك التلاوم
وفي باطن الرؤيا التعبير اظهرها ... وفتنتها قامت فما من مقاوم
واحكام خلفاء ولي تنازعا ... كتاب التمني جا رمزا لرائم
ولا تمنوا كان فيه تواتر ... واخبار احاد حجاج لعالم
كتاب عصام فاعتصم بكتابه ... وسنة خير الخلق عصمة عاصم
وخاتمة

وخاتمة التوحيد طاب ختامها ... بمبدئها عطر ومسك لخاتم
بحار كتاب جامع لصحاحها ... لحافظ عصر قد مضى في التقادم
اتى البخاري بمدحه بصحيحه ... وحسبك بالاجماع في مدح جازم
اصح كتاب بعد تنزيل ربنا ... وناهيك بالتفضيل جار لراحم
وقد رام الرمز عبدا موحدا ... تحرى صحيح القصد سبل المعالم
وفي سنة المختار يدعي صحيحها ... باسناد اهل الصدق من كل حازم
وانا توجهنا كذا بخصوصه ... على اوجه تاتي عجايب الغنائم
عسى الله يهدينا جميعا بفضله ... لاسنة المختار راس الاكارم
وصلى على المختار الله ربنا ... يقارنها التسليم في حال دائم
وال له والصحب مع تبع لهم ... يقفون اثارا اتت بدعائم
تكرير ما ابدوا وتضعيف عدد ... وفي بدئها والختم مثل الحواسم

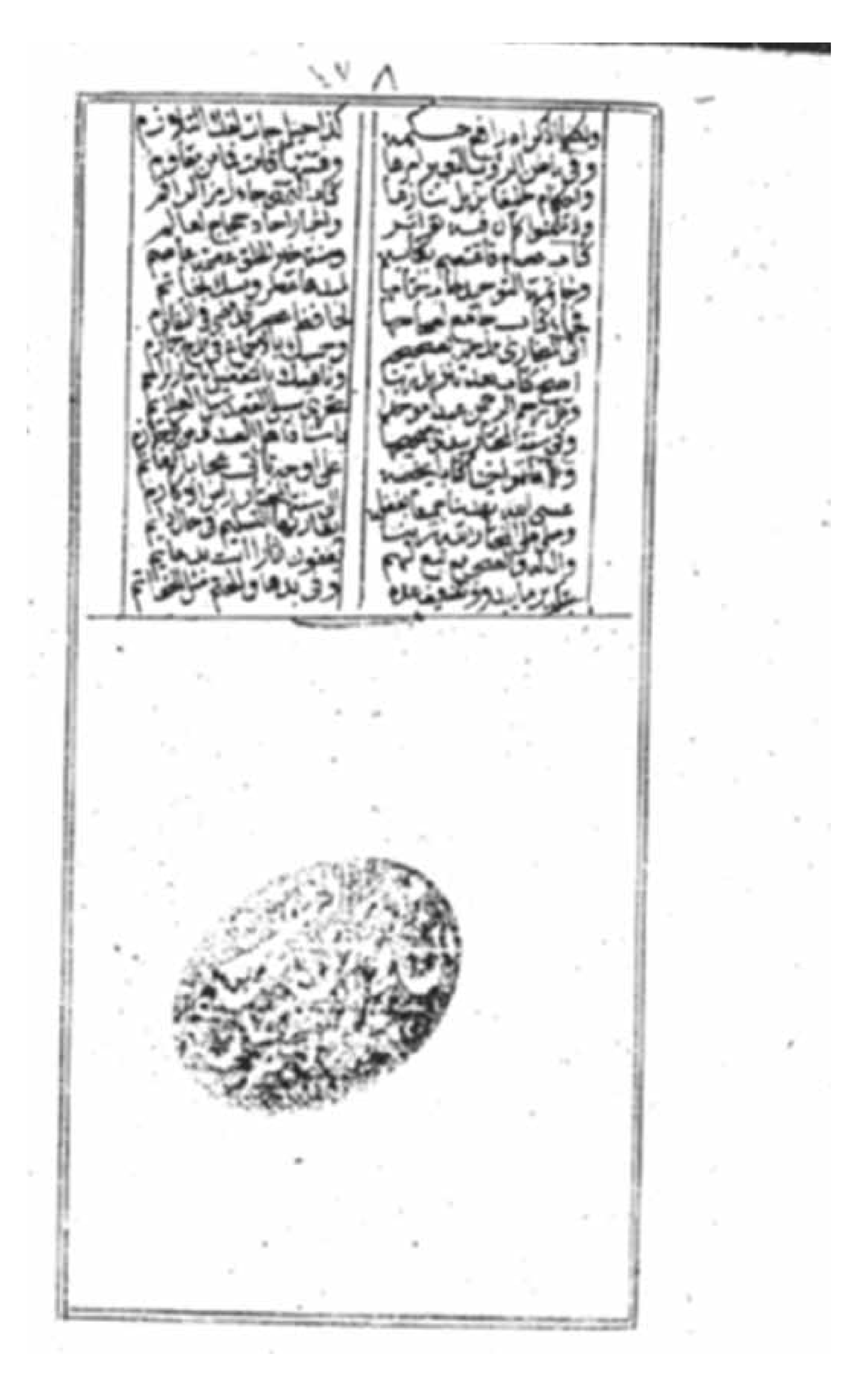
تمت والحمد

(١)

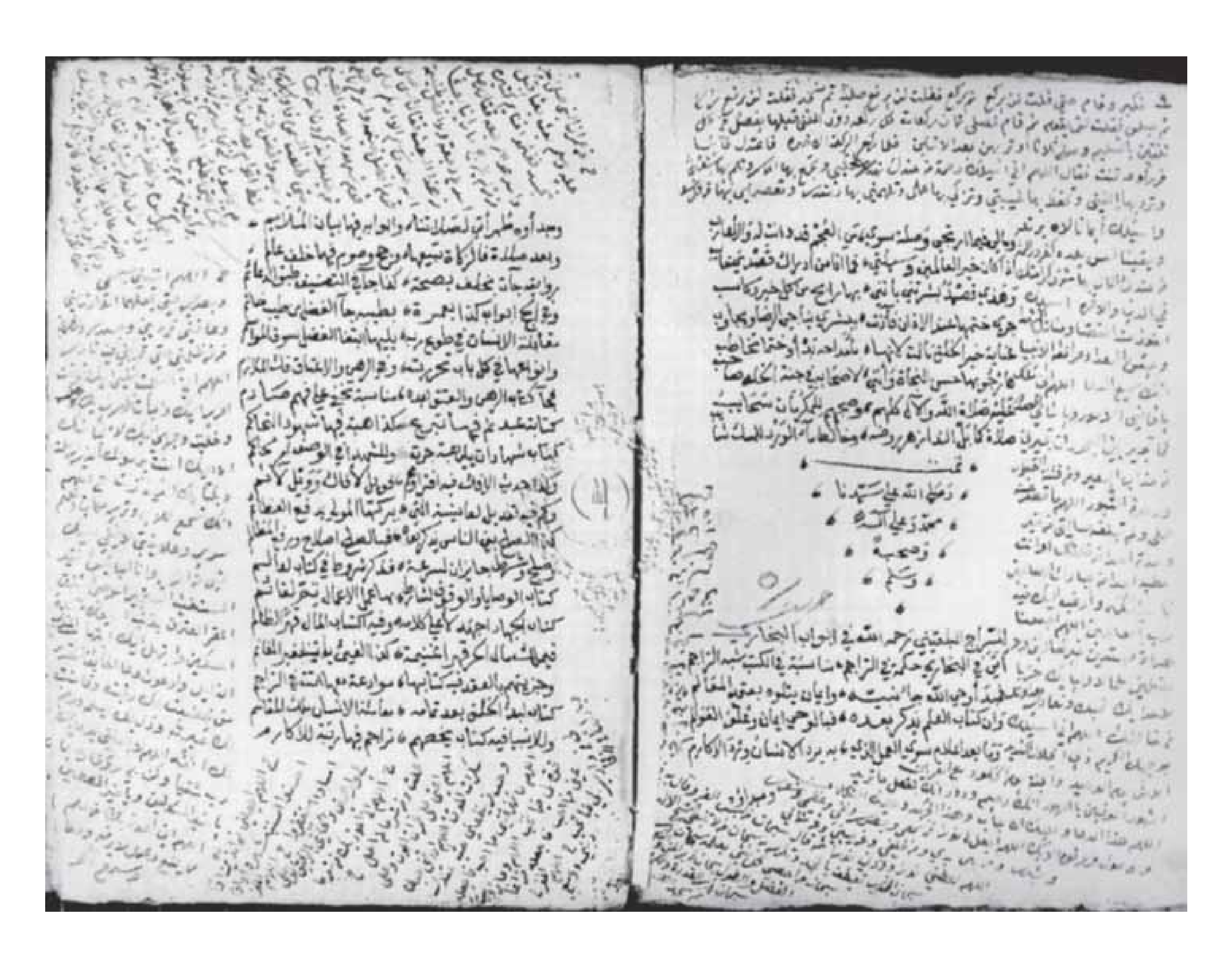


آخر ورقة من نسخة (أ) لكتاب «تراجم البخاري» للبلقيني وعلى إثره «قصيدته في تراجم البخاري»

(٢)



(١)



الورقة الأولى من نسخة (م) لقصيدة البلقيني

(٢)



الورقة الثانية من نسخة (م) لقصيدة البلقيني

(١)



الورقة الأولى من نسخة (ر) لقصيدة البلقيني

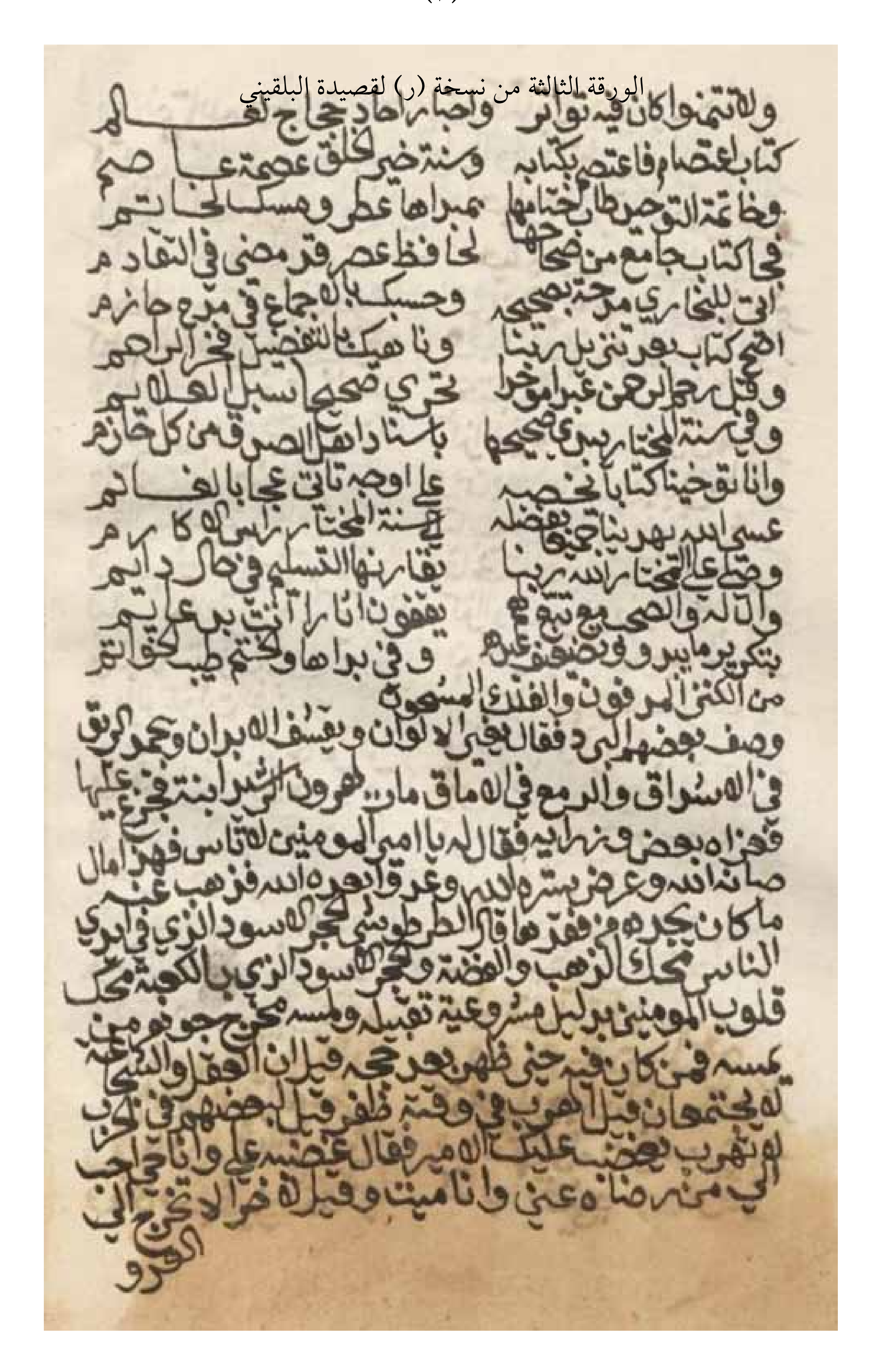
(٢)



وان نبي الله وصّى وصية | يحض كتاب الله يا طيب عازم
كتاب التفسير يعقبه به | وان اولي التفسير اهل العزايم
وفي ذاك اعجاز [illegible] | واحياوه [illegible] اهل الكرايم
كتاب النكاح انظره منه تنال | حياة اتت منه كطفل [illegible]
واحكام حيض او وليمة تلوها | ومن بعدها حسن العشير [illegible]
كتاب طلاق فيه ابواب فرقة | وفي النفقات افرق ليسر وعادم
واطعمة حلت واخرى محرم | ليجتنب الانسان الى المحارم
وعق عن المولود [illegible] | كذا الذبح مع صيد بيان الملايم
واضحية فيها ضيافة زينا | ومن بعدها المشروب ياتي لطاعم
وغالب امراض بكل وشربة | كتاب [illegible]
فبالطب يستشفى من الداء برقية | بفاتحة القران ثم الخواتم
لباس به التزيين فانظره بعده | كذا ادب يوتى به بالمكارم
وان بالاستيذان جاء مصلح | به تفتح الابواب وجه المسالم
وبالدعوات افتح من كل مغلق | وتيسير احوال لاهل [illegible]
رقاق [illegible] | وللقدر اذكره له [illegible]
ولا قدر الا من الله وحده | [illegible] بالنذر يوفى [illegible]
فايمان من كسب وكفارة بها | كذا النذر في حج [illegible]
واحوال الحيات ثم بعدها | مواريث اموات اتت للمقاسم
فرائضهم فيها كتاب يخصها | وفي [illegible]
ومن يات [illegible] | محاربهم فيه [illegible]
وفي غيره فاذكر ديات له نفس | وفيه قصاص جا لاهل الجرايم
وردة مرتد ففيه استتابة | بردته زالت عقود العواصم
ولكنما الاكراه رافع حكمه | كذا [illegible] جاءت لفك التلازم
وفي باطن الرؤيا التعبير امرها | وفتنتها قامت فما من مقاوم
واحكام [illegible] | كتاب التمني جاء من [illegible]

الورقة الثانية من نسخة (ر) لقصيدة البلقيني

(٣)



الورقة الثالثة من نسخة (ر) لقصيدة البلقيني

ولا تتهموا ما كان فيه تواتر ... وأخبار آحاد بحجاج لقائم
كتاب اعتصام فاعتصم بكتابه ... وسنة خير الخلق عصمة عاصم
وخاتمة التوحيد طاب ختامها ... ثمراها عطر ومسك لخاتم
فجا كتاب جامع من صحاحها ... لحافظ عصر قد مضى في التقادم
أتت للبخاري مدحة بصحيحه ... وحسبك بالإجماع في مدح جازم
أصح كتاب بعد تنزيل ربنا ... وناهيك بالتفضيل فخر الراحم
وقيل مسلم لكن عن أمر آخر ... تحري صحيحا سبل الهدايم
وفي سنة المختار يروى صحيحها ... بإسناد أهل الصدق من كل حازم
وإنا توخينا كتابا نخصه ... على أوجه تأتي عجابا لفاهم
عسى الله يهدينا جميعا بفضله ... لسنة المختار أسنى الأكارم
وصلى على المختار ربي ربنا ... يقارنها التسليم في حال دائم
وآل له والصحب مع تبع لهم ... يقفون آثار آيات بن عالم
بتكرير ما يسرو ويضعف عده ... وفي براها والختم طيب الخواتم

من الكنز المرفوف والقلائد المسجوعة

وصف بعضهم البرد فقال يغير الألوان ويقشف الأبدان ويجمد الريق في الأشداق والدمع في الآماق مات لهرون الرشيد ابنة فجزع عليها فعزاه بعض فقهائه فقال له يا أمير المؤمنين لا تأس فهذا أمال صانه الله وعوضه ستره الله وعوضه أجره الله فذهب عنه ما كان يجده من فقدها قال الطرطوشي الحجر الأسود الذي في أيدي الناس محك الذهب والفضة والحجر الأسود الذي بالكعبة محك قلوب المؤمنين بدليل مشروعية تقبيله ولمسه فمن خرج مؤمنا من يلمسه فمن كان بقلبه حتى ظهر بعد محنته قيل إن العقل والشيء لا يجتمعان قيل الهرب في وقته ظفر قيل لبعضهم في الحرب لم تهرب يغضب عليك الأمير فقال غضبه علي وأنا حي أحب إلي من رضاه عني وأنا ميت وقيل لا فرار لا تخرج إلى الغزو

قال السراج البلقيني - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -:

وهذه قصيدة[١] **نظمتُها في تراجم البخاري**، أذكرها هاهنا للتيسير على الكاشف والقارئ، وهي:

أتى في البُخَارِي حِكْمَةٌ في التَّراجِم[٢]   **مُنَاسَبةٌ في الكُتْبِ شِبْهُ**[٣] **البُرَاجِمِ**[٤]

قال الأبياري: «قوله: (**في التَّرَاجِم**) - بالفوقية والجيم المكسورة - جمعُ (ترجمةٍ)، والمرادُ بها: الكتب والأبواب التي فيه؛ أي: جاء في ترتيبها على النَّسق الذي نَسقَه الظاهرُ منه التنافر بين معظمها حكمةً جليلةً، وهي (**مناسبة في الكتب**) أي: تَنَاسبٌ وارتباطٌ بين الكتب المترجم بها كائنةً مثلَ البراجم، تظهرُ بحسن التأمل ودقةِ النظر.

قوله: (**البُرَاجِم**) - بالموحدة والجيم - جمع (بُرْجُمَة) - بضم الموحدة والجيم -: البَنَان، ويُقالُ لظهورها وبطونها: الرواجب؛ كما في «الكفاية»، والمراد: مثلها في التناسب».

فَمَبْدَأُ وَحْيِ الله جَاءَ نَبِيَّهُ   **وإيــمـانُ يَتْلوهُ بِعقْد المعَالمِ**

وَإِنَّ كِتَابَ العِلْم يُذكَرُ بَعْدَهُ   **فَبِالوَحْيِ إيمانٌ وعِلْمُ العَوَالمِ**

قال الأبياري: «قوله: (**فَمَبْدَأُ وحْيِ الله**) خبرُ مبتدأ محذوف؛ أي: فأولها مبدأ... إلخ، ويتلوه كتاب الإيمان.

وقوله: (**بِعَقْدِ المَعَالم**) أي: حالَ كونه بعقدِ المعالم؛ أي: النيَّات، والمناسبةُ في الابتداء بالوحي وإيلائه الإيمان ثم بقية التراجم ظاهرة؛ وهي أنَّ الاعتماد على جميع ما سيذكره في «الصحيح» يتوقف على كونه - ﷺ - نبيًّا أوحي إليه، والإيمان به إنَّما يجب

(١) في (ص): «القصيدة».
(٢) في (ص): «ترجم».
(٣) في «إرشاد الساري» و«عمدة السامع» و«الفوائد الدراري» و«لب اللباب» و«عادات البخاري»: «مثل».
(٤) في (ب) و(م): «الراجم».

لذلك، ثم يتبعه بقية التكاليف والأحكام؛ ولذا قال: (**فبالوحي إيمانٌ، وعلم العوالم**) أي: علم النفوس العوالم، ولفظ (**إيمان**) في الأول غير منون للضرورة».

وَمَا بَعْد إعْلامِ سِوى العَمَلِ الذي   بِهِ يَـرِدُ الإنْسَانُ وِرْدَ المكَارِمِ[1]

قال الأبياري: «قوله: (**وَمَا بَعْدَ إِعْلَامِ**... إلخ) أي: ليسَ بعدَ الإعلام بالشيءِ الواجب إلَّا العمل به الذي يَرِد الإنسان به وِرد الأكارم - بكسر الواو -: النصيب من الماء؛ مستعارٌ لما به تحيا النفوس من القيام بالتكاليف، و(**الأكارم**) جمع (كريم) كمَثيل وأماثل؛ أي: فلذا أعقب كتاب العلم بكتاب الوضوء، وهكذا إلى آخر الأعمال».

وَمَبْدَؤُهُ[2] طُهْرٌ أَتَى لِصَلاتِنَا   وَأَبْـوابُـهُ فِيها بَـيَـانُ الـمُـلائِـمِ

قال الأبياري: «وقوله: (**وَمَبْدَؤُهُ طُهْرٌ**) أي: مبدأُ العمل طهر... إلخ.

وقوله: (**وَأَبْوَابُهُ**) مُبْتَدَأ، و(**بيانُ الملائم**) مُبْتَدَأ ثان وفيها خبره، وهو وخبره خبر الأول؛ أي: أبواب الطهر فيها بيانُ المناسبِ له من وضوءٍ وغسلٍ وغيرهما».

وَبَعْدَ صلاةٍ فَالزَّكَاةُ[3] تَبِيعُها   وَحَـجٌّ وَصَـوْمٌ فِيهما خُلْفُ عَالَمِ

قال الأبياري: «وقوله: (**وبَعْدَ صَلَاةٍ**) إما أن يُقرأ بالإضافة، أو عدمها على أن المراد: وبعد الطهارة وما يتعلق بها صلاةٌ... إلخ.

وقوله: (**فِيْهِمَا خُلْفُ عَالَمِ**) بفتح اللام: جماعة من الناس؛ أي: في تقديم كل منهما على الآخر».

رِوَايتُه جَاءَتْ بِخُلْفٍ بِصِحَّةٍ   كَذَا[4] جاء في التَّصْنِيفِ طِبقَ الدَّعَائِمِ

---

(١) في (م) و«عمدة السامع» و«عادات البخاري» و«الفوائد الدراري» و«لب اللباب» و«إرشاد الساري»: «الأكارم».

(٢) في (ص) و«الترجمة»: «ومبدأه».

(٣) في «الترجمة»: «والزكاة».

(٤) في (ر): «كما».

قال الأبياري: «وقوله: (**رِوايَتُهُ**) أي: الخُلف.

وقوله: (**بِخلف**) أي: مصحوبة بخلف.

وقوله: (**الدَعَائِمِ**) جمع (دِعَامة) بكسر الدال: عماد البيت؛ مستعارٌ هنا للأصول المرويَّة عن الشيخ والنُّسخ المسموعة منه».

وفي الحجِّ أبْوابٌ كَذاكَ[(١)] بعُمْرَةٍ   لِطَيبَةَ جَاءَ الفَضْلُ مِن طِيب خَاتَمِ

قال الأبياري: «وقوله: (**لِطَيْبَةَ**... إلخ) مرادُهُ أنَّه جاء ذكرُ فضلِ طيبةَ - وهي المدينة - إثرَ فضل مكة التي بها شعار الحج للمناسبة الظاهرة، والمراد بـ (**الخاتم**): خاتم الأنبياء - ﷺ -».

مُعَامَلَةُ[(٢)] الإِنْسَانِ في طَوْعِ رَبِّهِ   يَليها اتِّباعُ[(٣)] الفَضْل سُوقَ المَوَاسِمِ

قال الأبياري: «وقوله: (**مُعَامَلَةُ الإِنسَانِ فِي طَوْعِ رَبِّهِ**) أي: كائنةٌ في جملة (**طوع**... إلخ) أي: فهي من جملة العبادات، فإردافها بها لتلك المناسبة.

وقوله: (**يَلِيهَا ابْتغاءُ الفَضْلِ**): الرزق؛ أي: باب ابتغاء الفضل.

وقوله: (**سُوقَ المَوَاسِم**) أي: وسُوق المواسم؛ أي: المَجامع التي كانت في العرب كـ (سوق عكاظ)، ولا يخفى أنَّه يكون في الأسواق طلب الأرزاق بالبيع والشراء ونحوهما».

وَأَنْوَاعُهَا في كُلِّ بَابٍ تَميَّزَتْ[(٤)]   وَفي الرَّهْن وَالإِعْتَاقِ فَكُّ المُلازِمِ

---

(١) في (م) و«عمدة السامع»: «كذا».

(٢) في (م): «مقابلة».

(٣) في (ر) و«الترجمة» و«عمدة السامع» و«الفوائد الدراري» و«لب اللباب» و«عادات البخاري»: «ابتغاء»، وهي كذلك عند القسطلاني.

(٤) في (م): «تحررت».

فَجَاءَ كِتَابُ الرَّهْنِ وَالعِتْقُ بَعْدَهُ مُنَاسَبَةٌ تَخْفَى عَلَى فَهْمِ صَارِمِ

قال الأبياري: «وقوله: (**وَأَنْوَاعُهَا**) أي: المعاملات، و(**تَمَيَّزت**): تفصَّلت وعُملت.

وقوله: (**وفِي الرَّهْنِ والإعتاقُ فكُّ المُلازِمِ**) أي: الأمر الملازم لصاحبه؛ وهو سلطنة الرق في العبد وسلطنة الراهن في الرهن، فبينهما مناسبة من هذا الوجه، فلذا أعقب الرهن بالعتق، فقوله: (**مُنَاسَبَةٌ تَخْفَى**) أي: هذه المناسبةُ مناسبةٌ تخفى على فهمِ صارمٍ - بالصاد المهملة والراء -؛ أي: شُجاع ماضٍ كالسيف القاطع، وذلك لدقتها، فلا تُدرك إلَّا بدقة التأمل».

كِتَابَةُ عَبْدٍ، ثُمَّ فِيهَا تَبَرُّعٌ [كَذَا هِبَةٌ][1] فِيهَا شُهودُ التَّحَاكُمِ

قال الأبياري: «وقوله: (**كِتَابَةُ عَبْدٍ**) مبتدأ، وخبره محذوف؛ أي: بعدها أو العكس، وتعقيبه بها ظاهرٌ لأنَّها من أنواعه.

وقوله: (**ثُمَّ فِيهَا تَبَرُّعٌ**) أي: من المُكاتِب للمُكاتَب بشيء من مال الكتابة.

وقوله: (**كَذَا هِبَةٌ**... إلخ) أي: فذِكْرُهَا بعد التبرع المذكور لأنها - أي: الهبة - تبرعٌ - أيضًا -، ثم لكونه قد يفضي الحال في الهبة إلى التداعي وطلب الشهود أعقبها - أي: الهبة - بكتاب الشهادات؛ فلذا قال: (**كذا هبة فيها**... إلخ)».

كِتَابُ شَهَادَاتٍ يَلي[2] هِبَةً جَرَتْ وَفي الشُّهَدَا[3] في الوَصْفِ أَمْرُ لِحَاكِمِ[4]

قال الأبياري: «وقوله: (**ولِلشُّهَدَاءِ فِي الوَصْفِ**... إلخ) أي: إنَّ الشُّهود يثبتُ لهم من الأوصاف ما للحاكم من العدالة والعقل ونحو ذلك».

(١) في (ص): «كراهية».

(٢) في «عمدة السامع» و«الفوائد الدراري» و«عادات البخاري» و«إرشاد الساري»: «تلي».

(٣) في (ص) و(م) و(ر) و«الترجمة» و«عمدة السامع» و«الفوائد الدراري» و«لب اللباب» و«عادات البخاري» و«إرشاد الساري»: «وللشهدا».

(٤) في «الترجمة»: «تحاكم».

وَكَانَ[(١)] حَديثُ الإفْكِ فِيهِ افْتِرَاؤُهُمْ[(٢)] فـويـلٌ لأَفَّـاكٍ، وَتَـبًّـا[(٣)] لآثِـمِ
وَكَمْ فِيهِ تَعْدِيلٌ لِعَائِشَةَ التِي يُبرِّئُهَا[(٤)] المولَى بِدَفْعِ العَظَائِمِ

قال الأبياري: «وقوله: (وَكَانَ حَدِيثُ الإِفْكِ... إلخ) أي: أَنَّه أعقبَ كتاب الشهادة بحديث الإفك لما فيه من مناسبات أحوال الشهود؛ إذ ظهر فيه إفكُ من جاء به، وتعديل السيدة الصديقة بنت الصديق - رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا -، وبراءة ساحتها القدسية من قبل هذه الجرائم العظيمة وغيرها».

كَذَا الصُّلْحُ بَيْنَ النَّاس يُذْكَرُ بَعْدَهُ فَبِالصُّلْح إِصْلاحٌ وَرَفْعُ[(٥)] المظَالِمِ

قال الأبياري: «وقوله: (يُذْكَرُ بَعْدَهُ) أي: بعدَ الإفْكِ، وقد بَيَّنَ وجهَ المناسبة بقوله: (فَبِالصُّلحِ... إلخ)، ولعلَّ أصل التناسب إنَّما هو بينه وبين الشهادات التي تحصل في الدعاوى، وذكر بينهما الإفك استطرادًا لما ذكر من المناسبة، ثم لما كان الصلح يكون على شروط، وذِكْرُهَا ناسب أن يذكرَ عقبه بقية أحكام الشروط الداخلة في بقية الأحكام؛ فذكر كتاب الشروط في الإسلام والأحكام وغير ذلك مما يُعقد على شروط».

وَصُلْحٌ وَشَرْطٌ جَائِزَانِ بِشَرْعِهِ[(٦)] فَذِكْرُ شُـروطٍ لِلكِتَابِ[(٧)] لِعَالمِ
كِتَابُ الوَصَايَا، والوُقُوفُ لِشَارِطٍ بِهَا عَمَلَ الأَعْـمَـالِ تَـمَّ[(٨)] لِقَائِمِ

---

(١) في (م): «وكذا».
(٢) في (أ): «أمراؤهم»! وفي (ص): «امتراهم»!!
(٣) في (م): «وويل».
(٤) في (أ): «يبربها»، وفي (م): «ببركتها».
(٥) في «الفوائد الدراري»: «دفع»، وفي «لب اللباب»: «لرفع».
(٦) في «عمدة السامع» و«الفوائد الدراري» و«لب اللباب» و«عادات البخاري»: «لشرعه».
(٧) في (ص): «في الكتاب»، وفي «الترجمة» و(م) و(ر) و«عمدة السامع» و«الفوائد الدراري» و«لب اللباب» و«عادات البخاري»: «في كتاب».
(٨) في (ر) و«الترجمة» و«الفوائد الدراري» و«لب اللباب»: «ثم».

قال الأبياري: «وقوله: (**كِتَابُ الوَصَايَا**) أي: كتاب الشروط كتاب الوصايا والوقف لما فيهما من العمل بشرط الموصي والواقف من الوصيِّ والناظر، والضمير في (**بها**) إمَّا للشروط المفهومة من (**شارط**)، والجار والمجرور خبر مقدَّم، و(**عمل**) متبدأ مؤخر، و(**ثمَّ**) - بمثلثة مفتوحة - أي: هناك؛ أي: في الوصايا والوقوف، و(**لِقَائِم**) متعلق بـ (**عمل**) أي: لمن يقوم بذلك من وصيٍّ وناظر، أو بفوقية [أي: تَمَّ]: فعلٌ ماضٍ، من التمام، و(**لقائم**) متعلق به؛ أي: أنَّه متى كان على حسب تلك الشروط كان نافذًا غير منقوض، ويحتمل أن يكون (**لشارط**) خبرًا مقدَّمًا، و(**عمل**) مبتدأ مؤخر، و(**بها**) بمعنى: فيها، متعلق بـ (**شارط**)».

مُعَامَلَتَا[(١)] **رَبٍّ وَخَلْقٍ كَمَا مَضَى**   **وَثَالِثُهَا جَمْعٌ غَرِيبٌ لِفَاهِمِ**[(٢)]
كِتَابُ الجِهَادِ اجْهَدْ لإِعْلاءِ كِلْمَةٍ[(٣)]   **وَفِيهَا**[(٤)] **اكْتِسَابُ المَالِ قَهْرٌ**[(٥)] **لِظالِمِ**[(٦)]
فَيَمْلِكُ[(٧)] **مَالَ الحَرْبِ**[(٨)] **قَهْرًا غَنِيمَةً**   **كَذَا الفَيْءُ يَأْتِينَا بِغَيْرِ المغَانِمِ**[(٩)]

شرح الأبياري هذا البيت واللذين قبله فقال: «وقوله: (**مُعَامَلَتَا رَبٍّ**... إلخ) أي: ما تقدَّمَ من أول الكتاب إلى هنا هو معاملتا الخلق والخالق؛ أي: قسم يختص بالعبادة التي هي معاملة الخالق، وقسم بالخلق وهو معاملة المخلوق، ثم أردف ذلك بما يشمل

(١) في (ص): «معاملة».
(٢) سقط هذا البيت من (أ).
(٣) في (م): «لأعلى كلامه».
(٤) في (ص) و«الترجمة» و(م) و«عمدة السامع» و«إرشاد الساري» و«عادات البخاري»: «وفيه».
(٥) في «الترجمة»: «قهر»، وفي «عمدة السامع» و«الفوائد الدراري» و«لب اللباب» و«إرشاد الساري» و«عادات البخاري»: «وفيه اكتساب المال إلا لظالم»، وفي (ر): «قهرًا».
(٦) في (ص): «المظالم».
(٧) في (ر): «فنملك».
(٨) في «الترجمة»: «الحوز»، وفي (م): «الحر».
(٩) في «الترجمة»: «بغير الغنائم»، وفي «عمدة السامع» و«الفوائد الدراري» و«لب اللباب» و«إرشاد الساري» و«عادات البخاري»: «بعز المغانم».

كُلًّا منهما؛ وهو معنى قوله: (**وَثَالِثُهَا جَمْعٌ**... إلخ) أي: وثالث الأقسام جمع بين هذين القسمين (**عَزِيزٌ لِفَاهِمِ**) أي: عظيمٌ لمن يفهمه وهو الجهاد؛ فإنَّه من حيث بذل الإنسان نفسه لإعلاء كلمة الله معاملة للخالق، ومن حيث ما فيه من الغنائم وأخذها بدون رضا أربابها وقسمتها بين المجاهدين معاملة للمخلوق، وقد أشار لذلك بقوله: (**اجْهَدْ لِإِعْلَاءِ كَلِمَةٍ**)، وقوله: (**وَفِيهِ اكتِسَابُ المَال**)، و(**كتاب**) خبر مبتدأ محذوف؛ أي: وهو - أي: الثالث - كتاب... إلخ، وفرَّع عليه قوله (**فَيُمْلَكُ**... إلخ) إما بالبناء للمجهول و(**مال**) نائب فاعل، أو للفاعل، وفيه ضمير يعود على المجاهد من المقام».

وقول الأبياري: (**عَزِيزٌ لِفَاهِمِ**) كذا عنده، وعند القسطلاني والمصادر الأخرى: (**غريبٌ لِفَاهِمِ**).

وَجِزْيَتُهُمْ بالعَقْدِ فِيه[(١)] كِتَابُهَا   مُوَادَعَةٌ مَعْهَا[(٢)] أَتَتْ في التَّرَاجِمِ

قال الأبياري: «وقوله: (**وَجِزْيَتُهُم بِالعَقْدِ**) أي: المُلتبسة بعقدها فيه؛ أي: مذكورة؛ أي: بابُها فيه كتابُها؛ أي: في كتاب الجهاد كتابُ الجزية، والترجمة للجزية، ثم بـ(باب) لا (كتاب)، فلعلَّ الناظمَ تجوَّزَ به عنه لاستقامة النَّظْم، أو أرادَ بـ(الكتاب) المصدر؛ بمعنى: اسم المفعول على تقدير مضافين، أي: دالُّ أحكامها.

وقوله: (**مُوَادَعَةٌ مَعْهَا**) أي: وذكر معها - أي: بعدها - (بابَ المُوادعة)، أي: موادعة الإمام ملك القرية هل يكون ذلك لبقيَّتهم؟ والموادعة والمصالحة مع المشركين بالمال وغيره، ولمناسبة بين الجهاد والجزية، وبينها وبين الموادعة ظاهرة».

كِتَابٌ لِبدْءِ الخَلْقِ بَعْد تَمَامِهِ   مُعَامَلَةُ[(٣)] الإنْسَانِ تِلْكَ[(٤)] المُقَاسِمِ

(١) في «الترجمة»: «فيها».

(٢) في (أ): «فيها».

(٣) في «عمدة السامع» و(لب اللباب) و«إرشاد الساري» و«عادات البخاري»: «مقابلة»، وفي «الفوائد الدراري»: «مقايلة».

(٤) في «الترجمة» و(م): (ملك)، وفي «عمدة السامع» و«لب اللباب» و«إرشاد الساري» و«عادات البخاري»: «بيد»، وفي «الفوائد الدراري»: «بيد»، وفي (ر): «تيك».

قال الأبياري: «وقوله: (**كِتَابٌ لِبَدْءِ الخَلْقِ**) أي: وبعد هذا كتاب (بدء الخلق).

وقوله: (**بَعْدَ تَمَامِهِ**... إلخ) أي: بعدَ إتمامه (**مقابلة**) - بالموحدة -، والنَّصب على المفعولية لـ (**تمام**) الذي هو اسم مصدرٍ بمعنى المصدر، ويحتملُ أن (**كتابَ**) مبتدأ، والظَّرف خبره، و(**بَيْدَ**) - بموحدة فتَحتيَّة ساكنة - أي: لأجلِ (**المَقاسم**) متعلقٌ بـ (**مقابلة**) أي: بعد مقابلة الإنسان العدو ومقاتلته لأجل المَقاسم؛ أي: الأموال التي تُقسم، وهي الغنائم، والشأن في الحروب أن تكون لذلك، وأيًّا ما كانَ؛ ففي الكلام نوعُ قلاقةٍ ليس لها من دون التطويل علاقة».

وقول الأبياري: «**مقابلة**» و«**بيد**» بناءً على ما «إرشاد الساري».

وَلِلأَنْبيا فِيهِ كِتَابٌ يَخُصُّهُمْ تَـرَاجِـمُ فِيهَا رُتِّـبَـتْ[1] لِـلأَكَـارِمِ

قال الأبياري: «وقوله: (**لِلْأَنْبِيَاء فِيْهِ**) أي: في (كتاب بدء الخلق).

وقوله: (**كِتَابٌ يَخُصُّهُم**) سيأتي أن رواية غير «اليُونينية»: (باب خلق آدم وذريته)، ورواية «اليونينية»: (كتاب الأنبياء)؛ وعليها فقوله: (**وللأنبياء فيه**) إمَّا أنْ يكون ضميرهُ للبدءِ وهو ظاهرٌ، أو للكتاب، فـ (في) على ظاهرها، و(باب) مراد منه الجنس؛ إذ المذكور للأنبياء أبواب متعددة لا بابٌ واحد».

فَضَائِلُ نَتْلُوا[2] ثُمَّ غَزْوُ نَبِيِّنَا وَمَا قَدْ[3] جَرَى حَتَّى[4] الوَفَاة لِخَاتَمِ

قال الأبياري - بناءً على ما في «إرشاد الساري» -: «وقوله: (**فَضَائِلُ تَتْلُو**) أي: أنَّه يذكرُ بعد ذلك كتاب الفضائل؛ يعني: فضائل قريش والصحابة والمهاجرين والأنصار وما يتعلق بذلك.

(١) في (م) و(ر) و«عمدة السامع» و«عادات البخاري» و«إرشاد الساري»: «رتبة».

(٢) في (ر) و«الترجمة» و«عمدة السامع» و«الفوائد الدراري» و«لب الألباب» و«إرشاد الساري» و«عادات البخاري»: «تتلو».

(٣) في «عمدة السامع»: «وماذا».

(٤) في (ص): «فيه».

وقوله: (**ثُمَّ غَزْوُ نَبِيِّنَا**) ثم بعدَ ذلك كتابُ المغازي، وذكر غزواته - ﷺ - وبعوثه، وما جرى له ومنه في حياته - ﷺ - في الدعاء إلى الإسلام، ومكاتبة الملوك وغير ذلك (**حتى الوفاة**) أي: إلى وفاته - عليه الصلاة والسلام - .

وقوله: (**لِخَاتَم**) أي: لخاتم الرسل؛ متعلق بـ (**جرى**)».

وَإِنَّ نَبِيَّ اللهِ وَصَّى وَصِيَّةً   تَخُصُّ[1] كِتَابَ اللهِ، يَا طِيبَ عَازِمِ

قال الأبياري: «وقوله: (**وإنَّ نَبِيَّ اللهِ**... إلخ) أي: وبعد ذلك وصية النبي - ﷺ - والكتاب الذي هَمَّ بِكِتَابَتِهِ في مَرَضِ مَوْتِهِ بِالعَمَلِ بِالقُرْآنِ الشَّرِيفِ والتمسك به، و(**عازم**) - بالعين المهملة والزاي المعجمة - من العَزْم، والمراد منه: النَّبِيَّ - ﷺ - في عزمه على كتابة ذلك».

كِتَابٌ لِتَفْسِيرٍ يُعَقِّبُهُ[2] بِهِ   وإنَّ أُولي التَّفْسِيرِ أَهْلُ العَزَائِمِ

قال الأبياري - بناءً على ما في «إرشاد الساري» -: «وقوله: (**تَعَقَّبَهُ**) أي: تعقَّب كتاب وصية النَّبيِّ - ﷺ -؛ أي: ذكره عقبه.

وقوله: (**وَإِنَّ أُوْلِي التَّفْسِيرِ**) - بالكسر - استئناف؛ أي: أنَّ أصحاب تفسير القرآن؛ أي: العالمون بـ (**أهل العزائم**) أي: أرباب الهمم العلية والمقاصد السنية، قال - تعالى -: ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩] على ما قيل: أنها معرفةُ تفسير القرآن».

وَفِي ذَاكَ إِعْجَازٌ لَنَا وَلِنَسْلِنَا[3]   وأحباؤُه أَزْواجِهِ[4] أَهْلِ الكَرَائِمِ[5]

(١) في (ر) و«الفوائد الدراري» و«لب اللباب»: «يخص».

(٢) في «الترجمة» و«عادات البخاري» و«الفوائد الدراري» و«لب اللباب» و«إرشاد الساري»: «تعقبه».

(٣) في «الترجمة»: «ولنبينا»، وفي «عمدة السامع» و«الفوائد الدراري» و«لب اللباب» و«إرشاد الساري» و«عادات البخاري»: «ودليلنا».

(٤) في (ر) و«الترجمة» و«عمدة السامع» و«الفوائد الدراري» و«لب اللباب» و«إرشاد الساري» و«عادات البخاري»: «وإحياؤه أرواح».

(٥) في «الترجمة»: «المكارم».

قال الأبياري: «وقوله: (**وَفِي ذَاكَ إِعْجَازٌ لَنَا**) أي: في معرفة التفسير إعجاز القرآن؛ أي: كونه مُعجزًا للبشر».

ثم قال الأبياري - بناءً على ما في «إرشاد الساري» -: «وقوله: (**وَدَلِيلُنَا**) أي: معرفة أدلَّتنا في العقائد والأحكام الشرعية، وفيه - أيضًا - إحياء لأرواح أهل الكرائم: أي النفوس الكريمة بما فيه من العلوم والمعارف التي بها تحيا الأرواح الحياة الأبدية».

كِتَابُ النِّكاح، انْظُرْهُ مِنْهُ تَنَاسُلٌ[1] **حَيَاةٌ أَتَـتْ مِنْهُ لِطِفْلٍ فَحَالمِ**[2]

قال الأبياري - بناءً على ما في «إرشاد الساري» -: «وقوله: (**كِتَابُ النِّكَاحِ**) أي: وبعد ذلك - أي: كتاب التفسير - كتاب النكاح، وأشار إلى مناسبته للتفسير بالسابق واللاحق من قوله: (**وإِحْيَاؤُهُ أَرْوَاحَ أَهْلِ الكَرَائِمِ**).

وقوله: (**انْظُرْهُ فِيهِ تَنَاسُلُ حَيَاةٍ**... إلخ) أي: فذلك حياةُ الأرواح وهذا حياة الأجسام.

وقوله: (**مُحَالِم**) - بالحاء المهملة - أي: صائر إلى أن يبلغ الحلم».

وَأَحْكَامُهُ حَتَّى الوَلِيمةُ تِلْوهَا **ومِنْ بَعْدِهَا حُسنُ**[3] **العَشِيرِ الملائِمِ**

قال الأبياري: «وقوله: (**ومِن بَعْدها حُسْنُ العَشِيرِ**) أي: من بعد النكاح وتعلقاته حسن العشير؛ أي: المعاشر؛ أي: باب حسن المعاشرة مع الأهل، و(**الملائم**) صفة العشير، وفيه تلميح إلى التناسب بينه وبين النكاح».

كِتَابُ طَلاقٍ، فِيهِ أَبْوابُ فُرْقةٍ **وَفي النَّفَقَاتِ افْرِقْ لِيُسرٍ وَعَادِمِ**[4]

قال الأبياري: «وقوله: (**كِتَابُ طَلَاقٍ**... إلخ) على نسق ما قبله.

(١) في (م): «انظره فيه مسائل».

(٢) في (ص) و«الترجمة»: «فحاكم»، وفي (م): «كالم»، وفي «عمدة السامع» و«لب اللباب» و«إرشاد الساري» و«عادات البخاري»: «محالم»، و«الفوائد الدراري»: «بحالم».

(٣) في (م): «حق».

(٤) في (ص): «وغارم».

وقوله: (**وَفِي النَّفَقَاتِ**... إلخ) أي: وفي أبواب النفقات أبواب نفقة المُوسر والمُعدم - أي: المعسر -؛ يُشيرُ إلى باب نفقة المعسر على أهله».

وَأَطْعِمَةٌ حَلَّتْ، وَأُخْرَى فَحُرِّمَتْ لِيَجْتَنِبَ الإنْسانُ إِثْـمَ[1] المَحَارِمِ

قال الأبياري: «وقوله: (**وَأَطْعِمَةٌ**... إلخ) أي: ويتلو ذلك أطعمة؛ أي: كتاب الأطعمة وأبواب ما يحل وما يحرم، ومناسبتها للنفقات حتى ذكرت عقبها ظاهرة».

وَعَقٌّ عَنِ المَوْلُودِ يَتْلُو مَطَاعِمًا كَذَا الذَّبْحُ مَعْ صَيْدٍ بَيانَ المُلائِمِ

قال الأبياري: «وقوله: (**وَعَقٌّ**... إلخ) - بالعين المهملة المفتوحة والقاف - مبتدأ، ويتلو خبره، وهو على تقدير مضاف، وباب العق عن المولود؛ أي: طلب ذبح عقيقته.

وقوله: (**كَذَا الذَّبْحُ**... إلخ) أي: كذلك يتلو الذبحَ - أي: كتاب البائح والصيد -؛ لأنَّ كُلًّا طعام وذبح، والظاهرُ أنَّ قوله: (**بيان الملائم**) - بالنصب - مفعول لمحذوف؛ أي: افهم بيانَ الملائم؛ أي: انضمام الملائم بعضه لبعض».

وَأُضْحِيةٌ فِيها ضِيافةُ رَبِّنَا وَمِنْ بَعْدِهَا المَشْرُوبُ يَأتي لِطاعِمِ

قال الأبياري: «وقوله: (**وَأُضْحِيَةٌ**) أي: وكتاب الأضحية على نسق ما قبله.

وقوله: (**فِيْهَا ضِيافَةُ رَبِّنَا**) استطرادٌ ببيان حكمتها، وأنَّها ضيافة من الله للناس أيام العيد.

وقوله: (**وَمَنْ بَعْدَهَا لِمَشْرُوبٍ**) أي: كتاب الأشربة أو أحكام المشروبات؛ لقوله - تعالى -: ﴿كُلُواْ وَاشْرَبُواْ﴾ [البقرة: ٦٠]».

وَغَالِبُ أَمْرَاضٍ بَأكْلٍ وَشُرْبِهِ كِتابٌ لمرضَانَا بِـدَفْـعِ[2] المآثِمِ

(١) في (ر): «إلى».

(٢) في (ص) و(م) و«الترجمة» و«عادات البخاري» و«الفوائد الدراري» و«لب اللباب»: «برفع»، وفي «إرشاد الساري»: «لرفع».

قال الأبياري: «وقوله: (**وَغَالِبُ أَمْرَاضٍ بِأَكْلٍ وَشُرْبِهِ**): أي: حاصلٌ بسببِ أكلِ الإنسان وشُربه، فهو مُتولد عنهما، فلذا ذكر كتاب المرضى والطب عقبهما.

وقوله: (**بِرَفْعِ المَآثِمِ**) يظهرُ أنَّه تحريفٌ، والصواب: (برفعِ المآلم) - باللام بعد الهمزة الممدودة - جمع (مالَم) مصدرٌ ميمي من الألم؛ أي: مصحوبًا هو - أي: كتاب المرضى - بالطب الذي يرفع المآلم».

فَبالطِّبِّ[1] يُسْتَشْفَى مِن الدَّا برُقْيَةٍ[2] بفَاتِحَةِ القُرآنِ ثُمَّ الخَوَاتِمِ

قال الأبياري: «ثم ذكرَ فيهِ - أي: في الطب - باب الرقى؛ لأنها من جُملة الطبِّ كما قال: (**فبِالطِّبِ يُسْتَشْفَى مِنَ الدَّا** - بالقصرِ للضرورة - ... إلخ)».

لِبَاسٌ بِهِ التَّزيينُ فَانْظُره[3] بعْدَه كَذَا أدَبٌ يُؤتى به بالكَرائِمِ[4]

قال الأبياري: «ومن المعلوم أنَّ الإنسان كما يحتاج إلى الطعام والشراب يحتاج إلى اللباس ليتزيَّن به، فلذا ذكر كتاب اللباس بعد الطب الذي هو من تعلُّقات الأكل والشرب، وإذا استوفى الإنسان ما به يتربَّى جسمه ويتحسَّن؛ التفتَ إلى ما به تتربَّى روحه وتتكمَّل، وذلك بالأخلاق المرضية والآداب السُّنية السَّنية، فذكر بعد ذلك كتاب الآداب، و(**الكرائم**) هي الأفعال الكريمة، و(**به**) بمعنى: فيه؛ أي: يُذكرُ فيه الأفعال الجليلة».

وإنَّ بالاسْتِئْذَان حَلَّت[5] مَصَالحُ به تُفْتَحُ[6] الأَبْوَابُ وَجْهَ المُسَالِمِ
وَبالدَّعَوَاتِ الفتحُ من كُلِّ مُغلقٍ وَتَيسيرُ أَحْوالٍ لأَهْل المغَارِمِ[7]

(١) في (أ) و(ص): «وبالطب».
(٢) في (ص): «بريقه».
(٣) في «عادات البخاري» و«لب اللباب» و«إرشاد الساري»: «وانظره».
(٤) في (م): «بالكوارم»، وفي (ر): «بالمكارم».
(٥) في (ر): «جلب».
(٦) في (أ) و(ص) و«الفوائد الدراري»: «يفتح».
(٧) في «عادات البخاري» و«إرشاد الساري»: «المعازم»، وفي «لب اللباب»: «المعاظم».

قال الأبياري: «ثم من جملة الآداب: الاستئذان في دخول بيت الغير، و(**به تُفتح الأبواب**) المغلقة في (**وجه المُسالم**) أي: المُستأذن الذي ليسَ بينه وبين المستأذَن عليه عداوةٌ إذا أراد دخوله، فهو سبب في فتحِ الأبواب الحسِّية والدعاء سببُ في فتح الأبواب المعنويةِ للمطالب الإنسانية، فناسب أن يذكر كتاب الدعاء عقبَ كتاب الاستئذان، وفَصْلُهُمَا بترجمة - مع دخولهما في الآداب - لعله لجلالتهما وعِظَم الأحكام والأغراض المترتِّبة عليهما، كما أشار لذلك الناظم بقوله: (**وَبِالدَّعَواتِ الفَتْحُ مِنْ كُلِّ مُغْلَقٍ وَتَيْسِيرُ أحوالٍ لأهلِ المَعَازمِ**) - بالعين المهملة ثم الزاي - جمع (معزم)؛ بمعنى: العزم والقصد».

رِقاقٌ لَهَا[١] **بَعْدَ الدُّعَاءِ تَذَكُّرٌ**[٢] **وَلِلْقَدَرِ اذْكُرْه لأَصْلِ**[٣] **الدَّعَائِمِ**

قال الأبياري: «وقوله: (**رِقَاق**) - بكسر الراء - يعني: كتاب الرقاق بعد كتاب الدعاء، وهو جمع رقيقة؛ أي: مُرققة؛ يعني: الأمور التي ترقِّقُ القلب ويحصل بها التذكُّر؛ أي: الاتعاظ.

وقوله: (**وَلِلْقَدَرِ اذْكُرْهُ**) أي: القَدَرَ - بالتحريك - أي: كتاب القدر بعد كتاب الرقائق (**لأهل الدعائم**) جمع دِعامة: ما يُعتمد عليه؛ يعني: لأهل الاعتماد والتوكل عليه - تعالى -».

وَلا قَدَرٌ إلَّا مِن الله وَحْدَه تَبرُّرُنا[٤] **بالنَّذْرِ يُوفي**[٥] **بخَاتَمِ**[٦]

قال الأبياري: «وقوله: (**وَلَا قَدَرَ... إلخ**) استطراد.

(١) في «عادات البخاري» و«لب اللباب» و«إرشاد الساري»: «بها».
(٢) في (م): «بذكره».
(٣) في «لب اللباب» و«إرشاد الساري»: «لأهل».
(٤) في (ص): «تبرزنا»، وفي (م): «يبرئنا».
(٥) في (ر): «يوفا».
(٦) في «الترجمة»: «بحاكم»، وبدلها في (م) بياض، وفي «عادات البخاري» و«الفوائد الدراري» و«لب اللباب» و«إرشاد الساري»: «شوقًا لخاتم».

وقوله: (**تَبرُّرُنَا بِالنَّذْرِ**) أي: وتبررنا بالنذر؛ أي: وبعد الدر أبوابُ نذرِ التَّبرُّر الذي يحمل عليه الشَّوق إلى حسن ختام الأمر المطلوب».

وَأَيْمَانٌ[1] من كُتُبٍ وكَفَّارةٌ لَها[2]   كَذَا النَّذْرُ[3] في لُجٍّ[4] بَدَا مِن مُلاحِمِ

قال الأبياري: «وقوله: (**وَأَيْمَانٌ مِنْ كُتُبٍ**) مبتدأ وخبر، و(**أيمان**) بفتح الهمزة على تقدير مضاف؛ أي: وكتاب الأيمان من جملة الكتب، يريد بهذه الجملة - التي هي كالسماء فوقنا -: أنَّ الأيمان بعد نذر التبرر.

وقوله: (**وَكَفَّارَةٌ لَهَا كَذَا النَّذْرُ**... إلخ) أي: وبابُ كفارةِ اليمينِ ونذر اللجاج، وظاهره أنَّ النذر المذكور بعد الكفارة، وليس كذلك؛ بل هو والأيمان في ترجمة واحدةٍ، وباب كفارة الأيمان بعد النذور. وقوله: (**بَدَا**) أي: ظهر، ضميره للنذرِ المذكور، و(**المَلَاحِم**) - بفتح الميم وبالحاء المهملة -: الشدائد؛ مِن التَحَم الحرب: اشتدَّ».

وَأحوَالُ[5] أَحْياءٍ تَتِمُّ[6] وَبَعْدَهَا   مَوَارِيثُ أَمْـوَاتٍ[7] أَتَتْ للمُقاسِمِ

قال الأبياري: «وقوله: (**وَأَحْوَالُ أحْياء تَتِمُّ**) تمهيدٌ لوجهِ ذِكرِ كتاب الفرائض بعد ذلك؛ أي: أنَّه بمضمون التراجم المتقدمة تتم أحوال الأحياء، ثم يعقبها أحوال الأموات، فلذا أعقب ذلك كتاب الفرائض».

فَرَائِضُهُمْ فِيها كِتَابٌ يَخصُّهُمْ[8]   وَقَدْ تَمَّت الأَحْوالُ حَالاتُ[9] سَالِمِ

(١) في (ر): «فأيمان».
(٢) في (ر): «بها».
(٣) في (م): «البدء».
(٤) في (ر): «يج».
(٥) بعدها في (م): «من».
(٦) في (أ): «تم»، وفي (ص): «يتم».
(٧) في (م): «موادث أموال».
(٨) في (م) و(ر) و«عادات البخاري» و«لب اللباب» و«الفوائد الدراري»: «يخصها».
(٩) في (ص): «أحوال».

قال الأبياري: «وقوله: (**حَالَاتُ سَالِمِ**) بدل من (**الأحوال**)، و(**سالم**) أي: من القاذورات المعنوية التي هي المعاصي، وبقي ما يتعلق بحالِ من يأتي تلك القاذورات فذكرَ كتاب الحدود، فظهرت المناسبة بين السابق واللاحق».

ومَنْ يَأتِ قَاذُورًا تَبَيَّن حَدُّهُ[(١)] **وَحَارَبهُم**[(٢)] **فيه أَتَى**[(٣)] **حَتْمَ حَاتِمِ**

قال الأبياري - بناءً على ما في «إرشاد الساري» -: «وقوله: (**مَحَارِبُهُم فِيهَا أَتَتْ**) أي: حِرَاباتهم؛ يعني: المحاربين من أهل القاذورات فيها؛ أي: في الحدود؛ أي: بعدها، أو: في القاذورات؛ أي: داخلة فيها، فلذا ذُكرت بعد الحدود، ومراده: كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة.

وقوله: (**حَتْمُ حَاتِمِ**) - بحاء مهملة ثم فوقية فيهما - أي: حتم ذلك، وجزم به حَتمًا من حاتم؛ وهو الله - تعلى - أو النَّبيُّ - ﷺ -».

وَفي غُرَّةٍ[(٤)] **فَاذْكُر دِياتٍ لأنْفُسٍ**[(٥)] **وفيه**[(٦)] **قِصَاصٌ جا لأهْلِ الجَرائِمِ**

قال الأبياري: «وقوله: (**وَفِي غُرَّةٍ**... إلخ) هو بضم الغين المعجمة وتشديد الراء؛ أي: في ذكر الغُرَّةِ الواجبة في الجناية على الجنين.

وقوله: (**فَاذْكُرْ دِيَاتٍ**... إلخ) الفاء زائدة، وصريحُ كلامه أنَّ ترجمة الدِّيَات مذكورةً في تراجم الغُرة، فالغُرة سابقة والديات لاحقة، وليس كذلك، بل الأمرُ بالعكس، فكتاب الديات عقبة كتاب المحاربين، وفي أبوابه: باب جنين المرأة، وكذا قوله: (**وَفِيهِ**

---

(١) في (ص): «وحده».

(٢) في «الترجمة» و(م) و(ر) و«عادات البخاري» و«الفوائد الدراري» و«لب اللباب» و«إرشاد الساري»: «محاربهم».

(٣) في «الفوائد الدراري»: «فيه أتت»، وفي «لب اللباب»: «فيها أنت»، وفي «إرشاد الساري»: «فيها أتت».

(٤) في (ر): «غيره».

(٥) في (م): «الأنفس».

(٦) في «الترجمة» و«الفوائد الدراري»: «وفيها».

قِصَاصٌ) فإنَّ بابَ القصاص في كتاب الديات قبل باب الجنين، ترجم له بقوله: باب قول الله - تعالى -: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ ﴾ [البقرة: ١٧٨] بعد الديات بباب واحد، وقبل باب الجنين بأبواب شتَّى».

وَرِدَّةُ مُرتَدٍّ[١] فَفِيهَا[٢] اسْتِتَابَةٌ ... بِــرِدَّتِـهِ زَالــتْ عُـقـودُ العَواصِمِ

قال الأبياري: «وقوله: **(وَرِدَّةُ مُرْتَدٍ)** أي: وبعد ذلك **(رِدَّةٌ... إلخ)** أي: كتاب المرتدين.

وفي قوله: **(وَفِيهِ اسْتِتَابَةٌ... إلخ)** أن أصلَ التَّرجمة بكتابِ المُرتدِّينَ، وفيها باب استتابتهم - مثلًا -، وليس كذلك؛ بل المذكور كتاب استتابة المرتدين وقتالهم، وبعد ذلك باب حكم المرتد والمرتدة، وباب قتل من نسب إلى الردة.

وقوله: **(بِرِدَّتِهِ... إلخ)** استطرادٌ ببيان وجهِ قتلِ المُرتد، و**(العواصم)** الأمور التي عصمت دمه وماله من الإيمان وأعماله».

وَلَكِنَّما الإِكْرَاهُ رَافِعُ حُكْمِهِ ... كَـذا حِيَلٌ جَـاءتْ لِفَكِّ التَّلازُمِ

قال الأبياري: «وقوله: **(وَلَكِنَّمَا الإِكْرَاهُ رَافِعُ حُكْمِهِ)** أي: حكمُ ذلك الارتداد الذي يحصلْ به؛ فله به أتم مناسبة، فلذا ذُكر عقبه، وترجمه المصنِّف بلفظ: (كتاب الإكراه)، وذكر بعده (باب من اختار الضرب والقتل والهوان على الكفر)، ثم أبوابُ الإكراهِ في البيع والنكاح وغيرهما، لكون ذلك من أفراد مطلق الإكراه.

وقوله: **(كَذَا حِيَلٌ... إلخ)** أي: أنَّه ترجمَ بعدَ أبوابِ الإكراه للحِيَل؛ فقال: (باب الحيلة في النكاح)، (باب ما يُكره من الاحتيال في البيوع)... إلخ، ولعلَّ مُنَاسَبته للإكراه أنَّ في الارتدادِ بالإكراه تخلصًا من القتلِ وتحيُّلًا على خلاصِ النفسِ، فناسبَ أن يذكر مَعهُ التَّحيل في باقي الأحكام، فإنَّ به ينفكُ التلازمُ فيها كما ينفكُ به فيه».

---

(١) في (م): «المرتد».

(٢) في (ر) و«عادات البخاري» و«الفوائد الدراري» و«لب اللباب» و«إرشاد الساري»: «ففيه».

وَفي بَاطِنِ الرُّؤيَا لِتَعْبير أَمْرِهَا   وَفِتْنَتُهَا قَامَتْ[١] [فَمَا مِنْ][٢] مُقَاوِمِ

قال الأبياري: «ثم انظر ما معنى قوله: (وَفي بَاطِنِ الرُّؤْيَا... إلخ)؟ فإن كانَ المرادُ أنَّ أبوابَ الرؤيا وتعبيرها بعد أبواب الحيل؛ فصحيحٌ، لكن لا يؤدِّيه هذا التعبير، بل لم أفهم له معنًى أصلًا!

وقوله: (وَفِتْنَتُهَا قَامَتْ... إلخ) كأنه يُشير إلى قوله - تعالى -: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِيٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠]، ويرمزُ إلى أن كتاب الفتن بعد الرؤيا لذلك، ولكن - لا وربك! - ما تفيد هذه العبارة ذلك».

وَأَحْكَام خِلِّيفا[٣] يُزيلُ تَنازُعًا   كِتابُ التَّمَنِّي جَاء رَمْـزًا لِراقِمِ[٤]

قال الأبياري: «وقوله: (وَإِحْكَامُهَا... إلخ) لعلَّ مُراده: أنَّ إحكامها - أي: إتقانها - من جهة الخُلف؛ أي: الاختلاف الواقع بين علماء التعبير فيها يُزيلُ التنازع في أمرها، وأنها تقع بحسب ما تُعبَّر، وأيًّا ما كان؛ فالله أعلم بما أراد».

وَلا تَتَمَنَّوا كَانَ[٥] فِيه تَوَاتُرٌ   وَأَخْـبَـارُ آحَـادٍ حِـجَـاجٌ لِعَالِمِ

قال الأبياري: «وقوله: (كِتَاب التَّمَنِّي... إلخ) لعلَّ الشارح تركَ هنا أبياتًا تضمنَّت ذِكر الأحكام، وإلَّا فبعد الفتن كتاب الأحكام، وفيه تراجم الحكام وأعمالهم وبَيعتُهم، ثم كتاب التمني، ولعل قوله: (وَلا تَتَمَنَّوا... إلخ) إشارةٌ لكنتةِ ذكره عقب الأحكام، وأن أمر الحكام مما تشتهيه النفوس وتتمناه، وقد قال الله - تعالى -: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْاْ مَا فَضَّلَ

(١) في (م): «فاتت».

(٢) في (ص): «فا من».

(٣) في «إرشاد الساري» و«عادات البخاري» و«لب اللباب»: «وإحكامها خلفًا»، وفسَّرها الأبياري بالإتقان، والصواب: أنها (الأحكام)؛ وهو الكتاب الذي بعد (الفتن) في «صحيح البخاري»، ومنهُ يُعلم ما في كلامه.

(٤) في (ر): «جار من الراقم».

(٥) في «الفوائد الدراري» و«لب اللباب» و«إرشاد الساري»: «جاء».

ٱللَّهُ بِهِۦ بَعۡضَكُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۚ﴾ [النساء: ٣٢].

وقوله: (**جَاءَ فيه**) أي: في هذا الأمر - وهو التمني - (**تواتر**) أي: إخبار ذو تواترٍ.

وقوله: (**وَأَخْبَارُ آحَادٍ**) أي: وجاء في هذا الكتاب أخبار الآحاد، ومراده: باب ما جاء في إجازة خبر الواحد، وفيه من الإبهام ما لا يخفى.

وقوله: (**حِجَاجٌ**... إلخ) أي: إنَّ في أحاديثه ما يحتجُّ به على من لم يقبله على ما سبق تفصيله».

كِتَابُ اعْتِصَامٍ[1] فَاعْتَصِم بِكِتَابِهِ وَسُنَّةَ خَيرِ الخلقِ عِصْمَةُ عَاصِمِ

قال الأبياري: «وقوله (**كِتَابُ اعْتِصَامٍ**) أي: وبعد كتاب التمني كتاب الاعتصام، ثم كتاب التوحيد، وهو آخر تراجم كُتُب الكِتاب».

وَخاتِمةُ[2] التَّوحيدِ طَابَ خِتَامُهَا بِمَبْدَئهَا[3] عِطْرٌ وَمِسْكٌ لِخَاتَمِ

فَجَاءَ كِتَابٌ جَامِعٌ لِصِحَاحِهَا[4] لِحَافِظ عَصْرٍ قَدْ مَضَى في التَّقَادُمِ

أَتَى لِلبُخَاريِّ[5] مَدْحُهُ بِصَحِيحِهِ[6] وَحَسْبُكَ[7] بالإجماع في مَدْحِ جَازِمِ[8]

أَصَحُّ كِتابٍ بَعْدَ تَنْزِيل رَبِّنا وَنَاهِيكَ بالتَّفْضيل فَاجْأَرْ لِرَاحِمِ[9]

---

(١) في (أ) و(ص) و«الترجمة» و«عادات البخاري»: «عصام».

(٢) في (ص) و(م) و(ر) و«الترجمة» و«إرشاد الساري»: «وخاتمة».

(٣) في (ص): «لمبدأها»، وفي «الفوائد الدراري»: «يميديها».

(٤) في (م) و(ر) و«الترجمة» و«عادات البخاري» و«الفوائد الدراري» و«لب اللباب» و«إرشاد الساري»: «من صحاحها».

(٥) في «عادات البخاري» و«الفوائد الدراري» و«لب اللباب»: «في البخاري».

(٦) في «عادات البخاري» و«الفوائد الدراري» و«لب اللباب» و«إرشاد الساري»: «لصحيحه».

(٧) في (م): «وحيد»، وفي «تراجم البخاري»: «وحسبه».

(٨) في «عادات البخاري» و«الفوائد الدراري» و«لب اللباب» و«إرشاد الساري»: «حازم».

(٩) في (ر): «فخر الراحم».

وَقُلْ: رَحِمَ الرَّحْمَنُ عَبْدًا مُوَحِّدًا تَحَرَّى صَحيحَ[1] القَصْدِ[2] سُبْلَ المعَالِمِ[3]

وَفي سُنَّةِ المخْتَارِ يُبدي صَحِيحَهَا بإسْنَادِ أهْلِ الصِّدقِ مِنْ كُلِّ حَازِمِ

وإنَّا توخَّيْنَا[4] كِتَابًا يَخُصُّهُ عَلَى أوجُـهٍ تَأْتي عِجَابًا لِغَانِمِ

عَسَى اللهُ يَهْدينا جَميعًا بِفَضْلِهِ إلى سُنَّةِ[5] المخْتَارِ رَأس[6] الأكَارِمِ

وَصَلَّى عَلى المخْتَارِ أَللهُ[7] ربُّنا يُقَارِنُها التَّسليمُ في حَالٍ دَائمِ[8]

وَآلٍ لَهُ والصَّحب مَعْ تَبَعٍ لَهُ[9] يَـقْـفُـون[10] آثـارًا أتـتْ بدَعَائمِ

بتكريرِ مَا يَبدو وَتَضعيفِ عَدِّهِ وفي بَدئها والختْمِ مِسكُ[11] الخَواتِمِ[12]



(١) في (ص): «سبيل».

(٢) سقطت من (ر).

(٣) في (ص) و(م) و(ر) و«الترجمة» و«عادات البخاري» و«الفوائد الدراري» و«لب اللباب» و«إرشاد الساري»: «العلائم».

(٤) في (ص): «تواخينا».

(٥) في «الفوائد الدراري»: «سنن».

(٦) في (م): «زين».

(٧) الهمزة لضرورة الوزن الشعري.

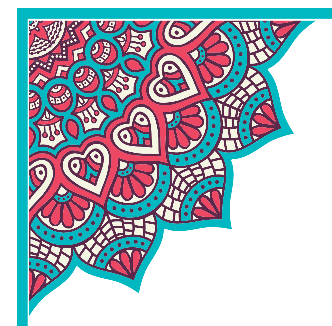
(٨) عجز البيت في (م): «صلاة مدى الأزمان مسك الخواتم»، وبعده: «تمت»؛ فسقط منه البيتان الأخيران.

(٩) في (أ) و(ص) و(ر) و«الترجمة» و«عادات البخاري» و«الفوائد الدراري» و«لب اللباب»: «لهم».

(١٠) في «الترجمة»: «تَقَفَّوْنَ»، وفي «الفوائد الدراري» و«لب اللباب»: «يُقَفّون».

(١١) في (أ) و(ص): «مثل»، وفي (ر) و«الترجمة»: «طيب».

(١٢) آخرها، والحمد لله رب العالمين.




نسخة أبي اليمان عن شعيب بن أبي حمزة عن الإمام الزهري في «صحيح البخاري»

د. محمد عيد المنصور




الحمد لله موفق عباده الصالحين، والصلاة والسلام على من دعا بالنضرة في وجوه المحدِّثين، وعلى آله وصحبه، ومتبعي آثاره وحملة سننه.

وبعد: فإن للإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاريَّ فضلًا كبيرًا لاينكره إلا حاقد أو جاهل، ولكتابه «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» المكانة السامية في قلوب الأمة التي تلقته بالقبول.

وكان لمدينة حمص الشام مكانة سامية عند المحدِّثين عامة، وعند الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ خاصَّة، فقد زارها وأقام فيها مدة من الزمن، وحدَّث عن ثمانية من كبار علمائها أحاديث كثيرة في كتابه «الصَّحيح» فضلاً عن غيره من كتبه.

وشيوخه منها في «الصَّحيح» هم:

الحكم بن نافع أبو اليمان البهراني.

حيوة بن شريح بن يزيد الحضرمي.

خالد بن خلي أبو القاسم الكلاعي.

خطاب بن عثمان الطائي الفوزي.

عبد القدوس بن الحجاج أبو المغيرة الخولاني.

عصام بن خالد أبو إسحاق الحضرمي.

علي بن عياش بن مسلم الألهاني.

يحيى بن صالح أبو زكريا الوحاظي.

وفي هذا البحث سأتكلم عن رواية الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأحاديث الإمام الزهري من طريق تلميذه المحدِّث المتقن ابنه بشر بن أبي حمزة الحمصي، ورواية أبي اليمان الحكم بن نافع عنه.

قال الإمام الحازمي في كتابه «شروط الأئمة الخمسة» (ص ١٥١- ١٥٣):

«أصحاب الزهري على طبقات خمس، ولكلِّ طبقة منها مزيةٌ على التي تليها وتفاوت.

فمن كان في الطبقة الأولى فهو الغاية في الصحة، وهو غاية مقصدِ البُخارِي.

والطبقة الثانية شارَكَتْ الأولى في العدالة، غير أنَّ الأولى جَمَعتْ بين الحفظ والإتقان وبين طول الملازمة للزهري، حتى كان فيهم من يُزَامِلُه في السفر، ويُلازِمُه في الحضر، والطبقة الثانية لم تُلازِم الزهريَّ إلَّا مدةً يسيرة فلم تُمارِسْ حديثه، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى، وهم شرط مسلم».

ثم ذكر أهل الطبقة الثالثة والرابعة والخامسة فصل فيها.

ثم قال: «فأمَّا أهلُ الطبقة الأولى فنحو مالك، وابن عيينة، وعُبَيد الله بن عُمَر، ويونس، وعقيل الأيليين، وشعيب بن أبي حمزة، وجماعةٍ سواهم.

وأمَّا أهل الطبقة الثانية فنحو عبد الرحمن بن عَمْرو الأَوْزَاعِيِّ، والليث بن سعد، والنعمان بن راشد، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر، وغيرِهم....» إلى آخره.

فجعل الإمام الحازميُّ (شعيبَ بن أبي حمزة) من الطبقة الأولى التي هي الغاية في الصحة، وهي غاية مقصد الإمام البخاري، وقرنه بمالك وابن عيينة والكبار.

ترجمة شعيب بن أبي حمزة الحمصي:

هو الإمام، الثقة، المتقن، الحافظ، شعيب بن أبي حمزة دينار، أبو بشر الأموي مولاهم، الحمصي، الكاتب.

سمع: الزهري وأكثر عنه، ونافعاً، وعكرمة بن خالد، ومحمد بن المنكدر، وزيد بن أسلم، وأبا الزناد، وأبا طوالة عبد الله بن عبد الرحمن، وعبد الوهاب بن بخت، وعدة.

وعنه: ابنه؛ بشر لقيه البخاري وحدَّث عنه وبقية، والوليد بن مسلم، ومحمد بن حمير، وأبو حيوة شريح بن يزيد، وأبو اليمان الحكم بن نافع، وعلي بن عياش، وآخرون.

وكان بديع الكتابة، وافر المهابة.

سمعه محمد بن حمير يقول: رافقتُ الزهري إلى مكة، فكنت أدرس أنا وهو القرآن جميعاً.

قال أبو زرعة الدمشقي: حدثني أحمد بن حنبل، قال: رأيت كتب شعيب، فرأيت كتباً مضبوطة مقيدة، ورفع أحمد من ذكره.

قلت: فأين هو من يونس؟ قال: فوقه.

قلت: فأين هو من عقيل؟ قال: فوقه.

قلت: فأين هو من الزبيدي؟ قال: مثله.

قال حنبل: سمعت أبا عبد الله يقول: كان شعيب بن أبي حمزة قليل السقط.

وقال الأثرم: قال أحمد: نظرت في كتب شعيب، كان ابنه يخرجها إليِّ، فإذا بها من الحُسْنِ والصِّحة ما لا يقدر - فيما أرى - بعض الشباب أن يكتب مثلها صحة وشكلاً، ونحو ذا.

قال المفضَّل الغلابي: كان عند شعيب، عن الزهري نحو ألف وسبعمائة حديث.

وقال عباس الدوري: عن يحيى بن معين: أثبتهم في الزهري: مالك، ومعمر، وعقيل، ويونس، وشعيب بن أبي حمزة، وابن عيينة.

روى له أصحاب الكتب الستة وغيرهم.

مات سنة ١٦٣هـ[(١)].

ترجمة شيخ البخاري: الحكم بن نافع الحمصي

أبو اليمان الحكم بن نافع البهراني الحمصي، الحافظ، الإمام، الحجة، أبو اليمان البهراني، الحمصي.

---

(١) انظر: «معرفة الثقات» للعجلي (٦٦٩)، و«الجرح والتعديل» (٤/ ٣٤٤)، و«الثقات» لابن حبان (٨٤٧٢)، و«سير أعلام النبلاء» للإمام الذهبي (٧/ ١٨٧).

ولد سنة ثمانٍ وثلاثين ومائة، وطلب العلم سنة بضع وخمسين.

قال إبراهيم بن دِيْزِيل: سمعت أبا اليمان يقول: قال لي أحمد بن حنبل: كيف سمعت الكتب من شعيب؟

قلت: قرأتُ عليه بعضه، وبعضه قرأه عليَّ، وبعضه أجاز لي، وبعضه مناولة. قال: فقال في كله: أخبرنا شعيب.

وروى: أبو زرعة النصري، عن أبي اليمان، قال: كان شعيب عَسِراً في الحديث، فدخلنا عليه حين حضرته الوفاة، فقال: هذه كتبي، وقد صحَّحتها، فمن أراد أن يأخذها، فليأخذها، ومن أراد أن يعرض، فليعرض، ومن أراد أن يسمعها من ابني، فليسمعها، فإنه قد سمعها مني.

قال أبو حاتم: كان أبو اليمان يسمى كاتب إسماعيل بن عياش، كما يسمى أبو صالح كاتب الليث، وهو ثقة، نبيل، صدوق.

وقال العجلي: لا بأس به.

وقال ابن عمار الموصلي: كان ثقة.

أخرج له أصحاب الكتب الستة وغيرهم.

كان أبو اليمان عالم وقته بحمص، استقدمه المأمون ليوليه قضاء حمص.

مات بحمص في ذي الحجة سنة ٢٢٢هـ[(١)].

أحاديث الحكم بن نافع أبي اليمان عن شعيب بن أبي حمزة في «صحيح البخاري» تحمل الأرقام الآتية:

[٧][١٤][١٨][٢٧][٣٥][٥٦][٨٩][٩٣][١٦٤][١٩٨][٢٢٠][٢٣٨][٣٧٢]
[٤٣٥][٤٥٣][٥٤٠][٥٥٠][٦٠١][٦٢٦][٦٤٨][٦٤٩][٦٨٠][٧٣٢][٧٣٤]

---

(١) انظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٢٦٩١)، و«معرفة الثقات» للعجلي (٣١٧)، و«الجرح والتعديل» (٣/ ١٢٩)، و«الثقات» لابن حبان (١٢٩٤١)، و«سير أعلام النبلاء» للإمام الذهبي (١٠/ ٣١٩).

[٧٣٨][٨٠٣][٨٠٦][٨٢٩][٨٣٢][٨٣٣][٨٦٢][٨٦٤][٨٧٦][٨٨٤][٨٩٤]

[٩٠٨][٩٢٥][٩٢٦][٩٤٢][٩٤٨][٩٩٤][١٠٢٣][١٠٣٦][١٠٩١][١١٠٥]

[١١٠٩][١١٢٣][١١٢٧][١١٣٧][١٣٥٨][١٣٦٥][١٣٨٤][١٣٩٩][١٤٠٠]

[١٤٠٢][١٤١٢][١٤٢١][١٤٤٣][١٤٥٦][١٤٦٨][١٥٨٩][١٦٤٣][١٧٢٦]

[١٨٧٤][١٩٢٦][١٩٣٦][١٩٦٥][١٩٧٦][٢٠٠١][٢٠٣٥][٢٠٤٧][٢١٥٥]

[٢٢١٧][٢٢٢٠][٢٢٢٩][٢٢٧٢][٢٣٢٥][٢٣٥٢][٢٣٩٧][٢٤٠٩][٢٤٥٠]

[٢٤٦٠][٢٥٣٣][٢٥٥٨][٢٥٩٦][٢٦٣٥][٢٦٣٨][٢٦٤١][٢٦٨٧][٢٧٠٨]

[٢٧١٩][٢٧٣٦][٢٧٥٣][٢٧٦٣][٢٧٨٦][٢٧٨٧][٢٧٩٧][٢٨٠٧][٢٨٢١]

[٢٨٥٨][٢٩١٠][٢٩١٣][٢٩٢٣][٢٩٣٧][٢٩٤٦][٢٩٥٦][٢٩٧٨][٣٠٤٥]

[٣٠٦٢][٣١٢٠][٣١٤٧][٣١٥٨][٣١٧٧][٣٢٢٣][٣٢٤٦][٣٢٦٠][٣٢٨٦]

[٣٣٥٦][٣٣٧٥][٣٣٨٦][٣٤٠٨][٣٤٢٦][٣٤٣١][٣٤٤٢][٣٤٦٦][٣٤٩٩]

[٣٥٠٠][٣٥١١][٥٣٢٢][٥٣٢٧][٣٥٨٧][٣٥٨٨][٣٥٨٩][٣٥٩٣][٣٥٩٨]

[٣٦٠٨][٣٦١٠][٣٦٢٠][٣٦٢١][٣٦٦٣][٣٦٦٦][٣٧١١][٣٧١٢][٣٧٢٩]

[٣٩٩٩][٤٠٠٥][٤٠٠٧][٤٠١١][٤٠٣٣][٤١٣٢][٤١٣٤][٤٢٠٣][٤٢٨٤]

[٤٣٧٣][٤٣٩٠][٤٣٩٩][٤٤٠١][٤٤٣٧][٤٤٨٢][٤٥٦٦][٤٦٢٣][٤٦٤٢]

[٤٦٥٩][٤٦٧٩][٤٦٨٤][٤٦٩٦][٤٧٧١][٤٧٧٢][٤٧٨٤][٤٧٨٥][٤٧٩٦]

[٤٨٩٦][٤٩٧٤][٤٩٨٤][٥٠٢٥][٥٠٤١][٥٠٧٤][٥٠٨٢][٥٠٨٨][٥١٠١]

[٥١٤٠][٥١٤٥][٥١٩١][٥١٩٥][٥٢٧١][٥٢٧٢][٥٤٠٨][٥٤٦٢][٥٥٧٦]

[٥٥٨٦][٥٦٠٨][٥٦٤٠][٥٦٧٣][٥٧١٥][٥٧٥٤][٥٧٧٣][٥٧٧٤][٥٧٧٥]

[٥٧٩٢][٥٨١١][٥٨١٤][٥٨٤٢][٥٨٦٠][٥٩١٤][٥٩٩٢][٥٩٩٥][٥٩٩٧]

[٦٠٠٠][٦٠١٠][٦٠٣٧][٦٠٦٥][٦٠٧٣][٦١٢٨][٦١٤٥][٦١٥٢][٦١٧٣]

[٦١٧٤][٦٢٠١][٦٢٠٥][٦٢٠٧][٦٢١٨][٦٢١٩][٦٢٢٨][٦٢٥٦][٦٢٩٨]

[٦٣٠٧][٦٣٥٦][٦٤٧٠][٦٤٨٣][٦٤٩٤][٦٤٩٨][٦٥٠٦][٦٥١٨][٦٥٤٥]

[٦٥٦٩][٦٥٧٣][٦٦٣٠][٦٦٣٦][٦٦٣٩][٦٦٨١][٦٦٩٤][٦٦٩٨][٦٧٦٩]

[٦٨٨٢][٦٨٨٧][٦٩٥٠][٦٩٦٥][٦٩٧٤][٦٩٩٠][٧٠٠٤][٧٠٢٦][٧٠٦٩]

[٧٠٨٢][٧١١٦][٧١١٨][٧١٢١][٧١٣٢][٧١٣٥][٧١٣٩][٧١٦١][٧١٦٣]
[٧١٦٤][٧١٨٤][٧١٩٦][٧٢١٣][٧٢٤٢][٧٢٤٤][٧٢٦٠][٧٢٩٤][٧٣٣٨]
[٧٣٤٧][٧٣٦١][٧٣٩٢][٧٤٠٢][٧٤١١][٧٤١٣][٧٤٢٢][٧٤٦١][٧٤٦٥]
[٧٤٧٤][٧٤٧٩][٧٤٩٥][٧٥٠٠][٧٥٢٣].

وقد بلغ عدد هذه الأحاديث التي رواها البخاري عن (أبي اليمان قال: أخبرنا شعيب): (٢٨٤) حديثاً.

وأحاديث شعيب بن أبي حمزة المعلقة في «الصحيح» (١٠ أحاديث) تحمل الأرقام الآتية:

[٨٥٠][١٣٥٥][٣٤٢٤][٥٣٧٢][٦٥٨٦][٧٠٠٠][٧١٩٨][٧٣٨٢][٧٠٦١]
[٧١٧١].

ومتابعات شعيب عن الزهري تحمل الأرقام الآتية:

[١٢٤٣][٦٢٤٩][٦٨٥١].

وقال بشر بن شعيب: حدَّثني أبي (شعيب بن أبي حمزة)، عن الزهري في الحديث [٣٩٢٧] وقد وصله الإمام أحمد في «مسنده».

وقال الإمام البخاري في «التاريخ الأوسط» (٢٧٧٠): تركنا بشر بن شعيب بن أبي حمزة أبو القاسم الحمصي مولى بني أمية حيًّا سنة ثنتي عشرة ومائتين.

كما حدَّث الإمام البخاري عن بشر بن أبي شعيب في «الصحيح» بواسطة فقال:

حدثني إسحاق: أخبرنا بشر بن شعيب بن أبي حمزة: حدثني أبي، عن الزهري في الحديثين الآتيين: [٤٤٤٧][٦٢٦٦].

وحدَّث البخاري أيضاً عن أبي اليمان في كتابه «بر الوالدين» (٥١)(٦٦).






نظم أبواب «صحيح البخاري»

للعلَّامة تقي الدين الهلالي

تحقيق

أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان




هذا النظم محفوظ بخط العلامة (بو خبزة)، ونقله مخلص السبتي في كتابه «السلفية الوهابية بالمغرب» (ص٣٤-٣٥)، وقال: «وكذلك الشأن في نظمه لأبواب «صحيح البخاري» في منظومة لا تزيد على تسعة عشر بيتًا، وتشتمل على أكثر من مئة ترجمة، وهي من بحر الخفيف، يقول: ...».

ثم ظفرتُ بهذه المنظومة ضمن أصل خطي في مكتبة أحمد بن عبد السلام هارون، حيث أوردها الهلالي - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - ضمن مسوَّدة مقدمة «الديوان» التي هي ربع مقدمة «الديوان» النهاية، وقد أثبتُّ الفروق هناك، وجاء في أول بدء ذِكْرِه للمنظومة قوله: «وسأثبت هنا ما وجدته من ذلك من مسوَّدته بخط يدي: القصيدة الأولى: كتب «البخاري»؛ منقولة من الخفيف: . . .» ثم سرد بعض أبياتها.

من تطويل واضطررت إلى نظمها دفاعا عن العقيدة السلفية ثم عن نفسي وسأثبت هنا ما وجدته من ذلك في مسودته بخط يده:

الفصل الأول كتب البخاري منقولة من الصحيح

(بدء وحي). إيمان. تعلم. وضوءا

واغتسل. وإذا الحيض. تلوى

وتيمم، وصلوة. الوقت. أذن

جمعة، بها تخف. بفطر. والضحى.

ثم، أوتر. واستسق. واحذر كسوفها

و. سجود القرآن. والقصر. يليه

وتهجد. وصل في المسجدين

اعمل بها واجبا. ولا تك. تنسى

عجلي. بجنائز وزكاة

حج. ثم. اعتمر. من أحصر اهدى

صم. وقم. وبليلة القدر. ترقى

واعتكف بع اسلم، لتشفع آجر

حول. اكفلي. وكيلا. مزكي

وازرعي. واسق. واستقرض. أدّ الدين. واحذر خصومة تأتي

أول قصيدة الهلالي لأبواب صحيح البخاري

وهي أصل خطي من مكتبة أحمد عبدالسلام هارون تلميذ الهلالي

قال الهلالي - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -[(١)]:

وقلتُ هذه القصيدة المقصورة، نظمتُ بها كتب «صحيح البخاري» تسهيلًا لحفظها ومراجعتها، اشتملَتْ هذه المنظومة - التي لا تزيد بيوتها على تسعة عشر - على أكثر من مئة ترجمة، والله الموفِّق، وهي من بحر الخفيف:

بَدْءُ وَحْيٍ آمِنْ تَعَلَّمْ وُضُوءًا   وَاغْتَسِلْ وَأَذَى الْـمَحِيضِ تَوَقَّى

وَتَيَمَّمْ وَصَلِّ فِي الْوَقْتِ أَذِّنْ   جُـمْعَة لَا تَـخَفْ بِفِطْرٍ وَأَضْحَى[(٢)]

ثُمَّ أَوْتِرْ وَاسْتَسْقِ وَاحْذَرْ كُسُوفًا   وَسُجُودُ الْـقُـرْآنِ وَالْقَصْرُ يُلْغَى

وَتَـهَجَّدْ[(٣)] وَصَلِّ فِي الْـمَسْجِدَيْنِ اعْـ   ـمَلْ بِـهَا صَالِـحًا[(٤)] وَلاَ تَكُ تَنْسَى[(٥)]

عَجِّلَنْ بِجَنَائِزٍ وَزَكَاةٍ   حُجَّ[(٦)] ثُمَّ اعْتَمِرْ مَنُ احْصِرَ أَهْدَى

بَعْدَ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ جَاءَ صَوْمٌ   وَقِـيَـامًا بِلَيْلَةِ[(٧)] الْـقَـدْرِ تَرْقَى

وَاعْتَكِفْ بِعْ[(٨)] أَسْلِمْ لِتَشْفَعَ[(٩)] آجِرْ   حَوِّلِ اكْفَلَ وَبِالْوَكَالَةِ تُكْفَى[(١٠)]

---

(١) في ديوانه المسمى: «منحة الكبير المتعالي في شعر وأخبار محمد تقي الدين الهلالي» (٦٨٠-٦٨٣ بتحقيقي).

(٢) كذا في «منحة الكبير المتعالي»، وفي مخطوطة مكتبة (بو خبزة)، وفي «السلفية الوهابية»: «لفطر وأضحى».

(٣) في مطبوع «السلفية الوهابية»: «وتجهد»! وفي نسخة (بو خبزة): «فتجهر»!!

(٤) () في (أصل مكتبة أحمد بن عبد السلام هارون): «واجبًا».

(٥) في نسخة (بو خبزة): «واجبًا».

(٦) في مطبوع «السلفية الوهابية»: «صبح»!

(٧) بدلها في مطبوع «السلفية الوهابية»: «يليه»! وجاء هذا البيت في (أصل مكتبة أحمد بن عبد السلام هارون) مبتور الصدر، وعجزه: «صُمْ وَقُمْ وَبِلَيْلَةِ القَدْرِ تَرْقَى».

(٨) في مطبوع «السلفية الوهابية»: «مع»!! وهذا خطأ؛ فبين (كتابِ الاعتكاف) و(كتابِ السَّلَم): (كتابُ البيوع).

(٩) في مطبوع «السلفية الوهابية»: «لتفشع»!!

(١٠) في نسخة (بو خبزة) وفي أصل (مكتبة أحمد بن عبد السلام هارون): «حولن اكفلن وليلًا فزكي»، وفي

وَازْرَعَنْ[(١)] وَاسْقِ وَاحْذَرِ الْقَرْضَ أَدَّالدْ   دَيْـنَ وَاحْــذَرْ خُصُومَةً وَتَـأَنَّـى
لُقْطَةً دَعْ لَا تَظْلِمَنَّ شَرِيكًا   وَارْهَنِ اعْتِقْ كَاتِبْ وَهَبْ مَا تَسَنَّى[(٢)]
وَاشْهَدَنْ لَا تَأْفِكْ وَأَصْلِحْ[(٣)] بِشَرْطٍ   أَوْصِ جَاهِدْ ثُمَّ الْـمَـنَاقِبُ تُـرْوَى[(٤)]
بَدْءُ خَلْقٍ وَأَنْبِيَاءُ كِرَامٌ   وَالْـمَنَاقِبُ[(٥)] فَضْلُ صَحْبٍ[(٦)] وَأَسْرَا
بِمَغَازٍ فَسِّرْ فَضَائِلُ ذِكْرٍ   وَدَعِ الْأَكْـلَ بِـالْقُـرَانِ فَـتَغْنَى
أَنْكِحَنْ وَاحْذَرِ الطَّلَاقَ وَأَنْفِقْ   أَطْعِمَنْ فِـي الْعَقِيقَةِ الذَّبْحُ يُبْغَى[(٧)]
ثُمَّ ضَحِّ وَاشْرَبْ لِدَائِكَ طِبًّا   وَالْبَسَنَّ الْآدَابَ بِــالْإِذْنِ تُدْعَى
وَالرَّقَائِقُ لِلْقُلُوبِ فَقَدِّرْ   وَاحْلِفَنْ[(٨)] وَانْـذِرَنْ لِرَبِّكَ تُكْفَى
كَفِّرَنْ بِفَرَائِضٍ وَحُدُودٍ   حَـارِبَـنْ مُـرْتَـدًّا وَلَا تُـدِ قَتْلَى[(٩)]
وَاسْتَتِبْهُ مِنْ قَبْلِ عَزْمِ قِتَالٍ   وَاعْلَمَنَّ[(١٠)] الْإِكْرَاهَ فِـي الدِّينِ يُنْفَى[(١١)]

«السلفية الوهابية»: «حول اكفلن وبالوكالة تكفى».

(١) في مطبوع «السلفية الوهابية»: «وأزر عن»!

(٢) في «السلفية الوهابية»: «وخذ الرهن واعتقن هب فتجزى»، ومن هنا إلى نهاية المنظومة ليس في (أصل مكتبة أحمد بن عبد السلام هارون).

(٣) في مطبوع «السلفية الوهابية»: «وأصبح»!! وهذا خطأ؛ فبين (كتابِ الشهادة) و(كتابِ الشروط): (كتابُ الصلح).

(٤) في نسخة (بو خبزة):

«وأشهدن مصلحًا بشرط   وأوصين بجهد وسيرة للمصطفى»

(٥) في نسخة (بو خبزة): «ومناقب».

(٦) في مطبوع «السلفية الوهابية»: «فضل وصحب»! والبيت لا يستقيم وزنًا ولا بحسب ترتيب (أبواب البخاري)، إلَّا بإسقاط (الواو) التي بين (فضل) و(صحب)، ووقع في مطبوع «السلفية الوهابية»: «وأسرى».

(٧) في مطبوع «السلفية الوهابية»: «ينبغى»! والبيت لا يستقيم وزنًا بها، ولعل الصواب ما أثبتُّه؛ إذ الكلمة غير ظاهرة في نسخة (بو خبزة)، وهي مجوَّدة في الأصل.

(٨) في مطبوع «السلفية الوهابية»: «واخلفن»!!

(٩) في نسخة (بو خبزة): «استتب مرتدًا والإكراه يلغى».

(١٠) في مطبوع «السلفية الوهابية»: «واعملن»!!

(١١) هذا البيت غير موجود في نسخة (بو خبزة).

حِيَلًا دَعْ وَلِلْمُرَائِي فَعَبِّرْ إِنْ عَلِمْتَ وَاحْكُمْ وَلَا تَتَمَنَّى[1]

خَبَرُ الْوَاحِدِ اقْبَلَنْ فَهْوَ حَقٌّ وَاعْتَصِمْ بِالقُرْآنِ وَحِّدْ لِتَعْلَى

[انتهى][2].



(١) في نسخة (بو خبزة):

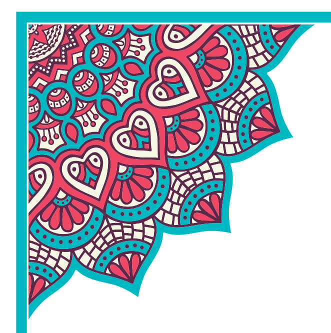
(حيلًا دع وعبر رؤيا فلا تضحي بها واحكمن ولا تتمنى)

نصرت بضرب الفتح بحسنه تفتحت الأزهار واخضل نورها

ورثه وآمن ثم قاتل وبشر توالى ابتسام البرق يا صاح فابزى

(هكذا، ورواية بناني أضبط). (من «السلفية الوهابية» في الهامش).

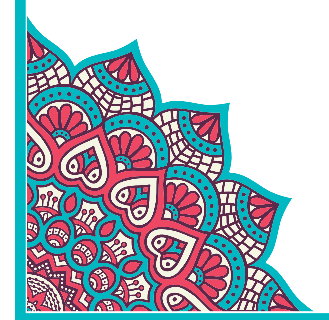
(٢) أثبتها (بو خبزة) في هذا الموضع بخط اليد، وبها ينتهي «ديوان الهلالي»، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.




قصيدة في ختم البخاري

للأديب الشاعر علي بن أيبك الدمشقي

شوكت رفقي آل شحالتوغ




بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه.

أما بعد..

فمن المعلوم ما للجامع الصحيح للإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أهمية في تاريخ السنة، فهو أصح كتاب دُوِّنت فيه أحاديث النبي ﷺ، وتلقاه علماء الإسلام قاطبة جيلًا بعد جيل بالقبول، وله مكانة في قلوب المسلمين.

والجامع الصحيح له مزايا عديدة، مثل طريقة تأليفه، وقوة أحاديثه، وطريقة اختيار أحاديثه، إلى غير ذلك[1].

وقد اعتنى العلماء بالجامع الصحيح، فمنهم من اعتنى بالدفاع عنه، ومنهم من اعتنى بشرح أحاديثه، ومنهم من اعتنى بترجمة مؤلفه الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى غير ذلك.

وكان من طرائق الاعتناء بالجامع الصحيح كتابةُ قصائد في فضل "الجامع الصحيح" ومزاياه، فألّف في ذلك غير واحد من أهل العلم، ومنهم الشيخ الأديب ابن أيبك الدمشقي، حيث نظم قصيدة في مدح "الجامع الصحيح".

فوقع الاختيار على نشرها وإبرازها؛ مساهمة في نشر ما كُتب عن هذا الإمام العظيم.

وسبق لهذه القصيدة أن نشرت، حيث أوردها العلامة محمد صديق خان القنوجي في كتابه "الحطة" (ص٣١٧ - ٣٢٠)، وبلغت عدد أبيات القصيدة عنده (٤٢ بيتا).

(١) انظر: "مكانة الصحيحين " للشيخ خليل ملا خاطر.

• ترجمة الناظم:

هو الشيخ الأديب البليغ علاء الدين أبو الحسن علي بن أيبك التَّقصُباوي الناصري الدمشقي.

المولود سنة (٧٢٨)، والمتوفى سنة (٨٠١).

له قصائد بديعة ومدائح، وله "قصيدة لامية" في مدح النبي ﷺ.

قال عنه الحافظ ابن حجر - وهو مجيزه -: (قال الشعر الحسن، ومدح الأكابر، وطارح الأدباء، وأجاز لي بخطه...)[(١)].

وقال: (اشتهر بالنظم قديما، وطبقته متوسطة، وله مدائح نبوية وغيرها، وقد يقع له المقطوع النادر)[(٢)].

وقال أيضًا: (تعانى الأدب، فقال الشعر الفائق)[(٣)].

وله "قصيدة لامية" في مدح النبي ﷺ[(٤)] على وزن (بانت سعاد)، انتُقِد فيها أشياء قام لها الإمام صدر الدين بن العز الدمشقي الحنفي المتوفى سنة (٧٩٢)، وكان ذلك سببا لمحنة الصدر بن العز[(٥)].

• النسخ الخطية المعتمدة:

وقفت لهذه القصيدة على نسختين خطيتين:

---

(١) انظر: "المجمع المؤسس" (٣/ ١٨٠).

(٢) انظر: "أنباء الغمر" (٢/ ٧٥).

(٣) انظر: (٢/ ١٢٣).

(٤) انظر: "الضوء اللامع" (٩/ ١٩٤).

(٥) وقد ألّف شيخنا مشهور بن حسن آل سلمان، حفظه الرب المنان، كتابًا في أخبار فتنة ابن أبي العز الحنفي، أتى فيه على ملابسات تلك الفتنة، وأسبابها، ونتائجها.
انظر كتاب شيخنا (محنة ابن أبي العز الحنفي شارح "العقيدة الطحاوية".. أسبابها، وملابساتها، ونتائجها)، نشر عن دار الإمام مسلم.

النسخة الأولى: نسخة مكتبة لايبزج في ألمانيا، وتقع ضمن مجموع برقم (Vollers ٨٧٥-٥٠). يحتوي هذا المجموع على رسائل، وتقع هذه القصيدة في الرسالة الخامسة من المجموع، من الورقة (٧٢ ب) إلى الورقة (٧٣ أ)، وعنوانها فيه: "قصيدة في ختم البخاري"، من غير نسبة لناظمها.

وقد جعلتها أصلا؛ لوضوحها، واحتوائها على زيادة في عدد الأبيات.

ورمزت لها بالحرف (ل).

النسخة الثانية: نسخة من محفوظات المكتبة الوطنية في باريس ضمن مجموع برقم (١١٧٦)، ويحتوي المجموع على رسائل وقصائد، ومنها قصائد لابن أيبك الدمشقي. وعدد أوراق المجموع (٢٢٥ ورقة)، وتقع هذه القصيدة فيه من الورقة (٣١ ب) إلى الورقة (٣٢ أ) وعنوانها فيه: "قصيدة لابن أيبك بختم البخاري".

وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف (ف).

والقصيدة أوردها العلامة محمد صديق حسن خان القنوجي (ت ١٣٠٧هـ) في كتابه: "الحطة في ذكر الصحاح الستة"[(١)]، ونسبها لناظمها ابن أيبك.

وقد اختلفت النسختان الخطيتان ومطبوعة كتاب الحطة من حيث عدد الأبيات، وترتيبها، وضبط بعض الكلمات.

فقد جاء عدد الأبيات في النسخة الأصل (ل) ٤٥ بيتًا[(٢)]، وجاء عدد الأبيات في النسخة (ف) ٤٠ بيتًا، بينما جاء عدد الأبيات في كتاب "الحطة" ٤٢ بيتًا.

وقد حصل بعض التقديم والتأخير لبعض الأبيات في هذه النسخ، ووقع فيها تصحيف في مواضع منها. نبهت على ذلك في الحواشي.

(١) طبع بعناية الشيخ علي الحلبي.

(٢) جاء على الحاشية صدر بيت دون عجزه، وجاء البيت بتمامه في النسخة (ف)، وانظر التعليق عليه في موضعه.

- **نماذج من النسخة المعتمدة:**

(الأصل: نسخة لايبزج)

(نسخة المكتبة الوطنية الفرنسية)

[نص القصيدة]

قصيدة في ختم البخاري

١. هذا البخاري بحمد الله قد ختما ... وليس فيه حديث واحد كتما

٢. لكن قرأناه أبوابًا مبوبة ... مملوءة أدبًا موقورة[١] حكما

٣. وقد قرعنا به الأسماع فانفتحت ... من بعد ما ملئت من قبله صمما

٤. وأصبحت كل عين من بصائرنا ... للحق مبصرة ليست تخاف عمى

٥. هذا الكتاب الذي ما شاب[٢] قوته[٣] ... ضعف وصحته ما تعرف السقما

٦. هذا الكتاب الذي قد جاء جوهرة ... علت له قيمة قد فاقت القيما[٤]

٧. هذا الكتاب الذي نرجو الشفاء به ... هذا الكتاب به نستدفع الألما[٥]

٨. هذا الكتاب الذي فيه الدواء لنا ... هذا الكتاب الذي للداء قد حسما[٦]

٩. من روضة كان فيها الشيخ ألّفه ... هبت لنا نسمة قد أحيت النسما

١٠. لا يستلذ به إلا الخبير ولا ... يحلو مكرره إلا لمن فهما

---

(١) في (ف): مملوءة. هكذا بدت لي، وهذه صورتها:
وفي "الحطة": (موفورة)، بالفاء.

(٢) في (ف): شان.

(٣) صدر هذا البيت جاء على حاشية الأصل (ل) دون عجزه، ويظهر أن تتمته ذهبت بسبب قص حافة الورقة. وقد جاء البيت في (ف)، وفي "الحطة" تامًا في هذا الموضع.

(٤) جاء عجز البيت في (ف): علت لها قيمة لما غلت قيما. والإشارة بـ (لها) أصح؛ لعوده على (جوهرة).
وفي "الحطة": غلت له قيمة لما علت قيما.
وجاء موضع هذا البيت في "الحطة" بعد البيت رقم (٨).

(٥) جاء عجز البيت في (ف): هذا الكتاب الذي يستدفع الألما.

(٦) هذا البيت ليس موجودا في (ف). وفي "الحطة" جاءت الكلمة الأخيرة: قسما.

١١. كم قد كشفنا به من كربة عظمت   وكم طردنا به من حادث هجما[(١)]

١٢. كأنَّ أسطره من عنبر رُقمت   كأنَّ ألفاظه زهر قد ابتسما

١٤. ما للبخاري نظير في جلالته   ومثله حافظ ما أمسك القلما

١٥. قد كان وهو صغير السن مجتهدًا   وكان ذا همة قد فاقت الهمما

١٦. كأنما صدره بحر يموج ذكًا   كأنما ذهنه غيث قد انسجما

١٧. شرقًا وغربًا على حفظ الحديث سعى   دهرًا ولا عربًا أبقى ولا عجما

١٨. وألف شيخ له في الأرض وهو على   تلك المشايخ في علم الحديث سما

١٩. كم قلبوا من أسانيد[(٢)] الحديث له   بالأمس فاقتسموا ما بينهم[(٣)] قسما

٢٠. فردها مثل ما كانت وصححها   وصار[(٤)] في علمهم[(٥)] قدامهم علما

٢١. وما أضر به المكر الذي مكروا[(٦)]   لكن أقر له بالعلم[(٧)] من علما

٢٢. فكل[(٨)] حفاظ بغداذ[(٩)] له اعترفوا   لما زكا بالذكا محفوظه ونما

٢٣. ومسلم قام في عينيه قبَّله   ولم يدعه البخاري يلثم القدما

---

(١) جاء عجز البيت في (ف): كم قد طردنا به من حادث هجما.
وفي " الحطة": (طرحنا)، بدل (طردنا).

(٢) سقطت من (ف).

(٣) في (ف) و"الحطة": واقتسموها بينهم.

(٤) في (ف) و"الحطة": فصار.

(٥) في (ف) و"الحطة": علمه.

(٦) في (ف): وما أضر به الفعل الذي فعلوا.

(٧) في "الحطة": بالفضل.

(٨) في (ف) و"الحطة": وكل.

(٩) كذا في الأصل؛ بالذال المعجمة، وفي (ف) و"الحطة" بالمهملة. وبغداذ -بالمعجمة آخره- لغة فيها، ضعّفها غير واحد. وفي "تقويم البلدان" (ص٢٩٢-٢٩٣) - وعنه "صبح الأعشى" (٤/ ٣٣٢) -: "إنما يقال: بغداد، بالدالين المهملتين". وفيه: "كان عبدالله بن المبارك يكره أن يقال لها: بغداذ، بالذال المعجمة في آخرها".

٢٤. هما الإمامان في علم ومعرفة كالبحر حين طمى والغيث حين همى

٢٥. لو قيل من فاق أهل الأرض قاطبة في النقل والنقد[١] والتحرير قيل[٢] هما

٢٦. الله يجزيهما خيرا بما فعلا والله يجمعنا يوم اللقا بهما

٢٧. يا سيدي يا رسول الله يا سندي يا من بحبي له أستوجب النعما

٢٨. يا من بطيبة[٣] منه طيب رائحة وحرمة لم تفارق ذلك الحرما

٢٩. أنت الحبيب الذي طاب الحديث به أنت الذي يستقي[٤] من بحرك العلما

٣٠. أنت الذي للعلى فوق البراق علا أنت الذي قد سما من فوق كل سما

٣١. أنت الذي بك في دنيا وآخرة من ربنا نرتجي الأفضال والكرما[٥]

٣٢. أنت الذي لم يخب من أنت شافعه[٦] أنت الذي بك كل الناس[٧] قد رحما

٣٣. وأنت أفضل من صلى وصام ومن سعى وطاف ومسَّ الركن واستلما

٣٤. يا من صحابته نالوا بصحبته فضلا فأمته فاقت به الأمما[٨]

٣٥. أنت الشفيع ونحن المذنبون وما في جمعنا مذنب إلا وقد ندما

٣٦. ولا ذكرنا لذنب كان من زلل[٩] إلا نثرنا دموعا خولطت ندما[١٠]

---

(١) في "الحطة": في العقل والنقل.
(٢) في "الحطة: قلت.
(٣) في (ف): لطيبة.
(٤) في "الحطة: تستقي.
(٥) في "الحطة": والنعما.
(٦) في (ف): أنت الذي لم يخب في الناس قاصده.
(٧) في (ف): الخلق.
(٨) في (ف) و"الحطة": فضلا وأمته قد فاقت الأمما.
(٩) في (ف): وما ذكرنا الذي قد كان من زلل.
(١٠) هذا البيت ليس "الحطة". وجاء في (ف) بعد البي رقم [٣٨].

٣٧. وقد ختمنا حديثا أنت قائله   يا من به ربه للرسل قد ختما[١].

٣٨. فاشفع[٢] لنا ولكل المسلمين فما[٣]   شفعتَ في مسلم إلا وقد سلما[٤]

٣٩. أقل عبيدًا بنظم الشعر يمدحكم   مستشفعًا بك في الذنب الذي عظما[٥]

٤٠. وها أساس القوى بالضعف منه وها   شبابه مذ غـزاه[٦] الشيب قد هزما

٤١. وبالثمان مع الستين[٧] لمّته   قد صبحته بصبح أذهـب الظلما

٤٢. وقيل بالنيل داو الشيب قلت لهم   لا ينفع النيل شيخًا قـارب الهرما

٤٣. يا سيدي يا رسول الله خذ بيدي   فأنت شافعنا يا سيد الكرما[٨]

٤٤. وأنت أفضل من لبى وطاف ومن   في مدح أوصافه قد حارت العلما[٩]

٤٥. صلى عليه إله العرش ما عبست[١٠]   سحابة ورآهـا البرق فابتسما[١١]



(١) هذا البيت ليس في (ف).

(٢) في (ف): اشفع.

(٣) في "الحطة": وما.

(٤) جاء هذا البيت في (ف) بعد البيت رقم [٣٥].

(٥) وفي (ف) و"الحطة": ونجل أبيك عبد الرق مادحكم   مستشفع بك في الذنب الذي عظما.
وفي "الحطة": (خادمكم)، بدل: (مادحكم).
وموضع البيت فيهما - والأبيات الثلاثة بعده - بعد البيت رقم [٣٣].

(٦) في (ف) و"الحطة": عراه.

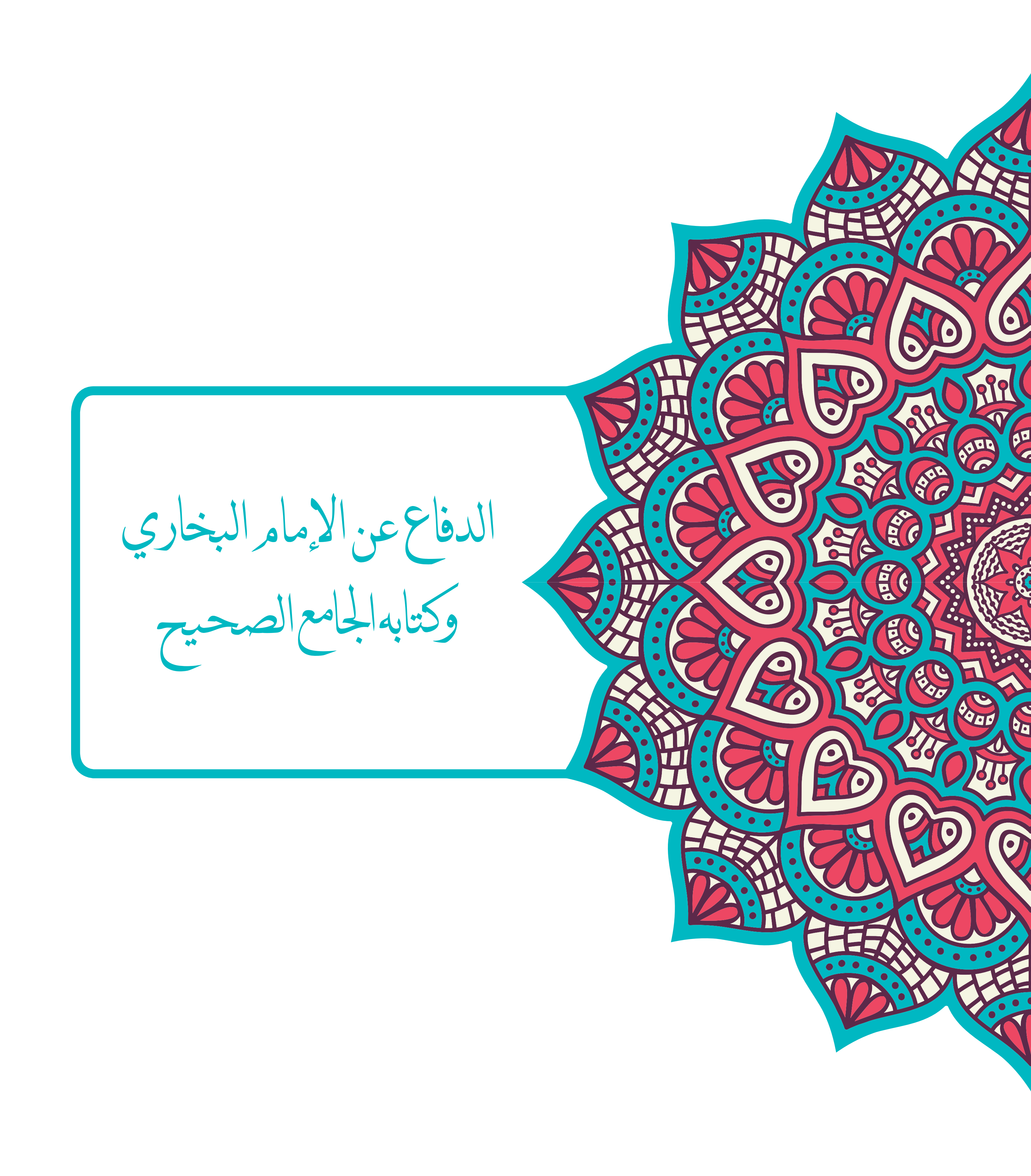
(٧) في (ف) و"الحطة": وبالثلاثة والستين.

(٨) هذا البيت ليس في (ف) ولا في "الحطة".

(٩) هذا البيت ليس في (ف) ولا في "الحطة".

(١٠) في (ف): طلعت.

(١١) زاد في "الحطة": والآل والصحب ما غنت مطوقة
فوق الأراك ودمع العين منسجما


الدفاع عن الإمام البخاري
وكتابه الجامع الصحيح




المرجفون حول البخاريِّ

بما لا يثبت عنه

صلاح فتحي هَلَل




الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مَن لا نبيَّ بعده.

وبعد.

فقد كثُرَتْ في أيامنا أراجيف قوم حول البخاري عامة، و«صحيحه» خاصة، ولما كان القوم لا يملكون شيئًا مِن خَبَرٍ، ولا أداةً مِن عِلْمٍ؛ فقد عمدوا إلى الإرجاف في المدينة؛ بما هو كائنٌ موجودٌ مِن الأقوال في بطون الكتب، والتمويه بأسماء كبار علمائنا، تغريرًا بالناس، على خلاف الحقيقة.

وقد اتفق عقلاء الناس على «شخصية الذنب» كما يقول القانونيون، ومعنى ذلك أَنَّ إثم الذنب وعقوبته لا تلحق بالشخص لفعلِ آخرين، إنما تلحق به نتائج أفعاله وأقواله، ولا ذنب ولا لوم عليه بما قيل أو حُكِي أو نُسِبَ إليه مِن طرف آخرين مهما كانت مكانتهم وصلتهم به.

فلا إلزام لشخصٍ، ولا لوم عليه؛ إلَّا بما صحَّ صدوره عنه، وقد قال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ﴾.

بل إِنَّ بعضَ هذه الأقوال قد صرَّح البخاري بضدِّها، وألمح إلى تحاشيها وعدم إرادته لها، فلا يمكن والحالة هذه أَنْ يُتَّهم بما أبدى رغبته في ضدّه، ولا ما ألمح لرفضه.

مثالُ ذلك:

انتقاد البخاري بما لا يوجد في كتابه؛ وإلزامه بما لا يلزمه، والاحتجاج بكتاب «الإلزامات» للدارقطني.

إذْ هو نقيض ما أراده البخاري، وضدّ ما رَغِبَ فيه مِن اختصار كتابه، وعدم إطالته. ويتجلَّى هذا مِن ذِكْر كلام الدارقطني مقارنةً بما سبقه في لفظ البخاري.

فقد قال الدارقطنيُّ في أول كتابه (ص/ ٦٤): «ذِكْرُ ما حضرني ذِكْرُه ممَّا أخرجه

البخاريُّ ومسلمٌ، أو أحدهما، مِن حديثِ بعضِ التابعين، وتركا مِن حديثه شبيهًا به، ولم يخرجاه، أو مِن حديثِ نظيرٍ له مِن التابعين الثقات؛ ما يلزم إخراجه على شرطهما ومذهبهما».

فهو يتكلم في كتابه هذا على أمرين:

أولهما: أحاديث جماعةٍ مِن التابعين خَرَّجَ لهما البخاري ومسلمٌ شيئًا وتركا شيئًا.

وثانيهما: أحاديث جماعةٍ مِن التابعين أخرجَ لهما البخاريُّ ومسلمٌ، وتركا حديث نظائر لهم مِن التابعين.

فالدارقطني يستدرك على البخاريِّ ومسلمٍ، هذين الصِّنْفين مِن الأحاديث والروايات، ويرى أَنَّها لازمة لهما، أي كان عليهما إخراجها.

ومفاد ذلك أَنَّ ثمة أحاديث أخرى صحيحة، يرى الدارقطنيُّ أَنَّها تتفق مع شرط البخاريِّ ومسلم، ومِن ثَمَّ يستدركها، ويرى أَنَّه كان عليهما إخراجها في كتابَيْهِما.

وهو إلزامٌ لا يلزمهما أصلًا، وقد جاء الردّ على هذه الفكرة سريعًا، على يد الحاكم تلميذ الدارقطنيِّ، والبيهقي تلميذ تلميذه.

فقال تلميذه أبو عبد الله الحاكم في صَدْر كتابه «المستدرك» عن البخاري ومسلم: «صَنَّفَا في صحيح الأخبار كتابَيْن مُهَذَّبَيْن، انتشرَ ذِكْرُهما في الأقطار، ولم يحكما ولا واحدٌ منهما أَنَّه لم يصحَّ مِن الحديث غيرُ ما خَرَّجَهُ»، ومِن ثَمَّ قال: «وقد سألني جماعةٌ مِن أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أَنْ أجمعَ كتابًا يشتمل على الأحاديث المرويَّة بأسانيدَ يحتجُّ محمدُ بن إسماعيلَ، ومسلمُ بن الحَجَّاج بمثلها» قال: «وأنا أستعين الله على إخراج أحاديثَ رواتُها ثقاتٌ قد احتجَّ بمثلها الشيخان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أو أحدهما»[1].

وكلام الحاكم صريحٌ في أَنَّهما لم يُلْزِما أنفسهما إخراج جميع ما صحَّ مِن الحديث،

(١) «المستدرك» (١/ ١٦٤ - ١٦٥، ط: المنهاج القويم).

وهذا ما قاله البيهقي وابن الصلاح وغيرهما(١).

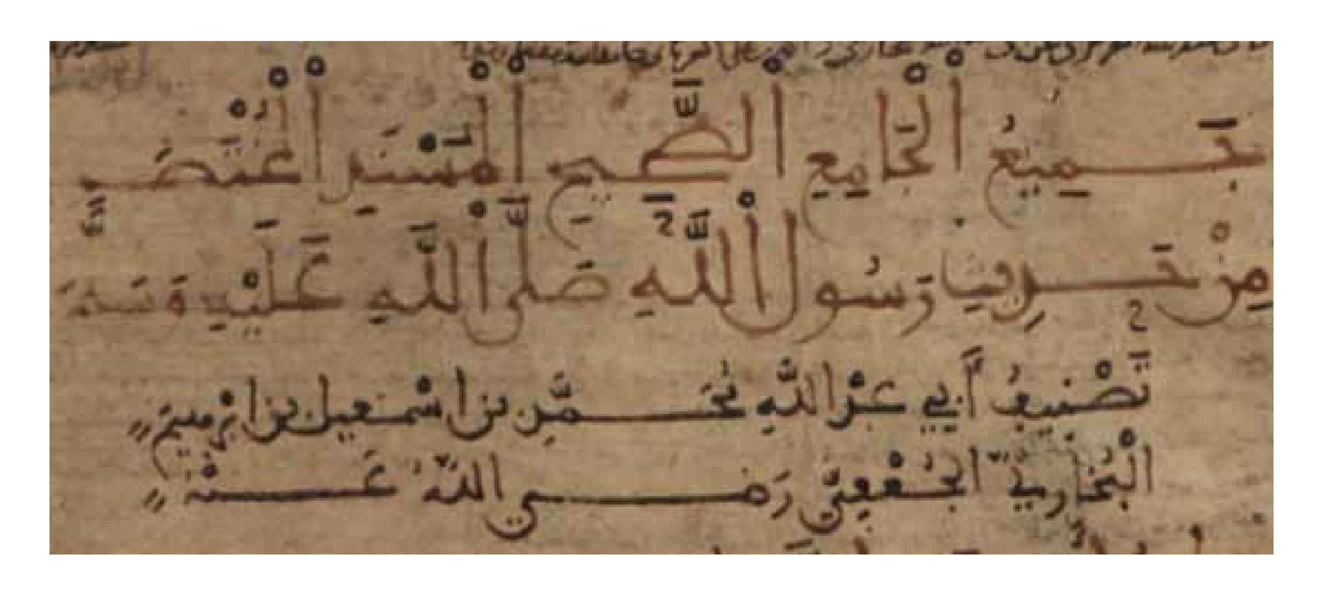
وما ذهبَ إليه هؤلاء الأعلام؛ قد سبقهم إلى التصريح به البخاريُّ ومسلمٌ صراحةً.

فأما البخاريُّ فقد سمَّى كتابه: «الجامع المُسْنَد الصحيح المختصر مِن أمور رسولِ الله ﷺ وسُنَنِه وأَيَّامِه» هكذا ذَكَرَهُ ابنُ خَيْر(٢)، والنووي(٣).

وسمَّاه القاضي عياض: «الجامع المسند الصحيح المختصر مِن آثار رسول الله ﷺ»(٤).

وهكذا جاء وصف «المختصر» في سياق اسم الكتاب على طُرَر النُّسَخ الخطيَّة النفيسة مِن «صحيح البخاري».

منها: مخطوط مكتبة مراد ملا (رقم/ ٥٧٧):


جميع الجامع الصحيح المسند المختصر
من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
تصنيف أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم
البخاري الجعفي رضي الله عنه

وهذا وصفٌ مشهورٌ متداولٌ في اسم «صحيح البخاري».

وأما مسلمٌ:

(١) وينظر: «النكت على مقدمة ابن الصلاح» للزركشي (١/ ١٧٢ - ١٧٨، ط: أضواء السلف)، «الشذا الفياح مِن علوم ابن الصلاح» للأبناسي (١/ ٨٨، بتحقيقي).

(٢) «فهرسة ابن خير» (ص/ ١٣١).

(٣) «التلخيص شرح الجامع الصحيح» للنووي (١/ ٢١٣).

(٤) «مشارق الأنوار» (١/ ٩).

فقد قال صراحةً: «ليس كلُّ شيءٍ عندي صحيحٍ وَضَعْتُهُ ها هنا»[1].

فهذا كاشف عن أمرين: أولهما: إرادة البخاري ومسلم اختصار كتابَيْهِما. وثانيهما: خطأ الفكرة الواردة في كلام الدارقطني، ومِن ثَمَّ لم تجد لها رواجًا لدى أقرب الناس إليه، وهو تلميذه كما أسلفناه.

لكن كشف لنا الدارقطنيُّ النقابَ عن بحثٍ علميٍّ رائعٍ، وشَّجَعَ بكتابه هذا على مزيدٍ مِن البحث والتنقيب عن بقية الأحاديث الصحيحة. فهو وإِنْ لم تجد فكرته في إلزام البخاري ومسلم رواجًا لكنّها قد أفادتْ في أبوابٍ أخرى غاية في الأهمية.

وهنا وقفَ بحثُ الدارقطنيِّ وغيره مِن أهل العلم الكرام، وأئمة المسلمين العظام؛ لأنَّه لم يكن سوى بحثٍ نبيل الغرض، صادق الطويّة، قائمٍ على مودة ومحبّة ونصيحةٍ لأئمة المسلمين وعامّتهم، فشكر الله لجميع أئمتنا، وأجزل لهم العطاء.

لكن رأى الطاعنون في اسم الدارقطنيِّ فرصة سانحةً للنَّيْل مِن البخاري والدارقطني معًا، وصار الكلام ليل نهار عن: «استدراكات الدارقطني»، «انتقادات الدارقطني»، «إلزامات الدارقطني»، وأخفى الطاعنون رغبة البخاري في اختصار كتابه، كما أَخْفَوا مِن قبلُ قَصْدَ الدارقطني بكتابه، وأنَّه لم يؤلِّفه لهدم البخاري كما يُريدون، وإنَّما أفاد بتأليفه التأكيد والتثبيت والتصحيح والإقرار بإمامة البخاري، بعدما وجدَ الدارقطنيُّ في البخاريِّ وكتابه خيرَ أساسٍ للبناء والزيادة عليه، ولا يستدرِك عليه إِلَّا وهو يجده كذلك.

فشتَّان بين قصد الدارقطني النبيل، وبين ما يرمي إليه الطاعنون في البخاريّ والدارقطني معًا!.

لكن يبقى كلام الدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، غير مُلْزِمٍ للبخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ بل إِنَّ كلام البخاري يؤكّد إرادته خلاف ذلك.

(١) «صحيح مسلم» (٤٠٤).

فالاحتجاج بكلام الدارقطني أو صنيعه هذا بعد ذلك؛ للطعن في البخاري، يُعَدُّ عبثًا مِن قائله إِنْ كان جاهلًا، وإِلَّا فهو يكشف عن سوء طويَّة الطاعن مع فقدانه أمانة العلم والبحث.

مثالٌ آخر: انتقاد الكتاب بما ليس فيه.

وعلى سبيل المثال لا الحصر: الحديث السابع مِن الأحاديث التي تتبَّعها الدَّارَقُطْنِيُّ أيضًا في كتابه «التَّتَبُّع» على البخاري، فقد قال الدَّارَقُطْنِيُّ: «وأخرج البخاريُّ حديثَ ابنِ عُيَيْنَة عن الزهري عن عبيد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل، ولم يتابع ابن عُيَيْنَة على شبل. خالفه مالكٌ ومعمر ويونس وابن أبي ذئب والليث وصالح بن كيسان وابن جُرَيج وغيرهم»[1].

فالذي في مطبوع «صحيح البخاري»[2] بدون «شبل»، ولم يَرِد كذلك في الأصول الخطية النفيسة مِن «صحيح البخاري» مثل مخطوطة خزانة «مراد ملا» (رقم/ ٥٧٧ [ق/ ٨٩/ أ].

وهي مِن رواية أبي ذَرٍّ الهروي عن مشايخه الثلاثة عن الفَرَبْرِيِّ عن البخاريِّ، ليس فيها «شبلٌ».

وكذلك عزاه البيهقي للبخاريِّ «دون ذِكْر شِبْل»[3].

وقد ذكَرَ البخاريُّ الخلافَ في الحديث في «التاريخ»[4] كما ذَكَرَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ في «العلل»[5].

(١) «التتبُّع» للدارقطني (ص/ ١٢٩ - ١٣٠).
(٢) «صحيح البخاري» الطبعة السلطانية (٣/ ١٥٠).
(٣) «معرفة السُّنَن والآثار» (١٢/ ٢٨٩ رقم ١٦٧١٧).
(٤) «التاريخ الكبير» (٥/ ١٩ - ٢١).
(٥) «العلل» (٢١٢٢).

وما ذَكَرَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وصحَّحَه؛ قد سَبَقَه إليه البخاريُّ.

وبناءً عليه: فما نَسَبَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ للبخاريِّ لا تصح نِسْبَته إليه.

ولا يصح والحالة هذه أنْ يُثار مثل هذا، أو يُنتَقَد به البخاري لمجرَّد وجوده في كلام الدارقطني، لعدم صحته عن البخاري أصلًا، بغضِّ النظر عن سبب كلام الدارقطني؛ فهذا له موضع آخر للكلام عليه.

والبخاري ليس معصومًا، كما أَنَّ الدارقطني ليس معصومًا؛ لكن لا يصح إثبات شيء لإنسانٍ لم يثبت عنه على الحقيقة.

وهذا كله يكشف عن أمرين:

أولهما: عدم صحة انتقاد البخاري بما لم يصدر عنه أصلًا.

وثانيهما: الوقوف على حقيقة كثيرٍ ممَّا يتداوله كارهو البخاري وينشرونه اليوم؛ فليست سوى أوهام وقعتْ في بعض الكتب، لا يُسأل عنها البخاري، ولم يسمع بها أصلًا.

والله الهادي لأقوم الطُّرق، هو حسبنا ونعم الوكيل.



كلمة حول الإعلام وصحيح البخاري

عبد الحكيم بن محمد الأنيس

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومَنْ والاه.

وبعد: فإننا نتابعُ منذ مدةٍ ما تشهدُهُ الساحةُ الإعلامية مِنْ تركيزٍ واضحٍ على بعض الشخصيات العلمية التي لها في تاريخ العلم الإسلامي جهدٌ كبيرٌ، تَتابَعَ على تقديره علماءُ مسلمون وغيرُ مسلمين في الشرق والغرب، منذ منتصف القرن الثالث الهجري إلى القرن الذي نعيشه، وهو القرن الخامس عشر.

ولعل مَنْ يسمع هذه المقدّمة يُدركُ أننا نشير إلى شخصيةِ محمد بن إسماعيل البخاري، صاحبِ كتاب: (الجامع المُسْند الصحيح المُختصر مِنْ أمورِ رسولِ اللهِ ﷺ وسُننِهِ وأيامِهِ).

ولم نُبادِرْ إلى وصفه بالإمام؛ حتى لا يَتصورَ أحدٌ أننا نريدُ التأثيرَ عليه بقناعاتِنا، على أننا نُسارِع إلى القول بأنّ هذه ليستْ قناعاتٍ خاصة، وإنما هي أحكامٌ عامةٌ صادرةٌ عن دراساتٍ بحثيةٍ معمقةٍ تَوارَدَ عليها المُختصون، وأيّدَها إجماعُ الأمة.

ونُريد أنْ نقول: إنّ كتابَ صحيح البخاري كتابٌ أُلِّفَ وَفْقَ منهجٍ علميٍّ رصينٍ، ورؤيةٍ إسناديةٍ متينةٍ، وقد دخلَ في اهتماماتِ العلماء منذ ظهرَ للناس إلى يومنا هذا، وأصبحَ أحدَ الركائز العلمية التي اطمأنَّ إليها أهلُ الشأن؛ لِمَا عرفوه مِنْ حال المؤلِّف، ولِمَا خبروه مِنْ حقيقةِ الكتابِ.

ولهذا نُشير بكلِّ وضوحٍ إلى أنَّ تَناولَ الحديثِ عن هذا الكتاب في الساحة الإعلامية

بالطريقة التي نَراها ونَسمعُها بعيدٌ كلَّ البُعدِ عمَّا تُوجبُه المناهجُ العلميةُ السليمةُ المقبولةُ في التقييم والدَّرس والنَّظر.

وإننا نأسفُ كلَّ الأسفِ لهذا التسطيحِ الشَّديدِ في تناولِ كتابٍ كان له مِنَ القيمةِ العلميةِ والقبولِ والأثرِ العلميِّ أنَّه تَناوله أكثرُ مِنْ مئةِ عالمٍ -مِنْ عصورٍ وبلدانٍ متعددةٍ مختلفةٍ- بالشرحِ الواسعِ والدراسةِ المتأنيةِ والبيانِ الكاشفِ[1].

وكلُّنا يعلمُ أنَّ إطلاقَ ألفاظ التشكيك والدعاوى أمرٌ سهلٌ ويستطيعُه كلُّ إنسان. ولكنَّ الشأنَ في التثبُّتِ والإثباتِ والأدلةِ والاستدلالِ.

ومِن المُؤسف أيضًا أنْ نسمعَ ألفاظًا جارحةً خادشةً للمنهج العلمي تُطْلَقُ على غير هدىً للنيلِ مِنْ تراثٍ علميٍّ كان يَجبُ أنْ نفتخرَ به، لا أنْ نهاجمَه بألفاظٍ تدلُّ على جهلٍ مفرطٍ واستعلاءٍ فارغٍ.

إنّ الأممَ الواعيةَ تعتزُّ بمُنْجَزِها العلمي مهما كانتْ قيمتُه: لأنها تراه إسهامًا مهمًا وحلقةً ضروريةً في سلسلةِ تاريخ التنميةِ العلمية وبناءِ الثقافةِ الإنسانية.

وإنّ صحيحَ البخاري كان إسهامًا راشدًا، وحلقةً علميةً مُحْكمةً، ومن العجب هذه المحاولاتُ التي تُحاوِلُ هزَّهُ وإقصاءَهُ وهو الذي يشكِّل قيمةً علميةً مُعترَفًا بها، واستقرارًا عقديًا، ومنبعًا أخلاقيًا راقيًا.

وقد يَقبلُ العلماءُ في كل مكان مناقشةَ مواضعَ أو مسائلَ في أي كتابٍ من الكتب، ولكن الجميع متفقون على أنَّ ذلك يجبُ أنْ يتمَّ بأسلوبٍ تقبلُه مناهجُ البحث المُعتمدة في محافل البحثِ، ومراكز التفكير، والجامعات العريقة التي تحترم ذاتَها، وعقلَها، وتحتكم إلى قواعد الإنصاف، وتسعى إلى إثراءِ العلم، لا إلى آراء شخصيةٍ غير مسؤولة.

إنَّ الذي يعرِفُ كيف تكَّونَ صحيحُ البخاري، ويطَّلعُ على مضمونهِ ومُحتواه، ويدرسُ طريقةَ وصولهِ إلينا لا يُمكن مطلقًا أنْ يتحدَّث بهذه الطريقة التي نسمعُها، وأنْ

(١) انظرْ إذا شئتَ: "جامع الشروح والحواشي".

يطلق ألفاظًا تضرُّ صاحبَها قبل أنْ تضرَّه.

إننا نعزو هذا إلى تقصير كبير في معرفة هذا الكتاب، وقصورٍ أكبر في دَرْس مناهجِ تدوين العلم لدينا نحن معشر المسلمين.

ولهذا لا نحكمُ على النوايا والدوافع، وإنْ كان الواقعُ يُحاوِل المساسَ بالأمنِ الفكري لدى جمهور المسلمين مِنْ علماءَ وعامة.

إنَّ ما يُقال يتسبَّب بإلحاق أذىً بالغٍ بجمهور الأمّة، وكان على المتسبِّب أنْ يفكِّر طويلًا قبل هذا التسرُّع غيرِ المسوغ.

ولو طُرِحتْ مواضعُ الخلاف على طاولة البحث العلمي في ساحات العلم، لا في ساحات الإعلام المُتسرِّع، لكان لذلك وجهٌ معتبرٌ.

وكذلك لو حُصِرَتْ مواضع الخلاف بدل هذا التعميمِ في الهجوم لكان لذلك وجهٌ معتبرٌ أيضًا.

فأمّا ما يجري فهو بعيدٌ كلَّ البعدِ عن الحقيقة والمصداقية والقبول.

إننا ندعو إلى احترامِ الثوابتِ العلميةِ، وإلى تعزيزِ التراثِ العلمي، وإلى معرفةٍ حقيقيةٍ بقيمة الكتبِ التي حَظيتْ بكلِّ التقدير والثقة من الأمة كلِّها.

وفي الطُّرقِ الهادئةِ المتزنةِ مجالٌ واسعٌ للنقاشِ وتبادلِ الرأي لِمَنْ يريدُ الوصولَ إلى قناعةٍ في حديثٍ أو أحاديث لم يتضحْ له طريقُ فهمها أو الاقتناعِ بها.

وإننا ندعو إلى احترامِ مشاعرِ العلماء الذين صدَمهم التشكيكُ المتهوّرُ، وإطلاقُ ألفاظٍ غيرِ لائقة على كتابٍ تضمُّ صفحاتُه المشرقةُ سُننًا للنبي ﷺ جُمِعَتْ ودُوِّنتْ وكُتِبتْ واختيرت بكلِّ موضوعيةٍ وتجرُّدٍ.

وهذه سيرةُ صاحب الكتاب الإمام محمد بن إسماعيل البخاري وتفاصيلُ حياته

وتكوينهِ العلمي متاحةٌ مبذولةٌ في مئاتِ المصادر لِمَنْ يشاءُ الاطلاعَ عليها.[١]

وهذه كذلك المصادرُ التي تُبيّنُ مناهجَ البحثِ والتدوينِ لدى علماء المسلمين مبذولةٌ كذلك متاحةٌ.

وعلى الباحث عن الحقيقة أنْ يكون بمستوى الحقيقة التي ينشدُها، في لفظِهِ وحكمِهِ وأسلوبِ نقاشِهِ وعرضِهِ وطرحِهِ.

ويجبُ العلمُ أنّ محتوى صحيحِ البخاري الأكبر: أقوالُ النبي ﷺ وأفعاله، وليس أقوال المؤلِّف، ولذا يجبُ الحذرُ الشديدُ حين الحديثِ عنه ووصفِهِ.

وحَسْبُ هذا الكتاب أنَّ العلماءَ قد وصفوه بأنَّه أصحُّ كتابٍ بعد كتابِ الله تعالى.



(١) انظرْ (٣١) مصدرًا من هذه المصادر في: "معجم العلماء والمشاهير الذين أُفرِدوا بتراجم خاصة" ص ٩٦-٩٨.

الصحيحان فوق حراب التضعيف والنقد

عبد الرحيم يوسفان

• إن مما يدمي القلب ويوحشه توجه – أو توجيه – بعض أهل العلم إلى نقد أحاديث الصحيحين، منطلقين في ذلك من القواعد التي قررها المتأخرون، أو من الجزء اليسير الذي وصلنا من علوم المتقدمين.

• إن كل حديث في الصحيحين سَلِم في عصر النقاد العظام من النقد والطعن – وهم من هم من حيث العلم وتوافر أدواته ومقوماته وحرصهم على الدين – لا يجوز للمتأخرين مهما بلغوا من الاجتهاد أن يخوضوا فيه، ناهيك عن واقف على ساحل بحرهم.

• كل ما غلب على الظن بلوغه لصاحبي الصحيحين ومعرفتهما له من وجوه التعليل والنقد، وقد تواتر عن ذاك العصر أنهم كانوا يكتبون الحديث من خمسين وجهًا أو أكثر، فكيف لمن لم يصله إلا وجه أو وجهان أن ينهض بالنقد.

• إن طالب الحديث المجد المجتهد يقضي نحوًا من شهر في تتبع طريق حديث واحد، وغاية همه بعد هذا فهم كلمة ناقد منهم أو موافقته.

• إن نقلًا عامًا من هنا أو هناك عن رجل من أهل النقد والتعليل ناهيك عمن جعل التقريب حجته لا يبيح طعنا فيما تلقته الأمة من المتقدمين والمتأخرين بالقبول.

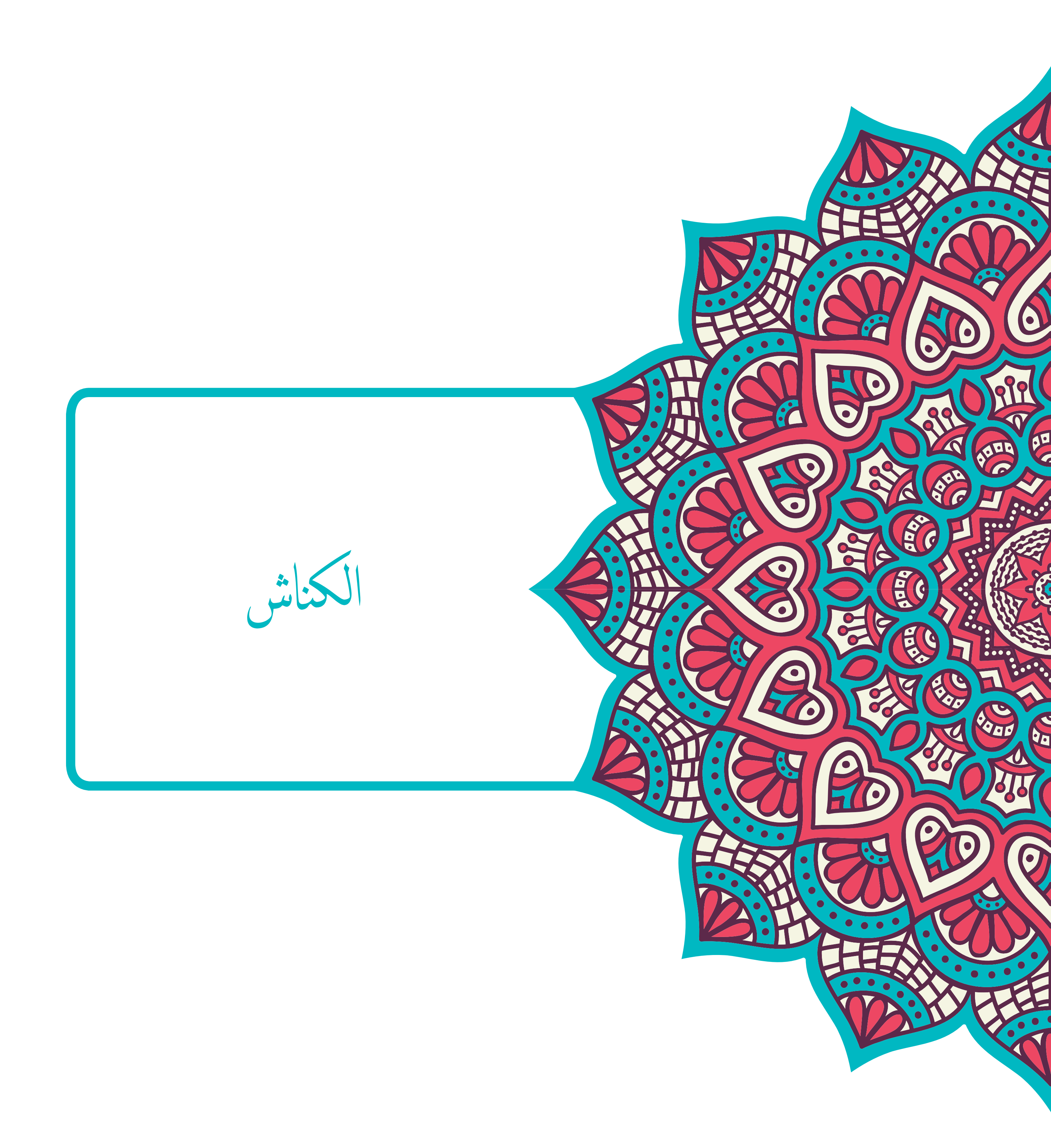
• إن توجيه جهود الباحثين لفهم منهج صاحبي الصحيحين في التصنيف وعبقريتهم في التعليل والترجيح أول مدارج المعالي، وكما قيل: إن أول التجديد هو قتل القديم بحثًا وتمحيصًا.

• ومن ثم يأتي الحكم على الأحاديث التي هي محل الاجتهاد كأحاديث المستدرك،

والمعاجم والمسانيد والأجزاء المشهورة وحلية الأولياء وكتب البيهقي ونحوها إنطلاقًا من الصحيحين وفهم أقوال أهل النقد عملًا مبرورًا مشكورًا منتجًا، فهلا صرفوا هممهم وهمتهم إليها إن كانوا فاعلين، ولا يخفى على طالب علم الحاجة إلى ذلك.

• كل هذا الذي سبق ليس من باب المحبة ولا التقليد، وإنما من باب معرفة أقدار الرجال وخطورة هذا العلم ودقته، ومن باب: أعط القوس باريها، وقد كان شيخنا الدكتور نور الدين عتر - حفظه الله في عافية وإيمان - يردد علينا كثيرًا: كانوا يعرفون الرواة كما نعرف نحن آباءنا وأجدادنا.





الكناش

صحيح البخاري في رمضان

[١]
مجالس السماع والتحديث بـ«صحيح البخاري» في رمضان

صلاح فتحي هَلَل[١]

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مَن لا نبي بعده.

وبعد:

فهذه بعض مجالس السماع والتحديث بـ«صحيح البخاري» في رمضان، أخذتُها مِن كتاب «ذيل التقييد» لأبي الطيب الفاسي.

أحمد بن خضر بن جابر الصَّوَّاف الأَسَدِيُّ، شهاب الدين المصري. حَدَّث مِن قوله في كتاب التوحيد في «صحيح البخاري»: «باب قول الله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾» إلى آخر «الصحيح»، في رمضان سنة ثمانٍ وأربعين وسبعمائة، عن المشايخ الثلاثة أبي عبد الله محمد ابن أبي الذِّكر الرَّقَّام[٢]، وغيره، بقراءة ناصر الدين محمد بن أبي القاسم الفارقي، قال الفاسي: «وكتب السماعَ عليه في بيت شيخنا محمد بن سكَّر وقال: بسماعه لذلك، ولم يقل: لجميع (الصحيح)، وإِلَّا بعد أنْ يكون متكاملًا؛ فالله أعلم»[٣].

(١) ٢/ ٩/ ١٤٤٠هـ.

(٢) محمد بن مَكِّي بن أبي الذِّكر بن عبد الغني، الصِّقِلِّيُّ، ثم الدمشقي، نزيل القاهرة، وأحد الرَّقَّامين بدار الطِّراز، حدَّثَ بـ«صحيح البخاري» عن ابن الزَّبِيدِيِّ. قرأ عليه الذهبيُّ عشرة أجزاء، وذَكَرَهُ في «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٩٣٦).

(٣) «ذيل التقييد» للفاسي (٦٢٢).

أحمد بن عبد الغالب بن محمد بن عبد القاهر بن محمد بن ثابت، الأنصاري الماكِسِينِيُّ، شهاب الدين أبو العباس. سَمِعَ على أحمد بن أبي طالب الحجار «صحيح البخاري» وغيره، وحَدَّثَ بـ«صحيح البخاري» بقراءة بدر الدين ابن مكتوم في رمضان سنة ستٍّ وثمانين وسبعمائة بجامع دمشق، ومات في يوم الثلاثاء تاسع ربيع الأول سنة أربع وتسعين وسبعمائة بدمشق، ومولده في حادي عشرين رمضان سنة عشر وسبعمائة[١].

عبد الله بن محمد بن إبراهيم النِّحْرِيرِيُّ المالكيُّ الحلبي، جمال الدين أبو محمد. سَمِعَ على الشيخ تقي الدين إسماعيل بن علي القَلْقَشَنْدِيِّ «صحيح البخاري» في رمضان سنة سبعٍ وستين وسبعمائة. ومات في ثاني عشر ربيع الآخر سنة سبع وثمانمائة[٢].

محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن سَلَامة بن المسلم بن البَهَاء، الحَرَّانِيُّ، الصَّالِحِيُّ، مؤذن اليَعْمُورِيَّة. سَمِعَ على أحمدَ بن أبي طالب الحَجَّار «صحيح البخاري»، وحَدَّثَ بـ«الصحيح» في رمضان سنة ستٍّ وثمانين وسبعمائة، بجامع دمشق، بقراءة بدر الدين بن مكتوم الدمشقي[٣].

محمد بن أحمد بن منير القَوَّاس الدمشقيُّ. سَمِع «صحيح البخاري» على ثمانية وعشرين شيخًا، بقراءة خطيب دمشق شرف الدين أحمد بن إبرهيم الفَزَارِيِّ، في مجالس آخرها في رمضان سنة ستٍّ وستّين وستمائة، بالحائط القبلي مِن جامع دمشق الأُمَوِيِّ، وعدد المجالس اثنان وثلاثون مجلسًا[٤].

وفي هذا المجلس نفسه سَمِعَ محمد وعليٌّ أولاد المهذب بن أبي الغنائم بن أبي القاسم التَّنُوخِيُّ. وسَمِعَ محمدٌ المجلدة السابعة منه - وهي نسخة السميساطية - على المقداد القيسي[٥].

(١) السابق (٦٧٢).
(٢) السابق (١١٥٠).
(٣) السابق (٦١).
(٤) السابق (٧٩).
(٥) السابق (٥٣٥).

وفي هذا المجلس سَمِعَ أيضًا: أحمد بن حمود بن عمر بن حمود بن سلامة، الحَرَّانِيُّ، أبو العباس، البَطَائِنِيُّ. حَدَّثَ عن أحمد بن عبد الدائم بـ«صحيح مسلم» وكتاب «الترغيب والترهيب» للتيمي، وغيرهما. وسَمِع «صحيح البخاري» في المجالس المذكورة آنفًا على ثمانية وعشرين شيخًا[1].

وفي هذه المجالس أيضًا: سَمِعَ أحمد بن عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان المعروف بأبي شامة، محي الدين، ابن العلامة شهاب الدين. سَمِع على ابن عبد الدائم «صحيح مسلم» و«الترغيب والترهيب» للتيمي، وغيرهما، وسَمِعَ «صحيح البخاري» على ثمانية وعشرين شيخًا في المجالس المذكورة آنفًا بقراءة شرف الدّين الفَزَارِيِّ، خلا مِن قوله: «باب رفع البصر إلى السماء» إلى «باب: مَن زار قومًا فَقَالَ عندهم»، وسوى الميعاد الثلاثين إلى قوله: «باب: ما يُكره مِن الاحتيال مِن الفرار في الطاعون»، وسَمِع على والده كذلك «صحيح البخاري» أيضًا بقراءة يوسف ابن المِهْتَار في مجالس آخرها في مستهل رجب سنة ٦٦٥ بدار الحديث الأشرفية[2].

أبو بكر بن أحمد بن إدريس بن أبي الفتح الدمشقي، المُحَدِّث عماد الدين، المعروف بابن السَّرَّاج. سَمِعَ على الحَجَّار والحافظ أبي الحَجَّاج المِزِّيِّ «صحيح البخاري». وكان يقرؤه كثيرًا بجامع دمشق في رمضان في سنين كثيرة، وكان لديه فضل وخير، ومات في شوال سنة اثنين وثمانين وسبعمائة[3].



(١) السابق (٦٢١).

(٢) السابق (٦٦٢).

(٣) السابق (١٧٥٤).

[٢]
مَنْ سَمِعَ «صحيح البخاري» وكانت وفاته في رمضان

صلاح فتحي هَلَل[١]

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مَن لا نبيّ بعده.

وبعد:

فمِن لطائف ما يمكن أنْ نذكره في هذا الشهر الكريم، فيما يتعلّق بـ«صحيح البخاري»، أو له به صلة: بعض مَن سَمِعه ثم مات - حين مات - في رمضان.

وقد التقطتُ بعضهم، مِن كتاب «التقييد» لابن نقطة فمنهم:

أَسْعَدُ بنُ هبة الله بن وَهْبَان، أبو محمدٍ، الحَدِيثيُّ: قال ابنُ نقطة: «سَمِعَ (صحيح البخاري) مع أخيه النَّفِيس، مِن أبي الوقت، وحَدَّثَنا ببعضه، وسماعُه صحيحٌ، تُوفِّي في شهر رمضان مِن سنة ثلاث عشرة وستّ مائة»[٢].

زيد بن يحيى بن أحمد بن عُبيد الله بن هبة الله، أبو بكرٍ، الأَزَجِيُّ: سَمِعَ «صحيح البخاري» مِن أبي الوقت عبد الأول. وكان يشكّ في مولده سنة ستٍّ أو سبعٍ وأربعين وخمس مئة، وتُوفِّي يوم الاثنين خامس عشر شهر رمضان، مِن سنة إحدى وعشرين وستّ مائة، ودُفِنَ مِن يومه بباب حَرْب. ذكره ابن نقطة[٣].

عبد الله بن نَصْرِ اللهِ بن الحسن بن صالحٍ، أبو جعفرٍ، الهاشميُّ، المعروف بابنِ شريف الرَّحَبَةِ: قال ابن نقطة: «سَمِع (صحيح البخاري) مِن أبي الوقت بقراءة ابنِ

(١) ٢/ ٩/ ١٤٤٠هـ.

(٢) «التقييد» (٢٥٧).

(٣) السابق (٣٤٢).

شافِعٍ، وحَدَّثَ به، سَمِعْتُ منه أحاديث، وسماعُه صحيحٌ، ومولده في ثالث صفر مِن سنة أربعين وخمسمائة، وتُوفِّي بكرة الثلاثاء رابع شهر رمضان مِن سنة اثنتين وعشرين وستمائة»[١].

محمد بن علي بن محمد بن الحسن، أبو عبد الله، المعروف بالخَبَّازِيِّ، النَّيْسَابورِيُّ: حَدَّثَ بـ «صحيح البخاري» عن الكُشْمَيْهَنِيِّ، حَدَّثَ عنه بأكثر الكتاب: أبو عبد الله محمد بن الفضل الفُرَاوِيُّ. قال عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر في «تاريخ نيسابور»: شيخٌ نبيلٌ مشهورٌ مِن المُقَدَّمِين بنيسابور، المنظور إليه، المُشَاوَر في الأمور، المُبَجَّل في المحافل والمشاهد، عارفًا بالقراءات، رحل إلى الكُشْمَيْهَنِيِّ لسماع «الصحيح»، فسَمِعَهُ وقُرِئَ عليه، تُوفِّي في شهر رمضان مِن سنة تسع وأربعين وأربعمائة، ودفن بالحِيرَةِ[٢].

محمد بن موسى بن عبد الله الصَّفَّار، أبو الخَيْر بنُ أبي عِمْرَانَ، المَرْوَزِيُّ. حَدَّثَ عن أبي الهيثم محمد بن المكِّي الكُشْمَيْهَنِيِّ بكتابِ «صحيح البخاري». قال محمدُ بنُ طاهرٍ المقدسيُّ: واشتهرَ مِن روايتِه بأَخَرَةٍ - يعني مِن روايةِ الكُشْمَيْهَنِيِّ - فرواه عنه جماعةٌ آخرهم وفاةً: أبو الخَيْر محمد بن أبي عِمْران الصَّفَّار بمروٍ، فظهرَ سماعُه على الأصلِ، فقُرِئَ عليه مرّةً تمامه، ومرّةً اسْتَحْضَرَهُ الصاحبُ الأَجَلُّ نظام الملك أبو عليٍّ الحسن بن علي بن إسحاق، فسقطَ عن دابته، وحُمِلَ إلى بيته، ومات في ذلك، في شهر رمضان مِن سنة إحدى وسبعين وأربعمائة، وكنتُ إذ ذاك ببغداد في رحلتي الثانية إليها[٣].

مسعود بن محمود بن مسعود بن حسان، أبو سعدٍ، المَنِيْعِيُّ: قال ابن نقطة: «شيخٌ صالحٌ مِن بيتِ الرئاسة والعلم، سَمِعَ (البخاري) مِن أبي الفتح محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي توبة الكُشْمَيْهَنِيِّ، و(مُسْنَد الهيثم بن كُلَيْبٍ) مِن فضل الله بن جعفر الحُسَيْنِيِّ،

(١) السابق (٣٩٧).

(٢) السابق (٩٠).

(٣) السابق (١٢٤).

و(جامع أبي عيسى التِّرْمِذِيِّ) مِن محمود بن كَاكُويَه، وغير ذلك، سَمِعْتُ منه، وكان سماعه صحيحًا، تُوفِّي يوم الخميس الثالث عشر مِن شهر رمضان سنة سِتٍّ وستمائة، ودُفِن يوم الجمعة بالجامع المنسوب إليهم بنيسابور»(١).

فاطمة بنت محمد بن أبي سعيد أحمد بن الحسن بن علي بن أحمد بن سُليمان، البغداديِّ، أُمُّ البَهَاء. سَمِعَتْ «صحيح البخاري» مِن سعيد بن أبي سعيد العَيَّار، تُوفِّيَتْ في رمضان مِن سنة تسع وثلاثين وخمسمائة. وقال أبو سعدٍ السَّمْعَانِيُّ بعد أنْ نَسَبَها: هي امرأةٌ صالحة، سَمَّعَها أبوها، وعُمِّرَتْ حتى تَفَرَّدَتْ، ولادتُها سنة نيف وأربعين وماتت يوم الأربعاء الخامس والعشرين مِن شهر رمضان سنة تسعٍ وثلاثين وخمسمائة(٢).



(١) السابق (٥٩٧).
(٢) السابق (٦٨٠).

[٣]
عناية الحفاظ بالصحيح في شهر رمضان

شبيب بن محمد العطية

كان البخاري محط عناية الحفاظ في رمضان!

فممن قُرئ عليه صحيح الإمام البخاري في مجالس آخرها في غرة رمضان سنة ٥٢٤هـ بجامع همذان: الحافظ أبو جعفر الهمذاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، الإمام المعروف الذي قام في مجلس وعظ إمام الحرمين، وأورد عليه في مسألة العلو ، فقال:

ما قال عارف قط: يا الله، إلا وقام من باطنه قصد تطلب العلو، لا يلتفت يمنة ولا يسرة ، فهل لدفع هذه الضرورة من حيلة؟

فقال: يا حبيبي ما ثم إلا الحيرة.

بل قرأ عليه الصحيح مرة أخرى قبل وفاته بسنتين: الحافظ أبو العلاء العطار الهمذاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رمضان سنة ٥٢٩هـ.

وممن قرئ عليه صحيح البخاري في رمضان سنة ٥٩٣هـ، وفي ٥ رمضان سنة ٥٩٤هـ: الحافظ هبة الله البوصيري، والحافظ الأرتاحي، رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

الأولى: بقراءة عبد الخالق بن صالح بن علي بن ريدان المسكي الشافعي، والثانية بقراءة الحافظ جبريل بن جميل القيسي عليهما.

وممن قُرئ عليه صحيح البخاري في ١٢ رمضان سنة ٦٤٩هـ بجامع عمرو بن العاص: الحافظ رشيد الدين العطار، بقراءة محمد بن عمران بن موسى بن النعمان المزالي، وغيره كما ذكر الحافظ محمد المدعو ذاكر الأبرقوهي.

ومن قرئ عليه صحيح البخاري في ١٢ رمضان سنة ٦٦٢هـ ، بمنزله بالقاهرة: الحافظ أحمد بن علي بن يوسف الدمشقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، بقراءة الحافظ علي بن مسعود بن نفيس الموصلي ثم الحلبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ومن قرئ عليه صحيح البخاري في ستة مجالس بدار الحديث الكاملة آخرها يوم الأربعاء ١٣ رمضان سنة ٧٠٢هـ: القاضي بدر الدين ابن جماعة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، بقراءة محمد بن علي الأنصاري الغرناطي.

وقُرئ عليه مرة في ١٦رمضان سنة ٧٢٧هـ، بقراءة ولده العز عليه رحمة الله.

وهنا فائدة عزيزة، وهي أن الحافظ العراقي في مشيخة الإمام عز الدين ابن جماعة ذكر: أن العز سمع من والده صحيح البخاري برواية كريمة رَحِمَهَا ٱللَّهُ سنة ٧٠٢هـ، وقال ص١٨١: ((وبقراءتك عليه بعد ذلك))، دون أن يذكر السنة التي أثبتناها، وقد نقلتها لكم من خط أبي الخير محمد بن محمد التميمي الصفري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ومن قُرئ عليه الصحيح في ٥ رمضان سنة ٧٧٠هـ: بدر الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن بشر الحراني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وسمعه منه الحافظ برهان الدين ابن العجمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ومن قرئ عليه الصحيح في رمضان سنة ٨٣٥هـ: الحافظ ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، بقراءة الحافظ برهان الدين ابن خضر رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وهناك بكل تأكيد الكثير والكثير، فعناية الأئمة بالصحيح في هذا الشهر المبارك لا تنقطع.



[٤]
مِمَّنْ صَنَّفَ كتابًا حول «صحيح البخاري» وكانت وفاته في رمضان

صلاح فتحي هَلَل[(١)]

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مَن لا نبيّ بعده.

وبعد:

فمِمَّن صَنَّفَ كتابًا حول «صحيح البخاري»، ثم مات – حين مات – في رمضان:

أحمد بن موسى بن مَرْدُويَة بن فُوْرَك بن موسى بن جعفر، أبو بكرٍ، الأصبهانيُّ، الحافظُ، طافَ البلادَ، وسَمِع بالبصرة والكوفة وبغداد، وغيرها مِن خَلْقٍ كثيرٍ، حَدَّثَ عن أبي بكرٍ الشافعي، وسُليمان بن أحمدَ الطَّبَرَانِيِّ، وعبد الباقي بن قانعٍ، في خَلْقٍ كثيرٍ. وصَنَّفَ «المستخرج على البخاري» وغير ذلك. حدَّثَ عنه أبو نُعَيْمٍ، الحافظ، وأبو القاسم عبد الرحمن بن مَنْدَه، وغيرهما. قال يحيى بنُ مَنْدَه: وُلِدَ سنة ثلاثٍ وعشرين وثلاثمائة ومات سنة عشرين وأربعمائة في الخامس والعشرين مِن شهر رمضان. «التقييد» لابن نقطة (١٩٣).



(١) ١/ ٩/ ١٤٤٠هـ.

المنارات الثمانية
الهادية للناظر في جنة «صحيح البخاري» السَّامية

عبد الرحيم يوسفان

- **المنارة الأولى:**

«الجامع الصَّحيح» ثمرةٌ مباركة لجهود متراكمة لأهل العلم، كان فاتحتها التدوين الشخصي للصحابة، وخاتمتها «صحيح البخاري» الذي نراه بين أيدينا، فهو ليس بِدعًا من المؤلفات.

المتأمّل فيه يرى أنه مؤسَّسٌ على أشهر المصنَّفات المتداولة في عصره كصحيفة همَّام بن منبِّه، وكتب المغازي والسِّير لعروةَ بن الزُّبير، وموسى بن عُقبة، والزهريِّ، و«الموطَّأ» للإمام مالك بن أنس برواياته المتعدِّدة، ومؤلَّفات اللَّيث بن سعد، وعبد الله بن المبارَك، وسفيان الثَّوريِّ، وحماد، والشافعيِّ، وعبد الرزَّاق، وصحيفة سعدان ومؤلَّفات شيوخه الذين أدركهم، كمسانيد كلٍّ من الحُميديِّ، والإمام أحمد، ومُسدَّد، والطَّيالسيِّ، وعبيد الله العَبسيِّ، وابن أبي شيبة، منتهيًا إلى الإفادة من كتب أقرانه وتلامذته - فقد روي عن البخاريِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قوله: (لا يكونُ المُحدِّثُ كاملًا حتَّى يَكتبَ عَن مَن هو فَوقَه، وعن مَن هو مِثلُه، وعن مَن هو دُونَه) - من مثل الحافظِ الحُسَين القَبَّانيِّ الذي روى عنه في «الصحيح» الحديث (٥٦٨٠) ومثل عبد الله بن حماد الآملي صاحب «تاريخ بخارى»، وقد روى عنه البخاريُّ في «الصحيح» الحديث (٣٨٥٧).

لم يقتصر الصحيح على المؤلَّفات القائمة على الرِّواية الحديثيَّة، بل ضمَّ إليها كتب التفاسير، ومصنَّفات الآراء الكلاميَّة والفقهيَّة، ومؤلَّفات فنونِ اللُّغة والأدب، على اختلاف مدارسِها، وتعدُّد مذاهبها، وتنوُّع مشاربها، منتقيًا وملخِّصًا مادَّتَها في عبارةٍ

خاصَّة به، كافيًا المتلقِّيَ تعقيد النِّقاشات وتفاريع البحوث.

وعنوان كتابه يوحي بذلك حين أسماه: «الجامعُ المُسنَدُ الصَّحيحُ المختصرُ من أُمورِ رسولِ اللهِ ﷺ وسُننِهِ وأيَّامهِ».

- **المنارة الثانية:**

أنَّ البخاري تصدى للتأليف والتصنيف بعد أن استوت علومه وكملت لديه أدوات العلم، فالتَّصدِّي لتأليف كـ«الجامع» وفي ذلك العصر - عصر الحفاظ الجهابذة - عملٌ لا ينهَضُ للقيام به إلَّا إمامٌ جامعٌ متكاملُ المعرفة.

صرح الإمام عن ذلك بقوله: «ما جَلَستُ للحَديث حتَّى عَرَفتُ الصَّحيحَ من السَّقيمِ، وحتَّى نَظرتُ في عامَّةِ كتُب الرأي، وحتَّى دخلتُ البصرةَ خَمسَ مرَّاتٍ أو نَحوَها، فما تَركتُ بها حديثًا صحيحًا إلَّا كتبتُه، إلَّا ما لم يَظهَر لي».

ويقول: «كتبتُ عن ألف شيخٍ وأكثر، عن كلِّ واحدٍ منهم عشرةَ آلافٍ وأكثرَ، ما عِندي حديثٌ إلَّا أذكُر إسنادَه».

ويقول: «لم تكُن كتابتي للحديثِ كما كَتَب هؤلاءِ، كنتُ إذا كَتبتُ عن رجلٍ سألتُه عن اسمِه وكُنيتِه ونَسَبِه وحَمْلِه الحديثَ، إنْ كان الرَّجلُ فَهِمًا، فإن لم يكن؛ سألتُه أنْ يُخرِجَ إليَّ أصلَه ونُسْختَه، فأمَّا الآخَرون فما يُبالُونَ ما يَكتبون؟ وكيف يكتبون؟».

- **المنارة الثالثة:**

تأليف الصحيح كان تلبية لحاجةٍ، وسدًا لثغرة، وتلبيةً لطموح أمَّة.

يحدِّثنا الإمامُ البخاريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الأسباب التي دفعته لتصنيف «الجامع الصَّحيح»، فيقول: «كنتُ عندَ إسحاقَ ابن راهُوْيَه، فقال لنا بعضُ أصحابِنا: لو جمعتم كتابًا مختصرًا في الصَّحيح لسُننِ رسولِ الله ﷺ، فوقع ذلك في قلبي؛ فأخذتُ في جمع هذا الكتاب».

ويقول: «رأيتُ النَّبيَّ ﷺ في المنام، وكأنِّي واقفٌ بينَ يدَيه، وبيدِي مروحةٌ أذُبُّ

عنه، فسألتُ بعضَ المعبِّرين، فقال: أنتَ تذُبُّ عنه الكذب، فهو الذي حمَلني على إخراج الصَّحيح».

- **المنارة الرابعة:**

العناية العالية بكتاب «الجامع الصحيح» ظهرت بعد إتمام التأليف حوالي سنة (٢٣٢) واستمرت إلى آخر أيام حياته رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ينقل لنا تلميذُه ووَرَّاقُه أبو جعفرٍ محمَّد بن أبي حاتم الورَّاق حاله ليلًا فيقول: «كان أبو عبد الله إذا كنتُ معه في سَفَرٍ يجمعنا بيتٌ واحدٌ إلَّا في القَيظ أحيانًا، فكنتُ أراه يقُومُ في ليلةٍ واحدةٍ خمسَ عشرةَ مرَّةً إلى عشرين مرَّةً، في كلِّ ذلك يأخذ القَدَّاحةَ فيُوري نارًا بيده ويُسرِجُ، ثمَّ يُخرِج أحاديث فيُعَلِّمُ عليها، ثمَّ يضع رأسَه، وكان يصلِّي في وقت السَّحر ثلاث عشرة ركعةً يوتر منها بواحدةٍ، وكان لا يُوقظني في كلِّ ما يقومُ، فقلت له: إنَّك تَحمِل على نفسك كلَّ هذا ولا توقظني؟! قال: أنت شابٌّ، فلا أُحبُّ أن أُفسِدَ عليك نومَك».

وينقل لنا تلميذه وحاملُ لواءِ «جامعِه» محمَّدُ بنُ يوسُفَ الفَرَبْرِيُّ حاله في ليلة من ليالي عمره فيقول: «كنتُ عندَ محمَّد بن إسماعيل البخاريِّ بمنزلِه ذاتَ ليلةٍ، فأَحصَيتُ عليه أنَّه قام وأَسرَجَ يَستَذكِرُ أشياءَ يعلِّقُها في ليلةٍ ثماني عشرةَ مرَّةً».

إن المطالع لنسخ «الصحيح» ومَن يقرأ ما نقل عن البخاري من فروق في رواية صحيحه ليعيش حال مصنفه من القلق العلمي والأرق المعرفي سعيًا من البخاري للكمال، فها هو يقول: «صنَّفتُ جَميعَ كُتبي ثلاثَ مرَّاتٍ».

إنَّ كثيرًا من تلك التصحيحات والتعديلات كانت تعنُّ على بال الإمام البخاريِّ في أثناء مجلس إسماع الكتاب، فيذكرها لتلامذته النجباء إملاءً حسب نشاطهم، وواقع النسخ يجعلنا نجزم بأنَّ هذه الزيادات موزَّعةً بين الرُّواة الذين سمعوا منه الصحيح غيرَ متَّفقٍ عليها بينَهم ولا مجموعةً في نسخةٍ واحدةٍ من نُسخ «الجامع»، إنَّما كانت موزَّعةً بين نُسخ التلاميذ والنُّسخة الأمِّ.

- **المنارة الخامسة:**

أنَّ الصحيح اطلع عليه كبار أئمَّة العلم في ذاك العصر الذهبي، عصر الجرح والتعديل وعلم العلل.

نُقل لنا عن العقيلي عن تلامذة الحافظ البخاري أن الإمام البخاري عرضه على الأئمة: ابن مَعينٍ (ت٢٣٣هـ)، وابن المَدينيِّ (ت٢٣٤هـ)، والإمام أحمد ابن حَنبل (ت٢٤١هـ) مستشيرًا، فأقرُّوه على حُسن تأليفِه، وبارَكوا جهدَه.

- **المنارة السادسة:**

الجهود المتكاثرة في خدمة صحيح البخاري هي ثمرة لوعي عميق وإدراك كبير من أهل العلم والفضل بأنَّ كتابَ البخاري هو الحصنُ الأول في خدمة السنة النبوية المطهرة، والبوَّابةُ الكُبرى للدفاع عنها، التي يجب أن تنال حَقَّها من التَّدعيم والحِماية والرِّعاية والدِّفاع، فخدمته لا لذاته وإنما خدمة للسنة النبوية المطهرة.

- **المنارة السابعة:**

معرفة منهجية الإمام البخاري في إخراج الحديث التي تقوم على أساسين مكينين:

اختبار صحة الرواية بجمع طرقها.

الانتقاء من مجموع ذلك الجمع ما وافق فيه الراوي غيره بعد مراجعة أصول روايته والنظر فيها.

فلم يكن من منهج البخاري التقميش دون تفتيش، ولا العناية بالسند بعيدًا عن النظر في المتن، يظهر هذا المنهج جليًّا بالشواهد والمتابعات التي يلحقها آخر الرواية التي يختارها في الصحيح.

- **المنارة الثامنة:**

كل ما يثيره الطاعنون في صحيح البخاري باسم التجديد والبحث والتدقيق لا علاقة

له من قريب ولا من بعيد بنقد جهابذة أهل العلم لحروف من «صحيح البخاري».

فشتان بين حروف في علم العلل الدقيق العالي التي سطرها أمثال الدارقطني، وبين ما يلوكه البعض من مطاعن أصولها كلام للمستشرقين الحاقدين الذين لا همَّ لهم سوى رمي أركان السنة المطهرة ولو بما يشين عقل الباحث الجاد.

هذه منارات ضعها بين عيني عقلك أخي الحبيب قبل الحديث عن صحيح إمام الدنيا الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.



عشر فوائد حول صحيح الإمام البخاري

أ.د. عبد السميع بن محمد الأنيس

أفضل مشروع يخدم صحيح البخاري أن تكتب قصة انتقاله عبر القرون من مؤلفه إلى عصرنا هذا، قرناً، قرناً..

ويبرز في كل قرن: توثيقه، وضبطه، ونقلته، وشرّاحه، وكل من خدمه أياً كان نوع هذه الخدمة، في عموم العالم الإسلامي..

وينبغي أن يكتب بلغة واضحة مفهومة، مع تأييد ذلك بالوثائق..

*. الوزير العالم الإمام ابن هبيرة الحنبلي (ت٥٦٠هـ) يعقد في داره في بغداد (٤١) مجلساً لقراءة صحيح البخاري على الإمام أبي الوقت، وهو يرويه عن الداودي، عن الحمّويي، عن الفربري، عن البخاري.

بحضور زوجة الوزير، وبناته، وعدد من رجال الدولة العباسية، والأئمة، ومنهم: الإمام ابن الزبيدي.

*. الملك الأشرف الأيوبي يعقد في قصره في قلعة دمشق مجالس لسماع صحيح البخاري من ابن الزبيدي سنة (٦٣٠) وهو يرويه عن أبي الوقت بسنده عن البخاري، وقد أرسل في طلبه من بغداد، وحضر كبار العلماء، منهم، اليونيني، صاحب النسخة المشهورة من الصحيح، والحجار، ووزيرة، وقد عمّرا، ورويا الصحيح في مصر بعد ذلك.

*. صحيح البخاري يقرأ في دار الحديث الأشرفية في دمشق، في شوال سنة (٦٣٠هـ)، على الإمامين الكبيرين:

١- الحافظ ابن الصلاح شيخ الدار، بسماعه من منصور الفراوي.

٢- والمسند ابن الزبيدي البغدادي، بسماعه من أبي الوقت بسنده المعروف.

وحضر في تلك المجالس العامرة أئمة الحديث في دمشق، وطلابه.

❋. أهم حدث في تاريخ صحيح البخاري:

في مجمع علمي في دمشق، ضم الحافظ اليونيني، وعددًا من المحدثين، والفقهاء، وحضور إمام العربية ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، خُتم صحيح البخاري يوم الجمعة (١٧) رجب، سنة (٦٧٠هـ)، في (٧١) مجلساً. مع الضبط لألفاظه، والمقابلة على أهم نسخه.

واعتمدوا في مقابلته على خمس نسخ للأئمة الحفاظ: عبد الغني المقدسي، والأصيلي، والسمعاني، وابن عساكر، وأبي ذر.

❋. أصح نسخة من صحيح البخاري هي نسخة اليونيني (ت٧٠١هـ).

قال النويري في كتابه: (نهاية الأرب):

«واعتنى بصحيح البخاري من سائر طرقه، وحرَّر نسخته تحريراً شافياً، وجعل لكل طريق إشارة، وكتب عليه حواشيَ صحيحة، وقد نقلت صحيح البخاري من أصله مراراً سبعة، وحرَّرته، وقابلته بأصله، وهو أصل سماعي على الحجار، ووزيرة».

❋. فقه البخاري في تراجمه:

- غالب من شرح صحيح البخاري بيّن مناسبة الحديث لترجمة الباب.

- وقد كتب العلماء في هذا الفن كتباً مستقلة، منهم: ابن المنيّر، وابن رُشيد، وابن حمامة، وابن جماعة، والدهلوي، وشيخ الهند محمود، وعبد الحق الهاشمي، والكاندهلوي: كتاب الأبواب والتراجم لصحيح البخاري، في (٤) مجلدات، وهو أوسع تلك الكتب.

- ذكر فيه (٧٠) قاعدة في أصول التراجم.

❋. أنواع التناسب في صحيح البخاري:

التناسب في:

١- ترتيب كتب الصحيح.

٢- بين التراجم والأحاديث.

٣- بين أحاديث الباب الواحد.

٤- بين الأبواب في الكتاب الواحد.

٥- في اختيار الحديث الخاتم لكل كتاب.

٦- بين الحديث الأخير في الباب والكتاب الذي يليه.

٧- في اختيار الحديث الأول والحديث الأخير.

وعن هذه النقطة قال الشيخ ابن القيم: «الأحاديث المدنية هي أمّ الأحاديث النبوية، وهي أشرف أحاديث أهل الأمصار، ومن تأمّل أبواب البخاري وجده أوّل ما يبدأ في الباب بها ما وجدها، ثم يتبعها بأحاديث أهل الأمصار...»(١).

وعن النقطة الثالثة قال الشيخ عبد الكريم الخضير في شرحه على البخاري: «الأصل أن البخاري يرتب الأحاديث على حسب التاريخ، وهو دقيق في هذا، كما في كتاب الأنبياء وقصصهم».

*. أهم مختصر لصحيح البخاري وأجمله هو: «المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح»، للإمام الحافظ المهلب بن أبي صُفرة الأسدي المالكي الأندلسي، قاضي ألمرية.

تميز بأنه حافظ على بهجة الكتاب.

طبع في (٤) مجلدات بتحقيق الأخ الأستاذ أحمد بن فارس السلوم، جزاه الله خيرا، سنة (١٤٣٠هـ).

*. الحديث النبوي الشريف بين المشرق والمغرب..

إذا كان أصح كتابين في الحديث النبوي الشريف قد صنفا في المشرق فإنهما قد شُرحا أهم الشروح في المغرب..

(١) إعلام الموقعين (١/ ٢٦٧).

❋. أهم الروايات التي اعتمدها شراح صحيح البخاري:

- اعتمد الخطابي في «أعلام الحديث» رواية إبراهيم النسفي (ت٢٩٥هـ) تلميذ البخاري.

- واعتمد المهلب رواية شيخه الأصيلي (ت٣٩٢ هـ) عن المروزي، عن الفربري.

- واعتمد الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» رواية أبي ذر الهروي(ت٤٣٤هـ).

- واعتمد القسطلاني في «إرشاد الساري» نسخة اليونيني(ت٧٠١هـ)، وهي رواية أبي الوقت السجزي (ت٥٥٣هـ).

مع ملاحظة أن هؤلاء الشراح اعتمدوا الرواية التي ذكرناها مع المقارنة بين رواية أخرى أو عدة روايات.



قراءة العلماء لصحيح الإمام البخاري مرات ولعًا بهذا الديوان العظيم

د. حميد بن بوشعيب العقرة[(١)]

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى.

أما بعد؛ فهذه نبذة يسيرة جمعتها من بطون كتب التراجم حسب الإمكان، وما أفاد به بعض السادة الباحثين بـ(**مجموعة المخطوطات الإسلامية**) من ولع الأئمة بالديوان العظيم "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه"، لأمير المؤمنين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وهي وإن دلت على شيء فإنما تدل على منزلة هذا الكتاب وعظيم قدره الذي أودعه الله في نفوسهم، والقَبول العجيب الذي جُعِل له ولمؤلفه جزاه الله خيرًا.

ودونك ما وقفت عليه:

• ذكروا في ترجمة كريمة أم الكرام بنت أحمد بن محمد المروزية (ت٤٦٣)، أنها روت صحيح البخاري مرات كثيرة؛ مرة بقراءة أبي بكر الخطيب في أيام الموسم، وماتت بكرًا لم تتزوج أبدًا. السير (١٨/ ٢٣٣).

• وفي الغنية للقاضي عياض (ص١٩٠) والصلة لابن بشكوال (ص٤٣٣) أن أبا بكر غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي (ت٥١٨) كرر صحيح البخاري سبعمائة مرة.

• وقال الذهبي في معجم الشيوخ (٢/ ٤٠) في ترجمة شيخه شرف الدين علي بن محمد اليونيني (ت٧٠١): حدثني أنه قابله (يعني صحيح البخاري) في سنة واحدة وأسمعه إحدى عشرة مرة.

(١) المغرب.

• وفي الدرر الكامنة لابن حجر (١/ ١٦٦) في ترجمة أبي العباس أحمد بن أبي طالب المشهور بالحجار المولود سنة (٦٢٤) والمتوفى سنة (٧٣٠)، أنه حدث بالصحيح أكثر من سبعين مرة بدمشق والصالحية وبالقاهرة ومصر وحماة وبعلبك وحمص وكفربطنا وغيرها.

• وفي الوافي بالوفيات للصفدي (٦/ ٣٤٦) في ترجمة فخر الدين عثمان بن محمد بن عثمان المغربي التوزري ثم المصري المالكي المجاور (ت٧١٣)، قال: ذَكر أنه قرأ صحيح البخاري نحواً من ثلاثين مرة.

• وقال عبد الحي الكتاني في فهرس الفهارس (٢/ ١٠٤٦): وجدت في ثَبَت الشهاب أحمد بن قاسم البوني: "رأيت خط الفيروزآبادي في آخر جزء من صحيح الإمام البخاري قال: إنه قرأ صحيح البخاري أزيد من خمسين مرة".

• وفي إنباء الغمر لابن حجر (٤/ ٢٦٣) في ترجمة أسعد بن محمد بن محمود الشيرازي الحنفي(ت٨٠٣)، أنه قرأ صحيح البخاري على شمس الدين الكرماني أكثر من عشرين مرة[(١)].

• وفي "ثبت الحافظ سبط ابن العجمي" (مخطوط)[(٢)] للحافظ برهان الدين ابن العجمي (ت٨٤١) بخطه، قال: أخبرني الشيخ الإمام عماد الدين أبو بكر ابن السرَّاج الدمشقي[(٣)] في العشر الأول من شهر ربيع الآخر من سنة ثمانين وسبعمائة بباب مئذنة العروس من جامع دمشق، أنه قرأ صحيح البخاري إلى التاريخ المذكور خمسا وتسعين مرة، أطال الله بقاءه.

(١) المشوق إلى القراءة وطلب العلم (ص٩٢).

(٢) بواسطة الأستاذ أبي هاشم حافظ العتيبي وفقه الله أحد أعضاء مجموعة المخطوطات الإسلامية بالوات ساب.

(٣) قال ابن ناصر الدين الدمشقي في الرد الوافر (ص٢٣٦) : قارئ الحديث بجامع دمشق الأعظم وهو الذي أتقن نسخة صحيح البخاري وقف الجامع وأحكم حتى صارت عمدة يعتمد عليها في القراءة والسماع والنقل يرجع اليها.
كان من خواص أصحاب المزي البارعين، توفي سنة ٧٨٢.

• وذكر السخاوي في الضوء اللامع (١/ ١٤١) في ترجمة برهان الدين سبط ابن العجمي أنه قرأ البخاري أكثر من ستين مرة، ومسلمًا نحو العشرين، سوى قراءته لهما في الطلب أو قراءتهما من غيره عليه.

• ذكر المحدث بدر الدين حسين الأهدل (ت٨٥٥)، صاحب كتاب (مصباح القاري شرح صحيح البخاري)، في كتابه تحفة الزمن في تاريخ سادات اليمن (٢/ ٣١٦)؛ اهتمام المحدث سليمان بن إبراهيم العلوي التعزي (ت٨٢٥) بصحيح البخاري، حتى أتى عليه قراءة نحوًا من مائتين وثمانين مرة.

وفي إنباء الغمر لابن حجر (٧/ ٤٧٤)، والضوء اللامع للسخاوي (٢/ ٢٥٩) في ترجمة سليمان بن إبراهيم بن عمر نفيس الدين العلوي اليمني، أنه مَرَّ على صحيح البخاري مائة وخمسين مرة ما بين قراءة وسماعٍ وإسماعٍ ومُقابلة.

• وفي المنهل الصافي لابن تغري بردي (١/ ٣٨٨) في ترجمة المسنِد شهاب الدين أحمد بن عثمان بن محمد بن عبد الله الكلوتاتي، الحنفي (ت٨٣٥)، أنه قرأ صحيح البخاري نحوًا من خمسين مرة[١].

• وفي ضوء السخاوي كذلك (٦/ ٧٩) في ترجمة أبي بكر محمد بن عبد الله بن مقبل القاهري الحنفي أنه قال للبرهان الحلبي: قرأت صحيح البخاري إلى سنة ثمانين - أي وسبع مئة - خمسًا وتسعين مرة.

قال البرهان: وقرأه بعد ذلك مرارًا كثيرًا.

• وفي طبقات الحضيكي (١/ ٣٩٤) ترجمة محمد بن أحمد بن محمد التلمساني، المعروف بابن الوقاد (ت٩٨١)، نزيل تارودانت قاعدة سوس الأقصى، أنه قرأ "صحيح البخاري" ست عشرة مرة قراءة ضبط وإتقان قبل مقدمه من تلمسان، على الشيخ العلامة الجامع أبي عبد الله محمد بن الإمام محمد بن عبد الله بن جليل التنسي. اهـ.

فائدة: ذكر الحضيكي أنه أول من أقرأ صحيح البخاري بتارودانت.

(١) وفي المجمع المؤسس لابن حجر (٣/ ٥١): فلعله قرأ "البخاري" أكثر من أربعين مرة.

• وفي الإعلام لعباس التعارجي (٢/ ٣٣١) في ترجمة أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت١٠٤١)، أنه قرأ على عمه العلامة سعيد بن أحمد المقري مفتي تلمسان، صحيح البخاري سبع مرات.

• ويحكى عن العلامة عبد الله بن إدريس بن محمد السنوسي المغربي (ت١٣٥٠)، أنه قرأ صحيح البخاري مائة وعشرين مرة.

• وفي الحطة لصديق حسن خان (ص١٧٩) عن السيد جمال الدين المحدث عن أستاذه السيد أصيل الدين أنه قال: قرأت صحيح البخاري نحو عشرين ومائة مرة.

• وفي ترجمة أبي العباس أحمد بن محمد بن عبد القادر الفاسي الشهير ببوا نافع (ت١٢٦٠) أنه قرأ صحيح البخاري على شيخ المغرب التاودي ابن سودة أزيد من ثمان عشرة مرة. الفكر السامي للحجوي (٢/ ١٤٤).

• وفي طبقات الحضيكي (٢/ ١٩٩) في ترجمة العلامة علي بن عبد الواحد الأنصاري السجلماسي ثم الجزائري (ت١٠٥٤)، أنه قرأ على العلامة ابن أبي بكر الدلائي صحيح البخاري نحو إحدى وعشرين مرة.

وفي شجرة النور الزكية (ص٤٩٦): وقرأ على الشهاب المقري صحيح البخاري سبع عشرة مرة قراءة بحث وتدقيق.

• وفي قرة العين في ترجمة السيد نذير حسين، لأبي الأشبال أحمد شاغف (ص٨٨): ذكر الشيخ عزيز أحمد في بعض مذكراته أنه سأل المسند السيد نذير حسين (ت١٣٢٠): كم مرة درست الكتب الستة وخاصة البخاري؟ فأجاب بأنه درس هذه الكتب الستة أكثر من مائة مرة.

وفي تذكرة الإمام نذير حسين المحدث الدهلوي (ص٦٣): وسأله بعض خاصة تلامذته عن تدريسه الصحيحين، فأجاب الشيخ: أن الصواب يعلمه الله، ولكن بحسب ظني بهما أن عدد تدريسهما يكاد يبلغ إلى المئات[١].

---

(١) ولعل الشيخ هنا يقصد حتى مجالس السماع التي كان يُقرأ الصحيحان فيها عليه.

• وذكروا عن الشيخ المسند عبد المنان الوزيرآبادي (ت١٣٣٤)، أنه درس الكتب الستة أكثر من ٣٥ مرة. (من حساب الفايسبوك للأستاذ صالح القريري).



استعداد العلماء قبل الكلام على صحيح البخاري

عبد الحكيم بن محمد الأنيس

تناولَ القسطلانيُّ في مقدمة كتابه "إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري" الشروحَ التي كُتِبتْ على صحيح البخاري، وكان ينصُّ في بعضها على أنه طالعه، وفي بعضها الآخر يصفه صفةً تدلُّ على أنه قرأه أو ألمَّ بأغلبه، وهذا يدلُّ على هيبة الصحيح، ومبلغِ استعداد العلماء علمياً قبل الإقدام على الكلام فيه. وهو درسٌ لنا ولكل عاقل منصف ألا نتعجل الأمر.

والشروحُ التي نصَّ على مطالعتها هي:

١- شرح علي بن خلف المالكي المعروف بابن بطّال.

٢- شرح عبدالواحد ابن التين السفاقسي.

٣- شرح محمد بن يوسف الكرماني: الكواكب الدراري.

٤- شرح السراج ابن الملقن.

قال: "طالعتُ الكثير منه".

٥- شرح شمس الدين البرماوي.

٦- ٧- فتح الباري ومقدمته لابن حجر.

٨- مختصر "فتح الباري" لمحمد بن زين المراغي.

قال: "رأيته بمكة وكتبتُ كثيراً منه". وهذا يعني أنه قرأه.

٩- شرح العيني.

١٠- شرح بدر الدين الدماميني.

١١- شرح النووي. وهو قطعةٌ من أوله إلى آخر كتاب الإيمان.

قال: "طالعتها وانتفعتُ ببركتها".

١٢- بهجة النفوس لابن أبي جمرة.

***

أمّا الكتب التي وصفها أو قال إنه رآها بما يُفيد أنه نظرَ فيها أو طالعَ أغلبها فهي:

١- شرح الخطّابي.

قال عنه: "شرح لطيف، فيه نكت لطيفة ولطائف شريفة".

٢- شرح محمد التميمي.

قال عنه: "اعتنى بشرح ما لم يذكره الخطابيّ مع التنبيه على أوهامه".

٣- مختصر شرح المهلب لتلميذه محمد بن خلف المرابط.

قال عنه: "زاد عليه فوائد".

٤- شرح أحمد بن محمد بن عمر التيمي.

قال عنه: "وهو واسع جداً".

٥- مختصر شرح مغلطاي للجلال التباني.

قال عنه: "وقد رأيته".

٦- شرح يحيى بن محمد بن يوسف الكرماني: مجمع البحرين وجواهر الحبرين.

قال عنه: "قد رأيتُه وهو في ثمانية أجزاء كبار بخطه مسودة".

٧- التلقيح لفهم قارئ الصحيح لبرهان الدين الحلبي.

قال: "هو بخطه في مجلدين، وبخط غيره في أربعة، وفيه فوائد حسنة".

٨- شرح ابن رجب.

قال: "رأيتُ منه مجلدة".

٩- شرح السراج البلقيني.

قال: "رأيتُ منه مجلدة أيضاً".

١٠- شرح البدر الزركشي في غير "التنقيح" مطولاً.

قال عنه: "رأيتُ منه قطعة بخطه".

١١- شرح البرهان النعماني إلى أثناء الصلاة.

قال عنه: "لم يفِ بما التزمه رَحِمَهُ ٱللَّهُ".

١٢- تغليق التعليق لابن حجر.

قال عنه: "كتاب حافل عظيم في بابه، لم يسبقه إليه أحدٌ فيما أعلم".

١٣- شرح عبدالرحيم بن عبدالرحمن العباسي الشافعي.

قال عنه: "رتّبه على ترتيب عجيب، وأسلوب غريب" وبيَّنه

❊ ❊ ❊

ومجموع هذا (٢٥) كتاباً، فليستحي مَنْ يتكلم بغير علم.



ماذا عن «القانع ختم الصحيح الجامع» للسُّيوطي؟

عبد الحكيم بن محمد الأنيس

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى.

وبعد: فمِنْ وجوه خدمة صحيح البخاري تأليفُ كتبٍ في ختمه، وللعلماء في ذلك مؤلفات عدة، وقد رأيتُ في كتاب «العُجالة الحُسنى في شرح أسماء الله الحسنى» للسيوطي، في الكلام على اسم الله تعالى (العظيم) قوله: «وقد بسطتُ الكلامَ على هذا بعضَ البسطِ في كتاب (القانع ختم الصحيح الجامع)[(١)]»[(٢)].

وهذا صريحٌ أنَّ للسيوطي كتاباً في هذا الموضوع، بهذا العنوان.

والسيوطي قرأ «الجامع الصحيح» على شيخيه القُمُّصي وابن الألواحي، وسمع مواضع منه على البلقيني، وسمع «الثلاثيات» على شيخته أم هانئ بنت علي الهوريني[(٣)]، فلا مانع مِنْ أن يكون كتبَ هذا الختم بتلك المناسبة، أو يكون أقرأه وختمَ به، والأولُ أرجح.

ولكنْ ممّا يبعثُ على التساؤل عدمُ ذكر هذا الكتاب في قوائم مؤلفاته التي وضعها هو في كتبه: «التحدُّث بنعمة الله»، وهو سيرته الذاتية بقلمه، وفي «حُسْن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة»، وهي القائمة الثانية، و«فِهْرِست مؤلَّفاتي»، وهي القائمة

(١) يبدو أنه شرحَ فيه الحديثَ الأخيرَ في فضل التسبيح وفيه اسمُ «العظيم» كما هو معروفٌ.

(٢) «العُجالة الحُسنى» ص٤٥.

(٣) انظر التفصيل في كتابه «أنشاب الكُتُب في أنساب الكُتُب» ص٥٣-٥٦.

الثالثة المعتمدة، فقد نصَّ تلميذه الشيخ عبدالقادر الشاذلي أنَّ هذا «الفِهْرِست» ضمَّ من المصنَّفات ما ارتضاه السيوطي وأبقاه إلى الممات، ومعنى هذا أنَّ كلَّ عنوانٍ لم يردْ فيه فهو غير مَرضي لديه.

ولا بدَّ من الذكر أنَّ هذه القوائم لم تخلُ مِنْ ذكر «القانع ختم الصحيح الجامع» فحسبُ، بل خلتْ من الكتاب الوحيد الذي ذكرَه وهو «العُجالة الحُسنى في شرح أسماء الله الحسنى»، فهو كذلك - على هذا - غير مرضي.

وقد غسَلَ السيوطي كتباً ألّفها في أول أمره حتى لم يبق لها أثر، ولكن يبدو أنَّ هناك مؤلفات نُسِختْ فحين قرَّر استبعادَها لم يتمكنْ مِنْ غَسْلها، و«العُجالة» منها، وقد وصلتْ نسختان منه، وهما ضمن مجموعين: الأول في مكتبة الأزهر، والثاني في مكتبة لا له لي في إصطنبول[1].

وقد يَسأل سائلٌ: هل هذا الكتاب (العُجالة الحُسنى) للسيوطي؟

الجواب: الظاهرُ نعم، فلا يوجدُ ما يَمنعُ مِنْ نسبته، والنسختان اللتان وصلتا عليهما اسمُهُ، والمجموعان يضمّان رسائل كثيرة له، وواضحٌ أنَّ المؤلِّف شافعي، إذ ينقل عن الشافعية: البندنيجي، والنووي، وإمام الحرمين.

والكتابُ منتخبٌ أكثرُه من «المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى» للإمام الغزالي كما قال في مقدمته، وتعويلُه على الغزالي هنا يُشبهُ تعويلَه عليه في رسالةٍ صغيرةٍ سمّاها «البيان في رياضة الصبيان» اقتصرَ فيها على نقلِ كلامِ الغزالي في «الإحياء»، ولكنْ مِنْ غير تصريحٍ، وقد وصلتْ منها نسخةٌ بخط تلميذه ابن فهد.

ولا نجدُ لهذه الرسالة (البيان) ذكراً في قوائمِ مؤلفاته، لاسيما «فِهْرِست مؤلفاتي»، فهي مما رجعَ عنه.

(١) وقد حقَّقه محمد شايب شريف، وصدر عن دار ابن حزم سنة ١٤٣٣-٢٠١٢ في (٨٣) صفحة من القطع المتوسط.

وكذلك القولُ في كتابه «العُجالة الحسنى» فهو ممّا لم يرتضه[1].

وكذلك القولُ في «القانع ختم الصحيح الجامع» إذ لا ذكرَ له، بل لم نقفْ على نسخةٍ منه أصلاً.

ويحسنُ أنْ نتوقفَ عند هذا العنوان: (القانع ختم الصحيح الجامع) فهو يشي - إنْ لم يكن عرضَ له تحريفٌ - أنَّ واضعَه غير متمكّنٍ بعدُ من اختيارِ العناوين وصياغتِها، وهذا يؤيّد القولَ بتأليفه مبكّراً، ورجوع السيوطي عنه.

والله تعالى أعلم.



(١) وهو لم يرتضِ عدداً من «المُنتقيات» و«المُنتخبات» سواه كذلك.

الشعر المنسوب إلى الإمام البخاري

أ. د. عبد الحكيم بن محمد الأنيس

هل للبخاري شعرٌ؟

نظرتُ في مصادر ترجمته، فوجدتُّ الآتي:

قال أبو عبد الله الحاكمُ في «تاريخ نيسابور»: ومِنْ شعر البخاري: قرأتُ بخط أبي عمرو المُستملي: وأنشد البخاري:

اغتنمْ في الفراغ فضلَ ركوعٍ   فعسى أن يكونَ موتُك بغتهْ
كم صحيحٍ رأيتَ مِنْ غيرِ سقمٍ   ذهبتْ نفسُه الصَّحيحةُ فلتهْ

قال: وأنشد البخاري:

خالقِ الناسَ بخلقٍ واسعٍ   لا تكن كلباً على الناس تهرّ

قال: وأنشد أبو عبد الله:

مثل البهائم لا ترى آجالَها   حتى تُساقَ إلى المجازرِ تُنْحرُ

قال: وأنشد البخاري:

إنْ تبقَ تُفْجَعْ بالأحبة كلهم   وفناءُ نَفْسِكَ لا أبا لك أفجعُ»

وقد نقلَ عن الحاكمِ تاجُ الدين السبكي، فقال: «ذكرُ نُخبٍ وفوائد ولطائف عن أبي عبد الله»(١)، وأوردَ ما سبقَ.

(١) «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٢٤٥).

ومِنْ بعدِه نقلَ ابنُ حجر بعضَه:

قال في «تغليق التعليق»: «وكانَ [البخاري] صاحبَ فنونٍ ومَعْرِفةٍ باللغة والعربية والتصريف، ومِنْ شعرِه:

اغتنمْ في الفَراغ فضلَ رُكُوعٍ   فَعسى أَنْ يكون موتُك بغتهْ
كم صحيحٍ رأَيْتَ مِنْ غيرِ سقمٍ   ذهبتْ نَفْسُه الصَّحيحةُ فلته[1]

رواهما الحاكِمُ في «تاريخه»، وَلمّا بلغَه موتُ عبد الله بنِ عبد الرَّحْمن الدَّارمِيّ أطرقَ ثمَّ رفع رأسه وهُوَ يبكي وأنْشد:

إنْ عِشْتَ تُفجعْ بالأحبة كلِّهم   وَبَقاءُ[2] نَفْسِكَ لا أبا لك أفجعُ»[3].

❊❊❊

قلت: وقد وجدتُّ البيتين الأولين في كتاب «قصر الأمل» لابن أبي الدنيا:

قال ابنُ أبي الدنيا: «أنشدَني أبو عبد الله أحمدُ بنُ أيوب:

اغتنمْ في الفراغ فضلَ ركوعٍ   فعسى أن يكون موتُك بغتهْ
كم صحيحٍ رأيتَ مِنْ غير سُقمٍ   ذهبتْ نفسُه الصحيحةُ فلتهْ»[4]

ورواهما مِنْ طريقهِ كذلك:

البيهقيُّ في «الزُّهد الكبير»[5].

(١) ومثله في «هدى الساري» وأضافَ ص٤٨١: «وكان من العجائب أنه هو وقعَ له ذلك أو قريباً منه».
(٢) هذا اللفظ يأتي على وجهين: بقاء وفناء.
(٣) «تغليق التعليق» (٥/ ٤٠٠). ومثله في «الحطة» للقنوجي ص٢٣٥.
(٤) «قصر الأمل» ص١٤٦.
(٥) ص٢٣٥.

والخطيبُ البغدادي في «اقتضاء العلمِ العمل»[1].

فهل هما للبخاري أم لأحمد بن أيوب هذا؟ الله أعلم[2].

وابنُ أبي الدنيا توفي سنة (٢٨١)، فيكون أحمد بن أيوب مِنْ طبقة البخاري، ولتُنظر ترجمته، مَنْ يكون.

وقد أنشدَهما الشيخُ الأديبُ الكبيرُ أحمد بن محمد المقري التلمساني في مجلس ختمه «صحيح البخاري» في دمشق سنة (١٠٣٧أو ١٠٣٩)، وعزاهما إلى البخاري، وأفاد أنْ ليس له غيرُهما[3].

***

وأوردَ عددٌ من العلماء هذين البيتين مِنْ غيرِ عزوٍ إلى قائلٍ معيَّنٍ، وهم:

ابنُ عبد البر (ت٤٦٣) في «بهجة المجالس»[4].

وأبو علي الحسن بن أحمد (ت٤٧١) في «الرسالة المغنية»[5].

وابنُ الجَوزي (ت٥٩٧) في «التبصرة»[6].

وابنُ رجب (ت٧٩٥) في «جامع العلوم والحكم».

وابنُ رجب ينقل كثيراً من ابنِ الجوزي، وابنُ الجوزي كثيرُ الاعتماد على ابن أبي

---

(١) ص١٠٦.

(٢) ورأيتُ أحد العصريين - وهو الشيخ محمد صالح المنجد - ذكرَهما في دروسه، فمرة قال: «وقال البخاري»، وقال مرة: «وكان يتمثلُ بهذين البيتين».

(٣) انظر: «خلاصة الأثر» للمُحبي (١/ ٣٠٥). والبيت الثاني عنده:

كم صحيحٍ قد ماتَ قبلَ سقيمٍ   ذهبتْ نفسُه النفيسةُ فلتهْ

(٤) وعنده: نفسُهُ العزيزة.

(٥) ص٦٠.

(٦) وعنده نفسُهُ السليمةُ. وهو مِنْ تصرُّفه، وقد عُهِدَ هذا منه.

الدنيا، فرجع البيتان – عندَهما – إلى إنشاد أحمد بن أيوب.

❋❋❋

أمّا البيت الثالث:

خالقِ الناسَ بخلقٍ واسعٍ لا تكن كلباً على الناس تهرّ

فهو لابن المبارك، كما جاء في «شُعب الإيمان للبيهقي»[(١)]، ونُسِبَ إلى غيره.

فيكون البخاري قد تمثلَ به.

❋❋❋

والرابع لم أقفْ عليه الآن.

❋❋❋

وما أنشدَهُ عند موت الدارمي موجودٌ في كتاب «العين»[(٢)]، فهو ليس له.

ونُسِبَ إلى عبد الله بن عبد الأعلى،[(٣)] وإلى أعرابي[(٤)] بهذا اللفظ:

إنْ تبقَ تُفْجَعْ بالأحبة كلِّهم أو تُـرْدِكَ الأحـداثُ إنْ لم تُفْجَعِ

❋❋❋

وما كان البخاري ذا عنايةٍ بالشعر، قال إسحاقُ بنُ أحمد بنِ خلف: كنّا عند

(١) (١١/ ٥٩).
(٢) (١/ ٢٣٥).
(٣) انظر: «أنساب الأشراف».
(٤) انظر: «المجالسة» (٧/ ٢١٩).

محمد بن إسماعيل فوردَ عليه كتابٌ فيه نعي عبد الله بن عبد الرحمن [الدارمي] فنكس رأسَه، ثم رفعَ واسترجعَ، وجعلَ تسيلُ دموعُه على خديه، ثم أنشأ يقول:

إنْ تبقَ تُفْجَعْ بالأحبة كلِّهم ... وفنـاءُ نفسِكَ لا أبـا لـكَ أفجعُ

قال إسحاقُ بن أحمد: وما سمعناه يُنشِدُ شعراً إلا ما يجيء في الحديث»[(١)].



(١) «تاريخ دمشق» (٢٩/ ٣١٨-٣١٩).

جوابٌ مختصرٌ على سؤال عن صحة نِسْبَة لفظة (نطفة) إلى حديث «الصادق المصدوق» الذي رواه البخاري

صلاح فتحي هَلَل[1]

الحمد لله حقّ حمده، والصلاة والسلام على مَن لا نبيّ بعده، ورضي الله عن آله وصحبه، ومَن تبعهم بإحسانٍ.

وبعد:

فقد سألتني يرحمكم الله وأدام توفيقكم لكل خير عن صحة نسبة لفظة: «**نطفة**» إلى الحديث الذي رواه الإمام البخاري في «صحيحه» (٣٢٠٨) عَن عبدِ الله – يعني: ابنَ مسعودٍ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَهُوَ الصَّادِقُ المَصْدُوقُ، قَالَ: «**إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللهُ مَلَكًا فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، وَيُقَالُ لَهُ: اكْتُبْ عَمَلَهُ، وَرِزْقَهُ، وَأَجَلَهُ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ**»، الحديث.

فقد نَسَبَهُ بعضُ العلماء إلى البخاري بلفظ: «**إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ في بَطْنِ أُمِّه أَرْبَعِينَ يَوْمًا نُطْفَةً**»، زاد فيه لفظة: «**نُطْفَةً**»، ونَسَبَها للبخاري مع بقية الحديث.

فسألتم عن صحّة نِسْبَة هذه اللفظة إلى «صحيح البخاري»، فأقول باختصارٍ وبالله تعالى التوفيق، ومنه أستمدّ المعونة والسداد:

أولا: لا توجد هذه اللفظة في النسخ الخطية المعتمدة مِن «صحيح البخاري».

فلم تَرِد: في مخطوطة طرخان والدة السلطان ٦٧ [ق/ ١٥٧/ ب] [ق/ ١٦٢/ ب]

(١) ١٦/ ٨/ ١٤٤٠.

[ق/ ٣١٩/ ب] [ق/ ٣٥٦/ ب]، وهي مِن رواية الكُشَانِيِّ عن الفِرَبْرِيِّ عن البخاري.

ولم تَرِد كذلك: في مخطوطة مراد ملا ٥٧٧ [ق/ ١١٤/ أ] [ق/ ١١٧/ أ] [ق/ ٢٣٥/ أ] [ق/ ٢٦٣/ ب]، وهي مِن رواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة عن الفربري.

ولم تَرِد كذلك: في فروع النسخة «الصغانية» مخطوطة راغب باشا ٣٣٨ [ق/ ٢٢٢/ أ] [ق/ ٢٢٩/ أ] [ق/ ٤٧٠/ ب] [ق/ ٥٣٠/ ب]، ومخطوطة داماد إبراهيم ٢٦٧ [ق/ ١٧٩/ ب] [ق/ ١٩٧/ ب].

ولم تَرِد كذلك: في النسخة اليونينية، ولا في فروعها، مثل نسخة البقاعي [ق/ ١٢٧/ ب] [ق/ ١٣١/ ب] [ق/ ٢٦١/ أ] [ق/ ٢٩٢/ ب].

ثانيًا: صنيع شُرَّاح «البخاري» يؤكّد عدم وجودها في رواياته، مثل الكرماني وابن حجر والقسطلاني وآخرين، لم يعزها أحدٌ منهم إلى البخاري، وعزاها غير واحدٍ مِن الشُّرَّاح إلى أبي عوانة، وعزاها بعضُهم إلى غيره.

ثالثًا: لا توجد هذه اللفظة عند البخاري في مطبوعاته التي اطلعتُ عليها، مثل الطبعة السلطانية، في كتاب بدء الخَلْق (٤/ ١١١ رقم٣٢٠٨)، وفي كتاب الأنبياء (٤/ ١٣٣ رقم٣٣٣٢)، وفي أول كتاب القَدَر (٨/ ١٢٢ رقم٦٥٩٤)، وفي كتاب التوحيد (٩/ ١٣٥ رقم٧٤٥٤).

رابعًا: وقعت اللفظة في مختصر ابن أبي جَمْرَة لصحيح البخاري (رقم/ ١٦١): «أربعين يومًا [**نُطْفَةً**]». كذا وقعت اللفظة في مطبوع المختصر بين معكوفتين، وليست بحجةٍ، ولا يُعْتَمَد عليها في إثبات نِسْبَتِها لصحيح البخاري، وذلك مِن جهتين:

الجهة الأولى: مخالفتها للثابت الصحيح المشهور المتداول في النسخ الخطّية المعتمدة لصحيح البخاري.

والجهة الثانية: أَنَّه قد ثبتَتْ بعضُ التصرُّفات لابن أبي جَمْرَة فيما أثبتَه في كتابه، مثل الزيادة على النصّ دون بيانٍ، اعتمادًا على فِطْنَة القارئ، وقد أشارَ مُحَقِّقُ مطبوع

كتاب ابن أبي جَمْرَة إلى قضية زياداته على «النص البخاري».

خامسًا: جاء في «صحيح مسلم» (٢٦٤٤) مِن حديث حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «**يَدْخُلُ الْمَلَكُ عَلَى النُّطْفَةِ بَعْدَمَا تَسْتَقِرُّ فِي الرَّحِمِ بِأَرْبَعِينَ، أَوْ خَمْسَةٍ وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ أَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ؟ فَيُكْتَبَانِ**».

لكن لم تَرِد لفظة «**النُّطْفَة**» في حديث ابنِ مسعودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، المعروف بحديث «الصادق المصدوق».

فنِسْبَتها إليه وهم مِن قائله.

والله أعلم، وما شهدنا إِلَّا بما عَلِمْنا، وما كنّا للغيب بعالمين، والحمد لله رب العالمين.



من أفضل المختصرات لـ «صحيح البخاري»

أبو نعيم وليد بن عبدة الوصابي

من أفضل المختصرات، لـ صحيح البخاري؛ اختصار ابن المهلب، الموسوم: «المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح».

حققه ناجي إبراهيم السويد، عن دار الكتب العلمية.

وحققه ولد أباه.

وحققه أحمد فارس السلوم، بإشراف حبيبنا الدكتور عبد الوهاب الزيد.

قيل عن هذا المختصر: «من قرأه؛ لم يفته شيء من صحيح البخاري»، فقد كان له - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - مزيد عناية بالبخاري حتى قيل إنه درّسه نحوًا من ثمانين مرة!

وقيل عن المهلب: «أَحْيَا كِتَابَ البخاري في بلاد الأندلس».

قال في أوله: «كتابي هذا: يحتاج إليه طبقات العلم الثلاث؛ أعني المسندين، والمتفقهين، والمتحفظين».

قال السلوم في مقدمة تحقيقه: «وليس المقصود من تهذيب واختصار هذا الكتاب ما يتبادر إلى الذهن من: حذف للأسانيد، واقتصار على بعض الألفاظ دون بعض، بل هو تهذيب على نحو مبتكر، مبني على جمع الطرق في مكان واحد، محافظا فيه على أسانيد الحديث المختلفة، حاشدا ألفاظه ورواياته الكثيرة».

وقال: «هذب فيه صحيح البخاري على نحوٍ حسن بديع، من غير إخلال بمتونه وأسانيده، ولا تطويل بتكريره وتقطيعه، فقرب بذلك الاستفادة منه، وسهل التعامل معه، ولو شئت لقلت: إن المفاضلة التي وقعت بين البخاري ومسلم، وقيل فيها: إن مسلما فاق البخاري بحسن الصناعة، وجودة الصياغة من حيث إنه يجمع الروايات في

مكان واحد، ويحشد الطرق في أول ورودها، ولا يقطع الحديث، ولا يكرره، ونحو ذلك مما تقدم به مسلم على البخاري عند بعضهم = قد أتى به المهلب».

وللمهلب: شرح على البخاري؛ نقل عنه كثيرًا، ابن بطال الأندلسي المالكي – وليس بلدي الركبي الشافعي –، وابن المرابط.

ولعل هذا الشرح كان إملاء على تلامذته؛ لذلك حظي منه ابن بطال في شرحه على البخاري بجزء كبير، وتدرك من نقولاته مدى ضبطه ودقته وتحرّيه.

تنبيه: ظن البعض، أن المهلّب بن أبي صفرة، هذا هو ذاك المجاهد!

والحقيقة أنهما اثنان:

فالأول – ذكرًا هنا لا زمنًا –: صاحبنا هذا، الأندلسي الأزدي، (ت٤٣٥هـ).

والثاني: المهلب بن أبي صفرة الأزدي، أبو سعيد، من ولاة الأمويين على خراسان، عينه الحجاج عاملا على خراسان، وقام بفتوحات واسعة، (ت٨٢هـ).

والله أعلى وأعلم.



شابة دمشقية كتبت صحيح البخاري في (١٣) مجلدًا

أ. د. عبد السميع بن محمد الأنيس

الشيخة المسندة فاطمة بنت الحافظ البرزالي (ت٧٣١هـ) عن (٢٤) سنة. ولها قصة تنظر في ترجمتها.

سمعت صحيح البخاري على ست الوزراء، ثم نسخته وكمّلته قبل موتها بأيام قليلة.

قال الصفدي: «ونسختها هذه بدمشق من النسخ التي يعتمد عليها وينقل منها». انظر: «تاريخ حوادث الزمان» (٢/ ٤٧٧)

وقد اعتمد نسختها الإمام عمر بن خليل التنوخي الطائي من مدينة عجلون.

وقد قرأها قراءة ضبط وإتقان على شيخه المحدث أبي محمود أحمد الشافعي المقدسي سنة (٧٥٧) بالصخرة الشريفة في القدس، وهو قرأها على الإمام المحدث علاء الدين علي المقدسي أربع مرات، منها سنة (٧٣٥)، وهو عن الفزاري واليونيني في دمشق، عن الزبيدي بسنده.

والنسخة من محفوظات مكتبة الملك عبد العزيز في المدينة.

وقد وصف هذه النسخة النفيسة الأستاذ حافظ العتيبي في كتابه المهم النافع كتاب جبر ص٣٥٦، وهو تأريخ حافل لصحيح البخاري وبيان اتصاله إلينا من أصله..

وليته كان بعنوان: (كيف وصل إلينا صحيح البخاري؟.. دراسة وثائقية عبر التاريخ).

صحيح البخاري وابنة الحافظ البِرْزالي

كانت فاطمةُ ابنةُ الحافظِ علم الدِّين البِرْزالي ـ صديقِ الحافظ المِزِّي الخاص ـ عالمةً بالحديث، موصوفةً بالتُّقى والصلاح، قد اعتنت بصحيح البخاري فنسخته في ثلاثة عشر مُجلّداً.

قال الحافظ ابن كثير: «وكان البِرْزالي يقرأ فيها تحت القبة ـ أي قبة النسر بالجامع الأموي ـ حتَّى صارت نسختها أصلاً معتمداً يكتب منها الناس».

وقال ابن فضل الله العمري: «وشرعت في «صحيح البخاري»، فكتبت منه مقدار النصف، ثمَّ حصل لها نفاس وأعقبه مرض أشرفت فيه على الموت مرات، حتى إنَّ كثيراً من الأعيان كانوا يُبطلون مهماتهم، ويتهيؤون لتشييع جنازتها. ثُمَّ نقهت من ذلك، فأكملت الصحيح كتابةً في ثلاثة عشر مُجلداً بخط واضح. فلما فرغت شرعت في تحصيل الورق وغيره لكتابة «صحيح مسلم»، فتوفيت قبل شروعها في الكتابة، وذلك بعد فراغها من «صحيح البخاري» بنحو شهر. وحكى والدها أنها كانت في أثناء مرضها تتأسف على عدم تكميل البخاري، وتود لو عاشت إلى أن تُكمله، ثُمَّ تموت، فكان ذلك، وصبر والدها واحتسبها عند الله، وقابل النسخة المذكورة مرتين، واعتنى بها، وصارت عمدة في الصحة».

قال الصفدي: «ونسختها هذه بدمشق من النُّسخ التي يُعتمدُ عليها، ويُنقل منها».


الجزء الأول من كتاب الجامع الصحيح

الجامع المسند من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه جمع الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله ورضي عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

نسخة الإمام عمر بن خليل التنوخي الطائي من عجلون التي قرأها على شيخه المحدث بالصخرة الشريفة في القدس. وقد انتسخها من نسخة المسندة بنت الحافظ البرزالي.

أضاف الدكتور جمال عزون: حديث البرزالي عن ابنته البارة الصالحة فاطمة:

سنة[١]. فهي وُلدت سنة ٧٠٦، وأجهضت جنينها الذي مات في بطنها سنة ٧٢٧هـ. كما تقدم؛ وماتت عقب ذلك حيث ذكرها «ابن الجزري» في وفيات السنة المذكورة، ولكنّ الصفدي نقل تاريخ وفاتها عن والدها الذي كتبه بخطه، وهو ١١ صفر سنة ٧٣١هـ. فقال:

«فاطمة بنت القاسم بن محمد بن يوسف بن محمد، أم الحسن، ابنة شيخنا الإمام علم الدين البرزالي: نقلتُ من خط شيخنا والدها، رحمها الله تعالى، قال: أحضرتُها سماع الحديث ولها ثلاثة أيام، وحضرت على ابن المووازيني، وفاطمة بنت سليمان، وابن مشرّف، والمخرّمي، وفاطمة بنت البطائحي، والفخر إسماعيل بن عساكر، وجماعة. وسمعتْ من القاضي بهاء الحنبلي، وإبراهيم بن النصير، وعيسى المطعم، وأبي بكر بن عبد الدائم، والبهاء بن عساكر، وابن سعد، وجماعة من الشيوخ. وسمعتْ «صحيح البخاري» على ستّ الوزراء بنت المنَجا، وحفظت من الكتاب العزيز، وتعلّمت الخط، وكتبت رَبعةً طريفة، وكتاب «الأحكام» لابن تيمية، و«صحيح البخاري»، وكمّلته قبل موتها بأيام قليلة.

قال الصفدي: ونسختُها هذه بدمشق من النُّسخ التي يُعتمدُ عليها، ويُنقل منها.

قال البرزالي: وكَتبتْ غير ذلك، وحجّت، وسمعت بطريق الحجاز، وحدّثت بالحرمين.

وكانت امرأةً مباركة محافظة على الفرائض والنوافل، لها اجتهاد وحرص على فعل الخير، تجتهد يوم دخول الحمّام أن لا تؤخّر الفريضة عن وقتها، لا تدخل حتى تصلّي الظهر، وتجتهد في الخروج لإدراك العصر، وكذلك تُسارع في قضاء أيام الحيض من شهر رمضان تصومها وتعجّلها وتحتاط فيها. وكان فيها مودّة وخير وعقل ومعرفة وخير لم يفارقها قط. وتزوّجت نحو خمس سنين، ولم تخرج من البيت، وما رأيت منها إلّا ما يَسرُّني، وكنت إذا رأيتها تصلّي أفرح وأقول: أرجو الله أن ينفعني بها، فإنها كانت تصلّي صلاة مكمّلة، وتجتهد في الدعاء، ولم تسألني قطّ شيئاً من الدنيا، ولا شراء حاجة. وانتفعتُ بها في الدنيا، وأرجو أن ينفعني الله بها في الآخرة.

واعتبرت الشيوخ الذي سمعتْ منهم فوجدْتهم مئةً وخمسة وثمانين نفساً.

وتوفيت رحمها الله تعالى في يوم الإثنين حادي عشرين صفر سنة إحدى وثلاثين وسبع مئة، ودُفنت عند تربتهم خارج الباب الشرقي. ومولدها يوم الجمعة سادس عشر شهر ربيع الأول سنة سبع وسبع مئة»[٢].

(١) فوات الوفيات ٣/١٩٧، الوافي بالوفيات ٢٤/١٦٢.

(٢) أعيان العصر ٤/٣٠، ٣١ رقم ١٣٣٩، المختصر في أخبار البشر ٤/١٠٢، شذرات الذهب ٦/٩٧.

سماعٌ عائليّ

ضياء الدين جعرير

دأب العلماء على نشر علومهم بين أهلهم وذويهم، ومن ذلك ما اعتاده كثير من المحدّثين من عقد مجالس قراءة وسماع لكتب السّنة والحديث كصحيح البخاري.

وهذا قيد سماع عائلي من هذا المحدث رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«قرأت هذا الكتاب، وهو المجلد الخامس من صحيح البخاري، بسماعي من ابن الزبيدي، سمعه وما قبله أولادي: فاطمة، وأحمد، وعبد الله، وسارة، وأمّهم.

كتبه: عمر بن أحمد بن عمر بن أبي بكر بن عبد الله المقدسي، حامدًا لله، ومُصَلّيًا على سيّدنا محمّد وآله ومسلّمًا، وذلك في مجالس آخرها السّادس والعشرون من رجب سنة ستين وستمئة»[١].

ترجمته:

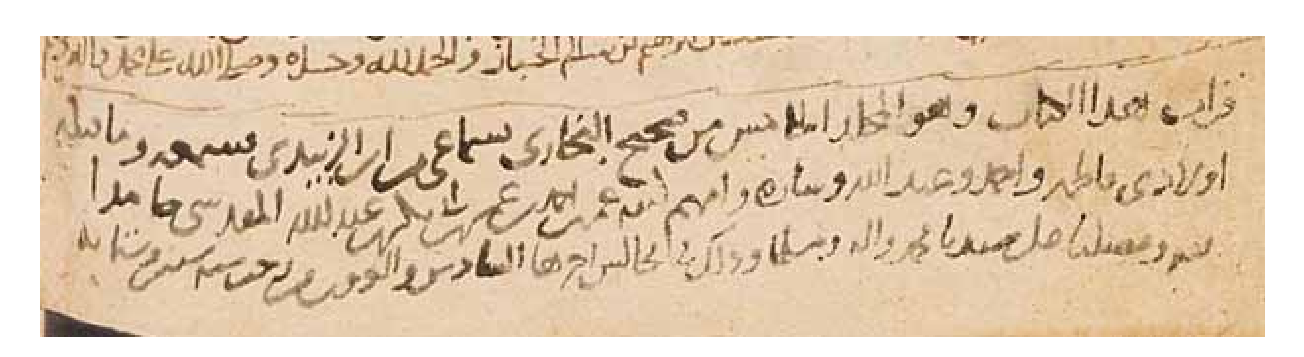
قال الذّهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "عُمَر بْن أَحْمَد بْن عُمَر بْن أَبِي بَكْر بْن عَبْد اللّه بْن سعد، الإِمَام العدْل الكبير، عزّ الدّين، أبو حَفْص المَقْدِسيّ، الحنبليّ، [المتوفى: ٦٧٥ هـ].

كاتب الحُكم.

سمع من الشَّيْخ الموفَّق، وموسى بْن عَبْد القادر، وابن أبي لقمة، وابن الزبيدي، وجماعة، روى عَنْهُ ابن الخبّاز، والطَّلَبَة. وقد روى «الثلاثيات» بجمّاعيل فِي سنة خمسٍ وستّين، فسمعها منه: الخطيب أيوب بْن يوسف وأولاده: يوسف وعليّ وعبد اللّه، وطائفة من الصِّغار بجامع القرية.

(١) مكتبة الدولة ببرلين: Wetzstein II ١٣٢٦.

وكان بارعًا فِي كتابة الشّروط، تُوُفِّيَ فِي رمضان"[(١)].



❊ ❊ ❊

[إضافة]

د. جمال عزون: أحسن الله إليكم شيخ ضياء. وابن هذا العلم واسمه علي كان أحد كبار خبراء قراءة الخطوط المشكلة، شهد له بذلك السبكي، فكان إذا أشكل عليه خط كتاب أرسله إليه ففكه بلا كلفة كما نقل ذلك الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة، استفاد ذلك من تخصصه الطويل جدا في الوثائق والشروط، ومتع بحواسه حتى بلغ ٩٠ عاما.

وهي خبرة لها وزن ثقيل في عالم الخطوط.

قال السبكي: (إِذا أشكل عَليّ قِرَاءَة مَكْتُوب امَّحَى خطه لقدمه أدفعه إِلَيْهِ فيقرأه).

عجبا له.. يقرأ الخطوط الممحوة التي تحتاج إلى جندرة إشعاعية.

وهذا الولد ولد في رجب عام ٦٦٠هـ وتاريخ هذا السماع في ٢٦/ ٧/ ٦٦٠هـ، فيبدو أن الوالدة كانت حاملا به، وبقي على ولادتها أربعة أيام أو أقل.



(١) تاريخ الإسلام: ١٥/ ٢٩٣.

من نفائس المكتبات الجزائرية

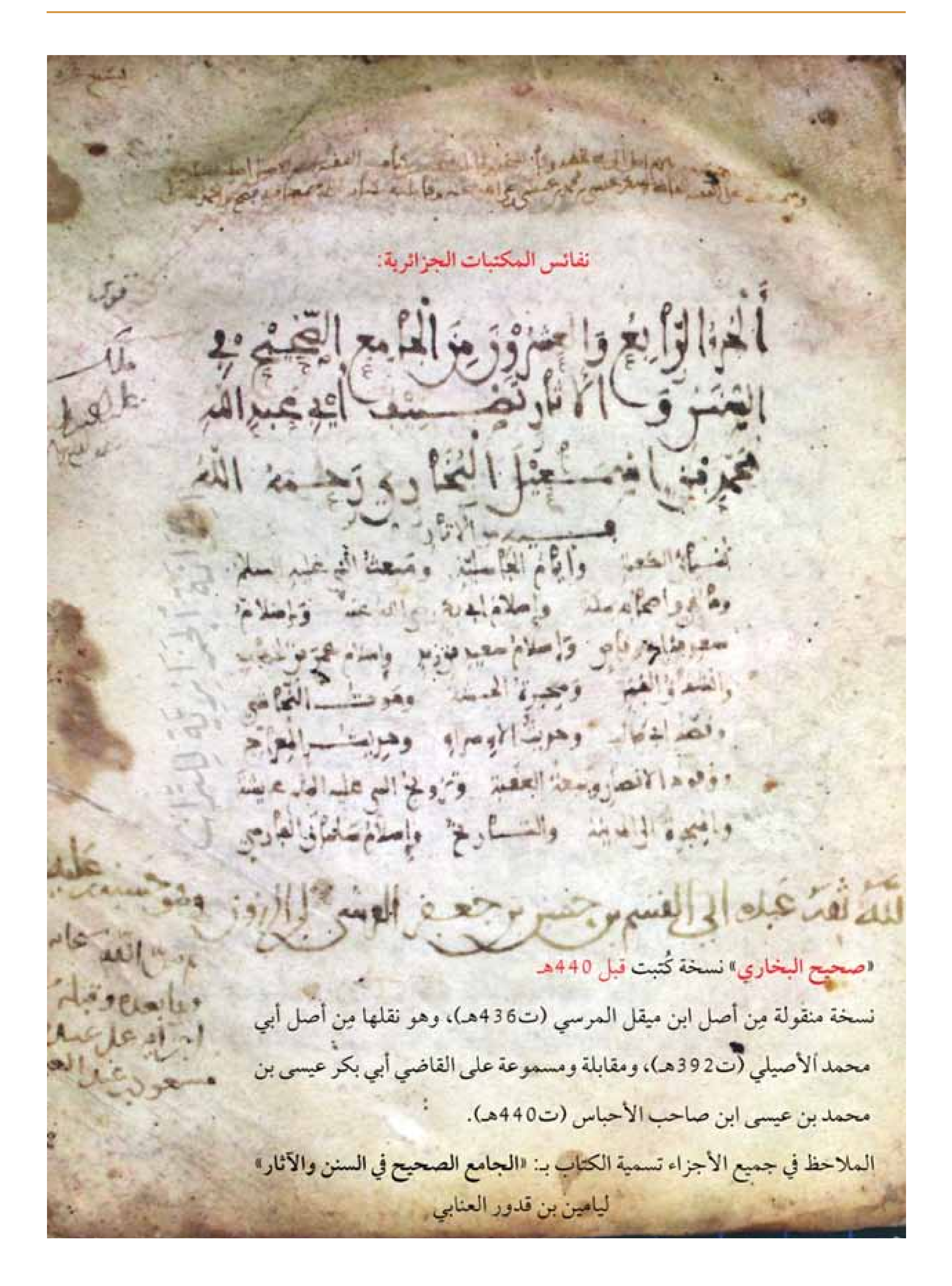
ليامين بن قدور العنابي

«صحيح البخاري»:

نسخة ألفية كتبت قبل (٤٤٠ هـ)، منقولة من أصل ابن ميقل المرسي (ت٤٣٦هـ)، وهو نقلها من أصل أبي محمد الأصيلي (ت٣٩٢هـ)، ومقابلة ومسموعة على عيسى بن محمد ابن صاحب الأحباس (ت٤٤٠هـ).

النسخة محفوظة بإحدى الخزائن الخاصة بالصحراء الجزائرية.



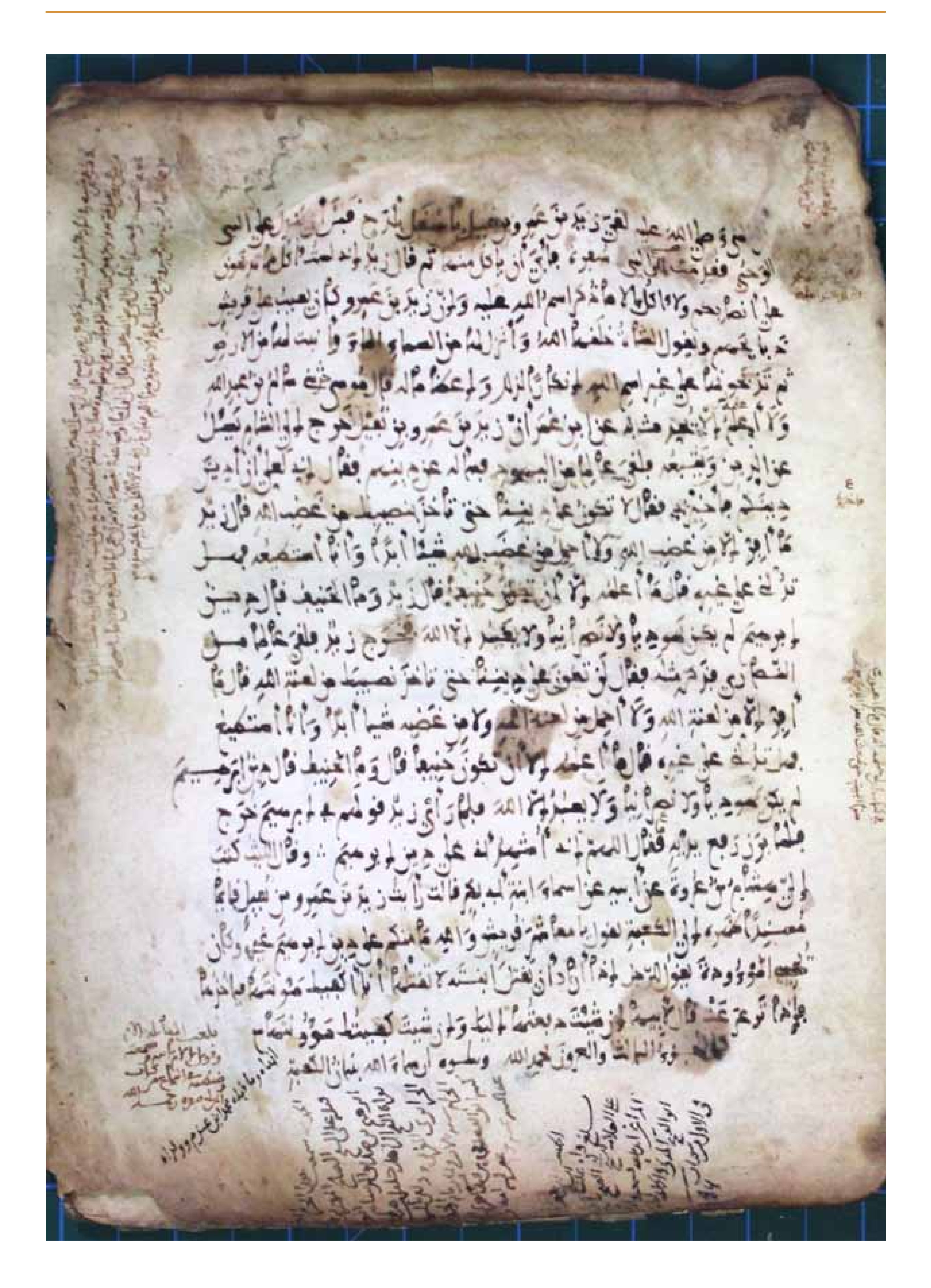


«صحيح البخاري» نسخة كُتبت قبل 440هـ

نسخة منقولة مِن أصل ابن ميقل المرسي (ت436هـ)، وهو نقلها مِن أصل أبي محمد الأصيلي (ت392هـ)، ومقابلة ومسموعة على القاضي أبي بكر عيسى بن محمد بن عيسى ابن صاحب الأحباس (ت440هـ).

الملاحظ في جميع الأجزاء تسمية الكتاب بـ: «الجامع الصحيح في السنن والآثار»

ليامين بن قدور العنابي



«صحيح البخاري» مشروع أمة

أ. د. عبد السميع بن محمد الأنيس

«صحيح البخاري» رَحِمَهُ ٱللَّهُ مشروع أمة، وليس عملاً فردياً..

وهذه حقيقة علمية لها خمسة أسباب، هي:

١- كان سبب تأليفه إشارة شيخه الحافظ إسحق بن راهويه.

٢- أخرجه عن (٢٨٩) شيخاً من كبار محدثي عصره.

٣- عرضه على كبار شيوخ الحديث الحفاظ، أمثال: علي ابن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، فاستحسنوه.

٤- تلقته الأمة بالقبول.

٥- المسلمون على اختلاف طبقاتهم وتباين مذاهبهم؛ لم يعتنوا بكتاب بعد كتاب الله مثل عنايتهم به، ولعله يحتل المرتبة الأولى بعد كتاب الله تعالى من حيث كثرة مخطوطاته، المنتشرة في مكتبات العالم، المضبوطة بخطوط الأئمة المتقنين.

وقد بلغت الجُهود التي اعتنت به نحواً من (٥٠٠) كتاب، بين شرحٍ، واختصارٍ، ودراسةٍ، وغيره.




مجموعة المخطوطات الإسلامية

